جوزيف كشيشيان

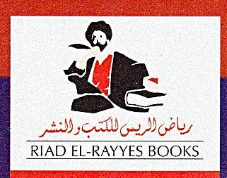
السلطة وتَعاقب الحكم في الممالك العربية

الجزء الثاني

USA

ARABIC GASOLINE

علي مولا





السُّلطة وتعاقب الحكم
في الممالك العربية



جوزيف كشيشيان

السُّلطة وتعاقب الحكم في الممالك العربية

ترجمة

محمد بن عبد الله بن حمد الحارثي

الجزء الثاني



Power and Succession in Arab Monarchies
A Reference Guide

Joseph A. Kéchichian

Part 2

First Published in January 2013

BEIRUT - LEBANON
elrayyes@sodetel.net.lb - www.elrayyes-books.com
www.elrayyesbooks.com

ISBN 978 - 9953 - 21 - 523 - 5

الطبعة الأولى: كانون الثاني (يناير) ٢٠١٣

لشراء النسخة الإلكترونية:
www.arabicebook.com

تصميم الغلاف: هوساك كومبيوتر برس

المحتويات



الفصل الأول

المملكة العربية السعودية

تعدّ المملكة العربية السعودية الحديثة وليدة عائلة آل سعود الحاكمة[1]. وفي الوقت الذي تتشارك فيه سياسات العائلة الحاكمة في المملكة مع العديد من صفات المملكات الوراثية الأخرى فإنها تتفرّد بعدد من الجوانب. إن حجم العائلة وتعقيدها من ناحية البنية الداخلية والتكوين وعلاقاتهما بالمجتمع السعودي، كل ذلك يجعل النظام السياسي السعودي مختلفاً بنحو ظاهر اكثر من الملكيات السابقة والحالية[2]. وبالإضافة إلى ذلك فلقد تطورت سياسات العائلة بوجود ثروة هائلة وتحولات عميقة غيرت وجه المملكة العربية السعودية وربما للأبد، ولذلك فإن التحليل هنا يشدد على التفاعل بين السياسات والاستراتيجيات من جهة وعلى التوازن بين قوى التماسك والتفكك في داخل العائلة من الجهة الأخرى. ولهذه الآثار للسلوك السعودي تأثير مباشر على السلطة السعودية والتعاقب.

النشوء والتماسك

إن نظرة فاحصة لشخصية الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن، وهو بالتأكيد شخصية آل سعود القيادية في القرن العشرين والذي حمل همّ البلاد في ذهنه، ضرورية لتقييم تركته ولفهم التغييرات الكثيرة التي حدثت داخل العائلة الحاكمة. لقد قامت ذرية عبدالعزيز

بتأسيس ملامح المملكة السياسية امتداداً من الحاكمية إلى التعاقب، وبالرغم من التحديات الجدية استطاعت أن تحافظ على السلطة الملكية. لقد تعاقب خمسة من أبناء الملك عبدالعزيز في الحكم. وأقام هؤلاء المتعاقبون، في أقل من قرن، قواعد سلطة المؤسس شرعية ــ وكذلك قواعدهم ــ فأضافوا بذلك قيمة إلى العرش والبلاد بالرغم من وجود بعض المصاعب. لقد كان على أبناء آل سعود أن يميّزوا أنفسهم ويتصالحوا مع المحددات الكثيرة التي أظهرها كيان آل سعود المعقد حتى لو كانوا خلفاء يضمنون مراكزهم بشكل نسبي.

الأسرة الحاكمة

حددت أنماط التعاقب وسياسات الأسرة الداخلية إلى حد بعيد أفضليات عبدالعزيز بن عبدالرحمن وسلوكه، قبل استعادته للرياض وتوحيده وسط شبه الجزيرة العربية في وقت طويل. لقد كانت المشاكل الموروثة في نمط التعاقب السعودي والمحافظة عليها شاهداً للملك المستقبلي في تفكيره بمستقبل المملكة العربية السعودية الأولى (١٧٤٤ ــ١٨١٨) والثانية (١٨٢٢ ــ١٨٩١)[٣]. وأدرك عبدالعزيز أن فروع العائلة المختلفة تتصارع لملء الفراغات في سلالة التعاقب وذلك عندما تدخلت القوى الأجنبية وأخلّت بالهدوء النسبي في شبه الجزيرة[٤]. ونجم عن توازن القوى بين المتنافسين على العرش صراعات مفتوحة مرات عديدة، حتى من دون التأثيرات الخارجية، لأن المحافظة على النفس تحتاج إلى حماية قادة العائلة لأفرادها، ومن بين ١٤ تعاقبوا على الحكم بين عامي ١٧٤٤ ــ١٨٩١ ثلاثة حكام فقط تولوا الحكم بدون منازعات، بينما تولى أحد عشر حاكماً الحكم عن طريق النزاعات التي تمثلت في الاغتيالات والحروب الأهلية وفي بعض الحالات الثورات الدموية (انظر ملحق رقم ١٤ للاطلاع على قائمة حكام آل سعود).

استعاد عبدالعزيز الرياض وهجّر آل رشيد منطلقاً من منفاه في الكويت في عام ١٩٠٢. وتغلب عبدالعزيز خلال العقود الثلاثة اللاحقة على مجموعة من الأعداء ــ بمن فيهم الأتراك العثمانيون والعائلات العربية المنافسة والقبائل المتمردة وحتى الأمراء المنافسون من عائلة آل سعود ــ لكي يؤسس المملكة العربية السعودية الحالية في عام ١٩٣٢. واستنتج عبدالعزيز أن التحديات المستمرة ضد الفرع المهيمن في العائلة أضفت على الحاكم صورة

ملحوظة وكان المنافسون من الأفرع المباشرة مؤذيين بنفس الدرجة على الرغم من أن عددهم محدود. وكان لا بد من تحمّل المطالبين الكثر بالسلطة، وأدرك مؤسس الدولة الثالثة التحديات التي يقوم بها أفراد نفس السلالة أضرّت بقاء العائلة، ولمعالجة هذه المشكلة ثبت الملك آلية موجودة أصلاً لدعم وريث عرشه: قسم البيعة. وتم منح البيعة، وفاءً لتحالف عام ١٧٤٤ بين آل سعود وآل الشيخ، للوريث المسمى من خلال هيئة الحل والعقد المؤلفة من أعضاء العائلة الكبار والوجهاء المتدينين الذين أكدوا قدراً من الاستقرار. سوف تتم المطالبة بشبه الجزيرة العربية من جهة عبدالعزيز باستخدام نفس الطرق التي تمت المطالبة فيها بالدولة السعودية الأولى والتي تم تحقيقها من خلال الحماسة الدينية والروح القبلية، فلقد تم إحياء التحالف مع العلماء المهمشين عندما أفسحت النفعية المجال أمام المبادئ بشكل كامل. استمع عبدالعزيز لصوت العقل واستطاع آل سعود السمو فوق القبلية العادية فقط من خلال الالتزام بمثل هذه القيم. وعلى الرغم من أن السلطة الشخصية والمروءة الواضحة ذات فائدة، إلا أن الوحدة الداخلية كانت بمنتهى الضرورة لتحدي الأعداء الخارجيين بنجاح. وأخيراً لاحظ عبدالعزيز أيضاً أن الدولة التي سبقت دولته فشلت في خلق المؤسسات الأساسية التي تقلدت عبء الحكم وصاغت، بالمعنى الحقيقي، حاجزاً بين الشعب والقيادة في مستوى وبين القادة أنفسهم في المستوى الآخر. وانبرى عبدالعزبز في علاج جميع تلك الهموم بشكل منظم حتى قبل عام ١٩٣٢، لكي يؤكد أن من يعقبوه لن يشتركوا في صراعات أخوية.

ولقد شكلت سياسات العائلة الحاكمة في ظل المتعاقبين الخمسة لمؤسس الدولة، العلاقات السعودية الحديثة. وميّز كل حاكم فترة حكمه بخطوات سياسية اجتماعية واقتصادية مهمة تضمن انسجاماً عائلياً طويل المدى، حتى لو هددتها المشاحنات الداخلية التي لا يمكن إنكارها.

الملك سعود (حكم ١٩٥٣ ــ ١٩٦٤)

تميّز حكم سعود بانقسام حاد على السلطة بين الملك وولي العهد وتصعّد الانقسام ليصبح خصومة مريرة حول الخلافات السياسية[٥]، وتحوّل التوازن بين سعود وفيصل

ذهاباً وإياباً بضع مرات في النزاع الطويل الذي نتج عندما كانت العائلة الحاكمة منقسمة على أسس التحالفات المبتكرة. وتم حل الصراع أخيراً لصالح فيصل عند حد سفك الدماء تقريباً، وعانت السياسات السعودية الداخلية والخارجية من الاضطرابات والانتكاسات إذ لم تكن العائلة الحاكمة موحّدة.

تولى سعود بن عبدالعزيز الحكم بعد والده في عام ١٩٥٣ من خلال نقل مريح للسلطة. وأصبح الأمير فيصل ولياً للعهد وتقاسم أكبر أبناء الملك المؤسس، خلال السنوات اللاحقة، السلطة والمسؤولية. وبوجود بعض الاستثناءات، قوّى سعود قاعدة سلطته بعائلته، في الوقت الذي ركز فيه فيصل جهوده في مجلس الوزراء. وعلى الرغم من أن الملك الشاب كان مندمجاً تماماً في جهود بناء الدولة فقد أشارت طريقة تعييناته إلى وجود انشقاق داخلي. كان من معاوني فيصل، على سبيل المثال، ابنه عبدالله (وزير الداخلية) وأخوه من أبيه فهد (وزير التعليم) وسلطان (وزير الاتصالات)، بينما قام سعود بتعيين أبنائه في مناصب شملت قيادة الحرس الوطني والملكي ورئاسة الديوان الملكي ووزارة الدفاع وإمارة الرياض. ومهما كانت الترتيبات الموجودة فقد انهارت تحت ضغط التطور الداخلي، إذ تراجعت الحالة المالية في المملكة وسط اتهامات بالفساد والتبذير[٦]، والخارجي فقد جابهت المؤسسة السعودية المحافظة بظهور جمال عبدالناصر في مصر ــ في موجة الأيديولوجية الاشتراكية العربية تهديدات أجنبية لا مثيل لها[٧]. وفي بدايات عام ١٩٥٨، أسفرت السياسات الملكية المتقلبة مقرونة مع المغامرات الخارجية المتهورة، عن ضربة موجعة في رأس العائلة[٨].

كان كبار أفراد العائلة الحاكمة قلقين وخجلين من ميول سعود لتعيين أبنائه عديمي الخبرة في الوظائف الحكومية الكبرى بدلاً من الأعمام وأبناء الأخوة الأكثر حنكة، وخشي الكثيرون من أن تكون هذه التعيينات إشارة إلى أن سعود كان يخطط لنقل الخلافة لأبنائه. وأفضت هذه الهموم مقرونة بملاحظات كبار أفراد العائلة عن عادات سعود في التبذير إلى حالة من عدم الرضا إجمالاً، لدرجة أنهم حثّوا سعوداً على أن لتنازل عن السلطة لصالح فيصل. وأصدر سعود في تاريخ ٢٤ مارس من عام ١٩٥٨ وتحت ضغط كبير مرسوماً ملكياً ينقل فيه السلطات التنفيذية لفيصل. وتخلص ولي العهد من الحالة المالية المؤلمة على الرغم من أن خفض مصروفات العائلة قد أثار حنق سعود. لقد استولى

الملك بالتدريج على الامتيازات الممنوحة لفيصل مما حدّ من سلطته كرئيس للوزراء، وقد كان قراره المتمثل في معارضته للتعيينات الاعتيادية التي أجراها ولي العهد في مجلس الوزراء صاعقة، وخصوصاً بعدما فرض فيصل سيطرة شخصية على وزارات الشؤون الخارجية والداخلية والتجارة والمالية[٩].

خلق النجاح الحقيقي الذي حققه فيصل ـ في مواجهة الأزمات المالية والسياسة الخارجية التي تواجه السعودية ـ فرصة لسعود كي يطالب بالسلطة الكاملة. واعتمد سعود على سبيل المثال على الدوائر القبلية والتجارية (المجموعتين اللتين دفعتا ثمناً غالياً) ووعدهم بإجراء تغييرات أساسية، لأن القيود المالية الصارمة ضرورية لاستعادة مكانة السعودية المالية. كانت مساندة القبائل والتجار للملك ضد فيصل من المسلمات، كما خلق تركيز ولي العهد على السلطة أيضاً فصيلاً من الأمراء الشباب الساخطين الذين أيدوا الإصلاحات الدستورية. وأيد سعود الأمراء الأحرار ليس لتصديقه اياهم في ما يؤيدون بل لأنهم وقفوا كأنهم حلفاء طبّعيين ضد سلطة ونفوذ أخيه. وفي أواخر سنة ١٩٦٠م دبّر سعود تغييراً كاملاً بالاتفاق مع الأمراء الأحرار، يقضي بإزالة فيصل ومؤيديه من مجلس الوزراء. وعين الملك نفسه رئيساً للوزراء وقام باستبدال بعض مسؤولي رئاسة الوزارة بعدد من أبنائه، وتم تقريب الأشخاص الأكثر تأييداً بمن فيهم الأمراء طلال وعبدالمحسن وكذلك فواز بن عبدالعزيز[١٠]. وقدم فيصل ومجلس وزرائه استقالاتهم.

ودخلت سياسات العائلة عندها فترة استثنائية معقدة، بوجود ثلاث مجموعات من المنافسين الرئيسيين: الملك سعود وأبنائه (الملوك الصغار) والأمراء الأحرار وولي العهد فيصل ومؤيديه، ولأن سعود محافظ في الصميم فقد تطورت التوترات بينه وبين الأمير طلال بسرعة بعد مناداة الأخير بالإصلاحات الدستورية[١١] ضخّم تأثير أبناء سعود المتنامي، وكذلك تقسيم السلطة بين أفراد العائلة ومجلس الوزراء، من القلق الإجمالي. وباستشعار فرصة لإضعاف الأمير طلال أكثر، فقد ألب سعود طلالاً ضد ولي العهد. واستطاع في سبتمبر من عام ١٩٦١ تنحية أكثر الأمراء الأحرار خلقاً للمشاكل بمن فيهم طلال، وفوق ذلك حرم فيصل ومؤيديه من أية مناصب في الحكومة. وعن طريق تفتيت الأمراء الأحرار وتخييب أمل فيصل كان سعود يقوّي سلطة أبنائه خصوصاً وزير الدفاع محمد، الذي طرح اسمه كخليفة محتمل.

غير أن صحة سعود تدهورت وهو في أوج قوته، وفي ديسمبر من عام ١٩٦١ سافر الملك للولايات المتحدة للحصول على الرعاية الصحية. وميّز هذا بداية عودة فيصل للسلطة[١٢]. وفي الوقت نفسه اندلعت الحرب الأهلية في اليمن ووصلت القوات المصرية لدعم عناصر الثورة هناك ضد الملكيين الذين تدعمهم السعودية. ومع انغماسه في السياسات الدولية، أدرك فيصل المزايا الملازمة للتدخل المصري واستغلها لتأمين وتقوية نفوذه، واغتنم الأزمة للمطالبة بالسلطات التنفيذية الكاملة لأن سعود كان متردداً، وببصيرة قام بتعيين مجلس وزاري جديد يتألف من الأمراء ذوي الولاء وهم الحلفاء الأكيدون مثل فهد (وزير داخلية) وسلطان (وزير دفاع) والأمير خالد حليفاً رئيسياً جديداً في منصب نائب رئيس وزراء. ونظراً لعلاقات خالد المنتقدة بقبيلة الجلوي فقد قطع تحالفه مع فيصل قاعدة القوة التقليدية لسعود بقسوة. وعيّن فيصل في عام ١٩٦٣ عبدالله بن عبدالعزيز قائداً للحرس الوطني (بدلاً من سعود بن سعود) وعيّن سلمان بن عبدالعزيز أميراً على الرياض (بدلاً من بدر بن سعود)[١٣].

حصّن فيصل موقفه بتطبيق سلطات الطوارئ عن طريق تطبيق عدد من السياسات الداخلية والخارجية (بما فيها برنامج إصلاحي من عشر نقاط) وذلك لمواجهة الأزمة اليمنية[١٤]. غير أن سعود بذل جهداً أخيراً لاستعادة سلطاته. وقابل الملك في يناير من عام ١٩٦٤ الرئيس المصري ناصر لمناقشة الوضع في اليمن، ورتب لعودة الأمراء الأحرار للمملكة العربية السعودية للإعداد في النهاية لعودة أخرى، وبذلك نقل الكفاح الفكري الذي هاج في دوائر العائلة لفترة نصف عقد تقريباً إلى مواجهة عندما أمر باستعادة جميع سلطاته التنفيذية. ومن أجل تحقيق هذا الهدف ناشد سعود العلماء لمساعدته في اتخاذ قرار في ١٣ مارس من عام ١٩٦٤. واستجابة لذلك وبعد نفاد صبره، قاد انقلاباً على القصر عن طريق دعوة الشخصيات الإسلامية البارزة والأمراء إلى اجتماع في الرياض لدراسة حل رسمي للضغائن المستمرة[١٥].

واختتم انتصار فيصل من خلال سلسلة من تصريحات العلماء ومجلس الوزراء بعد الاجتماع الذي عقد بتاريخ ٢٥ مارس في قصر الأمير محمد بن عبدالعزيز. وفي ٢٦ مارس واجه وفد يتألف من القادة المتدينين وهم محمد بن إبراهيم الشيخ وعبدالملك بن إبراهيم الشيخ وعبدالعزيز بن باز ومحمد بن حركان الملك سعود في قصر

الناصرية، وطرحوا أمامه أربعة مطالب محددة: (١) دمج الحرس الملكي بالقوات المسلحة، (٢) دمج الحرس الملكي الخاص (الخويا) بوزارة الداخلية، (٣) إلغاء الديوان الملكي، و(٤) خفض النفقات الملكية لتصبح معقولة واستثمار الأرصدة المدخرة في المشاريع التنموية[١٦]. ورفض سعود هذه المطالب وقام بحشد الحرس الملكي حول القصر. وما لحق ذلك كان انقلاباً لإطاحة نظام الحكم بسبب محاصرة وزير الدفاع الأمير سلطان وقائد الحرس الوطني الأمير عبدالله للقصر والحرس الملكي بالقوات الخاصة. وربما ترقب سعود الدعم من حلفائه التقليديين القبليين ولكن أياً منهم لم يتقدم، وتحرك فيصل أولاً فتعهد الحرس الملكي بالولاء لولي العهد. ورغم ذلك رفض سعود التخلي عن العرش. وفي ٢ نوفمبر ١٩٦٤ طالب مجلس الوزراء الذي ترأس جلسته نائب رئيس الوزراء الأمير خالد بن عبدالعزيز «من علماء المملكة تدارس رسالة العائلة الحاكمة في ٢٨ اكتوبر ١٩٦٤ ــ التي تدعو إلى عزل الملك سعود والمناداة بفيصل ملكاً ــ من وجهة نظر سهلة ولإصدار فتوى مناسبة»[١٧]. وتم إصدار مرسوم في نفس اليوم يؤكد ما سبق وأذيع على الملأ ــ مع قرار مجلس الوزراء وكذلك مرسوم الملك فيصل الأول ــ في تاريخ ٢ ديسمبر ١٩٦٤. وأصبح فيصل مباشرة ملكاً فارتحل سعود مع بعض أبنائه للمنفى.

الملك فيصل (حكم ١٩٦٤ ــ ١٩٧٥)

لم يكن مقدراً لفيصل بن عبدالعزيز أن يخلف أباه أو يلعب دوراً جوهرياً في تاريخ المملكة[١٨]. وأفضت مهاراته السياسة الاستثنائية وتعرّضه للعلاقات الدولية، في آخر الأمر، إلى أن تأمنه عائلة آل سعود على العرش. تلقى الملك المستقبلي دروساً في الشريعة الإسلامية عن طريق جده من والدته سليل الشيخ محمد بن عبدالوهاب. واختار عبدالعزيز وهو في عمر ١٣ سنة الأمير فيصل كي يمثله في لندن لمناقشة الخلاف الحدودي بين نجد والحجاز التي كان حكمها الهاشميون في ذلك الوقت، ورافقه أحمد الثنيان الذي يتحدث الفرنسية والتركية، ووصل فيصل وحاشيته إلى لندن وهم يرتدون الثوب العربي التقليدي. وعلى الرغم من أن التجمع قد جذب انتباهاً شعبياً كبيراً إلا ان مفاوضات الحدود لم يكن بالإمكان حلّها، ولكن قام فيصل والثنيان بمقابلة اللورد كيرزن وبعض كبار المسؤولين البريطانيين لمناقشة العلاقات المستقبلية[١٩].

قاد فيصل بعثة عسكرية، وهو في عمر ١٦، إلى منطقة عسير المتنازع عليها بين نجد والحجاز. وتم إخضاع المنطقة ودمجها في مملكة آل سعود النامية في عام ١٩٣٠، فخوّل هذا النصر فيصل، الذي أظهر براعة حربية أصيلة، تسمية عبدالعزيز ابنه الثاني نائباً للملك في الحجاز وأول وزير للشؤون الخارجية في المملكة وقد احتفظ الابن بهذا المنصب إلى أن اغتيل في عام ١٩٧٥. وأثبت فيصل، على مدى السنوات، بأنه دبلوماسي داهية، حيث سمح له ترحاله بالدفاع عن القضايا العربية[٢٠]. عند وفاة عبدالعزيز في عام ١٩٥٣ تم اختيار ابنه الأكبر خليفة له. ونصّب فيصل ولياً للعهد ولكنه سرعان ما تقلّد منصب رئاسة الوزراء لترميم النظام المالي. صدر مرسوم ملكي في ٢٢ مارس من عام ١٩٥٨ يمنح فيصل السلطات الكاملة ليحكم المملكة، مع تنازل سعود عملياً عن امتيازاته العزيزة عليه كحاكم. وبالرغم من ذلك، وبسبب ما خلّفته برامج التقشف من انزعاج لدى ارستقراطيي المجتمع السعودي، انتقد فيصل بحده وأجبر على تقديم استقالته في عام ١٩٦٠ فتولى الملك زمام الحكم برمته. وكما ناقشنا آنفاً، أدت سلسلة من الخلافات الداخلية إلى اصدار بيان رسمي يوضح أن سعود غير مؤهل للحكم، وأصبح فيصل ملك المملكة العربية السعودية في ٢ نوفمبر من عام ١٩٦٤ وسرعان ما قدم إصلاحات اجتماعية وأعاد هيكلة القاعدة الاقتصادية للبلاد[٢١]. وتبنى الملك الجديد بالتدريج أسلوباً أكثر وطنية خصوصاً بعد حرب أكتوبر من عام ١٩٧٣ على الرغم من موقفه المؤيد لأميركا إلا أنه لم يتردد في وطنيته، إذ قاد القرار الذي اتخذه الملك بفرض حظر تصدير النفط إلى واشنطن وأمسترادام عدداً من الشخصيات في العالم لإعادة التفكير في علاقاتهم مع السعودية. أبدى الملك اعتدالاً كبيراً في علاقاته مع العالم وعارض التطرف وإن ظل وفياً لمعتقداته الجوهرية. أما ورثته فقد واجهوا تحديات كبيرة ومختلفة، خصوصاً جرّاء تحديث المصادر الداخلية.

الملك خالد (حكم ١٩٧٥ ـ ١٩٨٢)

نُصّب خالد بن عبدالعزيز ملكاً على السعودية في ٢٥ مارس ١٩٧٥، وقام على الفور بتعيين أخيه الأصغر فهد ولياً للعهد وعبدالله بن عبدالعزيز قائداً للحرس الوطني ونائباً ثانياً لرئيس الوزراء. وفي حين تحسنت العلاقات كثيراً على وجه العموم بين السعودية وبلدان العالم في أواخر السبعينيات، هددت الأمور الداخلية الاستقرار الذي تحقق بشق

الأنفس في الستينيات والسبعينيات. وجمد احتلال عام ١٩٧٩ لمسجد مكة المكرمة الحكومة لأسابيع عدة أثناء بحث آل سعود عن رد[٢٢]. إن الصدمة التي أحدثتها قوة المعارضة التي طعنت في شرعية آل سعود، والتي جاءت في أعقاب الثورة الإيرانية، أدت إلى إعادة النظر في التسامح الذي أبدته العائلة نحو عادات الإسراف والطيش. فتم إدخال تغييرات مفاجئة هدفها القضاء على الفساد وتعزيز المساءلة. ولأن الملك خالد كان يعاني من حالة صحية سيئة، تولّى ولي العهد فهد بن عبد العزيز القيام بدور أكبر وخلف أخاه غير الشقيق الذي توفي عام ١٩٨٢. ونصّب عبدالله بن عبد العزيز ولياً للعهد فحافظ على التوازن داخل العائلة الحاكمة.

التسلسل الدستوري في المملكة العربية السعودية

على الرغم من أن الملوك السعوديين الأوائل اجتازوا أزمات متنوعة إلا أن أخطر التحديات التي واجهت آل سعود اختصت بالعلامات الدستورية، لأن المؤسس اعتبر القرآن الكريم «دستوراً» فعّالاً، وأرست العائلة الحاكمة شرعيتها من خلال التغييرات المختلفة في هذا النظام وخصوصاً في قيامها بتحفيز وحماية المنافسين على السلطة، كما أوضحت التطورات اللاحقة.

أحرز عبدالعزيز بن عبدالرحمن لقب «ملك الحجاز»، بعد نجاحه في توسيع حكمه في معظم أنحاء الجزيرة العربية، وأعلن بتاريخ ٣١ أغسطس ١٩٢٦ اعتماده الدستور. حدد الدستور أن المملكة هي دولة ملكية دستورية إسلامية وعاصمتها مكة[٢٣]. لم ترسم هذه الوثيقة حدوداً لسلطة الملك، إلا بتحديد حكمه بما يتوافق مع الشريعة، وقدم دستور ١٩٢٦ مفهوم الخلافة الذي يدعو لتعيين ولي للعهد ليساعد الحاكم ويسعى للحصول على تعاون العدد الأكبر من الإداريين وذلك لإدارة شؤون المملكة. ودعا أخيراً هذا الدستور الحديث الأول إلى تأسيس مجلس استشاري بحيث يجتمع المجلس مرة في الأسبوع ويناقش المواضيع المتعلقة بشؤون المملكة المطروحة على جدول أعمال يعده لهذه الغاية ولي العهد[٢٤]. لقد كانت هذه المحاولة هي الأولى لإضفاء الطابع المؤسسي القائم على التشاور في المملكة العربية السعودية المعاصرة، على الرغم من انتشار ممارسة الشعائر الدينية بين المجتمعات القبلية في الجزيرة العربية. وقد عمل الدستور على أساس التعديلات المستقبلية مع أن تطبيقه لم ينفذ بالكامل.

تغير اسم البلاد ليصبح «المملكة العربية السعودية» في تاريخ ١٨ سبتمبر ١٩٣٢، وفي حين تم تعيين ولي العهد الجديد خليفةً فقد حُكمت البلاد بموجب مرسوم حتى عام ١٩٥٣ وكان مجلس الوزراء منفذ سياسات الحاكم الداخلية والخارجية. كان هناك وزارتان في الأصل هما المالية والشؤون الخارجية. ثم أنشئت وزارة الدفاع في عام ١٩٤٤ على نحو كامل وجنت إيرادات إضافية من خلال بيع النفط قدرت بـ ١٦٠ مليون دولار في عام ١٩٥٣ مما حدا بعبد العزيز إلى أن يقوم بتوسيع مختلف الوظائف الحكومية[٢٥].

مجلس الوزراء

أصدر عبدالعزيز قبل وفاته بشهر تقريباً مرسوماً يقضي بتعيين مجلس وزاري جديد وعين ولي عهده سعوداً رئيساً للوزراء، لكن المجلس انعقد للمرة الأولى في الرياض في تاريخ ٧ مارس ١٩٥٤، وذلك بعد وفاة المؤسس. عرّف مرسوم الحاكم الجديد الأول الذي صدر بتاريخ ٢٦ مارس ١٩٥٤ النظام الأساسي للمجلس والذي كان يتوقع منه أن يشرف على تطبيق السياسات الداخلية والخارجية والميزانيات الموافق عليها، وتفويض وزير الخارجية لتوقيع المعاهدات والاتفاقيات الدولية ومنح الامتيازات النفطية حسب الضرورة. وترأس الملك الذي كان رئيس الوزراء أيضاً اجتماعات المجلس حتى وإن لم يُدل بصوته، كانت هذه مسألة تقنية قليلة الأهمية إذ إن جميع قرارات المجلس مرهونة بموافقة الحاكم[٢٦]. ونصّ مرسوم ٢٦ مارس على تعيين الأمانة العامة ومكتب لمراجعة الحسابات وديوان المظالم ومجموعة من الخبراء التقنيين ملحقين بالمجلس[٢٧]. وشكلت هذه المناصب نواة مجلس وزراء أضيف إليها فيما بعد وزارات أخرى وكانت جزءاً من الجهود التي بذلها الأمير فيصل في تفويض الصلاحيات الإدارية للأفراد المؤهلين. وترأس الملك سعود بصفته رئيساً للوزراء جلسة المجلس الأولى، ثم ترأس فيصل جميع الجلسات التي تبعتها بعد توليه منصب رئاسة الوزراء.

أصدر سعود، بناءً على إصرار كبار أفراد الأسرة في ما يتعلق بالإصلاحات الداخلية، مرسوماً آخر حاسماً في ٢٣ مارس ١٩٥٨ يمنح من خلاله فيصل السلطة على الشؤون الخارجية والسياسة الداخلية والمالية. وعندما اعتبرت هذه السلطة غير كافية لحل الأزمة

السياسية التي غرق فيها آل سعود أصدر، سعود مرسوماً آخر لتوسيع صلاحيات مجلس الوزراء، وحولت تلك المبادرة المجلس «من مؤسسة استشارية بحتة إلى مؤسسة لصنع السياسات الرسمية بوجود كل من السلطة التنفيذية والتشريعية تحت إمرة فيصل»[٢٨]. وعلى الرغم من احتفاظ الملك بحق النقض (الفيتو) إلا أنه قد أعطى المجلس، في الواقع، امتيازات تشريعية وتنفيذية مما وضع إطاراً للتغييرات الدستورية المستقبلية. وإذا كان لا يمكن اعتبار مرسوم ١١ مايو ١٩٥٨ دستوراً رسمياً، فمن الممكن حتماً تصنيف فقراته الخمسين بأنها مواد دستورية[٢٩].

وبموجب المرسوم فإن كل وزير سيكون مسؤولاً أمام رئيس الوزراء الذي سيكون بدوره مسؤولاً أمام الملك (المادة ٨)، وسيكون مجلس الوزراء مسؤولاً عن «رسم سياسة الدولة للشؤون الداخلية والخارجية والمالية والاقتصادية والتعليمية والدفاع وفي جميع الشؤون العامة» (المادة ١٨)، وبالإضافة إلى ذلك على جميع الالتزامات الحكومية المتعلقة بالإنفاق العام والالتزام بأحكام الميزانية التي صادق عليها مجلس الوزراء (المادة ٣٦)، وتسلم جميع طلبات الحكومة للحاكم لتتم الموافقة عليها والذي ستكون لديه مهلة ٣٠ يوماً للموافقة عليها أو رفضها، وباتباع هذه الطريقة فقط يمكن لرئيس الوزراء التصرف باستقلالية وإعلام الوزراء بقراره (مادة ٢٣).

فرّقت خلافات عديدة بين سعود وفيصل، ووسعت التطورات السياسية المتعلقة بالاستيلاء على السلطة داخل مجلس الوزراء الفجوة التي كانت موجودة بين الشقيقين. وهدد سوء الإدارة لمصادر المملكة المحدودة بإفلاسها، مما اضطر كبار الأمراء إلى أن يعهدوا بإدارة الدولة لفيصل الأكثر قدرة والذي بدوره بدأ بوضع حدود صارمة للإنفاق، وقدم فيصل تدابير تقشف لم تكن معهودة بين مؤيدي سعود. وضغط الأخير على الملك لكي يجبر أخاه على الاستقالة بتاريخ ١٩ ديسمبر ١٩٦٠. وشكل سعود بعد ذلك بيومين مجلس وزرائه المؤلف من ٦ أمراء «ليبراليين» بمن فيهم طلال بن عبدالعزيز وعبدالله الطريقي وكان الأخير المدير العام لدائرة البترول والثروة المعدنية[٣٠].

وبدأ الفريق الجديد في الرياض، متأثراً بدعوات مطالبات الرئيس المصري ناصر بالحركة القومية العربية، بالعمل في مشروع الدستور الذي تظاهر بإنشاء الجمعية الوطنية في

السعودية. ولم تكن حماسة الأمراء الأحرار جديدة في ذلك إذ إنها ربما تكون بدأت واقعياً في ١٩٥٨ مع نقل السلطات التنفيذية لفيصل، وادعى الطريقي في ذلك الوقت بابتهاج قائلاً: «لقد اتخذنا نحن في السعودية خطوة إلى الأمام نحو الدستور. وستصبح هذه البلاد في النهاية ملكية دستورية»[٣١]. وأضرم الشاب التكنوقراطي الذي أثبت أنه وطني مخلص أثناء المفاوضات مع شركات النفط، ومعه الأعضاء الأخرون المؤسسون لمنظمة البلدان المصدرة للنفط شعلة المشاركة السياسية. وفوق ذلك كان طلال بن عبدالعزيز هو الذي قدّم مقترحات دستورية مفصلة أدت إلى قطع علاقاته تدريجياً مع الوزراء «التقدميين» وعهد لفيصل مرة أخرى برئاسة الوزراء ووزارة الخارجية بتاريخ ١٥ مارس ١٩٦٢.

زاد سوء العلاقات بين الشقيقين مع بدء الصراع في اليمن، فقد أيد سعود التدخل العسكري لصالح الإمام بدر لكن فيصل اعتبر أن الجيش السعودي أضعف من أن يواجه الجيش المصري. وانتقد فيصل من داخل معسكره لأنه لم يظهر الحزم تجاه واشنطن التي تبنت موقفاً غامضاً تجاه السياسات الناصرية لليمن أثناء تمديده للدعم الفاتر للرياض وأدّت العلاقات المتراجعة بين سعود وفيصل إلى أن ينادي الأخير بانعقاد مجلس الوزراء والعلماء لسماع مظالمه. وانتهى الصراع على السلطة في ٣٠ مارس ١٩٦٤ بتقديم رجال الدين لحل غريب، فقد أعلنوا أن «سعود لم يكن قادراً على تحمل شؤون الدولة» بسبب «حالته الصحية» و«الظروف الحالية» إلا أنه يبقى ملكاً ويتعين «احترامه وتبجيله». وأضاف العلماء أن فيصل «سيقوم بجميع الشؤون الداخلية والخارجية للملك دون الرجوع للملك في هذا الصدد»[٣٢]. وأخطر خالد بن عبدالعزيز نائب رئيس الوزراء بتاريخ ١ ابريل كبار الوزراء بالقرار وطلب منهم الموافقة عليه من خلال توقيع الفتوى، وبهذا فإن سعود سيكون حاكماً لكنه لن يستطيع أن يحكم.

ولم يكن بالإمكان أن يستمر مثل هذا الوضع بدون خلق خلافات لا طائل منها داخل العائلة المالكة خصوصاً أن عدداً من أفرادها لم يوافقوا على مناورات فيصل الذكية الدبلوماسية الداخلية، وتوصل آخرون إلى قرار ينص على أن ولي العهد غير مخول بممارسة كامل السلطة ما دام الملك حاكماً. انتشرت طول الأشهر التالية فوضى عارمة،

فقد تأثرت مصالح البلاد والعائلات أيضاً بخلافات من المستوى العالي، وكان فيصل مستعداً في أواخر نوفمبر لإنهاء الفتنة التي تلت واستدعى مجلس الوزراء والعلماء لاتخاذ قرار نهائي. وتم التوصل إلى رأي وسيط يعزل سعود وينصّب فيصل ملكاً[٣٣]. وبالتالي أعيد النظر في النظام الأساسي لمجلس الوزراء على النحو الواجب بتاريخ ١٨ نوفمبر من عام ١٩٦٤، والسماح للملك باستئناف السيطرة المباشرة من خلال رئاسة المجلس، وظل ذلك حكماً مطبقاً منذ ذلك الوقت، وكان المجلس في الحقيقة هو المؤسسة الفاعلة الوحيدة في السعودية على الرغم من تباطؤ مسودة الدستور الأولى التي وضعت عام ١٩٦٠ والتي طالبت بإنشاء جمعية وطنية مستقلة.

وفي حين أن الحكم في المملكة خاضع لأحكام الشريعة إلا أن الإدارة الدينية للبلاد لم تهمل ظهور نظام قضائي شبه مستقل، ونشأت ثلاث مؤسسات قانونية متفقة تماماً مع الشريعة على مر السنين: ١ ــ المحاكم الأم (محاكم الصلح) ويقودها قضاة لحل الجنح البسيطة والمطالبات الصغيرة، ٢ ــ المحاكم الشرعية الكبرى والتي تشمل سلطتها جميع القضايا التي لا تغطيها محاكم الصلح، ٣ ــ محكمة الاستئناف التي تقوم بدور المحكّم في القرارات التي تتوصل إليها المحاكم الدنيا[٣٤].

أغتيل الملك فيصل على يد ابن أخيه فيصل بن مساعد بن عبدالعزيز في تاريخ ٢٥ مارس من عام ١٩٧٥، فقامت العائلة الحاكمة بتنصيب خالد خلفاً لأخيه ونودي به ملكاً في غضون ساعات من عملية الاغتيال، وعيّن خالد بدوره فهد ولياً للعهد ووسع من نفوذه بأن سماه نائب رئيس الوزراء الأول ووزير الداخلية، وظل فهد يشغل المنصب الأخير منذ عام ١٩٦٢[٣٥]. استعادت إعادة التوزيع هذه التوازن في العائلة الحاكمة بوجود فهد ممثلاً لعشيرة السديري القوية.

وُصف اغتيال فيصل على أنه عمل فردي ارتكبه شاب «مختل». ومع ذلك ظهرت خلافات خطيرة داخل عشيرة آل سعود وضّحت السبب المنطقي الذي أدى لارتكاب الجاني للاغتيال، وهي بخصوص ثلاثة أوضاع لها صلة بشؤون العائلة والنزاعات بين العشائر، أولها أن فيصل بن مساعد ينتمي، من ناحية أمه، لعشيرة آل رشيد، التي هزمها عبدالعزيز بن عبدالرحمن في بداية القرن، وقام أفراد عائلة آل رشيد بتربية الأمير الصغير

بعد ما طلّق المؤسس أمه. ثانياً: إن شقيق القاتل، خالد، يعتبر من المتعاطفين مع جماعة الأخوان المسلمين التي دعت إلى الحفاظ على التقاليد الإسلامية بعد ما فقدت بعضاً من نفوذها خلال حكم الملك فيصل. ثالثاً: «لقد خطط (القاتل) للزواج من إحدى بنات الملك فيصل وكان قريباً من الأمراء المخلوعين» في أوائل الستينيات.

لقد تمت مناقشة هذه القضايا خلال محاكمة فيصل بن مساعد القصيرة، بالرغم من أن التفاصيل لم تنشر، ولم يرُد أي من أفراد عائلة آل سعود على تلك التساؤلات، على الرغم من أن صراعات العائلة الداخلية تلقت القليل من الدعاية في السعودية إلا أنه لا يمكن للمرء أن يستنتج أنها لم تحدث. إلا أن ذلك لا يعني أن هذه الصراعات كانت متفشية، بل لقد كانت شواهد محددة تركت علامات مميزة في الحياة السياسية في المملكة على مر السنين.

لعل الحدث الأخطر على الإطلاق هو ما حدث في ١٩٧٩ وهو احتلال المسجد الحرام في مكة. لقد خلقت هذه المحنة في أكثر الأماكن قدسية توتراً كبيراً في المملكة واضطر خالد لتوسيع نفوذه عن طريق توفير قناة للمعارضة[٣٦]. وكان واضحاً أن الحكومة السعودية لم تكن قادرة على عزل وهزيمة التمرد بدون مساعدة من السلطات الدينية[٣٧]. وكشف احتلال المسجد الحرام أن هناك معارضة منظمة لآل سعود. وكان ذلك محرجاً بشكل خاص لأن الهجوم حدث في مدينة مقدسة تحظى باحترام المسلمين عُهد بحمايتها للعائلة الحاكمة في السعودية، اتخذت بضع خطوات في أوائل الثمانينيات لتأمين الحماية للأماكن المقدسة وذلك بإعفاء المسؤولين الضعفاء من مهامهم، وحدثت تغييرات إضافية هامة في داخل العائلة الحاكمة فغيرت موازين القوى بشكل ملحوظ. وتم تعزيز منصب الملك خالد على حساب كل من الأمير فهد والأمير عبدالله. وكان المنتصر الآخر هو مفتي المملكة الأول الذي أضافت قيمته السياسية المزيد من النفوذ لسلطته الدينية. وكان الشيخ بن باز هو الذي «أضفى الشرعية» على عمليات الحكومة العسكرية بعد ما أصدر فتوى واضحة سمحت باستخدام القوة القاتلة داخل الحرم الشريف[٣٨].

يعدّ التغيير السياسي الأكثر أهمية، مع ذلك، هو تصريح ولي العهد فهد عام ١٩٨٠ بأن المملكة تحتاج إلى تطوير الهياكل المؤسسية، واقترح فهد تشكيل مجلس استشاري يتكون

من خمسين إلى سبعين عضواً لمناقشة الموافقة على «ميثاق» الحكومة الذي من شأنه أن يُلحق بالقرآن باعتباره دستور المملكة[٣٩] ولم تطبّق هذه البيانات لعدة أسباب من بينها الاضطرابات التي حدثت في الإقليم الشرقي والتي اشتركت فيها أقلية شيعية (ربما متأثرين بآية الله الخميني في إيران). وأعلن الملك فهد في بضعة مناسبات في عامي ١٩٨٢ و١٩٨٣ أنه سيصار إلى تشكيل مجلس استشاري وإصدار ميثاق أساسي[٤٠]. لم تكن مثل هذه البيانات التي تنادي بتحديث المؤسسات الملكية جديدة وقد أتمها فيصل وأفراد آخرون من عائلة آل سعود بالفعل في عدة مناسبات، إلا أن الحاجة الملحة للعمل كانت مفقودة بالتأكيد بسبب التطورات الداخلية والإقليمية. وسيأتي التغيير للملكة، لكنه سيكون بطيئاً، ولن تكون نقاشات العائلة حول مسألة الخلافة ذات الأهمية الكبرى دوماً خالية من الحوادث.

فهد بن عبدالعزيز آل سعود (حكم ١٩٨٢ ــ ٢٠٠٥)

لم تكن وفاة خالد بن عبدالعزيز مفاجئة لأنه توفي أثر مرض عضال وكانت ترتيبات الخلافات الدقيقة معدة مسبقاً[٤١]. وأعلن بيان رسمي للملكة في غضون دقائق من وفاته أن «أفراد العائلة المالكة بقيادة الأمير محمد بن عبدالعزيز قدموا الولاء لولي العهد فهد بن عبدالعزيز بصفته ملكاً للبلاد»[٤٢]. وأضاف البيان أن فهداً قد عين عبدالله بن عبدالعزيز ولياً للعهد، وكان قراراً قبلت به الأغلبية «بإخلاص للحفاظ على مبدأ السعودية في القيادة الجماعية»[٤٣]. وأعلن عبدالله من جانبه ــ وهو ذو البصيرة ــ أنه بالرغم من أن وفاة الملك مأساة كبيرة إلا فإن ما يواسي آل سعود معرفتهم «بأن الله قد عوّض (السعودية) بجلالة الملك فهد المعظم» كما دعا جميع السعوديين إلى «توحيد جهودهم والعيش معاً، حكومة وشعباً، بإمرة سيدي جلالة الملك فهد»[٤٤]. وقبل انقضاء اليوم تم الإعلان عن إعادة ترتيب وزاري بسيط، قضى بتعيين وزير الدفاع سلطان نائباً ثانيا لرئيس الوزراء، وبذلك تم تأمين مكانه في تسلسل الحكم بوصفه ولياً لولي العهد وكان ذلك في عام ١٩٨٢.

ولم يكن انتقال السلطة سهلاً فقط (مما يشير بقوة إلى أن العائلة قد توصلت إلى اتفاق مسبق قبل أيام إن لم يكن قبل أشهر) بل لم يتنازل عبدالله وسلطان عن قواعد سلطتهم

التقليدية. وأبقى ولي العهد على سيطرته الكاملة على الحرس الوطني، وكان وزير الدفاع سلطان مسؤولاً بالكامل عن القوات المسلحة العادية. حتى أبدت هذه الشخصيات الثلاث وحدة لافتة للنظر، وكان من الصعب تحديد إذا ما كانت هذه الوحدة أصلية أو نتيجة ملائمة بعد سنوات من الأزمات الإقليمية والدولية. بالتوافق مع تقاليد آل سعود، لم يكن غريباً أن يتّحد أفراد العائلة المتعاقبون جميعهم في أوقات الأزمات ولكن ما يمكن تحقيقه في ظل وجود من يوحدهم كان مختلفاً تماماً خلال غياب مثل تلك الشخصية.

تشارك فهد وعبدالله في مسؤوليات الحكم، لأجل توازن الثمانينيات، فركز الأول على المخاوف الداخلية والأخير على العلاقات الإقليمية، خصوصاً العربية، وعزز هذا النمط من الاختصاص، إلى حد ما، الخلافات الكامنة في التوجه بحيث نظر فهد وعبدالله لمواضيع السياسات الخارجية من وجهتي نظر مختلفتين نسبة لاختلاف قدراتهما. وسمي فهد نتيجة لذلك «مؤيداً للولايات المتحدة» وعبدالله «مؤيداً للعرب»[٤٥]. وقد تمت المبالغة بهذين الاسمين بشكل كبير لأن عبدالله لم يكن «معادياً للأميركان» ونادراً ما كان فهد «معادياً للعرب». واتفق كلاهما مع أغلبية عائلة سعود على الضرورة الإستراتيجية للعلاقات الطيبة مع القوى العظمى بما فيها الولايات المتحدة والدول العربية الرئيسية مثل مصر وسورية، كما أن هذه القناعة لا تعني أن الخلافات المتكررة لم تكن موجودة كما حدث في أعقاب اتفاقية كامب ديفيد، ومثال ذلك عندما ناقش فهد الذي كان ولياً للعهد في حينها فرض عقوبات خفيفة على مصر بينما كان الأمير عبدالله يميل إلى دعم الإجماع العربي ضد القاهرة، واتفق كل من فهد وعبدالله في أوقات أخرى كما حدث في عام ١٩٨٧ مثلاً، عندما طلبت الرياض من واشنطن سحب سفيرها هيوم هوران بعد حادثة بشعة أغضبت الرجلين[٤٦].

لم يكن تقسيم العمل، وعلى كلٍ، سلساً دائماً أو على الأقل لم يكن كذلك خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات. وبدت الخلافات حول القضايا الداخلية أكثر وضوحاً من أي خلاف مفترض حول المخاوف الأجنبية، واتفق كل من فهد وعبدالله على الحفاظ على هيمنة العائلة الحاكمة في الشؤون الداخلية لكن وجهات نظرهما حول كيفية تحقيق ذلك اختلفت، وارتبطت هذه الاختلافات بدورها بما يوازيها من القواعد السياسية.

وفضّل عبدالله ذو العلاقات الوثيقة مع القبائل الرئيسية ورجال الدين المحافظين وتيرةً أكثر حذراً للتنمية الاقتصادية وناقش بأن النمو الواضح السريع يشكل خطراً على القيم السعودية والاستقرار. ومثّل التحديث تحدياً كبيراً للمملكة بينما لم يكن مرجحاً أن يُعرب عبدالله عن رغبته في إعادة عقارب الساعة إلى الوراء وخصوصاً بعد انهيار أسعار النفط في منتصف الثمانينيات. وتُرجم انخفاض الإيرادات بأحداث ضعضعة في قاعدة الملك التقليدية بعد تضييق عملية التجنيد في الحرس الوطني. وبالمقابل فضّل فهد توجهاً أكثر «تقدمية»، سعى إلى خطى سريعة للتنمية وتطبيق الإصلاحات الاجتماعية، فمثلاً طالب فهد، عندما كان وزير التعليم في الخمسينيات بتعليم المرأة، كما فضّل أيضاً، كولي للعهد وملك، اعتماد الاستراتيجيات التنموية الطموحة، وانضم إليه في وجهة النظر هذه أخواه الشقيقان سلطان ونايف اللذان اعتقدا بأن الإخفاق في تحقيق المنافع المادية للشعب يشكل الخطر الأكبر الذي يهدد الاستقرار الداخلي، وتُرجمت بالطبع النفقات الإضافية التي صرفت على الجيش وعمليات الأمن الداخلي إلى تقوية قواعد السلطة لكليهما.

على الرغم من وجود هذه التعديلات، تركّز مصدر الخلاف الأكبر بين فهد وعبدالله خلال الثمانينيات على مسألة الإصلاحات السياسية، وطالب الملك فهد باستمرار باعتماد النظام الأساسي بشكل سريع وكذلك إنشاء المجلس الاستشاري المؤجل من فترة طويلة[٤٧]. ولم يلمّح عبدالله إلى أي منهما قبل عام ١٩٩٠ من الجهة الأخرى. وارتبطت الإصلاحات السياسية دائماً بالأحداث الداخلية التي زعزعت استقرار العائلة الحاكمة وأكثرها أهمية حادثة اقتحام المسجد الحرام في عام ١٩٧٩، لقد كان من الممكن أن يكون هدف هذه البيانات، من وجهة نظر فهد، تهدئة المعارضة الداخلية، ومع ذلك فإن تأييد الملك لمثل تلك الإصلاحات نشد ولاءات المجموعات المحرومة المختلفة في حين أن موقف عبدالله المعتدل نفّر آخرين، إلا أن أحد أكثر العوائق جدية أمام تأسيس القانون الأساسي في الثمانينيات كان الحل المقترح لموضوع الخلافة[٤٨].

تعلّقت نقطة الخلاف الأخرى بين فهد وعبدالله في الثمانينيات بالتنظيم الإجمالي لوزارتي الدفاع والأمن السعوديتين تقسم وزارة الدفاع والأمن كما هو معروف بشكل كبير، إلى قوتين منفصلتين واضحتين هما القوات المسلحة الرسمية والحرس الوطني

فضلاً عن تشكيلة من الشرطة وحرس الحدود وقوات الأمن الداخلي. بذل الملك فهد والأمير سلطان جهوداً عدة لاجتثاث قاعدة الأمير عبدالله المؤسسية بواسطة مقترحات قدماها إما لدمج القوتين تحت قيادة الجيش أو لتقييد الحرس الوطني بالأسلحة الخفيفة مما يقلل من شأنه لكي يصبح قوة شرطية بدلاً من منظمة شبه عسكرية كما كان عليه سابقاً، وأيد الأمير سلطان وزير الدفاع من ناحيته مراراً تأسيس برنامج التجنيد الإلزامي، الذي سيحرم عبدالله من تجنيد البدو في الحرس الوطني في واقع الأمر. قاوم عبدالله خلال الثمانينيات هذه الجهود وتطابق التقدم في موقفه السياسي في التسعينيات مع الخطط الجديدة، لزيادة حجم وقوة الحرس الوطني. على الرغم من أن الفصل بين الحرس الوطني والجيش الملكي السعودي دلّ ضمناً على وجهات نظر مختلفة حول التهديدات التي تواجه أمن واستقرار السعودية، إلا أن الجيش الملكي السعودي كان تجهيزه أفضل للتعامل مع التهديدات الخارجية المحيطة بالسعودية، في حين أن الحرس الوطني كان ملائماً أكثر لمواجهة التحديات الداخلية. وهكذا دلّ النفوذ المؤسسي لوزير الدفاع الأمير سلطان على التشديد على الهجمات الخارجية، في حين كان عبدالله أكثر ميلاً إلى التأكيد على المخاطر الداخلية بما فيها خطر وقوع انقلاب عسكري. تقابل هذه الخلافات أفضليات السياسة الخارجية لأن توازن القوى الغربية الرئيسية بقيادة الولايات المتحدة عرض المزيد من الحماية ضد الهجمات الخارجية في حين أن العلاقات الودية مع العالم العربي كانت ضرورية من أجل الهدوء الداخلي. اتخذ هذان المتغيران صيغة ثابتة في أعقاب الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠ ونشوء حرب عام ١٩٩١ لتحرير المشيخة.

أصبحت عائلة آل سعود الحاكمة حساسة تجاه الضغوط الإقليمية والدولية، بعد حرب الكويت، وطالبت بإصلاحات تحررية. وتحولت السلالة الحاكمة في المملكة العربية السعودية إلى موضوع خاضع للنقاش والتحليل لأول مرة منذ عدة عقود، ويعود ذلك بنحو كبير إلى التدفق الأجنبي الواسع على البلاد. وركزت وسائل الإعلام العالمية على الخصائص الثقافية والايديولوجية للمجتمع المنغلق، وشجعت العناصر التقليدية والتحررية من السعوديين على التعبير عن آرائهم. ولم تُنفّذ أي تغييرات قبل عام ١٩٩٢ على الرغم من حديث فهد عن الإصلاحات خلال الثمانينيات وحتى أنه تحدث عن تمويل تشييد مبنى للهيئة الاستشارية (والذي ظل فارغاً لسنوات عدة)، ومن ناحية ثانية لمح العاهل

إلى أنه مستعد لترشيح ٦٠ مواطناً للمجلس الاستشاري حتى وإن تأخر تنفيذ هذا التعهد الصغير، في تحدٍ لاتجاه جديد في التحديات المفتوحة. وأيد فهد في هذا المسعى ولي عهده الوفي لتقاليد عائلة آل سعود الذي حشد إمكاناته وراء الملكية لدرء المعارضة.

مرسوم عام ١٩٩٢

خاطب فهد بن عبدالعزيز الرعية من خلال التلفاز في تاريخ ١ مارس من عام ١٩٩٢ وأصدر العديد من الوثائق الرئيسية بما فيها النظام الأساسي للحكومة والنظام الأساسي الذي ينظم المجلس الاستشاري الذي تم إنشاؤه حديثاً وقانون المحافظات[٤٩]. وكانت هذه خطوة تاريخية إلى الأمام بكل المقاييس، فقد أضفت الطابع المؤسسي بكل وضوح، حتى وإن جاء قرار الملك هذا بفضل موجة المعارضة الداخلية المتصاعدة وكذلك بسبب تداعيات حرب الكويت، إلا أن تغييرات كبيرة ودائمة مضت قُدماً، وتم إنشاء المجلس الاستشاري الذي شارك في مناقشات مفيدة، ثم رفع فهد عدد أعضائه من ١٢٠ ــ ١٥٠ فضلاً عن الإشارة إلى تزايد شعبيته في أوساط النخبة السعودية[٥٠]. تألف النظام الأساسي للحكم في السعودية من تسعة أبواب رئيسية تعالج المبادئ العامة ونظام الحكم، مقومات المجتمع السعودي، المبادئ الاقتصادية، الحقوق والواجبات، سلطات الدولة، الشؤون المالية، أجهزة الرقابة وأحكاماً عامة. وحظي الباب الثاني من النظام الأساسي «بالقدر الأكبر من الاهتمام فكان مفاجأة مذهلة بين أفراد آل سعود وخارج عائلتهم»[٥١]. وفي الواقع تضمن قسمان فرعيان من الباب الثاني أكثر الأسطر غموضاً وإثارة للجدل (انظر الملحق ١٥). ونصت المادة الخامسة على أن «يكون الحكم في أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود وأبناء الأبناء (...) ويبايع الأصلح منهم للحكم على كتاب الله تعالى وسنة ورسوله»[٥٢]. وتحدث السطر الأخير عن فرض مؤهل هو «الأصلح»، وتفسير ذلك أن الأقدمية لم تعد مؤهلاً رئيسياً للتعاقب وأن اعتبارات أخرى بما فيها «الصلاح» عززت أهلية المرشح، ولمحّ تفسير آخر إلى حقيقة أن جميع المتحدرين مباشرة من المؤسس ــ أي الأحفاد وكذلك الأبناء ــ هم الآن مؤهلون لحكم المملكة. وأكدت المادة ٥ أيضاً تماماً كما في الألغاز أن الملك يختار ولي العهد ويعفيه من خلال مرسوم ملكي[٥٣]. وهدد هذا السطر الأخير كامل ميزان القوى الذي كان موجوداً في المملكة منذراً سلطة ولي العهد عبدالله بن عبدالعزيز.

أكد مرسوم فهد الجريء ــ الذي كان قانوناً ــ والذي مفاده أن العاهل السعودي يستطيع تنصيب ولي العهد وعزله وأن الأخير لن يرث العرش تلقائياً العديد من المعايير الجديدة للخلافة. أولاً، لقد منح مرسوم ١٩٩٢ الحاكم حق اختيار ولي العهد وسحب الموافقة عليه، واعتبره اقتراحاً قانونياً تماماً، وثانياً اعترف المرسوم كذلك بأن أكثر من ٦٠ حفيداً من نسل عبدالعزيز يعتبرون مطالبين شرعيين بالعرش، ومن خلال إعلان أن ورثة العرش يمكن اختيارهم من الأصلح من ذرية عبدالعزيز، لمّح فهد إلى أن عبدالله لا يفترض بالضرورة أن يكون وريثاً للعرش. وأخيراً أثبت قرار إدراج الأحفاد في العملية أن بعض أفراد العائلة الأكبر سناً ملتزمون حقاً نحو جيل الشباب. لقد كانت هذه نقطة تحول في مسألة التعاقب الراهنة لأن المرسوم انفصل عن تقاليد آل سعود المجربة عبر الزمن والمفضلة قبلياً.

«وقيل أن عبدالله استشاط غضباً بسبب تحديد منصبه بحسب أهواء الملك فهد بدلاً من أحقيته بالعرش لأنه الثاني في السلالة»[٥٤]. في الوقت الذي كان فيه هذا المرسوم قيد الإعداد وعلى وشك أن يتم إعلانه، اعتبر عبدالله نفسه مؤهلاً تأهيلاً عالياً للمنصب حتى وإن كان متقدماً في السن فقد كانت صحته جيدة. وأصدر الملك مرسوماً آخر في الأول من مارس من عام ١٩٩٢، مدركاً أكثر من أي وقت مضى هذه الفروق الدقيقة وواضعاً في اعتباره الحساسيات السياسية الداخلية للعائلة، يؤكد فيه قيادة ولي العهد عبدالله للحرس الوطني[٥٥]. وكان وزير الدفاع الأمير سلطان من جانبه قلقاً بنفس الدرجة. وسيكون الأمير سلطان ملزماً بممارسة ضغط أكبر على العائلة كي يصعد على سلم الخلافة، وذلك بعد شغل منصب النائب الثاني لرئيس الوزراء والوريث المفترض لولاية العهد في بضع سنين. وإضافة إلى ذلك سيواجه ــ نظرياً على الأقل ــ منافسة ضارية من إخوته الأصغر سناً وأبناء أخوانه. وبالفعل لم يمنع العائلة الحاكمة من الاتفاق على ابن أصغر أو حفيد من نسل عبدالعزيز لتوفير الاستمرارية والتغيير بعد مرسوم ١٩٩٢. وبالنظر إلى عدم الاتفاق على عمود التعاقب وبينما انتقل الحكم من أخ لأخيه بين أبناء الملك المؤسس، ضمن مرسوم ١٩٩٢ قبول التغييرات السياسية الأساسية[٥٦].

أناط فهد بولي عهده عبدالله، بعد ما أضعفه المرض، مسؤولية عائلة آل سعود والشعب في عام ١٩٩٥ بمشيئة القدر. وفي غضون سنين قليلة سوف تواجه المملكة العربية

السعودية تهديدات للإطار المؤسسي للبلاد بشكل غير مسبوق. تعاملت عائلة آل سعود مع احتياجات التعاقب بعناية بالغة على الرغم من خطورة هذه الاستثناءات. ترافق فجر القرن الواحد والعشرين مع تهديدات أخرى للعائلة إلا أنها صمدت في وجهها بالرغم من أن عبدالله كان راغباً ومستعداً لنقل المملكة لمدار أعلى.

الحوار الوطني

وقعت صدمة الحرب الأميركية على العراق في عام ٢٠٠٣ في جميع أنحاء منطقة الخليج العربي وخصوصاً على المملكة العربية السعودية بسبب وصايتها على الحرمين الشريفين في مكة والمدينة، وظلت الرياض مدركة لحساسية مسؤولياتها نحو العالم الإسلامي وخاصة تجاه السنة من المسلمين. ومع ذلك لم تنتشر الرغبة في الإصلاح السياسي عن طريق العائلة الحاكمة المحافظة بشكل مفرط. وبدلاً من ذلك اتخذ الخطاب العام بعداً جديداً ــ بشكل التماس ــ أعاد تعريف كيفية وصول السعوديين للسلطة. وأصبحت مجموعة من الالتماسات المتطورة الموجهة للملك وولي عهده متكررة وشائعة. وناقش الإصلاحيون البارزون بقيادة عبدالله الحامد منذ بداية عام ٢٠٠٣ أن الطريقة الأمثل لمكافحة انتشار الأفكار الإسلامية المتطرفة تكون من خلال تحويل المملكة إلى ملكية دستورية[٥٧]. أُلقي القبض فوراً على الحامد مع متروك الفالح وعلي الدميني وثلاثة عشر من النشطاء في مارس من عام ٢٠٠٤ على الرغم من بقاء الأفراد الثلاثة الذين سبق ذكرهم في الحجز إلى منتصف ٢٠٠٥ إذ قام ملك جديد بالنظر في قضيتهم[٥٨]. وتبنى الإصلاحيون السعوديون خطوات هادئة ملحوظة أقرب ما تكون إلى التبجيلية نحو العائلة الحاكمة. على الرغم من أن مطالبهم أقرب إلى المستحيل ــ وهي تحدي سلطة الملك المطلقة ــ رأى عبدالله بن عبدالعزيز أن من الضروري أن يجتمع بكبار موقعي العريضة وأقام معهم حوارات مدروسة بشكل جيد كرد جزئي.

عقدت عدة جولات من الحوار الوطني لمناقشة المسائل الحساسة بصراحة وبدون حرج في بعض الأوقات في ديسمبر ٢٠٠٣ ويوليو ٢٠٠٤ ومرة أخرى في سبتمبر ٢٠٠٤. وناقش السعوديون من جميع نواحي الحياة الاختلافات الدينية والاهتمامات التعليمية وبعض الأسباب التي تؤدي للتطرف والأمور المتعلقة بالجنس والانتخابات البلدية[٥٩].

وربما كان الحوار الوطني الذي عقد في المدينة المنورة في الفترة ما بين ١٣ و١٥ من يونيو لعام ٢٠٠٤ المختص بالمرأة من أكثر هذه التجمعات إثارة في ذاكرة السعوديين، وعندما استحث بعضهم الملك على «توقيع مذكرة لدراسة تسهيل نظام التنقل للنساء» رفض المجتمعون مناقشتها لأن ذلك بلا جدوى، وعلى الرغم من فشل هذا الطلب اللطيف بحل الخلاف الأساسي ــ السماح للنساء بحق قيادة السيارات ــ إلا أن مجرد تقديمه ثم تفسيره بعيون المراقبين اليقظة يعتبر أمراً استثنائياً بحق. وقام المشاركون في الحوار بإعداد ١٩ توصية جديدة للحاكم تتضمن طرق تحسين معيشة المرأة في المملكة بعيداً عن المعايير الاجتماعية الغامضة[٦٠].

حدد المنظمون مطالبهم بما يمكن تحقيقه فعلياً لأن المرأة السعودية لم يكن يسمح لها بالاختلاط بحرية حاسرة الرأس، ولم يمنع أي من أنظمة البلاد الحالية السيدة هنادي هندي، التي تدربت للحصول على رخصة طيران في الأردن، من توقيع عقد مع البليونير الأمير الوليد بن طلال بن عبدالعزيز في يناير من عام ٢٠٠٥ على الرغم من أن المرأة السعودية لم يكن يسمح لها بقيادة سيارة أو الإبحار بمركب أو قيادة طائرة. وانضمت هندي إلى لائحة الطيارين الخاصة لرجل الأعمال وتحدّت بذلك تحدياً مباشراً رجال الدين المحافظين في البلاد[٦١]. وكانت هذه الخطوة فريدة لامرأة حيوية ولكنها قفزة كبيرة بالنسبة للمجتمع السعودي.

وبالمثل ناقش المشاركون في الحوار قوانين الطلاق ومسألة حضانة الطفل البالغة الحساسية. سعى القادة في عائلة آل سعود إلى إدخال إصلاحات حقيقية في هذا المجال من مجالات القانون الشرعي بعد ما اكتسبت واحدة من أكثر الشخصيات شعبية في التلفاز، دانيا الباز، تعاطفاً هائلاً مع الحالة المأساوية التي حدثت لها، ودعت الباز التي تعرضت لضرب مبرح من زوجها، وضدّ رغبة مجلس عائلتها، دعت المصورين إلى غرفتها في المستشفى لتصوير إصاباتها. وتحدثت للملأ وطالبت بالطلاق الذي طالبت فيه بالوصاية على أبنائها، وحصلت على الطلاق بسرعة، كما حصلت بشكل مدهش على حق رعاية أبنائها حتى لو كان الآباء يحصلون على هذا الحق بعد وصول الأحداث لسن السابعة حسب الشرع الإسلامي. كما شكلت الباز فريق دعم للإعلان عن حالات الاعتداء التي تحدث في المملكة[٦٢].

كان هذا مثيراً للاهتمام بشكل أكيد، ولكن فور صدور بعض توصيات مؤتمر الحوار الوطني المتعلقة بالمرأة تكونت وجهات نظر جديدة. وفهم إصلاحيو آل سعود بأن إنشاء محاكم خاصة للفصل في القضايا المشابهة مع إنشاء محاكم خاصة بالنساء يثير الانزعاج، وبالطبع سيظل جميع القضاة رجال دين لفترة مؤقتة ــ حين يحين الوقت الذي سيتم فيه تدريب القاضيات على تحمل هذه الأعباء ــ لكن آل سعود أشاروا إلى أنهم يتوقعون أن تصبح الشخصيات السياسية المسؤولة عن تفسير القانون «أكثر إدراكاً» للمرأة بما هي إنسان.

ومع ذلك فقد تساءلت أصوات المشككين عما إذا كان من شأن هذا الحوار أن يتوسع ليمكّن الطالبات، اللواتي تُقدر نسبة وجودهن في الجامعات في المملكة بــ ٥٥٪ وبمتوسط عمري يُتوقع أن يصل إلى ٧٠ سنة في ٢٠٠٤، من تحمل أعباء المسؤولية غير العادية، وشكلت المرأة السعودية ما نسبته ٦٪ من القوى العاملة في عام ٢٠٠٥ ولكن لأول مرة في التاريخ سمح الحوار للمواضيع الاجتماعية المحرمة أن تبتّ بصراحة إلى درجة ما.

وعلى الرغم من أن خُمس قضاة المحكمة العليا الجزائرية من النساء، وعدداً لا بأس به من الوظائف القضائية في شمال إفريقيا وبلاد الشام تشغله النساء، إلا أن المؤسسة الدينية السعودية لم تكن على وشك أن تحذو حذوها بدون المساومة على أحد آثار القوة الإضافية في مكان آخر. لقد عملت النساء في دول الخليج الأخرى دبلوماسيات ووزيرات وخدمن في القوات المسلحة وشغلن مختلف الوظائف التجارية، وكشف الأمير سعود الفيصل في أواخر فبراير من عام ٢٠٠٥ أن وزارة الخارجية السعودية على وشك أن تعين أول دفعة من الدبلوماسيات، مما يوضح المدى الذي وصلت إليه الإصلاحات ومدى سرعتها، على الرغم من أنها بطيئة، إلا أنه قد تم تطبيقها[٦٣].

ومن الجدير بالذكر أن أول أربعة حوارات وطنية قد تناولت المسائل الداخلية الحرجة والتي استحقت بالتأكيد اهتمام كبار قادة آل سعود. لكن لم يُقل الكثير عن علاقات المملكة البالغة الأهمية مع بقية العالم الإسلامي وكذلك مع العالم أجمع. أعلن مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، ومقره الرياض، في أبريل من عام ٢٠٠٥ أن الحوار الخامس الذي سيعقد في ديسمبر من نفس العام في أبها سيغطي موضوعاً أكثر شمولية:

«علاقاتنا مع الآخرين: رؤية وطنية مشتركة من أجل التعامل مع الثقافات العالمية.»[٦٤] حتى لو كان التوصل إلى ذلك الهدف يعتبر رغبة صريحة فإن الجهد المبذول في سبيله كان مميزاً بالتأكيد نظراً إلى أن السعودية قد نالت حصتها من العلاقات الصعبة مع العديد من المجتمعات المسلمة والغربية أيضاً. وتراوحت النقاشات بين وجود التنوع الثقافي في السعودية أو عدم وجوده إلى دور المرأة ووجهة النظر السعودية للأجنبيات والمواضيع التي اعتبرت محرّمة قبل بضع سنوات، ولقد كانت حقيقة جديدة وصحية، وعن طريق مجابهة التحديات المتأصلة في هذه العملية وربما حتى من خلال مناقشتها بطريقة هادئة ومنهجية، وجد المشاركون والمراقبون ــ فقد كان هذا أول حوار يبث من خلال التلفاز ــ أن القيام بالتعديلات الضرورية كان أسهل. واعترض المنتقدون على «أن المفهوم لنا وللآخرين كان خاطئاً بشكل كامل حيث قلّصت وسائل السفر والاتصال الحديثة حجم العالم»[٦٥]. ولكن الآخرين أدركوا أن «الإسلام قد وحّد السعوديين مع مئات الملايين من المسلمين المنتشرين في العالم»، لكن كان بالإمكان القيام بالمزيد لتعزيز التبادلات الثقافية. واستنتج السعوديون أن الاعتراف بالاختلافات لم يهدد التناغم الاجتماعي وأن المواقف السلبية الراسخة نحو العمال المغتربين أوجبت إعادة نظر شاملة، وأن الكياسة أغنت التنوع الموجود فعلياً. وفي نهاية التجمع عانق الملك عبدالله بعض المشاركين أثناء تلقيه لتوصياتهم وتعهد بتكريس المصادر المناسبة لتطبيقها[٦٦]. لقد كانت تلك تجربة مسهّلة وأظهرت مستوى الوعي في قمة هرم المملكة.

الانتخابات البلدية

حددت الحوارات الوطنية المسار للتغييرات الأساسية التي تواجه السعودية، وتمثلت الخطوة القادمة الراسخة والطبعية بإجراء العمليات الانتخابية والتي ابتدأت بتأنٍ في الرياض في العاشر من فبراير ٢٠٠٥ وتبعتها المنطقة الشرقية بالإضافة إلى عدّة محافظات جنوبية في أوائل مارس. واختُتمت في أبريل الانتخابات البلدية بعد إجراء الاستفتاءات العامة في شمال البلاد وغربها. وأثبتت المشاركات الفعالة في الانتخابات أنها شعبية أكثر مما كان متوقعاً وسجل إقبال الناخبين في الرياض ما نسبته ٧٥٪، وحصل المرشحون المحافظون من مؤيدي رجال الدين، مع ذلك، على معظم المقاعد، الأمر الذي يوضح تعقيدات التحول إلى الديمقراطية[٦٧]. وعلى الرغم من أن نصف العدد الكلي للمناصب البلدية

وعددها ١٧٨ سيتم تعيينهم من أتباع الحكومة إلا أن سابقة هامة قد أُثبتت عندما توجه أبناء السعودية للمراكز الانتخابية، مما دعا المراقبين في البلاد إلى التنبؤ بأن إجراء انتخابات عامة للمجلس الاستشاري سيكون قريباً. واستجاب آل سعود للمطالب الشعبية من خلال قبول فكرة المشاركة السياسية حتى لو لم تكن العملية شفافة كلياً وبغض النظر عن المبادرات المستقبلية(٦٨).

أدارت الرياض في الحقيقة سلسلة من المبادرات المتناقضة طوال عام ٢٠٠٤، مما أبرز الفوضى في استنباط الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فقد رخّصت إجراء حوارات رئيسية على سبيل المثال ولكنها سجنت مجموعة من الإصلاحيين في مارس من عام ٢٠٠٤ بدون مناقشة مظالمهم، وطالب الإصلاحيون غير المنشقين بتأسيس الملكية الدستورية التي تدعم نفوذ آل سعود في الصميم(٦٩). وسواء كان قانون التوازن ضرورياً للحفاظ على النظام العام أو لا فإنه يعتبر موضوعاً خاضعاً للنقاش، على الرغم من أن اعتقالات العناصر الجهادية قد شجعت الرياض على تطبيق القانون. وأصدرت الوزارة، في رسالة واضحة في سبتمبر من عام ٢٠٠٤، حظراً شمل جميع موظفي الحكومة والأكاديميين (باعتبار جميع الجامعات خاضعة لقانون الدولة)، يمنعهم من التشكيك في سياسات آل سعود المعلنة. سيتم إدخال الإصلاحات بكل تأكيد ولكن فقط من خلال برنامج معد بعناية وخال مما يراه بعض المسؤولين على أنّه تدخلات أجنبية في الشؤون السعودية الداخلية.

ملك جديد في عام ٢٠٠٥

توفي فهد بن عبدالعزيز في ١ أغسطس ٢٠٠٥ إثر مرضه لفترة طويلة عن عمر يناهز ٨٤ عاماً، وخلفه مباشرة أخوه عبدالله والذي بدوره عيّن النائب الثاني لرئيس الوزراء الأمير سلطان ولياً للعهد، وبذلك ضُمنت الخلافة الخامسة لآل سعود، كما هو متوقع، منذ تأسيس البلاد الرسمي في عام ١٩٣٢ حتى لو قال النقّاد عن ذلك «أن هذه الطريقة العشائرية للتعاقب لم تكن طريقة صحيحة لإدارة بلد حديث فضلاً عن إدارة بلد معروف بأنه يمتلك أكبر احتياطي للنفط»(٧٠). وفي غضون ساعات تعهد كبار قادة آل سعود يتبعهم آلاف السعوديين بقسم الولاء لكل من عبدالله وسلطان. ولم تكن هذه

البيعة سابقة، فقد توقع العديد حدوث إشكالات محتملة بين أكبر أميرين في المملكة. إلا أن القسم لم يوجّه حسب الأصول بسبب مرسوم الحاكم السابق في عام ١٩٩٢ على الأرجح بالإضافة إلى المهارات التي أظهرها عبدالله أثناء وصايته على العرش عام ١٩٩٥. وأصبح عبدالله ملكاً في ١ أغسطس ٢٠٠٥ ولكنه في الحقيقة كان الحاكم منذ أن أضعفت سكتة قلبية الملك السابق في عام ١٩٩٥.

بعد مرور أسبوع من تولي الملك عبدالله للعرش أصدر عفواً عاماً على كل من عبدالله الحامد ومتروك الفالح وعلي الدميني الذين صدرت بحقهم أحكام بالسجن[٧١]. وقد تمت محاكمة الرجال الثلاثة بسبب سعيهم إلى تأسيس الملكية الدستورية وحكمت محكمة وجدتهم مذنبين «بإثارة العصيان ومعصية الحاكم» بسجنهم، إلا أن عبدالله قد أظهر من خلال إصداره لعمليات العفو عن شخصية قوية وشهمة أيضاً. وكان القرار بمثابة تعبير عن نمط قيادة كما يمكن أن يحشد الشعب حول الحاكم وخصوصاً بعد ما حجب الشعب مشاعره الداخلية لأكثر من عقد، ولم يستطع عبدالله أن يقوم بما يريده كإصلاحي عندما كان ولياً للعهد. إلا أنه لم يبق مقيداً، فقد أصبح الحاكم المطلق، حيث حددت المادة الخامسة من القانون الأساسي سلطات ولي العهد «بما يكلفه به الملك من أعمال»[٧٢]. واستطاع الآن أن يقوم بما يريد، حتى أنه استقبل الدميني والفالح لقبول مبايعتهم ربما ليوصل الفكرة التي تفيد بأن ليس كل المعارضين المثقفين مؤذين لآل سعود[٧٣]. وبتصرفه هذا وبهذه السرعة فقد حدّد مسار أفضلياته. وقام الملك بالمزيد لتعزيز المجتمع السعودي.

الحكام المعاصرون

آل سعود في السعودية

تعتبر عائلة آل سعود ذات وجاهة بسبب حجمها الكبير وتكوينها المتنوع وبنيتها الداخلية المعقدة[٧٤]، ولأن هذه الملامح تؤثر مباشرة في الديناميات السياسية للعائلة من المفيد أن نتفحّص هذه الملامح ببعض التفصيل لكي نفهم بشكل أفضل كيفية تأثيرها على آليات التعاقب الموروثة بعناية.

إن الحجم الدقيق لعائلة آل سعود غير معروف للعامّة على الرغم من أن تقديرات

مدروسة تراوحت بين ٥٠٠٠ و٨٠٠٠ من البالغين[٧٥]. ولمعرفة كيفية توزيع هذا العدد نأخذ بعين الاعتبار ثلاثة تجمعات سياسية ذات صلة بالموضوع، يحتمل أن يظهر منها جميع القادة في الوقت الحالي وفي المستقبل: ١ ــ سلالة عبدالعزيز بن عبدالرحمن، ٢ ــ سلالة أخوة عبدالعزيز، ٣ ــ الفروع الأصغر (cadet branches) لسلالة آل سعود، ويجب تقسيم هذه المجموعات الثلاث إلى مجموعات فرعية من أجل تعريف القادة الصاعدين بشكل أفضل، وسواء كان لدى المؤسس فكرة واضحة عما ستكون عليه خلافته، أو ما هي الأنماط التي يجب أن يتبعها نقل سلطة معيّن فذلك غير معروف. ويكفينا أن نقول بأن التحديات من بضعة أبناء عمومه (والذين يعرفون أيضاً بسلالة سعود الكبير) وكذلك من فروع عائلة العريف والجلوي، أثرت بالتأكيد على أفضليات المؤسس[٧٦]. وإن كان هناك ما يريد عبدالعزيز أن يتجنبه فهو الخلافات التي سيطرت على العائلة لفترة ٢٠٠ سنة وأضعفتها وسمحت للقوى الخارجية بالتدخل في شؤون البلاد الداخلية.

حكم عبدالعزيز بصفته ملكاً فترة ٢١ سنة (١٩٣٢ ــ١٩٥٣) حتى وإن كانت فترة حكمه متوازنة بدقة من خلال تنشيط التحالف مع أفراد عشيرة آل الشيخ. وإضافة إلى ذلك تزوج المؤسس من عدد كبير من نساء العشائر المهمة، لأن حملته لتوحيد العشائر المتعددة في شبه الجزيرة العربية تطلبت ذلك، فولدن له ٣٦ ابناً معروفاً.

شكل أبناء عبدالعزيز نواة العائلة الحاكمة وشغل خلفاؤه الخمسة حتى تاريخه وهم سعود (١٩٥٣ ــ١٩٦٤) وفيصل (١٩٦٤ ــ ١٩٧٥) وخالد (١٩٧٥ ــ١٩٨٢) وفهد (١٩٨٢ ــ٢٠٠٥) وعبدالله (٢٠٠٥ ــ حتى الآن) بالإضافة إلى باقي أبنائه الأحياء، المناصب السياسية الأكثر أهمية في البلاد ومع ذلك فمن الخطأ أن نفترض أن أبناء عبدالعزيز قد شكلوا كتلة موحدة في الماضي أو الادعاء بأنهم قاموا بتأسيس مثل تلك الكتلة المؤسسية منذ ١٩٥٣، القليل من السعوديين كانت لديهم مثل تلك الادعاءات حتى لو كانت هذه هي الملاحظة المفضلة لدى الغرب، وبغض النظر عن السمات الشخصية الفردية التي من الممكن أن تكون مسألة مدفوعة إلى داخل سياسات العائلة فقد حددت بضعة مواضيع الاتجاه الذي تبعه العديدون. وتراوحت هذه المواضيع من الأفضليات الإيديولوجية إلى المصالح التجارية وساعدت على تشكيل نمط ماهية الفصائل

التي ظهرت على مر السنين، ومع ذلك ومن أجل الأسر الحاكمة في الخليج العربي ولكن خصوصاً من أجل آل سعود، عززت الأقدمية وسلالة الأم ووجود الأخوة الأشقاء موقف الفرد داخل المجموعات الحصرية التي بقيت سارية المفعول، على وجه العموم، دليلاً على تماسك العائلة وإنشاء المجموعات الفرعية. وكانت هذه الشخصيات متجذرة بعمق في أحكام عشائرية مجربة عبر الزمن وقد تطورت بشكل أكيد حتى لو بقيت محافظة على ذاتها [٧٧].

الأقدمية وسلالة الأم وصفات الأخ الشقيق

برزت الأقدمية على أنها المتطلب السياسي الرئيسي للتعاقب واعتبرت المعيار الأول. جاء الملوك الخمسة منذ عبدالعزيز حتى الآن من بين أكبر الأبناء سناً، وتنحى الأمير محمد طواعية في عام ١٩٧٥ لصالح أخيه الأصغر خالد، وتم تخطي كل من الأمير ناصر والأمير سعد عن طريق مجلس العائلة الذي نصب فهد ملكاً بمرسوم أصدره عام ١٩٨٢، ويمكن تفسير هذا النمط إلى حد ما من خلال العوامل التقليدية والعملية، وبينما لا يرتكز النظام السعودي للتعاقب على حق الابن الأكبر بوراثة الحكم، تشير الأسبقية إلى مطالبة باحترام الأولوية السياسية، وبالفعل يوفر أي نظام سياسي قائم على صلات الدم للورثة الأكبر سناً الحصول على علاقة خاصة مع أبويهما، ومن الناحية العملية أيضاً فإن الأبناء الأكبر سناً عرضة للحصول على مذاق السلطة والمسؤولية وخصوصاً في البيئات العشائرية مثل البيئة السعودية، حيث قاتل عدد من الأمراء الصغار إلى جانب المؤسس في توطيد أركان البلاد، لقد قاد كل من سعود وفيصل الجيوش في الفتح وشغلا منصب النائب الأول للملك في نجد والحجاز على التوالي[٧٨]. وتلقى العديد من الأبناء فرصهم الأولى في القيادة بعد تحريك نمط تعاقب الأكبر سناً، وتحدى أبناء عبدالعزيز الأصغر سناً بعد نضوجهم مناصب أخوتهم الأكبر سناً في ضوء هذه الخصائص الإسلامية، وقد تجلى ذلك في مرحلة النزاع بين سعود وفيصل عندما عجّلت الخلافات السياسية العداء بينهم، وفي ذلك الوقت ساندت مجموعة من «الأبناء المتوسطين» والمعروفين بأنهم الأمراء الأحرار سعود ضد فيصل عندما مثل ولي العهد الجيل الأكثر والأكبر رسوخاً، في حين حصل الملك على دعم الأمراء الأصغر سناً[٧٩].

وفي حين أن الأقدمية تعتبر خاصية مهمة في التعاقب، إلا أنها ليست سوى أحد واحد

من بين العديد من الملامح التي حددت سياسات العائلة، وعلى الرغم من أن مبدأ الأقدمية قد ساعد، إلا أنه لم ولن يضمن التميز السياسي. وكما ذكرنا سابقاً فقد تم تخطي الأمراء محمد وناصر وسعد في سلسلة التعاقب لأسباب عديدة من المستحيل فك مغاليق بعضها. والدور الذي لعبه كبار العائلة والمتمثل بمراهنة ولي العهد، وكيف أنهم مارسوا مهاراتهم الإقناعية في تشجيع ثلاثة أمراء كبار على التخلي عن مطالبهم ــ القائمة على أساس الأقدمية سناً ــ فإن ذلك غير موثوق. ويكفي أن نذكر بأن التحالفات السياسية العائلية قد تأثرت ببضعة عوامل بالإضافة إلى الأقدمية، بما في ذلك سلالة الأم ووجود الأخوة الأشقاء.

وغالباً ما حددت المكانة الاجتماعية للأمهات وصلاتهن العشائرية بروز الأمراء، بنفس قدر أهمية الأقدمية، وبصورة عامة عرض الأبناء ــ من أمهات العائلات المرموقة مثل عائلة الجلوي أو السديري أو أبناء العشائر الهامة مثل عشيرة شمَّر ــ وثائق اعتماد سياسي أقوى، كما أن تأثير سلالة الأم يجب دراسته بجانب عامل الأقدمية، لأن زيجات عبدالعزيز الأولى كانت ذات أهمية سياسية كبيرة. وإذا نظرنا إلى حقيقة إنجاب عبدالعزيز لستة وثلاثين ابناً نعرف أن النسب الأمومي هو الذي شكّل التحالفات السياسية والاجتماعية[٨٠]. والمعروف أن الملك عبدالله بن عبدالعزيز يمتلك صلات قوية مع العناصر العشائرية في محافظة نجد لأن أمه فهده كانت من عشيرة شمّر. والحقيقة التي لا يمكن إنكارها، وهي بنفس الدرجة من الأهمية، هي مساهمة عشيرة شمّر بأعداد كبيرة من الجنود في قاعدة عبدالله السياسية في البلاد ــ أي مجندي العشيرة الذين شكلوا الحرس الوطني[٨١]. وكانت أم الملك خالد واسمها جوهرة من عائلة الجلوي وأما أم الملك فهد واسمها حصة فقد كانت من عائلة السديري، وللعائلتين تاريخ قديم من الارتباطات المشتركة مع آل سعود كما أنهما اضطلعتا بأدوار بارزة في السياسات السعودية. وعلى هذا الأساس يستطيع الفرد أن يستنتج أن خالد وفهد قد مثّلا مختلف الفصائل وقاما بدعوة أفراد عائلتي الجلوي والسديري المرموقتين لتقديم الدعم اللازم. ولعل أفضل مثال على رابطة نسب الأم يمكن ربطه بالملك فيصل الراحل الذي كانت أمه طرفة من عائلة آل شيخ. واستفاد فيصل من هذا النسب من خلال دعم المؤسسة الدينية السعودية له ضد سعود (الذي كانت أمه وضحاء من عشيرة بني خالد الصغيرة) في عام ١٩٦٤.

وعلى الرغم من وجود عنصر الصدق في مسألة اعتبار السليل من الأم والأقدمية مكملين ومفيدين، إلا أن تعقيد بنية العائلة لم يسمح بمجرد الالتقاء. وقامت علاقات تزاوج بين عائلتي الجلوي والسديري وبعض العائلات الفرعية الأخرى مع آل سعود وكذلك في ما بينهما.

فمثلاً كانت جدة خالد من أمه من عائلة السديري، حتى لو كانت أمه من عشيرة بني خالد، وكانت للجلويين والسديريين من جهتهم مثل سعود كثير من الأقسام الداخلية تجعلنا نخطئ إذا استنتجنا أنها تمثل مجموعات موحدة. كذلك تجدر الإشارة إلى وجود مجموعتين إضافيتين من أبناء عبدالعزيز من اثنتين من أمهات عائلة السديري نادراً ما ساندتا الملك فهد، بصرف النظر عن الملك فهد وإخوته الأشقاء الستة[٨٢]. ومن المستحيل أن نرسم خطوطاً واضحة لروابط صلات الدم حتى لو كان هذا النشاط يلقي بعض الضوء على التعقيدات العائلية.

وربما كان العامل الرئيسي في التحالفات العائلية هو دور انقسامات الأخوة الأشقاء. وعلى الرغم من عدم وجود إخوان أشقاء لفيصل وفهد فإن هذه السمة قد اكتسبت أهمية في السنوات الحالية حيث شكل فهد وإخوانه الأشقاء رابطة سياسية مميزة تستحق التحليل الدقيق. شكل الأبناء السبعة لحصة بنت أحمد السديري بقيادة الملك الراحل فهد تحالفاً هائلاً داخل عائلة آل سعود، وفي عام ٢٠٠٧ قاد هذا الفرع من العشيرة ولي العهد سلطان والذي كان أيضاً وزير الدفاع، وتضمن الفرع عبدالرحمن الذي أفادت التقارير بأنه تولى الأمور المالية للعائلة ونايف (وزير الداخلية) وتركي (من رجال الأعمال البارزين)[٨٣] وسليمان (حاكم الرياض) وأحمد (نائب وزير الداخلية). سواء كان قدرهم أو التخطيط، فإن الثروات السياسية «للسديريين الستة» أو كما يعرفون الآن «آل سلطان» كانت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً، فعلى سبيل المثال رحّب سلطان ــ ولعله شجع أيضاً ــ بأن يتم تعيين أخيه الأصغر تركي نائباً له في يونيو من عام ١٩٦٩. وبالمثل عندما كان الملك فهد وزيراً للداخلية في الفترة التي بين ١٩٦٣ ــ ١٩٧٥ وصّى بأن يكون نايف نائبه في يونيو من عام ١٩٧٠. والأمر غير الغريب الذي حدث عندما أصبح نايف وزيراً للداخلية في عام ١٩٧٥ هو تزكية أحمد، وهو أصغر الإخوة الأشقاء، إلى منصب النائب.

وقد يكون من الخطأ أن نفكر بالسديرين الستة كوحدة متماسكة بسبب ظهور الفصائل الداخلية في السنوات الأخيرة ــ فقد أضاف الحضور القوي لهؤلاء الأمراء الكبار في مواقع النفوذ وزناً معتبراً إلى سلطتهم الكلية، والأهم من ذلك انضمام عدد من أبناء الإخوان الأشقاء للتحالف في قضايا محددة وبالتالي تشكيل علاقة قوية لا يعلى عليها، وكان الملك خالد وأخوه الشقيق الأكبر سناً متحدين في جميع القضايا السياسية والإستراتيجية، وبالمثل فقد بدا أن لدى الملك فهد والأمير سلطان شراكة سياسية تعود إلى أواخر الخمسينيات، عندما قام كلاهما بدعم ولي العهد فيصل في مواجهة الملك سعود، وكان فهد وسلطان في ظل حكم فيصل شركاء في مناوشات العائلة المختلفة التي أغلقت تحالفهما سواء أكان ذلك للأفضل أم للأسوأ[٨٤]. وتعاون فهد وسلطان معاً ابتداءً من فترة حكم خالد وذلك لكي يواصلا الحد من تأثير الأمراء الكبار الآخرين وخاصة عبدالله بن عبدالعزيز الذي كان ولياً للعهد آنذاك[٨٥]. ولذا قد يكون من المنطقي أن نفترض بأن شراكة الإخوة الأشقاء عامل موجّه في التعاقب السعودي.

لم تكن هذه الظاهرة مقتصرة على السديريين الستة، إذ يقدم حظ الأمراء منصور ومشعل ومتعب ــ أبناء شهيدة (وهي امرأة أرمنية نالت حظوة لدى عبدالعزيز بن عبدالرحمن) ــ مثالاً آخر عن العلاقة بين سلالة الأم والأقدمية. فعندما مات الأمير منصور، أول وزير دفاع، في عام ١٩٥١، حل محله أخوه الشقيق مشعل الذي كان نائبه. وبالمقابل فقد تم تعيين أصغر الإخوة آنذاك في منصب النائب. وقد جرّد كل من مشعل ومتعب من المنصب أثناء حكم سعود ولكن الملك فيصل أعادهما للسلطة في عام ١٩٦٣ وعهد لهما بمنصبي الحاكم الرئيسي لمكة ونائبه على التوالي، وترك كلاهما المنصب، بشكل مثير للانتباه في عام ١٩٧١ لأسباب لم تكن واضحة بشكل كاف. وتم تعيين متعب أخيراً وزيراً للأشغال العامة والإسكان في أكتوبر من عام ١٩٧٥[٨٦].

لا تنتهك ارتباطات الإخوة الأشقاء الحكم، على الرغم من وجود هذه الأمثلة، كما توضح حالة الأمير طلال والأمير نواف، ولد طلال ونواف من منيّر ــ تصغير منيرة ــ وهي خليلة أرمنية أخرى أصبحت في ما بعد زوجة مفضّلة. والمثير للدهشة أن الأخوين أصبحا عدوين مريرين أثناء فترة حكم سعود لدرجة أنهما تنافسا على الميراث[٨٧].

أحفاد عبدالعزيز

إذا كان أبناء عبدالعزيز لا يزالون يشكلون النواة السياسية الفعّالة في العائلة الحاكمة، فإن أبناءهم ـــ أي أحفاد عبدالعزيز ـــ هم الذين شكّلوا القيادة السياسية الناشئة في السعودية في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، وعلى الرغم من أن حجم هذه المجموعة من العائلة غير معروف بالضبط، إلا أن عدد الذكور يقدر بـــ ٣٠٠ ويقدر عدد الإناث بعدد مماثل لذلك، عُهدت إلى عدد من هؤلاء الأمراء مناصب إدارية هامة في هذه الدولة البيروقراطية فضلاً عن مناصبهم في القوات المسلحة.

وبسبب مزاياهم النسبية ولا سيما فيما يتعلق بمستواهم التعليمي وانفتاحهم على الأفكار الغربية ربما يعتبر عدد من أحفاد عبدالعزيز بمثابة كتلة متميّزة ضمن العائلة، ومازالت هذه المجموعة الصاعدة ـــ التي لديها مصالح سياسية واضحة المعالم ـــ لا تشكّل كياناً متجانساً، وفي الواقع ينقسم الأحفاد. كما هو الوضع مع آبائهم، إلى فصائل متعددة، كما أن الارتباط بين الآباء والأبناء في مواجهة الآباء والأبناء الأخرين قائم كذلك، وفي بعض الحالات يوجد تحالف بين بعض أبناء عبدالعزيز مع بعض أحفاده. ومع ذلك فإن الحظوظ السياسية للعديد من الأحفاد متأثرة بشكل كبير بنجاحات أو فشل آبائهم وبالتالي هذه النجاحات تُبقي تقاليد المؤسس حيةً. وكما نَقل عبدالعزيز السلطة، إلى أبنائه، وليس لأبناء الإخوة الذين لديهم نفس القدر من المؤهلات، فإن هذا النمط ما زال قائماً بين الأحفاد أيضاً، لأن جميع التغييرات الجذرية تتم بموجب مراسيم ملكية، وتوجد أمثلة كثيرة على هذه التوجهات، أبرزها تباين حظ أبناء سعود وفيصل وكذلك أبناء فهد.

عيّن سعود عندما كان ملكاً عدداً من أبنائه الذين يقدر عددهم بـــ ٥٣ ابناً في عدد من المناصب المهمة بما فيها مراكز في وزارة الدفاع (مُنحت لكل من فهد ومحمد) وقيادة الحرس الوطني (منحت لسعد) وقيادة الحرس الملكي (ومنحت لبدر ومنصور) وإمارة الرياض (منحت لبدر) وإمارة مكة (منحت لعبدالله) بالإضافة إلى غيرها[٨٨]. وأصبح تأثير هؤلاء الأبناء الذين صاروا يعرفون بالملوك الصغار سائداً بشكل واضح، مما جعل إخوة سعود يخافون من نيته في تأسيس خط مُتحدّر للتعاقب من سلالة واحدة، وقد فسّر ذلك الدعم الذي تلقّاه ولي العهد فيصل في مواجهة الملك في بداية

الستينيات[٨٩]. وعندما تم عزل سعود في عام ١٩٦٤ أُبعد أبناؤه عن السلطة بسرعة، فلحق عدد من الأبناء بأبيهم إلى المنفى يحملون شعوراً باليأس، وعلى الرغم من عودتهم للبلاد إلا أن أياً منهم لم يعد منافساً على المناصب العليا، وبالمثل فقد ترقى أبناء الملك فيصل الثلاثة وهم سعود وتركي وخالد بعد عام ١٩٦٤ وظلّوا يلعبون الأدوار المهمة في العلاقات السعودية المعاصرة. وفي المقابل ظهر أبناء الملك فهد، بمن فيهم ابنه الصغير عبدالعزيز كالنجوم الصاعدة للجيل الجديد، على الرغم من أن التغييرات الأخيرة التي جرت في عام ٢٠٠٦ قد شهدت اضطرابات في هذا المستوى أيضاً.

خلافاً لأبناء سعود وفهد ـــ الذين تصدروا المناصب الرفيعة على حساب أعمامهم ـــ مال أبناء فيصل إلى البدء بالمناصب الصغيرة وارتقاء السلم وصولاً للمناصب الرفيعة. فمثلاً قضى الأمير سعود خمس سنوات في منصب نائب مدير شركة بترومين وكان نائباً لوزير البترول والثروة المعدنية، كما عمل مديراً تنفيذياً للمجلس الأعلى للبترول قبل أن يصبح وزير خارجية بعد وفاة والده في عام ١٩٧٥[٩٠]. ودرس الأمير تركي في الولايات المتحدة وكذلك في بريطانيا، وأمضى خمس سنوات نائباً لمدير المديرية العامة للاستخبارات قبل الانتقال لمنصب المدير، وقاد القوات السعودية في مكة في عام ١٩٧٩ للمساعدة في نزع فتيل محاولة الاستيلاء على المسجد الحرام وتم تعيينه سفيراً للمملكة المتحدة في يناير من عام ٢٠٠٣[٩١]، وتم تعيين تركي في أواخر شهر يوليو من عام ٢٠٠٥ سفيراً لدى الولايات المتحدة لترميم العلاقات المتآكلة بجد بين آل سعود وواشنطن في أعقاب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، لكنه استقال في أواخر ٢٠٠٦[٩٢]، شاع في ذلك الوقت أن تركي أصيب بالذهول من جراء استمرار اتصالات السفير السابق على أعلى المستويات في الحكومة الأميركية بدون علمه. وعاد تركي إلى الرياض لإدارة مركز الملك فيصل للأبحاث والدراسات الإسلامية بانتظار فرص وتحديات جديدة.

وكما يوضح هذان المثلان، فإن الإجراءات البيروقراطية مالت إلى منح العديد من الأمراء خبرات إدارية كبيرة وبشكل كبير المسافة اللازمة للارتقاء فوق خلافات العائلة البسيطة، فسمحت تلك الخبرات للعديد بمراقبة التطورات الداخلية المعقدة وربما تقدير ضرورة تشكيل التحالفات، وبما أن نجاح الأب النسبي لا يضمن دائماً بروز ذريته، وعلى سبيل

المثال، لم يلعب أبناء خالد الثلاثة أي أدوار مميزة عندما كان أبوهم ملكاً وتنازل معظمهم عن أي مطالبات بالسلطة بعد وفاته في عام ١٩٨٢، وعلى العكس فقد تقلّد أبناء فهد الستة مناصب مرموقة وعامة عند تولي أبيهم العرش، كان فيصل أكبرهم الرئيس العام لهيئة رعاية الشباب ابتداءً من عام ١٩٧١ ومديراً عاماً في وزارة التخطيط من عام ١٩٧٧. وكان «مبعوثاً خاص إلى العراق» وهو الذي حمل درجة وزير دولة بعد عام ١٩٧٧ وتوفي إثر ذبحة قلبية في عام ١٩٩٩، فحلّ محلّه أخوه الأصغر، ورجل الأعمال المرموق، خالد في رئاسة هيئة رعاية الشباب وهو منصب مهم ومرموق أكسب فهد وسلالته شعبية وشرعية لا ريب فيها. عُهد لابن آخر من أبناء فهد وهو محمد بإمارة المنطقة الشرقية الخطيرة في عام ١٩٨٥ (محلّ حليف رئيسي من عائلة الجلوي)، وشغل سعود بن فهد، الذي ترقى لدرجة وزير في شهر سبتمبر من عام ١٩٧٧، منصب نائب رئيس الاستخبارات العامة منذ ١٩٨٥، ورُقّي ضابط الجيش سلطان بن فهد لدرجة وزير في نوفمبر من عام ١٩٧٧. واستمرت العناية بالابن المفضّل للملك الراحل وهو عبدالعزيز بن فهد بصورة جيدة أيضاً، فلقد مثّل أباه في معظم المناسبات العامة ورُقّي إلى رتبة وزير في عام ١٩٩٩، واحتفظ كل هؤلاء الأمراء بمناصبهم بعد عام ٢٠٠٥ بعد اعتلاء ملك جديد الحكم.

تُصوّر هذه الأمثلة أن خلافة الأب ذات أهمية لأنها تضمن الظهور العلني والشهرة الفورية لأبنائه، وتزخر العائلة الحاكمة بمثل هذه الحالات، ويعتبر أبناء عبدالله وسلطان بن عبدالعزيز أمثلة حية على ذلك فقد خدم اثنان من أبناء الملك عبدالله الستة وهما متعب وتركي في الحرس الوطني وارتبط اثنان من أبناء الأمير سلطان السبعة وهما خالد وبدر بوزارة والدهما. وعلى الرغم من أن أبناء الملك عبدالله لم ينخرطوا بالجيش أو القوات الجوية، غاب أبناء سلطان أيضاً من مناصب الحرس الوطني، وفي هاتين الحالتين عكس الأحفاد وعززوا التقسيمات التي ظهرت لدى الجيل السابق[٩٣].

تنطبق الأقدمية ونسب الأم وشرعية الأخ الشقيق التي طبّقت على الأبناء على أحفاد المؤسس أيضاً، عند عدم وجود عامل حاسم وحيد على ذلك، يوضح أبناء الملك فيصل، الذين اعتبروا في ما مضى من بين الأفراد الأكثر أهمية في الجيل الثالث، لهذه الارتباطات. فقد بدأ ابن فيصل الأكبر عبدالله (١٩٢١ ــ ٢٠٠٧) عمله السياسي في

عام ١٩٤٥ عندما عُين مساعداً لعمه منصور نائب الملك على الحجاز وقد تقلّد هو بنفسه ذلك المنصب بعد سنة[٩٤]. وخدم عبدالله من ١٩٥١ ــ ١٩٥٩ في منصب وزير الداخلية ولكنه استقال في أوائل الستينيات لمتابعة مصالحه التجارية واسعة النطاق. وبيّن عمله العام بوضوح مدى تداخل الأجيال بين أبناء وأحفاد عبدالعزيز. وكان عبدالله المولود في عام ١٩٢٤ أكبر سناً من معظم أبناء عبدالعزيز وأكبر كذلك من أحد إخوة عبدالعزيز. وبالمثل كان العديد من أبناء أحفاد عبدالعزيز أكبر من أحفاده، وبالتالي ضمّت مجموعة الأمراء المحتملين النشطاء عناصر من أربعة أجيال متقاربة الأعمار، ومال هذا النمط إلى طمس حدود الأجيال وعقّد خصائص الأسبقية بشكل كامل.

وعند العودة إلى نسب الأمهات نجد أن جميع أبناء فيصل حظوا ببدايات راسخة، من ناحية، لأن أمهاتهم أتين من عائلتي السديري والجلوي القويتين، وقد لعبت شخصية الأخ الشقيق دوراً بين أبناء فيصل، ويعتبر كل من محمد وسعود وعبدالرحمن وبدر وتركي إخوة أشقاء من حيث ترتيب العمر أبناء عفّت بنت محمد سعود آل ثنيان، وبالنظر للدور الحاسم الذي لعبته عائلة الثنيان ــ باعتبارها الفرع المجاور لعائلة آل سعود ــ وبالنظر كذلك إلى أن الملكة عفّت كانت زوجة الملك المفضلة، فقد أصبحت هذه الصفة مهمة[٩٥]. وكان أبناء فيصل الثلاثة الآخرون وهم عبدالله (وأمه سلطانة بنت أحمد السديري) وكذلك خالد وسعود (وأمهم هيا بنت تركي بن عبدالله الجلوي) قريبين دائماً من أشقائهم لأبيهم، وعليه فقد شكّلوا وشيجة سياسية هائلة داخل عائلة آل سعود.

عندما تضاعف عدد أفراد هذه السلالة من خلال ورثة أبناء عبدالعزيز الذين بلغ عددهم ٣٦ أصبح واضحاً أن الورثة المباشرين قد ألّفوا مجموعة كبيرة وقوية ضمّت تقريباً ٣٠٠ أمير ــ ٣٦ ابناً و٢٦٠ حفيداً وحفيدة ــ بالإضافة إلى عدد مماثل من الأميرات[٩٦]. كان حجمهم المطلق أكثر من كافٍ من خلال تركيز السلطة داخل المجموعة ككل وخصوصاً عند مقارنتها بالوحدات الأخرى في العائلة الحاكمة ومع تجمعات السلطة داخل المجتمع السعودي الذي يتطور بسرعة فائقة، ولكن لم يكن هناك عدالة في توزيع العلاقات الأولية. على كل حال، لقد ساعدت السمات الشخصية والأقدميّة ونسب الأم والأب والمجموعات الفرعية من الإخوة الأشقاء في خلق تسلسل داخلي للسلطة كان معقداً وسلساً في آن واحد[٩٧]. وقد مالت هذه الصفات نفسها إلى تقسيم ورثة

عبدالعزيز إلى عشرات الفصائل التي تمتد داخل وعلى طول الأجيال، وإن لم يكن هذا التعقيد كافياً فقد اكتسبت مجموعتان فرعيتان داخل العائلة الحاكمة أهمية بسبب قدراتهما الداخلية على تشكيل تحالفات سياسية أو التأثير عليها، وهاتان هما ذرية أبناء الملك المؤسس وبعض الأفرع المجاورة الرئيسية.

عبدالله بن عبد العزيز آل سعود ــ ابتدأ حكمه سنة ٢٠٠٥

انتقلت الخلافة كما هو موضح أعلاه ــ بوجود استثناءات طفيفة ــ لأبناء عبدالعزيز في ترتيب حسب الأقدمية منذ وفاة مؤسس السلالة. لذا فإن فهم العلاقات الداخلية والأقدمية حاسم في تعريف كيفية تغيير النمط أو كيفية تطوره. أصدرت العائلة الحاكمة، في انسلاخ عن التقليد القائم منذ فترة طويلة ترتيباً واضحاً للتعاقب في عام ١٩٩٢، بالإضافة إلى مخاطبة «نوع الفهم» المتعلق بهوية ولي العهد، مرسوماً ملكياً نصّ بواضح على عبدالله كان الأول في السلالة لاعتلاء العرش[٩٨]. وفي نتيجة اعتبرت سابقة سوف يصبح عبدالله ملكاً حتى وإن وجد الكثيرون عيوباً في مهاراته ونمط حديثه وسلوكه السياسي غير الصحيح.

وحافظ عبدالله ولي العهد حتى منتصف عام ٢٠٠٥ على موقف هادئ نحو القوى الغربية عموماً والولايات المتحدة على وجه الخصوص. مرت وجهة النظر هذه بتغيير كبير حالما رأى الأمير أن واشنطن أتمت وعدها في دعم الملكية عن طريق تدخلها بنجاح بعد غزو بغداد للكويت في عام ١٩٩٠. وبقدر ما كان هذا الفهم الذي تم تجديده حاسماً، فقد اكتسب عبدالله شرعية لمبدئه من ارتباطاته الموسّعة مع الجاليات العشائرية القيادية وكذلك من مزيّة قيادته قوة الأمن الداخلي للمملكة أي الحرس الوطني الذي تحمّل عبء حماية العائلة الحاكمة والذي برز أساساً من تجنيد أبناء العشائر وعُدّ أداة للحفاظ على ولاء العشائر للعائلة الحاكمة وزاد في قوة مطالبة عبدالله بالخلافة حتى لو لم تكن هناك أي تحديات في عام ٢٠٠٥.

ومع ذلك وبالرغم من سيطرة عبدالله على الحرس الوطني فقد كان ضعيفاً نسبياً، وبالنظر إلى موقفه الكلي لدى العائلة لم ينعم بوجود إخوة أميريين بشكل كامل، الأمر

الذي امتلكه القادة السعوديون الآخرون، ولعل سبب ذلك يعزى إلى قلة ارتباطاته العائلية، وبقي أبناؤه الثلاثة الذين كانت مواقفهم معروفة مستخدَمين بشكل خاص ضمن إقطاعية الحرس الوطني، مما يعني افتقار عبدالله لشبكة قوية من المؤيدين ضمن البيروقراطية الحكومية الأوسع وهي مصدر قوة استطاع غيره من الأمراء أن يقوموا بتعديلها عن طريق تعيين أبنائهم وأقاربهم على نحو واسع في الحكومة. واختار الملك عبدالله منذ اعتلائه للعرش أن لا يعدِّل هذا التوازن الداخلي، حتى لو قام بخيارات حاسمة أثرت في انسجام العائلة. وقد كان في الحقيقة قراره الأكثر أهمية حتى الآن إدراكه لأهمية إبقاء منصب النائب الثاني لرئيس الوزراء شاغراً وهو المنصب التقليدي الذي يتم من خلاله تعيين ولي العهد، وللتأكد قد يكون الملك قد فكر ملياً باختياراته المختلفة أو ربما يكون قد آثر تعليق ذلك الاختيار وتركه لمن يأتي بعده. ومع ذلك فقد أثار عدم الاختيار التخمينات بأن الحاكم يشعر بعدم الراحة في معالجته لمثل هذا الموضوع الهائل، ويوضح أيضاً الشروخ الموجودة لدى العائلة. وفي الحقيقة أن علاقات عبدالله النسبية داخل البيت الحاكم ضعيفة جداً وقدرته على وضع رجال يثق بهم داخل الحكومة تبقى محدودة، ولأن الملك لم يقدم أي تغييرات أساسية في سلسلة تعاقب الحكم بعد اعتلائه العرش، لقد أشار عبدالله إلى أن التغييرات العميقة أوجبت بعض الاشتباكات مع الأمراء الأقوياء وهذا شيء لم يكن هو يحبذ فعله. وفي النهاية فضّل الملك ضمان الاستقرار الداخلي بدلاً من المخاطرة بالفوضى من أجل الجوائز الفورية. وسرعان ما عيّن أخاه الأمير سلطان ولياً للعهد ولم يكن راغباً في إحداث تغيير ليستبدل في النهاية ولي عهده بفرد آخر من آل سعود، حتى لو كان مرسوم ١٩٩٢ الذي وضعه سابقه متوفراً لتعديل التغييرات الأساسية لتصبح في سلسلة التعاقب، وبالرغم من أنه من غير المحتمل أن يُجبر عبدالله أو حتى يفكر في طرد سلطان إلا أن احتمالية ذلك لا يمكن استبعادها نظرياً. كما أن عبدالله ليس متحمساً لدفع نسله إلى المقدمة أو الدخول في تحالفات جديدة محددة تشجع على تقسيم العائلة. وإضافة إلى ذلك ربما يكون أكثر أمناً أن يتولى عبدالله القيام بأفضلياته إن وُجدت، ويسعى إلى إعادة ترتيب عملية التعاقب في اختيار شخص راديكالي بصورة أكثر. لقد توقّع كبار مستشاري عبدالله صدور قرار عائلي يستحث تحويل المملكة إلى ملكية دستورية، قرار يتطلب الموافقة العامة من معظم كبار المسؤولين.

تقييم لآخر أحداث تعاقب الحكم في السعودية

خلف عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، الابن الحادي عشر للملك المؤسس أخاه فهد في الحكم في ٨ أغسطس من عام ٢٠٠٥ وكان عبدالله عمره ٨٢ سنة. لقد كان عبدالله وصياً على العرش بعدما تعرض فهد لجلطة دماغية في عام ١٩٩٥، والذي كان ولياً للعهد لفترة ٢٣ سنة، وقد حكم المملكة بكفاءة بعدما أصبح أخوه غير قادر بدنياً، إذا كنّا نتذكر فهد على أنه مصلح ــ فإن حياته اللاحقة المحافظة ألقت بظلالها على نهمه للحياة الرفيعة في شبابه ــ فإن الملك الراحل قد عمّق الراديكالية الداخلية عندما دعا القوى الغربية للدفاع عن السعودية ضد صدام حسين في عام ١٩٩٠. وسواء كان تواجد العدد الكبير «من الكفار» قد أنقذ عائلة آل سعود من غزو عراقي وشيك أو لا، فإن ذلك أمر قابل للنقاش، وحتى لو لم تكن إحدى نتائجه الجانبية ــ تعبئة الشباب شديدي الاضطراب ضد النظام، فإن عبدالله قد ورث من أخيه عبئاً في غاية الأهمية، عبئاً هدد النظام وعائلة آل سعود الحاكمة.

وأصبح سلطان المرشد الجديد لفصيل السديري بعد وفاة فهد ورُقّي آلياً إلى منصب نائب رئيس الوزراء. خلقت منافسات الماضي بين الملك وولي عهده، التي روج لها بشكل كبير الدخلاء الذين لديهم معرفة مشكوك فيها في ما يتعلق بالانقسامات داخل الأسرة، صدعاً وسع الهوّة التي تفصل بينهما[٩٩]، ومع ذلك فإن وجود سلطان قد ضمن الخلافة بشكل جيد ــ إن سمحت بذلك صحته ــ واستمرار النفوذ فتح المجال أمام تقدم أبنائه خالد (نائب وزير الدفاع) وبندر (رئيس مجلس الأمن الوطني) وبذلك تصبح العلاقة بين اثنين من كبار آل سعود أكثر هدوءاً[١٠٠].

لقد كان عبدالله محظوظاً إلى حد ما خلال سنة حكمه الأولى لأنه تقلّد الحكم في فترة كانت فيها خزينة الحكومة صحية نسبياً وتنمو بثبات، من خلال وجود استثمارات هائلة جديدة متوقعة في قطاع النفط، ودرست الرياض مشكلتي البطالة والفقر، وهما من الأولويات التي حددهما الملك الجديد في خطابه الافتتاحي، على أنهما من الأخطار طويلة المدى التي يتعرض لها الاستقرار الداخلي، وسيكون الاقتصاد بحاجة إلى خلق عدة ملايين من الوظائف الجديدة خلال العقدين القادمين، كما كان محظوظاً أيضاً

بانقلاب الشعب السعودي ضد الإرهاب الذي ينشر الخراب في كافة أنحاء المملكة. وبعد مقتل مئات الأفراد في السعودية منذ عام ٢٠٠٣، اعتمد السعوديون على الدولة لفرض قوانينها الصارمة ضد الإرهاب، واحتشدوا وراء آل سعود حتى لو كانت طرق الأخير صارمة ومتعجرفة، ومهما كانت الحجج التي قدّمها الإصلاحيون، فقد بَهتت مقارنة بضغوطات المحافظين من أجل فرض القانون والنظام. ونجح عبدالله في إبعاد رجال الدين في النظام عن طريقه بدون حياء وبطريقة قاهرة، وأجبر الآلاف منهم على الدخول في مخيمات إعادة التأهيل، واسترضى آخرين ليخففوا من حدّة خطبهم الملتهبة ووضع الأمثلة الواضحة على السلوك المقبول[١٠١].

كانت هذه القضية الأخيرة مزعجة جداً لدى العديد من رجال الدين الأنانيين الذين كانت لديهم تعاليم من أجل فرض تفسير معين للعقيدة الإسلامية، قريبة من القدسية، ولم يعمل عبدالله على تلطيف كلماته ولم يقتصر من تصرفاته ضد رجال الدين الوهابيين وفاء لما رغب فيه منذ سنين طويلة من إيجاد بيئة دينية أكثر تسامحاً، وبموجب إجراءات مبسطة تم الاستغناء عمّا يقارن منهم في ١١ يونيو ٢٠٠٣ وأُجبر العديد منهم على الارتداد عن التعاليم المنحرفة[١٠٢]، تلا ذلك اجتماعات عديدة مع رجال الدين الشيعة فتعهد العديد منهم بقسم الطاعة علناً. والتقى حسن الصفار في أغسطس من عام ٢٠٠٥ بالملك الجديد في جدّه، وهو الزعيم المفترض للمجتمع الشيعي في السعودية منذ أواخر السبعينيات، حيث قدم ولاءه للدولة السعودية، وتلا ذلك اجتماع نادر، في أواسط شهر سبتمبر، مع خمسة زعماء من الطائفة الإسماعيلية من نجران وقد شددوا على ما وعدهم به الملك والمتمثل في طلب «الدعاء والمشورة» من السعوديين، «وغرس مبادئ العدل والمساواة بينهم بلا محاباة»، أزعج هذا التقارب مع المسلمين الأحاسيس واعتبره زعماء الوهابية نوعاً من الضلالة[١٠٣].

لوّح الصِدام المحتمل بين السنة والشيعة على أنه الأخطر من بين جميع التحديات الإستراتيجية التي واجهت عبدالله، ولم تكن هذه مواجهة يسعى إليها الملك لكنه يحتاج إلى أن يدور حولها بحذر وبما أن العملية قد تم إطلاقها ــ وعلى عكس أخيه وسلفه الملك فيصل ــ لم يتمتع عبدالله بإجازة دينية (لمناقشة الأمور الدينية مع رجال الدين) لتمثل تحدياً جادّاً لصدقية المتطرفين، لكنه احتاج إلى أن يقنع رجال الدين الأقوياء

بالسماح لتمرير إصلاحات اجتماعية جادة، وإذا سمح له رجال الدين بذلك فقد يصبح أعظم ملك في التاريخ السعودي المعاصر، ولكنهم إن عارضوه فقد يصبح مثل خالد وسعود ملكاً غير ملهم. تمتع عبدالله بميزة خاصة، أي حياته الخاصة النموذجية جداً، لكنه ظل محتاجاً لبسط المساءلة قليلاً لتصل إلى رجال الدين أنفسهم، ولحشد الجمهور بدرجة أكبر لدعمه في ذلك وخاصة الشباب السعودي. وبعبارة أخرى فقد احتاج إلى الملك أن يتنافس مع أسامة بن لادن ــ الشخصية السعودية الأكثر شعبية في المملكة ــ من أجل أن يكسب قلوب وعقول المعدمين، وتكمن الاحتمالات التي تهدد مدى نجاح عبدالله في إعادة تأهيل رجال الدين وإقناعهم بعدم دعم المجاهدين السعوديين ــ الناجين من أفغانستان والعراق قبل عودتهم إلى البلاد بهدف إسقاط النظام ــ وكيفية مداهنتهم للترحيب بالإصلاحات في إقطاعياتهم التعليمية.

لقد عجّل عبدالله من عملية التحول هذه على الرغم من هذه التحديات في السنة التي تلت توليه السلطة بشكل كامل، ولم يكن هذا واضحاً في أي مكان أكثر من وضوحه في نظام التعليم في المملكة الذي مرّت كتبه الدراسية بتقييم شامل. ورأى رجال الدين شديدو التعصب الذين ازدهروا بأدبياتهم المتعصبة أن أعمالهم التي تحض على الحقد ضد الأجانب يتم استبدالها بوتيرة عالية، وقد وسّع الحاكم مجال التمصيل الحكومي بمنح سلطة ولو كانت محدودة لمجلس الشورى لمناقشة مواضيع ذات حساسية مثل الموازنة العامة للدولة.

ورحّب عبدالله بنقاش مالية البلاد ولاسيما ما يتعلق بالعائلة الحاكمة نفسها، وبذلك زرع ثقافة التسامح عن طريق القيام بعدة حوارات وطنية في المواضيع الهامة، كما أنه عفا عن أبرز المنشقين وأصدر مرسوماً أعلن فيه تاريخ اليوم الوطني للمملكة وهو الثالث والعشرين من سبتمبر، وأنه سيصبح عطلة وطنية، وقدّم هذا القرار البالغ الأهمية نفحة من القومية في المجتمع العشائري الذي منع الشباب السعودي من تنمية شعوره بالاعتزاز بالأرض[١٠٤].

وربما كان القرار الأكثر حرجاً الذي اتخذه عبدالله بعد توليه السلطة هو منعه تقبيل يده كلياً ونهائياً[١٠٥]. ولم يرض عبدالله عن هذه الحركة التذللية أي تقبيل اليد، والتي

كانت حركة مفضّلة لدى فهد والأمراء الآخرين، كما رفض أيضاً الحركات التي تنم عن خطوات تذلل. ويبقى أن نرى ما إذا كانت هذه العادة المحتضرة غير الإسلامية وغير البدوية ممكنة الإحياء أو لا، على الرغم من أن أية خليفة له سيكون عليه أن يتعامل معها باعتبارها سابقة.

إن الملامح المميزة لمعضلة الخلافة التي تواجه آل سعود ذات اتجاهين. أولهما احتفاظ الملك عبدالله وولي العهد سلطان بجميع حقائبهما السابقة مما يعقد الأمور، وتساءل العديد من السعوديين عن حاجة الحاكم لرئاسة الحرس الوطني وعن حاجة ولي العهد إلى البقاء في منصب وزير الدفاع، وتساءل آخرون عما إذا كانت هذه الإقطاعية هي الملجأ الأخير للقادة الضعفاء. تتعلق المشكلة الثانية بعدد تأخيرات الملك في تسمية نائب ثانٍ لرئيس الوزراء وهو ولي لولي العهد من ناحية تقليدية. وفي ظل الظروف الطبيعية، يجب على الملك أن يستقر على اختيار نائب لرئيس الوزراء إن لم يكن لأي سبب من الأسباب سوى توفير قدر من الاستقرار، ولكن لأن إمكانية التنافس على المنصب قائمة بين وزير الداخلية نايف بن عبدالعزيز وأمير الرياض سلمان بن عبدالعزيز لذا فقد أجّل الملك القرار الذي يرغب في إصداره، إن عبدالله ونايف ليسا أفضل الحلفاء وربما يكون ذلك هو سبب تعهد الملك إبقاء المنصب شاغراً للإشارة لمدى ارتياحه إزاء إمكانية تمرير السلطة إلى وزير الداخلية بعد سلطان. يميل عبدالله إلى توجيه دفة المملكة بحذر بدلاً من السماح بالسياسة المتأرجحة الجامحة، فهو يدرك أن نايف شخص متقلب وقاسٍ بعض الشيء وقادر على اتخاذ القرارات العاصفة التي قد تؤذي آل سعود في النهاية، وسرعان ما جُرّد نايف من مسؤوليات الأمن القومي عندما تم تعيين بندر بن سلطان، السفير الأسبق لدى واشنطن، رئيساً لمجلس الأمن القومي الذي تم إنشاؤه حديثاً، وقد كان هذا مؤشراً واضحاً ينمّ عن توخي الملك لاستقرار العائلة الحاكمة على المدى الطويل وإضفاء الطابع المؤسسي على عملية صنع القرار في العائلة. وبالتالي فإن على ملوك المستقبل الاعتماد على المشورة المهنية قبل وصولهم للأحكام الحاسمة والنأي بأنفسهم عن المؤامرات وتقلباتها وهي اعتراضات أوى لها عبدالله وحلفاؤه. ودعّم الملك قبضته من خلال تعيين عدة حلفاء في المناصب الحرجة ومنهم مقرن بن عبدالعزيز رئيساً للاستخبارات وتركي الفيصل بن عبدالعزيز سفيراً لدى الولايات المتحدة حتى أواخر عام ٢٠٠٦.

معضلة الخلافة لدى آل سعود

أدرك كبار عائلة سعود أن مسألة الخلافة تعاني من مشكلة. ومؤخراً في أواسط عام ٢٠٠٥ دعا الأمير طلال بن عبدالعزيز، شقيق الملك عبدالله، الرياض إلى «البدء بالإصلاح السياسي، أي تقديم نظام أساسي جديد للحكومة أو ما يعرف في الغرب بالدستور». وأكد طلال أن الدستور المقترح بمثابة «ميثاق اجتماعي بين الحاكم والرعية ويتفق مع الثوابت المعروفة في المملكة العربية السعودية من حيث الدين والتقاليد الأصيلة»[١٠٦]، وقد حذّر طلال منذ ست سنوات مضت بأن على آل سعود «أن يجدوا طريقة سهلة لنقل الملكية للجيل القادم، أو إن عليهم مواجهة الصراع على السلطة بعد مرور حقبة الملكيين القدامى»[١٠٧]، أثار الأمير طلال، الذي كان زعيم حركة «الأمراء الأحرار» ــ التي طالبت بالتغييرات الديموقراطية في بداية الستينيات ــ حفيظة كبار عائلة آل سعود في أواخر الخمسينيات وبدايات الستينيات وقد يقوم بذلك مرة أخرى. وقد أُعيد تأهيله بعد قضائه بضعه سنوات في المنفى وبعدما تعهّد بالولاء التام للعائلة، ومع ذلك ففي سنة ١٩٦٢م رد عبدالله بن عبدالعزيز، الملك المستقبلي، على النداءات المطالبة بالديموقراطية التي قدّمها الأمير المستقل بما يلي:

يزعُم طلال بأن الدستور الذي يضمن الحريات الديموقراطية لا وجود له في المملكة العربية السعودية. لكن طلال يعرف تماماً أن المملكة العربية السعودية لديها دستور مستوحى من الله وليس واضعه رجلاً ما، لا أعتقد أن هناك عربياً واحداً يعتقد بأن القرآن يحتوي على ثغرة واحدة يمكن أن تسمح بحدوث اللاعدالة، إن جميع القوانين والتعليمات في السعودية مستوحاة من القرآن كما أن السعودية فخورة بمثل هذا الدستور... تحدث طلال مطولاً عن الديموقراطية. وهو يعلم تماماً إن كان هناك نظام ديموقراطي بحق في العالم فسيكون ذلك هو الموجود في السعودية[١٠٨].

أدرك طلال في مطالباته الأخيرة الحاجة إلى مزيد من التحديث في المملكة «بما في ذلك منح المرأة مزيداً من الحقوق فيما يتعلق بالعمل والسماح لها بالقيادة... وتحديد زيادات الإنفاق العسكري في الرياض، وانتقال السلطة للجيل القادم لأن» وبمزيد من التوضيح «مشاكلنا تكمن مع الأحفاد» الذين يفترض أن يحتاجوا إلى آلية جديدة تضمن انتقال الخلافة السلس[١٠٩].

وعلى الرغم من أن الملك عبدالله لم يجب علناً على تعليقات طلال الأخيرة حول الحداثة وإعادة الهيكلة الاجتماعية والتعاقبو إلا أن هذه الأسئلة الحرجة معروفة لديه ــ وهي بالتأكيد من الأمور الملحة والواضحة التي تواجهها المملكة. وكما لاحظ طلال في يونيو من عام ١٩٩٩ فإن العائلة الحاكمة تواجه تحديات معينة حتمية الحدوث للحداثة والتوصل إلى حل في مسألة الخلافة. وبالرغم من ذلك فإن صراحته تصور بوضوح المعضلة كما يراها عبدالله وكذلك خلفاؤه مع رغبته في الحفاظ على التقاليد السعودية أثناء الاشتراك في برنامج التحديث واسع النطاق. لدى عبدالله دراية وافية عن العلاقة الحساسة بين التنمية المستدامة في المملكة والإصلاحات السياسية المتنوعة، وكيفية تمكين زعماء آل سعود القادمين لأنفسهم، ومدى تأثير قراراتهم على المصالح الأمنية الغربية، والتي تعتبر من الأمور المهمة للقادة السياسيين والاقتصاديين في كل مكان، كيف سيعرف ويصوغ آل سعود «رغبتهم في السلطة» (المحددات التي ستسود رغم كل الصعاب) سوف تؤثّر على العلاقات طويلة المدى بين السعودية وعدد كبير من البلدان الغربية والشرقية وكذلك الإسلامية[١١٠].

قادة الجيل القادم

المتنافسون على السلطة في المملكة العربية السعودية

أصدر عبدالله بن عبدالعزيز في شهر أغسطس من عام ٢٠٠٦ مرسوماً يقضي بتشكيل هيئة البيعة من الأمراء بهدف تنظيم عملية الخلافة في الأجيال المستقبلية للملوك وأولياء العهد من أجل إضفاء الطابع الرسمي على عملية الخلافة[١١١]. ومع أن النظام لا يتوقع أن يدخل حيّز التنفيذ حتى يعتلي ولي العهد الحالي سلطان بن عبدالعزيز سدة الحكم إلا أن مجرد وجود هيئة رسمية تم تشكيلها لهذه العملية يشدد على ذلك، هذا هو القرار الأول ذو الأهمية الذي يتخذه الملك عبدالله بخصوص التعاقب وهو يعني الكثير.

أكد عبدالله بوجود اللجنة الجديدة، هيئة البيعة، على ضرورة المبايعة لآل سعود، ويدلّ اسمها بشكل واضح على ذلك. لقد دفعت هذه الآلية الجديدة المراقبين للاستنتاج بأن هذه الجماعة هي في الحقيقة نتاج سعي عبدالله للولاء وما هي إلا قانون تعاقب

جديد[١١٢]. ظهر الإرباك فعلياً بسبب تعهد نظام عام ١٩٩٢ بالولاء إما لشيء أو لشخص ما، بينما قدّم النظام الجديد إصلاحاته المتوقعة منذ مدة على آلية التعاقب في المملكة. يحل «قانون وراثة الولاء» محل التجمع العائلي الشكلي الذي يقوم على اختيار الورثة والمصادقة عليهم بالرغم من عدم استثناء المشاورات السرية مع وجود ٢٥ مادة لتعريف مقاصده (للاطلاع على نص النظام انظر الملحق ١٦) ويترأس هيئة البيعة، التي لا يعرف حجمها، الابن الأكبر الباقي على قيد الحياة من أبناء الملك المؤسس وأعضاؤها هم أبناء وأحفاد عبدالعزيز بن عبدالرحمن، ويعتبر هذا التطور إبداعاً لأن الهيئة تشتمل الآن على أفراد من الجيل الثاني، وليس غريباً أن يطلب من الهيئة اتباع تعليمات صارمة اشتمل عليها النظام الأساسي وقام المرسوم الجديد بتعديلها[١١٣].

حصل الملك في ظل النظام السابق على امتياز تسمية وإقالة ولي عهده بالرغم من مناقشة هذه القرارات بشكل مستمر تقريباً ضمن محيط العائلة الداخلي. وسيكون لأعضاء هيئة البيعة في التشكيلة الجديدة رأي في تعيين ولي العهد، حتى لو وصّى به (أو اقترح اسمه) الملك، وإذا رفض الأعضاء الاسم المطروح لولي العهد فقد ينظر في الصوت البديل لواحد من ثلاثة قادة يعيّنهم الحاكم. وبحسب التقارير الأولية فقد وُضع تعيين الوريث الجديد ضمن جدول مواعيد صارم ــ خلال ثلاثين يوماً من تولي ملك جديد للحكم ــ حتى لو كان هناك القليل من المشاورات المطوّلة نظراً لطبيعة آليات اتخاذ القرارات السريعة[١١٤].

وأدرك عبدالله أيضاً الحاجة الماسة إلى مجلس حكم انتقالي في حال لم يصلح الملك وولي عهده للحكم. وفي ظل هذه الظروف سيقوم هذا المجلس بتقلّد مسؤولية شؤون الدولة لفترة لا تزيد على أسبوع وسيتألف المجلس من خمسة أعضاء من هيئة البيعة. إن هذه الفكرة ذات علاقة وثيقة بموضوع الحكم الانتقالي نظراً إلى الأعمار المتقدمة للقيادة الحالية وإمكانية حدوث خلافات ضمن عائلة آل سعود، والأهم من ذلك أن المجلس الانتقالي لن يحصل على الامتيازات التي تؤثر على المؤسسات الرسمية مثل حلّ الحكومة أو برلمان البلاد (مجلس الشورى) ولن يُسمح له أيضاً أن يجري تعديلات على النظام الأساسي أو «أي قوانين متعلقة بالحكم». وبعبارة أخرى، لقد تأكد عبدالله عن طريق ذلك من عدم تمكّن أي فرد من خارج العائلة من التوصية بشخص آخر من غير أفراد

عائلة آل سعود للخلافة. لقد ثبّت عبدالله الحكم في عائلة آل سعود عندما وضع العملية برمتها في إطار مؤسسي، وضمن أيضاً أن الوحيدين المخولين بحكم المملكة العربية السعودية هم فقط أبناء عبدالعزيز وأحفاده.

سلطان بن عبد العزيز

ولد الأمير سلطان بن عبد العزيز في عام ١٩٢٤، ويتمتع بروابط أسرية قوية وذلك لأنه يشارك أمه، حصة بنت أحمد السديري، مع ستة آخرين من الإخوة الأمراء الأشقاء. لقد مارس «السديريون الستة» من الأمراء الأحياء نفوذاً وتأثيراً هائلاً داخل آل سعود. كما يتمتع أبناء سلطان أيضاً بمكانة جيدة داخل الحكومة يمكنهم من دعم قوة ترشيحه في النهاية لنيل المنصب الأعلى في البلاد. وحتى وقت مبكر، كان الابن الأكبر خالد معروفاً ومشهوراً لدى الغرب كقائد للجيش السعودي لقوات التحالف العربي التي تمكنت بنجاح من المشاركة في عمليات درع الصحراء وعاصفة الصحراء[١١٥]. في الواقع، إن نجاح الأمير خالد عمل على توليد رأسمال سياسي ضخم بالإضافة إلى فرص تجارية بالنسبة إليه رآها مناسبة للاستقالة من مهامه العسكرية مبكراً، وهو حدث قيل إنه تأثر بقلق الملك وعدد من الأمراء الذين شعروا بالقلق من السلطة المتزايدة للأمير خالد[١١٦]. ومع ذلك فإنه في ١٧ يناير ٢٠٠١ ــ وبالمصادفة، وهي الذكرى العاشرة لحرب تحرير الكويت ــ صدر مرسوم ملكي يقضي بتعيين خالد مساعداً لوزير الدفاع والطيران (برتبة وزير) والذي يدرك كبار أفراد العائلة قيمته بالنسبة إلى عائلة آل سعود. كما أن عودته إلى ذلك المنصب الحساس ساهمت في تدعيم موقع والده داخل العائلة بتدعيم ذلك التحالف الجديد. وبدوره عمل خالد على تدعيم سيرته الذاتية باضطلاعه بهذه المسؤولية الجديدة، وباقترابه من العرش حصل على فرصة أخرى لتعزيز سمعته السياسية[١١٧].

ولقد كان الابن الثاني للأمير سلطان ــ الأمير بندر ــ معروفاً في الغرب أكثر من الأمير خالد، ويعزى هذا في الأساس إلى أن منصبه كسفير للمملكة العربية السعودية في الولايات المتحدة الأميركية أعطاه فرصة التحدث في مناسبات عامة كثيرة في واشنطن ــ وفي أماكن أخرى ــ باسم عائلة آل سعود. قام بندر بن سلطان، الذي كان يقال إنه مقرب من الملك الراحل فهد بن عبد العزيز، بتنفيذ استراتيجية سياسية

وعسكرية مدروسة للاعتماد المشترك مع الولايات المتحدة الأميركية، والموضوعة لضمان بقاء واشنطن في حالة دعم متواصل للعائلة الحاكمة. كما أن نجاح هذه السياسة يعد جزءاً لا يتجزأ من مبادرات الأمن السعودي. ولهذا السبب، فإن أي رصيد سياسي قام بندر ببنائه فإنه يرجع لروابطه المقربة من الغرب، لاسيما الولايات المتحدة الأميركية، ونخبة من رجال السياسة والاقتصاد والأعمال، كان يضيف شرفاً وعزاً لموقعه السياسي والموقع السياسي لوالده داخل إطار العائلة الحاكمة حيث كان إضافة لأمن البلاد على المدى الطويل. وبالفعل فإنه بالنظر إلى القيادة السديرية لهذا المنصب الوسيط لحليف هام، فقد كان من الصعب على ولي العهد وقتئذٍ، عبد الله، أن يحظى بمن يسمع له أو أن يوصل صوته إلى واشنطن بعيداً عن وساطة السديري. ومع ذلك فإنه في منتصف عام ٢٠٠٥، استقال بندر من منصبه وحل محله الأمير تركي بن فيصل. لقد كانت فرص بندر لا تزال مجهولة على المدى الطويل داخل مجلس الأمن الوطني السعودي الذي قاده، ولكن الصورة صارت أوضح فأوضح الآن وهو ابن لولي العهد.

وهكذا تمتع سلطان بن عبد العزيز بقاعدة حكم قوية داخل نطاق الحكومة وهذا بفضل التمركز والموقع الممتاز لأبنائه وأقربائه. كما أنه يستفيد من قاعدة الدعم القوية داخل العائلة الحاكمة وذلك نظراً لصلاته بعائلة السديري الواسعة النطاق. ومع ذلك فإن من الخطأ أن نفترض أن الأمير سلطان يستطيع بصورة تلقائياً الاعتماد على دعم من الصفوف القوية لعائلة السديري داخل العائلة الحاكمة في سعيه للتأثير على السياسة. إن الملك عبد الله ليس فقط أكبر فرد في عائلة آل سعود، بل هو أيضاً الفرد الوحيد الذي يمكنه تعيين أي فرد من أفراد عائلة السديري في أي من المواقع الهامة. ويجوز للملك عبد الله أن يواصل مراعاته وأبوته للمخلصين من عائلة السديري بإعادة تعيين السديريين مثل محمد بن تركي الذي أسند إليه امارة إقليم أبها. وفي ما سبق، سيطر كل من تركي السديري وفهد بن خالد السديري على الأقاليم الهامة في الجنوب من عسير ونجران. وهذه المنطقة الواسعة من المملكة تم الاستيلاء عليها بالقوة من اليمن منذ بداية الثلاثينيات من القرن الماضي. لقد شهدت الساحة حينذاك صراعات ومناوشات ممتدة على الحدود موّلتها مصر في الخمسينيات، واعتبرت مصدراً مستقبلياً للصراع فيما بين المملكة واليمن الموحد[١١٨].

ومع «قانون البيعة للخلافة» الذي صدر في ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٦، شهد سلطان بن عبد العزيز فرص خلافته تتحسن بشكل ملحوظ، رغم بقاء بعض المخاطر التي لا يمكن إغفالها. ومع ذلك، فإن المرسوم يتنبأ بإمكانية وصول ملك فاقد للأهلية للسلطة، وهو احتمال غير مقبول بصفة عامة في الرياض بعد تجربتها مع اعتلال الملك الراحل فهد بن عبد العزيز. وبالتالي، فإن القانون الجديد يسمح بإجراء فحص طبي للملك لتقييم حالته إذا ما اعتبر معتلاً أو غير قادر على الاضطلاع بمهام وواجبات منصبه على النحو المفروض. حتى إذا ما تقرر أن الملك غير قادر لفترة مؤقتة على ممارسة سلطاته كاملة، عندئذٍ تنتقل مهام الحكم ولفترة مؤقتة إلى ولي العهد حتى يتعافى الملك. إضافة إلى ذلك فإنه في حالة اعتبار عجز الملك عجزاً دائماً، يتولى ولي العهد الحكم. ومع ذلك أيضاً، إذا ما اعتبر كل من الملك وولي العهد غير قادرين على الاضطلاع بمهام منصبهما وسلطاتهما لأسباب صحية، يضطلع مجلس حكم انتقالي بالمسؤولية الكاملة عن إدارة شؤون البلاد حتى يتعافى الملك أو ولي عهده[١١٩]. بمعنى آخر، لقد أشار عبد الله إلى عائلة آل سعود لم تعد تستطيع تحمل تكرار تجربة منتصف التسعينيات التي دامت حتى منتصف عام ٢٠٠٠، وهي فترة من التردد والبلبلة وعدم اتخاذ أي قرار نتيجة لمرض الحاكم.

سلمان بن عبد العزيز

عملت المراسيم الصادرة عن الملك ــ والتي تقضي بتأسيس مؤسسات دائمة في البلاد ــ على تدعيم وتعزيز الاستقرار السياسي للبلاد. وأصبحت عائلة آل سعود آمنة أكثر في ضوء معرفة أن الخلافة قد أصبحت ذات نمط شرعي واضح، حتى وإن ظلت هوية الخليفة المفترضة مجهولة وغير واضحة. وفي إبان خلافة فهد على عرش البلاد فإن «تعيين عبد الله ومن بعده سلطان بن عبد العزيز عكس الاتزان القائم بين فصائل العائلة والتمسك بمبادئ الأقدمية»، رغم أن الترتيب ظل ضعيفاً حتى وفاة واحد من الخلفاء في وقت غير مناسب أو تصاعد المنافسة واحتدامها بين أفراد العائلة[١٢٠]. ومهما كانت قرارات فهد في عام ١٩٩٢ ومهما كانت غير مستساغة للجميع حينها ــ بما أنه لم يكن معروفاً بالحركات السياسية الجريئة ــ فقد ضمنت على الأقل رسوخ حكم آل سعود[١٢١]. وقد كان فهد واثقاً بأن العائلة تملك عدداً من المرشحين الكبار الذين قد

يناورون في الأوقات الصعبة. أما المرشح الرائد المقبول لجميع كبار الأمراء فكان الأمير سلمان بن عبد العزيز.

لطالما عرف عن الأمير سلمان بن عبد العزيز أنه محكّم وسيط في ما بين فهد وعبدالله، والذي استطاع أن يجمع بين خصال التحديث والعصرنة والخصال التقليدية القديمة. وباعتباره حاكماً لمدينة الرياض، فقد كان على دراية كاملة بالدوائر القبائلية الهامة للبلاد ــ وجميع حاجاتها ــ وأحاط به أيضاً مجموعة من الشباب والخبراء المؤهلين في قطاع التكنولوجيا ممن يتمتعون بخبرة عالية في هذا القطاع، والذين تم استقطاب معظمهم من جامعة الملك سعود. ومع ذلك فإنه إذا ما كان من المقرر ترقيته، فإن عشرات الأمراء الذين يكبرونه سناً سوف يحرمون من هذه المناصب، وهذا يصبح بكل وضوح حركة غير مسبوقة. حتى وإن لم يكن لدى غالبية أبناء عبد العزيز الأحياء مطالبات قوية بالعرش، فإن الأقدمية تظل عنصراً رئيسياً محدداً. ومع ذلك فإنه بغض النظر عن كيفية شعور الأغلبية، فإن الأمراء الأحرار قد يفرضون مطالبات معقولة بحقهم في الأولوية بالسلطة: عبد المحسن وبدر ومتعب ونايف. أول اثنين كانا في ما سبق جزءاً مما يطلق عليه حركة «الأمراء الأحرار»، ولكن تم تأمين جانبهم ومصالحتهم، وقد قاموا من جديد، بكل صراحة، بإعادة بناء سلطاتهم وصلاحيات عملهم. وكلاهما مرتبط وعن قرب بالملك عبد الله. لقد كان مستقبل متعب السياسي متقلباً نوعاً ما ولا يستقر على نمط معين، لكن إخلاصه وولاءه لا يمكن المزايدة عليه فيهما وهذا الأمر وغير مطروح للنقاش أو حتى للشك، وعلى الرغم من ذلك، وبغض الطرف عن الأمير سلمان، لقد كان هناك تلميحات متنوعة إلى الخلاف في ما بين نايف وعبد الله لم تهدأ بتاتاً بعدما وصل الأخير إلى سدة الحكم وأصبح ملكاً على البلاد[١٢٢].

إلا أن الترشيح المرتقب للأمير سلمان وارتقاءه للمناصب الرفيعة لم يسلماً من المساوئ؛ فإذا كان من المقرر أن يخلف سلطان، على سبيل المثال، فقد ينتاب القلق والشك بعض أفراد العائلة من أن «آل سلطان» قد يفكرون في «إقامة طابور فرعي من الخلافة» في ما بينهم، وفي الواقع، فإن مخالفة تقليد توزيع الأخوة غير الأشقاء فيما بين الأخوة الأشقاء»[١٢٣]. على الجانب الآخر، إذا كان من المقرر أن يتفق كل من الملك عبد الله وولي عهده الأمير سلطان على ثمة مرشح واحد ــ الأمير سلمان ــ عندئذٍ يكون من

الصعب أو النادر أن تحمل اعتراضات الأخوة الذين سيتم تجاوزهم أو أبناء العمومة الطموحين وزناً كبيراً، لاسيما عندما يسعى الأمراء الحكام وبشكل حتمي لمواساة الشخصيات المحبطة. إضافة إلى، ومتى تم توحيد صفوف كبار المسؤولين في الماضي، فإن قدرتهم على تقسيم السلطة في ما بينهم، وتفويض المسؤولية إلى صغار الأمراء، والعمل على تسوية خلافات السياسة عملت على يجنّب الانقسامات. كما أن ارتقاء سلمان إلى المناصب المرموقة والرفيعة قد تجنب بالفعل مثل هذه الانقسامات، ولكن حتى ترشيحه المفترض يخضع إلى قسمين من المادة رقم ٥ من القانون الاساسي، وفي أعقاب صدور «قانون البيعة للخلافة»، تخضع أكثر لوفاق أوسع مجالاً. حافظ الملك فهد على توازن أسري دقيق لمدة تصل إلى عقد تقريباً، ولكن نظراً لضعف صحته اضطر فهد لنقل السلطة إلى عبد الله ــ قبل أن ينصب الأخير وصياً على العرش في عام ١٩٩٩ ــ الأمر الذي كان يعني بالضرورة أن هناك قرارات مصيرية ضخمة تم تأجيلها.

وكما عرضنا آنفاً، فإن الملك عبد الله لم يقم بتنصيب وريث لولي العهد، وعلى الرغم من ذلك من المتوقع الآن أن يتم مثل هذا التنصيب في ظل المداولات المخصصة للنظر في «قانون البيعة للخلافة». لذا من الصعوبة بمكان تخيل أن الأمير سلطان بن عبد العزيز قد يعترض على آلية سلسة وسهلة للقيام بذلك، لاسيما في الوقت الذي يملي فيه عنصر تقدم السن وأعباء الحكم المضافة وجوب نقل السلطة بشكل سلس وسهل. الأمر اليقيني هو أن قيادة المملكة ستبقى الآن في أيدي أبناء الرجل المؤسس لها، أو أي فرد من أفراد الجيل التالي (أحفاد الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن)، قد عمل على تحسين القدرات الجوهرية للأمير سلمان واحتمالي وصوله إلى منصب الوريث لولي العهد وفي نهاية الأمر ملكاً على يصبح البلاد.

نايف بن عبد العزيز

ولد الأمير نايف بن عبد العزيز آل سعود في الطائف في عام ١٩٣٣ أو ١٩٣٤، وتلقى تعليمه الديني الأساسي في القصر، وشغل عدة مناصب حكومية بدءاً بهما من مهمة قصيرة باعتباره أميراً لمدينة الرياض منذ عام ١٩٥٣ إلى ١٩٥٤. كما قام بتنصيبه نائباً لوزير الداخلية في عام ١٩٥٤ الملك سعود بن عبد العزيز، وأصبح وزيراً للشؤون

الداخلية في عام ١٩٧٠، وبعدها بخمسة أعوام أسند إليه ملف وزارة الداخلية بالكامل، وهو المنصب الذي احتفظ به في عام ٢٠٠٧. وعبر السنوات، وبسبب منصبه الحساس، استطاع نايف أن يبني سمعة استثنائية لأنه أكثر أفراد العائلة حزماً لآل سعود. والحق يقال أنه قد قام بمهمته بكل حماسة، ونال كثيراً من السخط العام نتيجة لتطبيقه سياسة القبضة الحديدية للحفاظ على مصالح العائلة وحمايتها. لقد انتقده ما يطلق عليهم الليبراليون والمحافظون المزعومون معاً زاعمين أنه اعتمد على السيف أكثر من القانون، وأن الطرق التي استخدمها لم تعد بالنفع بل لاقت آثاراً سلبية فيما مرت المملكة بتيار مستقر من القوى المعارضة. ومثله مثل كبار أفراد عائلة آل سعود الكبار، تمكن نايف من موازنة تفضيلاته وأولوياته، وحسب الظاهر، من أجل قياس ما يمكن التعايش معه.

في عام ٢٠٠٦، تمكن من الحد من سلطات هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وحرمان المطاوعة (قوات الشرطة الدينية) من الحق في إلقاء القبض على المشتبه فيهم دون وجود ضباط شرطة[١٢٤]. لقد كان هذا قراراً صعباً بكل تأكيد، ولكن تنفيذا لتعليمات الملك عبد الله الصارمة بالتخلي عن أي سلوك غير إسلامي وغريب ومشكوك فيه من جانب العاملين على تنفيذ القانون، قام نايف، الذي لم يكن بالضرورة على وفاق مع الملك، بتنفيذ إرادة الحاكم نظراً لأنه كان فرداً فعالاً وملتزماً في العائلة، وهذا بخلاف أمر لا يقل أهمية عن ذلك وهو أنه كان هدفاً لحملات التشويه المستدامة. وفي أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ الإرهابية في الولايات المتحدة الأميركية، تحمل نايف حملات من التشهير المتواصل زعمت بأنه تم التسامح مع تحركات خمسة عشر سعودياً كانوا متورطين في الهجمات، داخل وخارج المملكة[١٢٥].

وكجزء من مجموعة «السديري السبعة» الأصلية، كان نايف واحداً من أقوى أفراد العائلة الحاكمة، والمصنف الثالث من الناحية الفنية في طابور الحكم السعودي. ودوره الجوهري في وزارة الداخلية، في الإشراف المباشر على الأمن العام، وقوات حرس السواحل، ووحدات الدفاع المدني، والتنسيق بين إدارات مكافحة الحريق، وإرشاد شرطة الحدود، والإشراف على وظائف الأمن الخاص والوظائف التحقيقية، بما في ذلك التحقيق الجنائي، والإشراف على رجال الدين داخل المملكة، كل ذلك عمل على تمكين وتركيز كم هائل من السلطات في يديه. وبموجب هذه المسؤوليات، فإنه وسيط قوى رئيسي في

الشؤون الداخلية للعائلة، ولا يمكن الاستغناء عنه بسهولة. وعلى النقيض تماماً، ورأيه يعمل له ألف حساب في جميع الأوساط، بمن فيهم القوى الأكثر اعتدالاً التي قد ترغب في رؤيته في جانبهم في أي مناقشات. وبالمثل، فإن أي أصوات محافظة تتجمع له أيضاً، معتقدين أنه قد يمثل آراءهم أفضل تمثيل.

أحمد بن عبد العزيز

ولد الأمير أحمد بن عبد العزيز في عام ١٩٤٠ من الأب المؤسس والأم حصة بنت أحمد السديري، وهو بالتالي أصغر فرد في العشيرة الصغيرة. حصل على درجة البكالوريوس في الولايات المتحدة الأميركية ودخل في عالم الاقتصاد والأعمال مع أخيه الأكبر عبد الرحمن حتى تم تنصيبه نائباً لأمير مدينة مكة في عام ١٩٧١. وفي عام ١٩٧٥، تم نقله إلى وزارة الداخلية، حيث خدم فيها نائباً لأخيه نايف منذ ذلك الحين.

ونظراً لأدائه الحسن الذي أثبت قوة في هذا المنصب الحساس، بما في ذلك التفاوض مع السلطات الأفغانية والباكستانية حول مصير أسامة بن لادن في هاتين الدولتين، يعتبر أحمد مرشحاً قوياً للغاية للخلافة في أعلى مناصب المملكة. ورغم أنه ظل يعمل في كنف أخيه، قد يكون أيضاً قد تلقى تعليمات من ولي العهد الأمير سلطان للاعتناء بنايف فيما يتولى الأخير إدارة الوزارة. كما أن قلة ظهوره الإعلامي وكفاءته طبقت الآفاق في كل أنحاء البلاد، وأشار إليه الجميع على أنه نموذج المسؤول من عائلة آل سعود.

سعود بن فيصل

هو ابن الملك فيصل بن عبد العزيز. تلقى تعليمه في جامعة برينستون بالولايات المتحدة الأميركية. وفور عودته إلى المملكة، تم تنصيبه في عدة مناصب داخل وزارة النفط والموارد المعدنية. وهو شخصية لامعة، عُيّن وزيراً للشؤون الخارجية في عام ١٩٧٥ بعدما اغتيل والده، «من أجل تحييد وتأمين جانب أفضل فرد من الجيل التالي كحائط دعم وتعزيز ضد أية محاولة تغيير ترتيب الخلافة»[١٢٦]. وعلى مر السنين، عمل الأمير سعود على صياغة سياسات المملكة الخارجية بدهاء ــ لاسيما في ساحة المعارضة العربية المتقلبة

ــ دون التخلي عن اتجاهها المستقل. وباقترابه من الملك عبد الله بن عبد العزيز، يظل سعود بن فيصل واحداً من أهم أفراد عائلة آل سعود، بالرغم من ضعف صحته.

تركي بن فيصل

ولد الأمير تركي بن فيصل في عام ١٩٤٥ في مدينة مكة، في المملكة العربية السعودية، ودرس أول ما درس في مدارس الطائف الابتدائية والإعدادية. وفي عام ١٩٦٣، تخرج من مدرسة لورنسفيل في نيوجيرسي، وواصل تعليمه الجامعي فيما بعد في جامعة جورج تاون في واشنطن دي.سي. وتم تنصيبه مستشاراً في الديوان الملكي في عام ١٩٧٣. ومنذ عام ١٩٧٧ إلى ٢٠٠١، عمل مديراً عاماً لإدارة الاستخبارات العامة، وأصبح الحارس الرئيسي على أدق أسرار المملكة. وقام الأمير تركي من خلال هذا المنصب بالإشراف على كافة الموضوعات المتعلقة بالاستخبارات المؤثرة على المملكة العربية السعودية، وقام بفضل هذا المنصب بحماية آل سعود من خصومها ــ على كلا الصعيدين الداخلي والخارجي. وبتعيين الملك خالد بن عبد العزيز له في منصبه الاستخباري، كُلف تركي بعدة مناصب هامة، بما في ذلك القضايا الحساسة مثل قضيتي اليمن وأفغانستان، اللتين ظلتا بالطبع أولويات على أجندة الرياض. كما أن نائبه، سعود بن فهد، لم يكن يقل عنه اجتهاداً، ولكن وجوده الأخير بزعامة تركي ضمن للملك فهد لمحة سريعة ذات أهمية كبرى لجميع الأمور المتعلقة بالاستخبارات المؤثرة على المملكة العربية السعودية. وقام تركي وسعود بن فهد معاً بإطلاع كبار قادة آل سعود على كافة الأمور الاستخباراية، وعملا معاً وسيطين مع نظرائهما بالغرب، لاسيما جهاز الاستخبارات الأميركية CIA، وMI6، وDGSE (الإدارة العامة للأمن الخارجي والذي يطلق على الاستخبارات الفرنسية). وبالقدر الذي كانت هذه المهام محاطة بالسرية، فإن القدرات التي تمتع بها الأمير تركي والتي أثبتت جدارته على مر الزمن، والدور المتميز داخل إطار العائلة الحاكمة، كفلت له منصباً يتمتع بالكثير من الامتيازات.

ومع ذلك فإن جهوده الخفية في الاجتماع والتفاوض مع مسؤولي طالبان بالإضافة إلى طاقم العمل المعتمد في إدارة الاستخبارات الداخلية ــ وهو الجهاز الباكستاني الذي

تمكن من تكوين اتحادات قوية ومترابطة مع القادة الأفغانيين حول مصير مواطنه الهارب أسامة بن لادن ــ شتتت جهوده[١٢٧]. لقد كان الوضع مشوباً بالعشوائية ـــ بعد أربعة وعشرين عاماً في العمل ــ ولكن من المفارقات أنه كلف أيضاً بمزيد من المهام والمسؤوليات الملحة للغاية عندما عينه الملك الراحل فهد بن عبد العزيز سفيراً للمملكة في بريطانيا (وفي الوقت ذاته سفيراً غير مقيم في جمهورية أيرلندا). في يوليو ٢٠٠٥، أسند إليه تحدياً أكبر بكثير، وهو أن يصبح سفيراً للسعودية في الولايات المتحدة الأميركية. وفجأة ترك ذلك المنصب في أوائل شهر ديسمبر ٢٠٠٦، دون أن يكشف عن سبب استقالته، ولكن من المرجح لأنه علم بأن سلفه كان يقوم بإجراء اتصالات سرية مع كبار مسؤولي الحكومة الأميركية دون علمه. وبدافع إخلاصه لإرث والده الراحل، اضطلع هذا الوسيط بمهام أخرى إضافية بمؤسسة الملك فيصل، حيث يعمل في الوقت الحالي رئيساً لمجلس إدارة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، وهي مؤسسة رفيعة تقع في قلب العاصمة السعودية.

متعب بن عبدالله

يشغل متعب ــ الابن البكر للملك عبدالله، والمولود عام ١٩٤٣ ــ منصباً حيوياً في المملكة وهو نائب الحرس الوطني. وعلى الرغم من أن مهمة الحرس الوطني محدودة وتتمثل بحماية العائلة إلا أن الحرس الوطني هو الذي يحافظ على التوازن العشائري فعلياً في السعودية، فالحرس يجنّد جنوده من العشائر المؤتمنة في البلاد وبهذا يعزز من موقف آل سعود الكلي للحكم بحماسة.

يرتبط مِتعب مع قادة العشائر، وارتباطه مع المجندين الذين يستفيدون من المكاسب التي يقدمها لهم أكثر أهمية. لقد نَقل الحرس الوطني، في أقل من خمسين سنة، جزءاً من الشعب السعودي من عناصر معوزة إلى فئة من المجندين تنعم برغد الحياة ومسلحة تسليحاً جيداً ومدربة تدريباً جيداً. وعلى خلاف القوات المسلحة العادية التي ظهر فيها عدد من الانقلابات في الأعوام ١٩٥٥ و١٩٥٧ ــ ١٩٥٩ و١٩٦٩ و١٩٧٧، لم يشهد الحرس الوطني أي ثورة، وتعتبر آخر ثورة مسجلة هي تلك التي حدثت في عام ١٩٢٩ عندما سحق عبدالعزيز الإخوان وهي الحركة التي سبقت الحرس الوطني، ومن

المقدر أن يقود متعب ـــ المقرب من والده والذي تلقى تعليمات للنأي بنفسه عن الأنشطة التجارية المفرطة ـــ الحرس بعد أن يترك أبوه تلك الحقيبة، وبالفعل فإن قيمة الحرس سوف تتوسع بشكل كبير تحت حكم الملك المستقبلي سلطان، عندما اعادة تحديد مهامها.

خالد بن سلطان

دخل خالد، الابن الأكبر لسلطان بن عبدالعزيز والمولود في عام ١٩٤٩، الجيش وفي نهاية المطاف تخرج من أكاديمية ساندهيرست الملكية الحربية. وهو يحمل درجة الماجستير من جامعة أوبورن في الولايات المتحدة، وباعتباره لواءً أول وصاحب أكبر منصب عسكري بين أفراد أعضاء عائلة آل سعود فقد تم تعيينه قائداً لقوات الدفاع الجوي في مايو من عام ١٩٨٦، ورقّي لاحقاً لرتبة فريق أول، وعيّن بعد غزو العراق للكويت في أغسطس من عام ١٩٩٠ قائداً لجميع القوات العربية والإسلامية في المملكة العربية السعودية مما عرّضه بشكل أكبر للجمهور والسلطة. وقد توقع خالد أنّ هذا التعرّض، إلى جانب تركيزه على المصالح التجارية واسعة النطاق بالإضافة إلى مطلب زعم أنه سيقدمه إلى الملك الذي سيعيّنه فيه رئيساً لهيئة الأركان العامة، أدّت جميعها إلى استبعاده في سبتمبر من عام ١٩٩١[١٢٨]. واشترى خالد صحيفة الحياة ـــ المنبر المجرّب ـــ من عائلة مروة في لبنان لتقوية فرصه وكذلك فرص والده بعد ما أدرك حاجته إلى حماية موقفه[١٢٩]، وكتب الأمير خالد في عام ١٩٩٥ أطروحة مهمة عن تجاربه ودوره في حرب تحرير الكويت، وافصح عن تصميمه للبحث عن السلطة[١٣٠]. لقد كانت هذه هي المرة الأولى التي يقوم فيها واحد من كبار عائلة آل سعود بإضافة اسمه إلى دراسة شاملة وحاسمة، منذ أن خاطب الأمير طلال بن عبدالعزيز السعوديين من منفاه في القاهرة في كتابه «رسالة إلى مواطن».

ونظراً لما يملكه من تجارب عسكرية وصدقية لا تشوبها العيوب كشخصية وطنية، ولما يحمله من وجهات نظر سديدة في العديد من القضايا أيضاً، فإن هذا النجم الصاعد ـــ على الرغم من تقديمه استقالته مبكراً ـــ يحظى بفرص معقولة في أن يقدم خدماته في المستقبل.

محمد بن فهد

يعتبر محمد بن فهد المولود في عام ١٩٥٠ أحد أكثر أبناء الملك قرباً له وهو بالتأكيد أكثرهم بروزاً، وقد اندمج بقوة في المعاملات التجارية المباحة فهو شريك في شركة البلاد الضخمة للتجارة العاملة بمجال الاستيراد والبناء، وقد منحت شركة أخرى يمتلكها عقداً بقيمة ١٠ بليون دولار لشركة بيل كندا وفيلبس، ومقرّها هولندا، من أجل تحديث نظام الاتصالات في المملكة[١٣١]، بالإضافة إلى مهامه السياسية كحاكم على المنطقة الشرقية الغنية بالنفط. عهد إليه أبوه بالحاكمية الأكثر صعوبة في المملكة بصرف النّظر عن الصفقات المالية التي اشترك فيها، وربما كان ذلك لتقييم كفاءته الداخلية. والأهم من ذلك وطبقاً للمراقبين الدبلوماسيين المحنّكين من العائلة الحاكمة، ما أدركه الملك الراحل من أنّ على محمد أن يثبت نفسه أمام الأفراد الكبار الآخرين من عائلة آل سعود، وقال بأنّ إمكانية القيادة التي يمتلكها ابنه يمكن أن تظهر فقط من خلال حكم المنطقة الشرقية الخطرة. تعزّزت فرص خلافة محمد بشكل لا حدّ له، بسبب نجاحه في التعامل مع المشكلات الدينية والعرقية المتعددة في المنطقة بشكل جيد، على الرغم من أنّه يخدم عمّه الآن بدلاً من أبيه. قاد محمد بن فهد عشيرة والده الفرعية واندمج بقوة في علاقات مع عائلة السديري من أجل تعزيز مصالحه وممارسة نفوذه.

الوليد بن طلال بن عبدالعزيز

وُلد الوليد في عام ١٩٥٧ إلى أبيه طلال بن عبدالعزيز وأمه منى الصلح ابنة السيد رياض الصلح أول رئيس وزراء للبنان في مرحلة ما بعد الاستقلال. برز الأمير طلال على أنه زعيم لمجموعة الأمراء الأحرار في الخمسينيات وما تلاها من السنوات التي قضاها في المنفى فترك ذلك أثراً على الوليد. قضى هذا الشاب معظم فترة طفولته في لبنان، بعد طلاق أبويه، وذلك قبل عودته إلى السعودية في عام ١٩٦٨ لكي يلتحق بالمدرسة الحربية. لقد عانى الوليد من الحرمان النسبي ــ وخاصة عند مقارنته مع كثير من أبناء عمومته ــ لأن والده لم يعد قريباً من خط التعاقب، الأمر الذي ألهم رغبته بالتفوق بشكل واضح. ثم انتقل الوليد إلى سان فرانسسكو للالتحاق بكلية منلو، حيث درس هناك إدارة الأعمال وتميّز بأنه شاب طموح ومتفوق. وكما ذكر كارل لوبيز

المستشار الأكاديمي السابق في الكلية «لقد كان الشاب من أكثر الطلاب الذين رأيتهم اجتهاداً»[١٣٢].

عاد الوليد إلى السعودية في عام ١٩٨٠ حاملاً شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال مع مرتبة الشرف «متلهّفاً للاشتراك في الازدهار الاقتصادي الهائل الذي يكتسح بلاده ويحركه نحو الازدهار النفطي»[١٣٣]. وافتتح شركته الخاصة، وسماها «المملكة»، وقامت بالبحث سريعاً عن مختلف مشاريع البناء. واستثمر المغامر مبكراً في الشركات المشتركة فأكسبته عائدات كبيرة تم توظيفها في الحال في أسهم العقارات في الرياض. عاد الوليد إلى الولايات المتحدة في أواسط الثمانينيات، لعدم اقتناعه بتراكم معرفته المهنية، لإكمال تعليمه والحصول على درجة الماجستير من جامعة سيراكيوز. وقد ذكرت مقالة في مجلة **أسبوع الأعمال** أن «البنوك السعودية ذات الإدارة الضعيفة تعتبر هدفاً سائغاً بالنسبة لمالك عقارات مثل الوليد». عجّل رجل الأعمال الطموح من سرعة خطواته، «وأعلن في ١٩٨٦ بأنه سحب حصصه المسيطرة سرّاً بسبب خسارة البنك السعودي التجاري المتحد»، الذي لم يكن مؤسسة مالية ناجحة جداً في ذلك الوقت[١٣٤]. ولقد كانت هذه سابقة استولى فيها النظام على شركة معروفة جيداً. وبمرور بضع سنوات كان رجل الأعمال السعودي وقد اشترى حصصاً كبيرة في مصرف «تشيس مانهاتن» وشركة «مصنّعي هانوفر وكيميكال بنك» بالإضافة إلى حصة بلغت ٥٪ من خلال شراء الأسهم العامة من «سيتي جروب» التي كانت في ذلك الوقت آيلة للسقوط (وارتفعت النسبة إلى ١٤٪ بموافقة مجلس إدارة البنك الاحتياطي الفيدرالي في عام ١٩٩١)[١٣٥]. ثم ارتفعت استثماراته في غضون خمس سنوات إلى ٧,٦ بليون دولار، فأتاح له ذلك أن يتابع المشاريع الأخرى، والتي منها استملاك ٢٤٪ من أسهم «ألعاب يورو ديزني» خارج باريس و٥٠٪ من أسهم فندق «نيويورك بلازا» و١٠٪ من أسهم رصيف «مرفأ كناري» في لندن و٥٪ من أسهم شركة «كمبيوتر أبل»، بالإضافة إلى «كومباك» الحصص الهامّة في شركات «كوداك» «وإي باي» و«برايس لاين كوم» و«امازون كوم» و«وورلدكوم».

اجتذبت هذه المشتريات انتقادات حادة وتساؤلات كثيرة حول استراتيجياته وداعميه المفترضين، وظهرت اقتراحات بأن الأمير كان يتصرّف «كواجهة لائتلاف أكبر من الأمراء السعوديين الكبار المتلهّفين لاستملاك أسهم عالية في الاقتصاد الأميركي» بين فترة

وأخرى، بالرغم من عدم إثبات تلك الشائعات. وختم تقرير «الإيكونومست» في عام ١٩٩٩ بأن الوليد «لم يجنى القدر الكافي من استثماراته» حتى يستطيع دفع ثمن مشتريات أسهمه الهائلة في التسعينيات وربما «كان عنده مصدر دخل ثمين وغير معلن»[١٣٦].

إن حيوية الأمير نحو وجهات النظر السياسية الذكية، نتيجة تراثه الأبوي، تعتبر رائعة بغض النظر عن نشاطاته المالية. لقد تكلّم الوليد علناً عن الحاجة للإصلاحات الحكومية مردداً بيانات أبيه السابقة، الأمير طلال، وقد يكون عرض الخيارات البديلة، ساند الوليد سراً مطالبات أبيه بآلية حديثة للتعاقب في أبريل من عام ١٩٩٨ لصالح أحفاد المؤسس. وبدأ بحلول عام ٢٠٠١ يدافع علناً عن وجهات نظر والده التي طالبت بإجراء انتخابات لمجلس الشورى[١٣٧].

التحالفات المحتملة بين آل سعود

يقدّم عدد من الأمراء الشباب المهمين تحسينات هامّة في عملية اتخاذ القرار في السعودية بالإضافة إلى عدد من الأحفاد الذين ذكروا سابقاً وهم خالد وبندر أبناء سلطان وكذلك محمد وعبدالعزيز أبناء فهد، يجب إضافة عبدالعزيز وسلطان أبناء سلمان ومتعب بن عبدالله وفهد بن عبدالله بن سعود الكبير إلى القائمة الموجزة أعلاه، رُبَّمَا كانت الأسماء الأربعة الأخيرة من بين أسماء حلفاء الملك عبد الله الذي أسس على مرّ السنين صلات مهمة مع كل واحد منهم. تسيطر الشخصيات البارزة الأخرى على المشهد السياسي، لكن أغلب شخصيات الجيل الثاني البارزة تمثل انعكاسات حظوظ ذويهم في العائلة[١٣٨].

وبالطبع فقد قرر «قانون البيعة الجديد للتعاقب» الحاجة إلى وجود آلية أكثر سلاسة لتعديل التحالفات العائلية الحالية. طبقاً لما ذكره طلال بن عبدالعزيز، أكثر أفراد عائلة آل سعود الملكية نزعاً إلى العشرة الاجتماعية، تشير دراسة داخلية حالية إلى أنّ عدد أفراد العائلة كان في عام ٢٠٠٦ نحو ٥١١٤ فرداً «مع النساء والأطفال، ويمكن أن تحدث زيادة أو نقصان بنسبة ١٠٪ من العدد الكلي»[١٣٩]. سيكون تعيين الأكثر استقامة من

بين الأرقام المذكورة عملية دقيقة على فرض أنها صحيحة. طالب طلال بتقديم «إصلاحات سياسية حقيقية في المنطقة». لقد تنبأ هذا السعودي بدور للحركات السياسية الإسلامية «التي تؤمن بالديمقراطية، «لكنه أصرّ»، على أن «عليها أن تلتزم بقوانين الأرض ودستور البلاد»[١٤٠]. توخى طلال أن يكون هناك إطار مشاركة رحيب في المملكة، استناداً إلى التحالفات القوية ضمن العائلة وخارجها. وذلك بالتأكيد ما تصوّره الملك عبدالله ودعمه في ذلك العديد من حلفائه في العائلة الحاكمة الكبيرة، وإن كان ذلك بنية مؤسسية أكبر.

هوامش الفصل الأول

(١) هذا القسم المختصر يعتمد على Joseph A. Kechichian, *Succession in Saudi Arabia*, New York: Palgrave, 2001, لا سيما الصفحات pp. 1-65 [Hereafter Kechichian-Succession]. What follows is therefore only a summary of key developments with additional details readily available in the citation.

(٢) من أجل مناقشة جيدة عن العائلة السعودية الحاكمة، انظر David Holden and Richard Johns, *The House of Saud: The Rise and Rule of the Most Powerful Dynasty in the Arab World*, New York: Holt, Rinehart and Winston, 1981. انظر أيضاً Thomas W. Lippman, *Inside the Mirage: America's Fragile Partnership with Saudi Arabia,* Boulder: Westview Press, 2004; and As'ad AbuKhalil, *The Battle for Saudi Arabia: Royalty, Fundamentalism, and Global Power,* New York: Steven Stories Press, 2004.

(٣) David Howarth, *The Desert King: The Life of Ibn Saud*, London: Quartet Books, 1965, 1980, pp. 42-52.

(٤) H. St. John Philby, *Sa'udi Arabia*, London: Ernest Benn Limited, 1955, pp. 265-291 [Hereafter Philby-Saudi Arabia]; انظر أيضاً Joseph Kostiner, *The Making of Saudi Arabia 1916-1936: From Chieftancy to Monarchical State*, New York and Exford: Oxford University Press, 1993, pp. 10, 185-188 [Hereafter Kostiner-Saudi].

(٥) يتعذر تحليل حكم الملك سعود المثير للجدل على نحو ملائم هنا حيث إن كثيراً جداً مما وقع فعلاً إما غير معلوم أو محض افتراضات بحتة فقط. وما من هناك أي مصدر سعودي موثوق فيه ومعظم البيانات الغربية غير كافية. وهذا القسم يهدف إلى إلقاء الضوء على أهم التطورات التي نشأت من هذا الحكم، بالتركيز على الخلافة، من أجل رسم الأنماط بصورة أفضل. ومن أجل تقييم تفصيلي لحكم سعود، انظر Gary Samuel Samore, *Royal Family Politics in Saudi Arabia (1953 - 1982)*, doctoral dissertation, Cambridge, Massachusetts: Harvard University, 1983, pp. 74-229. انظر أيضاً Alexei Vassiliev, *The History of Saudi Arabia*, London: Saqi Books, 1998, pp. 354-368. للحصول على تقييم معاصر لحكم فيصل، انظر Joseph A. Kéchichian, *Faysal: Saudi Arabia's King for All Seasons*, Gainesville: University Press of Florida, 2008.

(٦) تزايد عدم الرضا والسخط حول النفقات الضائعة، الافتقار لتطوير المشروعات العامة والمؤسسات التعليمية، بالإضافة إلى انخفاض الأجور للقوة العاملة المتزايدة. انظر Helen Lackner, *A House Built on Sand: A Political Economy of Saudi Arabia*, London: Ithaca Press, 1978, pp. 57-68.

(٧) William Powell, *Saudi Arabia and Its Royal Family*, Secaucus, New Jersey: Lyle Stuart, Inc., 1982, pp. 230-232.

(٨) Sarah Yizraeli, *The Remaking of Saudi Arabia: The Struggle Between King Sa'ud and*

Crown Prince Faysal, 1953 - 1962, Tel Aviv, Israel: The Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies, 1997, pp. 63-64.

(٩) المصدر نفسه، الصفحة ٢٠٣

(١٠) المصدر نفسه، الصفحة ٢٠٤.

(١١) طلال، بعدما أصبح أول فرد من أفراد عائلة آلْ سعود يكتب أول فضيحة عامة، شعر فيما بعد بأن سعود كان يضلل البلاد وشعبها، وفي نهاية الأمر فر إلى القاهرة بصحبة عدد من ضباط القوات الجوية. أنظر طلال بن عبد العزيز [آل سعود]، رسالة إلى المواطن، القاهرة ١٩٦٢.

(١٢) برغم أن عدداً هائلاً من أفراد عائلة آل سعود حثوا فيصل على الأخذ بزمام الحكم والسيطرة على البلاد، انهار ولي العهد أولاً، وذكر وعداً قطعه على نفسه أمام والده بدعم عائلة سعود. وبدلاً من بسط سيطرته ونفوذه على كل أنحاء البلاد فحسب، أصبح فيصل رئيساً للوزراء، ونصب خالد نائباً له، وشكل حكومة جديدة. كما تولى قيادة القوات المسلحة وسرعان ما استعاد ولاءها وإخلاصها. وهذه الخطوة كانت نقطة تحول، كما أثبتت التطورات اللاحقة فيما بعد. انظر Gerald de Gaury, Faisal: *King of Saudi Arabia*, New York: Praeger, 1966, pp. 93-94.

(١٣) المصدر نفسه، الصفحة ١٠٠.

(١٤) للاطلاع على النص الكامل لبرنامج العشر نقاط، أنظر أيضاً المصدر نفسه الصفحة رقم ١٤٧ ــ ١٥١.

(١٥) وبصورة بالغة الأهمية، طار فيصل إلى جدة ليدع المجال للعلماء وكبار الأمراء للتوصل إلى قرار مستقل. انظر: Samore, op. cit., p. 185.

(١٦) Samore, *op. cit.*, pp. 186-187.

(١٧) Samore, *op. cit.*, pp. 194-195.

(١٨) للاطلاع على مناقشة حول التفكير السياسي للملك فيصل، أنظر Majid Khadduri, Arab Contemporaries: *The Role of Personalities in Politics*, Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1973, pp. 88-105.

(١٩) De Gaury, *op. cit.*, pp. 22-31.

(٢٠) De Gaury, *op. cit.*, pp. 57-70.

(٢١) Khadduri, *op. cit.*, pp. 98-99, انظر أيضاً Benoist-Mechin, *Fayçal, Roi d'Arabie: L'Homme, Le Souverain, Sa Place dans le Monde 1906-1975*, Paris: Albin Michel, 1975.

(٢٢) Joseph A. Kechichian, "The Role of the 'Ulama in the Politics of an Islamic State: The Case of Saudi Arabia," *International Journal of Middle East Studies* 18:1, February 1986, p. 53-71 [Hereafter Kechichian-'Ulama]; and Idem., "Islamic Revivalism and Change in Saudi Arabia: Juhayman Al-Utaybi's 'Letters' to the Saudi People," *The Muslim World* 70:1, January 1990, pp. 1-16.

(٢٣) محمد علي الجواد محمد، التطور التشريعي في المملكة العربية السعودية، الاسكندرية، مصر: منشأة المعارف، ١٩٧٧، الصفحة رقم ٣٩ ــ ٤٢. من أجل الاطلاع على النص الكامل لدستور عام ١٩٢٦، انظر: Helen Miller Davis, *Constitutions, Electoral Laws, Treaties of States in the Near and Middle East*, Durham: Duke University Press, 1947, pp. 248-58.

(٢٤) للاطلاع على مناقشة عن الاجتماعات التسعة الأولى من مجلس الشورى، أنظر فؤاد حمزة، البلاد العربية السعودية، الطبعة الثانية، القاهرة: مكتبات النصر الحديثة، ١٩٦٨، الصفحة رقم ٩٨ ــ ١١١.

(٢٥) للاطلاع على تاريخ الوزارات ونمو وظائفها، أنظر حمزة، البلاد العربية السعودية، أنظر الصفحة رقم ١٥٧ ــ ١٧٨ (المالية)، الصفحة رقم ١١٣ ــ ١٥٦ (الشؤون الخارجية)، والصفحة رقم ٢٤٨ ــ ٢٦٠ (الدفاع). أنظر أيضاً: Hisham B. Sharabi, *Governments and Politics of the Middle East in the Twentieth Century*, Princeton: D. Van Nostran Co., Inc., 1962, p. 231.

(٢٦) جعفر عبد السلام علي الناظم الإداري السعودي، القاهرة: السلفية، ١٩٧٧، الصفحة رقم ٢٤ ــ ٣١.

(٢٧) مكتب المراجعة والتفتيش كان يترأسه المراقب العام الذي عينه الملك وكان مسؤولاً بصورة مباشرة أمامه. واشتملت سلطاته وصلاحياته المكثفة على حق تقديم الشكاوى ضد الموظفين وكبار الشخصيات. لم يتم شغل المنصب حتى يونيو ١٩٥٧، عندما عهد بها سعود إلى عمه الأمير مساعد بن عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود (الذي اغتال ابنه الملك فيصل في عام ١٩٧٥)، الذي كان وفي الحال رئيساً لمكتب المظالم. وبشكل مثير للجدل، حيث كان من المفترض أن يراقب مكتب المراجعة أموال الدولة، والملك كان أضخم مصدر للنفقات، تم تقليص مهام وسلطة وصلاحيات مكتب المراجعة والتفتيش بصورة حادة كي لا يكشف عن عادات الإنفاق البذخة للمملكة.

(٢٨) Abdulmunim Shakir, "Saudi Arabia," in A. P. Blaustein and G. H. Flanz, eds., *Constitutions of the Countries of the World*, Dobbs Ferry, March 1976, p. 5.

(٢٩) من أجل الاطلاع على نص المرسوم الملكي رقم ٣٨٠، المؤرخ في ١١ مايو ١٩٥٨، وترجمه H. St. J.B. Philby, see *The Middle East Journal* 12:3, Summer 1958, pp. 320-23.

(٣٠) Holden and Johns, *op. cit.*, pp. 198-222.

(٣١) المصدر نفسه، انظر الصفحة رقم ٢١٠.

(٣٢) "Document: Transfer of Powers from HM King Sa'ud to HRH Amir Faysal," *The Middle East Journal*, 18:3, Summer 1964, pp. 351-54. الفتوى التي أصدرها مجلس العلماء وقع عليها إثنى عشر من قادة رجال الدين، وتم التصديق على الحكم القضائي من جانب ثمانية وستون فرداً من كبار أفراد عائلة آل سعود.

(٣٣) آراء فيصل حول الانقلاب المدبر نشرت من مقابلته الأولى مع جريدة De Gaury, *op. cit.*, pp. 130-40; بيروت الحياة، نفس المصدر بالصفحة ١٣٦ ــ ٣٨.

(٣٤) Shakir, *op. cit.*, pp. 10-11.

(٣٥) Holden and Johns, *op. cit.*, pp. 379-83.

(٣٦) Steven Rattner, "Saudis Widen Rule After Mosque Raid," *The New York Times*, 17 February 1980, p. 33; انظر أيضاً James Dorsey, "After Mecca, Saudi Rulers provide a channel for dissent," *The Christian Science Monitor*, 14 March 1980, p. 7.

(٣٧) Kechichian-'Ulama, *op. cit.*, pp. 53-71.

(٣٨) سمعة المؤسسة العسكرية السعودية تضاءلت نوعاً ما بعد حادثة مكة. أولاً، الحرس الوطني (برئاسة عبد الله) عجز عن إخماد الهجوم والتطويق، وثانياً، أخذ الجيش السعودي الملكي (بسلطة فهد) وقتاً طويلاً لهزيمة المتمردين. كلتا المؤسستين العسكريتين تطلبتا مساعدة ودعم ضباط أردنيين وفرنسيين من أجل التغلب على حصار مكة ١٩٧٩.

(٣٩) Rattner, *op. cit.*, p. 33.

(٤٠) John M. Goshko, "Saudi King Seen Seeking Wider Base," *The Washington Post*, 20 December 1982, p. A1; انظر أيضاً David B. Ottaway, "Saudi King Seeks Islamic Law Review," *The Washington Post*, 16 June 1983, p. A1; و Idem, "New Saudi Monarch Wields Slack Reins," *The Washington Post*, 31 May 1983, p. A1.

(٤١) Kechichian-Succession, *op. cit.*, pp. 57-61.

(٤٢) "Fahd Proclaimed King," *FBIS-MEA-V-82-114*, 14 June 1982, p. C1.

(٤٣) Steven Rattner, "Khalid is Dead; Fahd Succeeds in Saudi Arabia," *The New York Times*, 14 June 1982, p. A1.

(٤٤) للاطلاع على النص الكامل لخطاب ولي العهد عبد الله، انظر: *FBIS-MEA-V-82-115*, 15 June 1982, pp. C2-C3. على النحو المبين أدناه، فإن عبدالله كان يشمئز تماماً من قول لفظ «مولاي» عند الإشارة إلى أي ملك، ومع ذلك فإنه نطق بهذه الكلمات لأن البيعة تطلبت ذلك.

(٤٥) Peter W. Wilson and Douglas F. Graham, *Saudi Arabia: The Coming Storm*, Armonk, New York: M. E. Sharpe, 1994, pp. 102-106.

(٤٦) تقرير بيتر ويلسون ودوجلاس جراهام بأن العاملين بالسفارة الأميركية في الرياض أخبروهم بأن الاستدعاء كان من المرجح ارتباطه باجتماع هوران مع الملك بشأن شراء السعودية لصواريخ صينية. «عندما احتج هوران، قيل أن الملك فهد أخبره بأن كل دولة لها الحق في الدفاع عن نفسها. وفي وقت لاحق أثناء المباحثات، طلب الملك تأكيدات أميركية بأن لا تهاجم إسرائيل صواريخها. ولكن هوران استفز الملك عندما كرر كلمات الملك فهد وقال «أن كل دولة بما في ذلك اسرائيل لها الحق في الدفاع عن نفسها» انظر Graham and Wilson, *Ibid.*, pp. 106, 137 (footnote 43).

(٤٧) R. Hrair Dekmejian, "Saudi Arabia's Consultative Council," *The Middle East Journal* 52:2, spring 1998, pp. 204-218.

(٤٨) وفيما تؤكد كافة التطورات اللاحقة، فإن أي تأخير في سن قانون أساسي للمملكة كان يتمحور بالفعل حول هذا الموضوع الرئيسي. أنظر المقابلة مع الأمير طلال بن عبد العزيز في «التغيير أمراً محتوماً في المملكة العربية

السعودية، ولا يمكن تجنبه» القدس العربي، ١٦ أبريل ١٩٩٨، وأعيد نشرها في *Mideast Mirror*, 17 April 1998.

(٤٩) Kechichian-Succession, *op. cit.*, pp. 71-73.

(٥٠) P.K. Abdul Ghafour, "Shoura Council Strength Increased to 150," *Arab News,* 12 April 2005, p. 1.

(٥١) Simon Henderson, *After King Fahd: Succession in Saudi Arabia*, Washington, D.C.: The Washington Institute for Near East Policy, 1994, 1995, p. 21.

(٥٢) القانون الأساسي للحكومة (١٩٩٢)، المادة رقم ٥، ثانياً، ب. أنظر الملحق ١٥ في هذا المجلد من أجل الفقرات المعنية.

(٥٣) المصدر نفسه، المادة رقم ٥، انظر ثانياً ج. أنظر الملحق ١٥

(٥٤) Henderson, *op. cit.*, p. 22.

(٥٥) Henderson, *op. cit.*, p. 22, footnote 2.

(٥٦) من عشرين خلافة في عهد آل سعود حتى يومنا هذا، لقد انتقل حكم المملكة إلى الابن سبع مرات، وابن العم أربع مرات. ووصل مجموعة خلافات الأخ إلى الأخ إلى تسعة.

(٥٧) Joseph A. Kechichian, "Testing the Saudi 'Will to Power': Challenges Confronting Prince Abdallah," *Middle East Policy* 10:4, Winter 2003, pp. 100-115 [Hereafter Kechichian-Testing].

(٥٨) "Saudi Arabia: The Limits of Reform," *The Economist*, 370:6368, p. 47.

(٥٩) F. Gregory Gause III, "The FP Memo: How to Save Saudi Arabia," *Foreign Policy*, Number 144, September/October 2004, pp. 66-70.

(٦٠) "Special Report: Arab Women-Out of the Shadows, into the World," *The Economist*, 371:8380, 19 June 2004, pp. 26-28.

(٦١) "Riyadh Professor Objects to Woman Pilot," *Arab News*, 3 July 2005, p. 1.

(٦٢) Lubna Hussain, "This is not a Saudi Soap Oprah," *Arab News,* 1 July 2005, p. 8. See also Rania Al-Baz, *Défigurée : Quand un crime passionnel devient affaire d'Etat*, Paris: Michal Lafont, 2005 [published in English as *Disfigured* by OneWorld Publications in 2007].

(٦٣) Khaled Almaeena, "Foreign Ministry to Appoint Women for First Time: Saud," *Arab News*, 24 February 2005, reprinted on line by the Saudi-US Relations Information Service (SURSIS) at http://www.saudi-us-relations.org/newsletter2005/saudi-relations-interest-02-24.html.

(٦٤) Judy Al-Bakr, "Preparations in Full Swing for 5th National Forum for Dialogue," *Arab News*, 25 April 2005, p. 3.

(٦٥) "Editorial: Dialogue Forum," *Arab News*, 17 December 2005, p. 6.

(٦٦) Ebtihal Mubarak, "Dialogue Participants Meet King, Review Results," *Arab News*, 18 December 2005, p. 1.

(٦٧) Salah Nasrawi, "Islamists Make Strong Showing in Saudi Election," *The Independent*, 24 April 2005; أنظر أيضاً: Brian Whitaker, "Clerics' Choices Clean Up in Saudi Election," *The Guardian*, 25 April 2005.

(٦٨) Neil MacFarquhar, "Saudi Reformers: Seeking Rights, Paying a Price," *The New York Times*, 9 June 2005, pp. A1, A8; انظر أيضاً Idem, "Some Saudi Candidates Claim Election Violations," *The New York Times*, 14 February 2005, p. A6; and M. Ghazanfar Ali Khan, "Government Intensifies Efforts to Constitute Municipal Councils," *Arab News*, 11 August 2005, p. 1.

(٦٩) Joseph A. Kéchichian, "Democratization in Gulf Monarchies: A New Challenge to the GCC," *Middle East Policy* 11:4, Winter 2004, pp. 37-57, especially, 46-49.

(٧٠) "Saudis Need Better Successions," *The Christian Science Monitor*, 4 August 2005, p. 8. For details on the late King's life, see Douglas Martin, "Saudi Arabia's King Fahd Dies; Abdullah Named New Leader," *The New York Times*, 1 August 2005; and Thomas W. Lippman, "King Fahd, Man of Maddening Contradictions," *The Washington Post*, 1 August 2005.

(٧١) "Reformists' Trial Set to Resume Today," *Arab News*, 2 April 2005, p. 1; see also "3 Saudi Reform Advocates Sentenced," *The Los Angeles Times*, 16 May 2005, p. A5.

(٧٢) القانون الأساسي للدولة (١٩٩٢)، المادة رقم ٥، ثانياً د. أنظر أيضاً الملحق رقم ١٥ في هذا المجلد.

(٧٣) "Abdullah Receives Al-Damini [Dumayni], Al-Faleh," *Arab News*, 14 August 2005, p. 1.

(٧٤) Kechichian-Succession, *op. cit.*, pp. 23-35.

(٧٥) عبد العزيز بن عبد الرحمن أب لما لا يقل عن ستة وثلاثين ابناً وربما عدد لا يقل عن ذلك من الفتيات. لقد أنجز هذا بكل إقدام وشجاعة بزواجه لإثنتين وعشرين زوجة، رغم أنه كان دائماً متزوجاً من أربع في أي وقت من الأوقات، حتى وإن برغ عدد كبير منهم «ذوو حظوة لديه». وبالنظر إلى الحساسيات الثقافية والدينية بشأن زوجاته، وفي غياب أي مصدر سعودي يوضح هذا الموضوع، فإن أكثر الكتب المرجعية فائدة في التحدث حول نسل عبد العزيز هو ذلك الكتاب الذي ألفه الملحق العسكري البريطاني السابق في المملكة العربية السعودية: انظر: Brian Lees, *A Handbook of the Al Sa'ud Family of Saudi Arabia*, London: Royal Genealogies, 1980. هو مصدر جامعي مفيد جداً، مع بعض التعديلات والتوضيحات،

Alexander Bligh, *From Prince to King: Royal Succession in the House of Saud in the Twentieth Century*, New York and London: New York University Press, 1984.

(٧٦) سعود الكبير، محاولات خلافات ال عريف، وال جلوي في مطلع القرن رفضها عبد العزيز بن عبد الرحمن، من خلال المعركة، والصلات الزوجية، و/ أو تحييدهم كي يأمن مكرهم. وعندما عارضه أبناء عمومته؛ أبناء سعود ــ وكانوا مسؤولين عن انتفاضة خطيرة نظموها فيما بين قبيلتي عجمان والخزازنة في عام ١٩٠٨ ــ تمكن عبد العزيز من التحكم في سلطة قوات أخواته كي يقضي على التمرد. وفي حلقة واحدة، قام بجمع تسعة عشر قائد من القادة المقبوض عليهم معاً في فرية ليلى وأجرى إعداماً على الملأ أثار دهشة الجميع. وبعدما سقط ثمانية عشر تحت سيفه، عفى المنتصر عن التسعة عشر «وأمره بالانطلاق بعدما أطلق سراحه معفياً عنه وأن يخبر الجميع بما قد رآه من الانتقام العادل لابن سعود». وهذا المثال للعدل الشديد عمل وبشدة على توسيع ومد كرامة عبد العزيز لدى رجال قبيلته، الذين داوموا على تأييده ودعمه. انظر Harold C. Armstrong, *Lord of Arabia: Ibn Saud, An Intimate Study of a King*, London: Arthur Barker, Ltd., 1934, p. 97. بالاعتماد على القوة، أقام المؤسس «مقومات لا غبار عليها»، حتى وإن كانت تصرفاته العنيفة أفرزت تناحراً وسباقاً بين أفراد العائلة. وللمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، أنظر .Samore, *op. cit.*, pp. 36-47

(٧٧) الصحراء، انظر أيضاً محمد جلال كشك، السعوديون والحل الإسلامي، جدة: دار النشر .Howarth, *op. cit* والتوزيع السعودي، ١٩٨٢، لاسيما الصفحات رقم ١٩ ــ ٥٥.

(٧٨) تم تنصيب سعود وفيصل نائبين للملك على نجد والحجاز، على التوالي، في عام ١٩٢٦. واحتفظا بهذه المواقع حتى عام ١٩٣٣، عندما تم تنصيب سعود ولياً للعهد وتم ترقية فيصل إلى منصب رئاسة مجلس نواب الحجاز.

(٧٩) المدعوون الأمراء الأحرار بمن فيهم طلال وبدر ونواف ومجيد وفواز بالإضافة إلى كل من بندر وعبد المحسن، رغم أن دعمهم كان فاتراً. انظر: Yizraeli, *op. cit.*, pp. 32-33 and 85-96; و Samore, *op. cit.*, pp. 139-154.

(٨٠) Benoist-Mechin, *Le Loup et le Leopard: Ibn-Seoud ou la naissance d'un royaume*, Paris: Albin Michel, 1955, pp. 467-485.

(٨١) Madawi Al Rasheed, *Politics in an Arabian Oasis: The Rashidi Tribal Dynasty*, London and New York: I. B. Tauris & Co. Limited, 1991. انظر أيضاً إ أ. العثيمين، نشأة إمارة الرشيد، الرياض: ١٩٨١؛ Christine Moss Helms, *The Cohesion of Saudi Arabia: Evolution of Saudi Arabia,* Baltimore and London: The Johns Hopkins University Press, 1981, pp. 127-150; and John S. Habib, *Ibn Sa'ud's Warriors of Islam: The Ikhwan of Najd and Their Role in the Creation of the Sa'udi Kingdom, 1910 - 1930*, Leiden, the Netherlands: E. J. Brill, 1978, pp. 63-78.

(٨٢) كانوا سعد، ومساعد، وعبد المحسن، ولدوا من جوهرة بنت سعد السديري؛ وبدر، وعبد الله، وعبد المجيد ولدوا من حياه بنت سعد السديري.

(٨٣) تم تنصيب تركي نائباً لوزير الدفاع في عام ١٩٦٨، ولكنه استقال في مايو ١٩٧٩ بعد فضيحة زوجية.

(٨٤) مثال آخر عن تدعيم تحالف فهد وسلطان تمثل في سياسة شراء الأسلحة من المصادر الغربية، لاسيما الولايات المتحدة الأميركية، رغم أن الدليل على تأكيد هذه الإشارة ما هو إلا محض افتراض.

(٨٥) Abbas R. Kelidar, "The Problem of Succession in Saudi Arabia," *Asian Affairs* 9:1, February 1978, pp. 23-30.

(٨٦) Yizraeli, *op. cit.*, pp. 63-64.

(٨٧) Powell, *op. cit.*, pp. 240-245.

(٨٨) من أجل قائمة عريضة وكاملة بأسماء المرشحين، أنظر; Philby-Saudi Arabia, *op. cit.*, pp. 298-358; and Yizraeli, *op. cit.*, pp. 75-82.

(٨٩) Yizraeli, *op. cit.*, pp. 56-60.

(٩٠) Mordechai Abir, *Saudi Arabia in the Oil Era: Regime and Elites; Conflict and Collaboration*, Boulder, Colorado: Westview Press, 1988, pp. 135-139.

(٩١) Holden and Johns, *op. cit.*, pp. 507, 512-513, 523. تركي بن فيصل يستقيل من منصبه في رئاسة جهاز الاستخبارات العامة في ٣١ أغسطس ٢٠٠١ وتم تنصيبه سفيراً بمرسوم ملكي في ١٨ يناير ٢٠٠٣. انظر "Prince Turki named envoy to UK," *Arab News*, 20 January 2003, p. 1.

(٩٢) "Prince Turki's Résumé," *The New York Times*, 31 July 2005, p, 11 (section 4).

(٩٣) الدور البارز لأحفاد عبد العزيز في القوات المسلحة المختلفة بالمملكة العربية السعودية كان مذهلاً. بالإضافة إلى بعض أبناء فيصل وفهد وعبد العزيز وسلطان، أحفاد آخرون يخدمون في القوات المسلحة بمن فيهم اثنان من أبناء ناصر (تركي ضابطاً في القوات الجوية، ومحمد ضابطاً في الجيش). أحمد يتوفى بينما يخضع لعملية جراحية، وسلطان، رائداً في الفضاء، يتقاعد ليترأس مهام الإدارة الوليدة للسياحة. عدد آخر لم يتم تحديده، لا سيما إذا كلفوا بمهمات في وظائف عسكرية أكثر جدية من سياسات العائلة الخاصة بهم. ولا يزال يمثل جميع ضباط العسكرية «الأحفاد» استثماراً جوهرياً لسلطة آبائهم، حتى وإن كان من الصعب رسم خطوط واضحة فيما بين تحالفاتهم.

(٩٤) De Gaury, *op. cit.*, p. 32. فصل بالحلقة ورد ببرقية من J. Rives Childs, U.S. minister Jiddah, titled "Rivalry Between Saudi Arabian Princes," 29 October 1946, in Ibrahim Rashid, ed., *Documents in the History of Saudi Arabia*, volume 5, Salisbury, North Carolina: Documentary Publications, 1980, p. 47.

(٩٥) بعض أعضاء الجيل الرابع (حفدة الحفدة) حاضرون أيضاً كضباط في الجيش وبمناصب إدارية عليا. على سبيل المثال، سعود بن عبد الله بن فيصل بن عبد العزيز ضابط بالجيش، ومحمد بن عبد الله بن فيصل بن عبد العزيز وكيل لوزارة الدولة للتربية والتعليم. الحجم الإجمالي العام لهذه المجموعة غير واضح، ولكن من المؤكد أنه ينمو أكثر فأكثر وسيلعب وبصورة متزايدة دوراً سياسياً أكثر نشاطاً في المستقبل. غسان سلامة، السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥: **دراسة في العلاقات الدولية**، بيروت: مؤسسة الريحاني للطباعة والنشر، ١٩٨٠، الصفحة رقم ٤٥ ــ ٥٠.

(٩٦) Kechichian-Succession, *op. cit.*, pp. 175-84 (appendices 6 and 7). It is, of course, impossible to know how many princesses survive.

(٩٧) Kechichian-Succession, *op. cit.*, pp. 31-35.

(٩٨) قيل أن اختيار عضو من غير أعضاء السديري عام ١٩٨٢، وهو عبد الله، كان حلاً وسطاً ولد من الرغبة في الحد من الفصائل القوية للسديريين داخل العائلة الحاكمة. وهذا القرار الوسط تم تأكيده عام ١٩٩٢. انظر:
The 1982 choice of a non-Sudayri, 'Abdallah, was reported to have been a compromise born of a desire to limit the power faction of the Sudayris within the ruling family. This compromise decision was reaffirmed in 1992. See Youssef M. Ibrahim, "Saudi King Issues Decrees to Revise Governing System," *The New York Times*, 2 March 1992, p. 1.

(٩٩) "Saudi Arabia: New King, Same Dreadful Job," *The Economist*, 376:8438, 6 August 2005, p. 35; see also "Saudi Arabia: More of the Same Won't Do," *The Economist* 376:8438, 6 August 2005, pp. 10-11.

(١٠٠) "Prince Salman Seems Most Likely to Succeed," *Oxford Analytica*, Daily Brief, 17 November 2005.

(١٠١) Max Rodenbeck, "A Long Walk: A Survey of Saudi Arabia," *The Economist*, 378:8459, 7 January 2006, pp. 1-12.

(١٠٢) Alain Gresh, "Amorce de Changements, Pression des Conservateurs: Kaléidoscope Saoudien," *Le Monde Diplomatique*, 53:623, February 2006, pp. 8-9. انظر أيضاً: "Saudi Arabia: Talk of Reform," *Middle East International*, Number 704, 11 July 2003, pp. 18-19.

(١٠٣) Fatiha Dazi-Héni, "La Crise de Légitimités du Régime Saoudien," in *Monarchies et Sociétés d'Arabie: Le Temps des Confrontations*, Paris: Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politiques, 2006, pp. 85-124.

(١٠٤) Royal Embassy of Saudi Arabia, *Political and Economic Reform in the Kingdom of Saudi Arabia*, Washington, D.C.: May 2006. انظر أيضاً : Khaled Almaeena, "Let Every Voice Within Our Midst Be Heard," Arab News, 23 September 2005, p. 1; and Mariam Al Hakeem, "Saudi Arabia Marks National Day Today," *Gulf News*, 23 September 2005, p. 6.

(١٠٥) طبقاً للتقارير الإخبارية، في ٩ أغسطس ٢٠٠٥، أعلن الملك للفيف من الأمراء والمسؤولين والمواطنين الذين كانوا في قصر السلام لتهنئته بمناسبة اعتلائه على عرش البلاد أن «تقبيل الأيادي شيء غريب على قيمنا وأخلاقياتنا، ومرفوض من جانب الأحرار والأمناء. كما أنه يؤدي إلى الانحناء والركوع وهو أمر مناف تماماً لتعاليم الله سبحانه وتعالى حيث إن الركوع من المؤمن لابد من أن يكون إلى الله الواحد الأحد لا شريك له وأنا من هذا المنطلق وبموجب هذا أعلن رفضي التام لهذه التقليعة، وإنني أناشد كل فرد ألا يقبل يد أي أحد

باستثناء أبويه كرمز للتقديس» وفي ١٨ أغسطس، منع الملك المواطنين من مخاطبته بلفظة «مولانا»، مؤكداً أن الله هو المولى الواحد الأحد الذي آمن به السعوديون وأقروه. انظر موقع أخبار Female First News, "Saudi Arabia's King Bans Kissing Hand of Royal Family," 16 September 2005, at http://www.femalefirst.co.uk/royal_family/Royal+News+Saudi+ Arabia+s+-king+bans+kissing+hand+of+Royal+Family-9267.html.

(١٠٦) "Prince Talal Calls for Reforms in Arab World," *Times of Oman*, 27 August 2005, p. 1; انظر أيضاً : "Prince Talal Calls for Reform and a Saudi Constitution," *The Daily Star (Lebanon), 29 August 2005, p. 1.*

(١٠٧) Salah Nasrawi, "Saudi Prince Urges Changes," The Associated Press, 6 June 1999.

(١٠٨) ملاحظات الأمير عبد الله نشرت أول مرة في ١٨ أغسطس ١٩٦٢، في **الصفا والحياة**، وهما صحيفتان من الصحف اليومية الصادرة في بيروت. انظر: De Gaury, op. cit., pp. 107-108.

(١٠٩) Stanley Reed, "A Princely Power Struggle Could Shake the House of Saud," *Business Week*, 25 December 1995, p. 56; انظر أيضاً Kathy Evans, "Saudi Arabia: Shifting Sands at the House of Saud," *The Middle East Magazine*, number 253, February 1996, pp. 6-9; Joseph A. Kechichian, "Saudi Arabia's Will to Power," *Middle East Policy* 7:2, February 2000, pp. 47-60; and Kechichian-Testing, *op. cit.*, pp. 100-115.

(١١٠) هذه الفقرة تضيف إلى تقييمي السابق بشأن عدد من الشخصيات السعودية. انظر: Kechichian-Succession, *op. cit.*, pp. 75-80.

(١١١) Though the literal translation for *Hay'at al-Bay'ah* is indeed "Allegiance Commission," and as discussed in this section, my own transliteration identifies the decree as "Allegiance Law of Succession."

(١١٢) «الملك يقر القوانين الأساسية لهيئة البيعة ويقوم بتعيين التويجري أميناً عاماً»، **الجزيرة**، العدد رقم ١٢٤٤١، ٢١ أكتوبر ٢٠٠٦، الصفحة رقم ١. ورغم الترجمة الحرفية لهيئة البيعة هي بالفعل «Allegiance Commission»، فإن ترجمتي الحرفية تعرف المرسوم على أنه «قانون البيعة بالخلافة».

(١١٣) "Saudi Arabia Sets Up Panel to Formalize succession," *Reuters*, 20 October 2006.

(١١٤) وفيما نشر هذا الكتاب، أقرت الرياض المرسوم الملكي ٩٠ (١٤١٢/٨/٢٧ ــ ٨ أكتوبر ٢٠٠٧) باللوائح الخاصة بالهيئة. وبالنظر إلى عدد المواد الثمانيه عشرة: المكونة لها، والتي نشرت في الصحيفة اليومية، أوضحت هذه اللوائح العضوية (جميع الأبناء الأحياء للمؤسس، وإن توفي، أي حفيد واحد يمثل فرعاً من فروع العائلة)، مع خطوات متعددة في اختيار أي ولي عهد في خلال عشرة أيام من وفاة الملك. انظر «خادم الحرمين يعتمد لوائح قانون البيعة للخلافة»، **الشرق الأوسط**، ٩ أكتوبر ٢٠٠٧، وانظر موقع الصحيفة:

http://www.asharqalawsat.com/details.asp?section=3&article=440516&;issue=10542

(١١٥) Khaled bin Sultan (with Patrick Seale), *Desert Warrior: A Personal View of the Gulf*

War by the Joint Forces Commander, New York: HarperCollins Publishers, Inc., 1995.

(١١٦) "Prince Khaled's Departure is Unexplained," *Country Report Saudi Arabia 4-91*, London: The Economist Intelligence Unit, 1991, p. 12.

(١١٧) "Saudi names Gulf War prince deputy defence minister," *Reuters*, 18 January 2001.

(١١٨) F. Gregory Gause III, *Saudi-Yemeni Relations: Domestic Structures and Foreign Influence*, New York: Columbia University Press, 1990, pp. 150-162.

(١١٩) P.K. Abdul Ghafour & Saeed Al-Abyad, "New Law to Streamline Succession," *Arab News*, 21 October 2006, http://arabnews.com/?page=1&section=0&article=84257&d=21&m=10&y=2006.

(١٢٠) Samore, *op. cit.*, p. 483.

(١٢١) اكتملت الإجراءات بالطبع في عام ١٩٩٣ عندما قام الملك بتعيين أعضاء مجلس الشورى، وفي ابتعاد رئيسي عن الممارسات الماضية، قام بتقليص مدة أجل المناصب لمعظم مسؤولي الوزارة إلى أربعة أعوام فقط ــ وهو قرار «تم تنقيحه» بصفة دورية من أجل السماح لكبار أفراد عائلة آل سعود بالاحتفاظ بمناصبهم الحيوية.

(١٢٢) Samore, *op. cit.*, p. 486; see also Brian Lees, "The Al Saud Family and the Future of Saudi Arabia," *Asian Affairs* 37:1, March 2006, pp. 36-49.

(١٢٣) Samore, *Ibid.*, p. 486.

(١٢٤) المصدر السابق، ص ٤٨٧.

(١٢٥) Mahmoud Ahmad, "Prince Naif Curbs Power of Virtue Commission," *Arab News*, 25 May, 2006, at http//www.arabnews/com/?page=1&section=0&article=82705&d=25&m=5&y=2006.

(١٢٦) Michael Scott Doran, "The Saudi Paradox," *Foreign Affairs* 83:1, January/February 2004, pp. 35-51.

(١٢٧) Bligh, *op. cit.*, p. 90.

(١٢٨) Arnaud de Borchgrave, "Saudis' James Bond and George Smiley," *The Washington Times*, 29 July 2005 at http://www.washtimes.com/functions/print.php?StoryID=20050728-081358-7342r. See also "Profile: Prince Turki al-Faisal," *BBC NEWS*, 20 July 2005, at http://news.bbc.co.uk/go/pr/fr/-/2/hi/middle_east/4700589.stm.

(١٢٩) قوات المعارضة في بريطانيا تؤكد أن خلعه كان نتيجة لخطاب لم يتم التصريح له به ــ يعلن فيه عن مضاعفة حجم القوات العسكرية السعودية ــ ويُزعم أنه قام بإلقاء الخطاب دون موافقة الملك.

(١٣٠) **الحياة** كانت الصحيفة اللبنانية التي كلفت صدقيها ومثابرتها، بموقعها كحامية لحرية الخطاب، حياة مالكها،

كامل مروة، في بيروت عام ١٩٦٦. قام خالد أولاً باستئجار **الحياة**، ولكنه سرعان ما اشتراها بعدما أدرك فائدتها. وقام بتحويل الصحيفة، وهي رمز حرية الصحافة والديموقراطية، إلى منصته الشخصية. وإلى جانب صحيفة **الشرق الأوسط**، تغطي صحيفة سعودية يومية اتخذت لندن مقراً لها، وهي **الحياة**، أخبار الشرق الأوسط من بُعد يتناول المملكة العربية السعودية. أما الصحف والمجلات الأخرى، وشبكات التليفزيون فإنها تكمل دائرة الإعلام السعودي.

(١٣١) طبقاً لسعيد أبو الريش، «في مايو ١٩٨١، محمد حصل على موافقة والده وطالب بحصة في نفط بترومين بدعوى بيعه إلى شركة يابانية باسم بيتروموند. وعلى السطح، بدا ذلك على أنه مهمة عمل بحتة مماثلة لما يقوم به أفراد عائلة آل سعود كل يوم، والتي كان المقصود منها توليد أرباح ضخمة ولمرة واحدة فقط مثل تلك التي حصل عليها محمد من عدد من الصفقات التجارية والتي شارك فيها. وفي واقع الأمر، لم يكن هناك مشتر، وكشف تحقيق في صحيفة **وول ستريت** أن بيتروموند كانت جزء من البلاد، وهي شركة دولية لا يملكها سوى الأمير محمد نفسه. لم يكن سموه مقتنعاً بنسبة العمولة؛ كما أنه رغب أيضاً في السيطرة على عملية إعادة البيع للنفط من أجل أن يدر مزيداً من المال، وقدر أن دخله من الصفقة بلغ ١١ مليون دولار أميركي في الشهر خلال عام» انظر: Said Aburish, *The Rise, Corruption and Coming Fall of the House of Saud, London*: Bloomsbury Publishing, 1994, p. 298.

(١٣٢) John Rossant, "The Prince," *Business Week*, 25 September 1995, at http://www.businessweek.com/archives/1995/b34431.arc.htm.

(١٣٣) Gary C. Gambill and Ziad K. Abdelnour, "Dossier: Prince Al-Walid bin Talal," *Middle East Intelligence Bulletin* 4:9, September 2002, at http://www.meib.org/articles/0209_med1.htm.

(١٣٤) Rossant, *op. cit.*

(١٣٥) هذه العملية المثيرة للجدل خضعت للمناقشة في Dan Briody, *The Iron Triangle: Inside the Secret World of the Carlyle Group*, New York: John Wiley & Sons, Inc., 2003, pp. 51-59.

(١٣٦) "Al Waleed's Kingdom: The Mystery of the World's Second-Richest Businessman," *The Economist*, 350:8108, 27 February 1999, pp. 67-70.

(١٣٧) Gerhard Spörl and Bernhard Zand, "Interview With Saudi Arabia's Prince Waleed Bin Talal: 'We Too Are Victims of Terrorism'," *Der Spiegel*, reproduced in Saudi-US Relations Information Service, 31 January 2005 at http://www.saudi-us-relations.org/newsletter2005/saudi-relations-interest-01-31.html.

(١٣٨) تم اختيار هؤلاء الأفراد العشرة لسببين محددين: شجعهم جميعاً آباؤهم الأقوياء لتولي مسؤوليات القيادة، وكانوا جميعاً طموحين بما يكفي لتقبل التحديات التي أمامهم. بالإضافة إلى هؤلاء العشرة، فإن الآتية أسماؤهم نجوماً صاعدين، رغم أنهم ليسوا على قمة القائمة: فيصل بن بندر (حاكم القصيم)، تركي بن ناصر (جنرال في القوات الجوية الملكية السعودية القوات الجوية)، فهد بن سلطان (أمير تبوك)، فيصل بن

محمد آل سعود الكبير (جنرال في القوات الجوية الملكية السعودية القوات الجوية)، سعود بن فهد (إدارة الاستخبارات العامة)؛ فهد بن سلمان (نائب أمير المنطقة الشرقية)، تركي بن سلطان (وزير الإعلام)، خالد بن فيصل (أمير مكة)، منصور بن بندر (قائد القاعدة الجوية بجدة)، وسعود بن نايف (نائب امير الرياض). كما يجدر بالمرء أن يضيف إلى هذه القائمة عبد العزيز بن سلمان (نائب وزير النفط)، وهو الابن الرابع لصاحب الشخصية المميزة حاكم الرياض، وبتلك الصفة، هو القائد صاحب اليد الطولى لمصدر الدخل الأول للمملكة. عبد العزيز بن سلطان يحظى بشهرة واسعة النطاق ويحيط نفسه بحاشية من المؤيدين الذين استفادوا من سخائه وعطاياه وبالطبع يؤيده والده في منتديات أخرى. وعُيّن في منصبه في يوليو ١٩٩٦ وهو وكيل الشؤون البترولية. وفيما سبق، فقد خدم الأمير مستشاراً في الوزارة، حيث كان الغالب على خلاف مع وزير النفط السابق، هشام الناظر.

(١٣٩) Mariam Al Hakeem, "Prince Talal Bin Abdul Aziz, Saudi royal family member: Tackling region's myriad ills," *Gulf News*, 11 November 2006 at http://gulfnews.com/region/Saudi_Arabia/10081685.html.

(١٤٠) المصدر السابق.



الفصل الثاني

الإمارات العربية المتحدة

بالرغم من أن الإمارات السبع التي تشكل دولة الإمارات العربية المتحدة تحظى بخلفية تاريخية غنية إلا أن القليل من أمجادها استمر ليعاصر القرن العشرين، لقد مثل تدمير قبيلة القواسم التي سادت ردحاً من الزمان على يد القوى البريطانية عام ١٨١٩، وتقييد حركة بقية القبائل هناك بعد ذلك التاريخ إيذاناً بإخضاع الساحل بأكمله حتى بداية السبعينيات من القرن العشرين، وجدير بالذكر هنا أن أحداً من القادة الإماراتيين لم يتنازل عن سلطته ـــ المادية وغيرها ـــ لأي من ساسة بريطانيا المقيمين في المنطقة والذين تعاقب وجودهم فيها حتى لو كان الأمر الواقع فرض عليهم التعاون مع لندن.

ومن المؤكد أن تجربة الاتحاد في ساحل الخليج الأدنى عام ١٩٧١ قد أعطت نتائج جيدة بما في ذلك الخصال الفريدة لزايد بن سلطان آل نهيان والتي تنزع إلى الرغبة في الوحدة، وقد تراوحت هذه الخصال بين الحصافة وبعد النظر والكرم والسخاء، ويبدو أن الوحدة لم تكن أمراً سهلاً على الإطلاق كما صرح بذلك كبار المسؤولين في الإمارات العربية المتحدة بمن فيهم رئيس الإمارات[1]، وقلة قليلة جداً توقعت أن يستمر الاتحاد بين الإمارات لأكثر من أعوام معدودة إلا أن الدولة احتفلت بيوبيلها الفضي واستهلّت عقدها الرابع بمجموعة من الإنجازات المميزة، لكن وبرغم العديد من الصعوبات التي ترافق فكرة الوحدة ـــ إضافة إلى القضايا العملية العديدة التي تواجه عملية تأسيس دولة

ما ــ كان زايد محظوظاً في تعامله مع نظرائه من حكام الإمارات الذين كانوا ذوي شرعية، ولذلك رضي جيل بأكمله من الرجال ــ يقودهم ستة من الحكام المحنكين سياسياً ــ الانضواء تحت عباءة زايد، لكن هؤلاء الرجال السبعة بدورهم عملوا في ظل قيود قبلية محددة هي التي حددت شكل الحياة الاجتماعية السياسية للإمارات، كما عملت خطواتهم المدروسة جيداً على تغيير وجه البلاد ونقلها من حيز الإهمال والنسيان إلى حيز المجتمعات المتمدنة[٢].

وعبر فترة قصيرة ــ نسبياً ــ من الزمان تدامجت التقاليد القبلية المختلفة واتحدت في وجه العديد من القضايا التي كانت تعتبر في عداد الأمور المستهجنة، وإضافة إلى ذلك كان تحقيق التجانس بين نمط الحياة العشائري والعديد من الفروض والالتزامات الدينية اختباراً حقيقياً لقدرة تحمل الشعب الإماراتي على مواجهة تحديات العالم المتنامية وخصوصاً أنه شعب لم يحظ بالتعليم أو الثقافة فضلاً عن انعزاله. تنافست العشائر الإماراتية على السلطة لقرون عدة ودفعت في ذلك ثمناً غالياً قبل أن تتوصل أخيراً إلى نمط من التعايش السلمي الدائم فيما بينها[٣].

النشوء والتماسك

خضعت كل من عشيرة القواسم وبنوياس والنعيم والمناصير ــ إلى جانب غيرها من العشائر ــ لهيمنة الوجود الاستعماري البريطاني الكاسح في ساحل الخليج الأدنى، وكانت القبائل الإماراتية خاضعة لتأثير ثلاث قوى خارجية رئيسية هي: البرتغال والعثمانيون وبريطانيا وذلك قبل أن تتحالف هذه القبائل ضمن إطار اتحادي[٤]. استقر البرتغاليون ــ الذين حكموا مناطق واسعة في آسيا بدءاً من مكاو وحتى غوا ــ في منطقة الخليج في جزيرة هرمز (إيران) وفي البحرين وعلى الساحل العماني، ولا تزال اثنتان من قلاع مسقط الهامة تسميان (القلاع البرتغالية). ومع تراجع قوة لشبونة العسكرية تنازلت عن سلطتها المفروضة على منطقة الخليج لصالح لندن التي أرادت حماية مصالحها الرئيسية في الهند منذ بداية القرن التاسع عشر، وكما أشرنا سابقاً فلقد دخلت بريطانيا منطقة الخليج بسبب سكان الخليج المشتغلين في البحر ــ وتحديداً قبيلة القواسم ــ الذين شكلوا تهديداً حقيقياً للقوة البريطانية في أعالي البحار. وبكلمات

أخرى فإن وجود بريطانيا في منطقة الخليج لم يكن رغبة منها في رفض الديموقراطية والحرية بل من أجل حماية مصالحها الخاصة هناك[٥].

وكانت الإمارات الخليجية آنذاك تنعم بالقوة، وتمثل تهديداً حقيقياً من وجهة نظر بريطانيا الاستعمارية، وكانت سمعة قبائل الخليج الأدنى في الملاحة والتجارة البحرية قد طبقت الآفاق مما جعل لندن تسمى تلك المنطقة « ساحل القراصنة» بالرغم من أن بريطانيا هنا هي العنصر الدخيل (إذا أردنا أن نكون موضوعيين في وصفنا).

قامت شركة الهند الشرقية بتنظيم بعثات بحرية رئيسية عديدة ضد عشيرة القواسم، ونشرت قواتها بكثافة في المنطقة حتى سيطرت على الساحل بأكمله عن طريق سلسلة من المعاهدات والاتفاقيات التي بدأت عام ١٨٢٠، وصارت سفن شركة الهند الشرقية بعد هذا التاريخ آمنة في الخليج، وبالمقابل أدركت بريطانيا حق العديد من قادة القبائل بممارسة حكمهم وسلطتهم على مناطق معينة والحاجة إلى حماية الساحل الأدنى للخليج من الهجمات البحرية ــ وأهم من هذه: الهجمات البرية، ولم تغير بريطانيا تسميتها للخليج العربي (ساحل القرصنة) إلا بعد اتفاقيات عام ١٨٢٠ حيث صار يشار إلى الساحل باسم (ساحل الهدنة) وهو اسم ظلت تستخدمه بريطانيا حتى عام ١٩٧١، وكانت «المعاهدة البحرية» عام ١٨٥٣ هي المعاهدة التي حددت التزامات بريطانيا حيال شيوخ الإمارات في الخليج العربي والتي انضمت إليها الفجيرة في ١٩ مارس عام١٩٥٢، لكن من المؤكد أن لندن لم تسمح ــ عدم وجود معاهدة رسمية ــ بأن تحد من الكيفية التي تمارس بها سلطاتها بين الأعوام ١٨٢٠و ١٨٥٣[٦].

أدرك كل من الشخصيات البريطانية البارزة والمؤرخين أن «قلب السلطة السياسية البريطانية كان على الميناء الفارسي في بوشهر حتى عام ١٩٤٦، والذي كان مقراً للقنصلية البريطانية العامة في جنوب ــ غرب فارس»[٧]، وبكلمات أخرى: لم يكن ساحل الخليج الأدنى ذا أهمية حقيقية في السلم السياسي للإمبراطورية بحيث يوجب تواصلاً مباشراً ولكنه بالضرورة قد حظي بمكانة متميزة بفضل شركة الهند الشرقية، كان هذا الترتيب يسمح ــ ظاهرياً ــ لقادة القبائل في الخليج الأدنى أن يديروا شؤونهم الداخلية بحرية ثناء أثناء تعاملهم مع القوى العليا ــ ومع العالم ككل عبر هذه القوى العليا ــ وذلك من خلال المندوب السامي السياسي.

وبالرغم من ارتباط قادة العشائر في «ساحل الهدنة» ببريطانيا بموجب هذه المعاهدات إثر هزيمة عشيرة القواسم، إلا أنهم كانوا مدركين تماماً امتداد أثر السلطة العثمانية التي وصلت حتى البصرة في العراق وإلى الحجاز في الجانب الغربي من شبه الجزيرة العربية ووصولاً إلى عدن في اليمن، وإذا كان النزاع البريطاني ــ العثماني على السلطة قد حافظ على النمط الأوروبي إلا أن رغبة سكان منطقة الخليج بالاعتماد على لندن لحمايتهم من الدولة العثمانية تأتي على قدم المساواة معها في الأهمية.

في أعقاب الحرب العالمية الثانية ــ حين كانت منطقة الخليج لا تزال معزولة نسبياً ــ قام شخبوط بن سلطان بتعيين أخيه زايد ممثلاً له في العين، ولم يهدر زايد أية فرصة لمعرفة كل شيء عن رعيته وعن العرب الخليجيين وعن كل الشعوب من مختلف المشارب بين الأعوام ١٩٤٦ و١٩٦٦[٨]، فكان محل الثقة التي عهدت إليه بكل معنى الكلمة، وتعتبر طريقة زايد (في تلك الأثناء: أي قبل أن يكون للعائد النفطي أثر جدير بإحداث أي تغيير) في التعامل مع المشكلات دليلاً واضحاً على قدراته القيادية الأصيلة، ولم تكن تلك الأعوام سهلة ولكن زايد كان مصراً على تطوير العين، فاقترض الأموال ورهن الثروات المحتمل تواجدها في مشيخته، وتودد إلى أقاربه لإقناعهم برفع أيديهم عن مصادر المياه المحدودة ثم تخلص من «نظام الري بالأفلاج» القديم بحيث صار الماء في المتناول سواء للري أو للاستعمال. وفي خطوة تستشرف المستقبل، قام زايد بدعم تأسيس خط أنابيب للماء من العين إلى أبوظبي، ولم تعد الإمارة معزولة إذ تم دعم حركة النقل والسفر بين الواحة والساحل.

وبالرغم من أن غياب الدعم المالي وقف عائقاً ضد تأسيس المدارس في خمسينيات القرن الماضي إلا أن زايد عمل على توظيف المعلمين متى ما أمكنه ذلك بحيث وعدهم بدفع أجورهم فور اقتداره، وقد اجتذب الكثيرين بشخصيته وبالتجربة التي كان يقودها، ومن بين الأطفال الذين استفادوا من هذه الاستثمارات: أبناؤه هو، بمن فيهم خليفة بن زايد وهو الوريث الشرعي لإمارة أبوظبي ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة في الإمارات بعد وفاة زايد في عام ٢٠٠٤، كما استفاد من هذه الاستثمارات التعليمية سلطان بن زياد نائب رئيس الوزراء وطحنون بن محمد ممثل الحاكم في إمارة العين، وسرور بن

محمد وهو مسؤول الديوان الرئاسي[٩]، وبالرغم من أن التمويل المالي كان محدوداً إلا أن التطلعات لم يكن لها حدود.

تم اكتشاف النفط في أبوظبي عام ١٩٥٨م، ودخل أول حقل تجاري ضمن نطاق الإنتاج عام ١٩٦٢، وكان وجود العائدات الجديدة يعني بالضرورة بدء المشاريع التطورية، وكان زايد تواقاً إلى حث خطى التطور بالرغم من أن الحاكم (شخبوط) كان أكثر تروياً وحذراً.

وبتسارع خطى التغيير في كافة أرجاء المنطقة وبتزايد الضغط الناتج من رغبة الشعب الإماراتي في التخلص من قيود الفقر، لم يلبث زايد أن تسلم زمام قيادة الإمارات بدعم من حكام أبوظبي ووجهائها.

ولم تقتصر التحسينات التي تبناها حاكم الإمارات في ستينيات القرن العشرين على تعزيز تطوير الموارد البشرية وإنشاء شبكة البنى التحتية الملائمة في أنحاء الإمارات العربية إلى جانب تبني التوجهات البيئية المناسبة، بل عمل زايد على تكريس نفسه للتعاون مع العشائر المجاورة وذلك لأنه أدرك أن تطوير أبوظبي يتطلب التعاون مع القبائل المجاورة، وتمثلت الخطوة الأولية بترتيب لقاء مع حاكم إمارة دبي آنذاك (راشد بن سعيد آل مكتوم) وذلك لحل النزاع الحدودي بين الإمارتين والذي امتد زمناً طويلاً[١٠]، كما تم توقيع مجموعة من الاتفاقيات مع عمان وقطر، وسرعان ما أعلنت أبوظبي تمويلها الشامل لمجلس تنمية الإمارات المتصالحة والذي اقترحته أولاً السلطات البريطانية يتردد[١١]. وبإعلان زايد لرغبته في ضم الأعباء المالية للإمارات إلى أعبائه القيادية فقد برهن على رغبته في مشاركة جيرانه بثروات أبوظبي.

وحين أعلنت بريطانيا في بدايات عام ١٩٦٨ رغبتها في ترك الخليج بعد مئة وخمسين عاماً من السلطة المطلقة، سارع زايد إلى الاستفادة من فرصة تشكيل المسار السياسي المستقبلي للخليج الأدنى، فنجح في إقناع راشد بن سعيد بتوحيد الإمارات التسع (أبوظبي، عجمان، البحرين، دبي، الفجيرة، رأس الخيمة، الشارقة، قطر، أم القيوين) وحين فضلت قطر والبحرين الاستقلال التام عن هذا الاتحاد كثف زايد جهوده لتحقيق

الاتحاد بين الإمارات السبع المتبقية ونجح فعلاً بعد سلسلة من الاتفاقيات في تأسيس الإمارات العربية المتحدة في ديسمبر عام ١٩٧١.

وبحسب رواية زايد، كانت المفاوضات التي أدت إلى قيام الإمارات العربية المتحدة شاقة جداً على الصعيدين السياسي والمالي[١٢]، لكن رئيس هذه الدولة المنتخب حديثاً كان على ثقة من أن الوحدة هي الضمان الوحيد لبقاء المشايخ على ساحل الخليج وأنه يجب المطالبة بالمزيد من الدعم ممن يقتدرون عليه، وبسبب هذه الفكرة الأساسية لم يتنصل زايد من مسؤولياته تجاه الاتحاد يوماً، وبالرغم من المشاكل العديدة منذ عام ١٩٧١ إلا أن زايد كان يشعر دوماً أن مسؤولياته تضاهي مسؤوليات نظرائه مجتمعين.

تحول القبائل إلى دولة

بالرغم من انعزال إمارات الخليج الأدنى عن باقي العالم العربي ـ بكيانه العثماني والبريطاني الاستعماري ـ إلا أنها تأثرت بالحراك الذي نشط في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، ألا وهو: القومية العربية، إذ نشطت القومية العربية بعد قرن ونصف من الإهمال بين الحكام والشعب على حد سواء وامتدت لتشمل منطقة الخليج المحافظ.

عنيت القومية العربية باستعادة كرامة وقوة القبائل العربية التي كانت تتمتع بالسيادة والقوة في ما مضى، وذلك من أجل الحد من الفقر والعوز.

وبالرغم من أن الإمارات السبع لم تكن يوماً ما «ثورية» بأي شكل من الأشكال، إلا أن العديد من حكامها كانوا على دراية تامة بالتطورات الجارية في مصر والعراق وسورية وجمهورية اليمن الشعبية الديموقراطية وذلك في منتصف الستينيات من القرن الماضي، وإذا وضعنا الإغراءات جانباً يمكننا القول بأن حكام الإمارات المحنكين كانوا على دراية تامة بالفرق بين ما هو غث وما هو سمين، وبدلاً من اللجوء إلى الثورة لجئوا إلى إطلاق عملية تحديث فريدة من نوعها.

حين أعلنت لندن نيتها الانسحاب من شرق السويس عام ١٩٧١ قررت الإمارات العربية أن تتقدم لتحمل حصتها من المسؤولية المنوطة بها بالرغم من أن الوضع الفقير

السائد آنذاك كان يستدعي منها أن تحاول إقناع لندن بالتريث قليلاً والمكوث في المنطقة، وكانت الإمارات العربية قد قامت وتأسست في ذلك الوقت، واقتنع ذوو الفطنة من حكام الإمارات أخيراً بأن عليهم أن يتبعوا إدارة زايد وسياسته، وبقيامهم بذلك تحولت أمتهم القبلية إلى دولة متمدنة، ذات تحديات وطموحات وفرص (انظر الملحق (١٧) للاطلاع على قائمة الحكام في الإمارات العربية المتحدة).

التسلسل الدستوري في الإمارات العربية المتحدة

بذل العديد من القادة في الخليج الأدنى بين عامي ١٩٦٨ و١٩٧٠ جهوداً مميزة لتوحيد المشيخات التسع في اتحاد يضمها جميعاً[١٣]، وفي ٢٤ أكتوبر ١٩٧٠ تأكد فشل هذا الاتحاد الناشئ في آخر اجتماع لمجلس الاتحاد والذي انعقد في أبوظبي، ولأسباب كثيرة نذكر منها: الاختلافات في «تحديد مكان العاصمة» «وتمثيل مجلس الاتحاد في الدستور الدائم» و«طريقة التصويت في المجلس الأعلى للحكام» وغيرها من الأحكام والبنود بما في ذلك التمثيل النسبي لكل إمارة تبعاً لعدد سكانها (وهي قضية حساسة)، كل هذه الأمور أدت إلى فشل محاولات الوفود في التوسط[١٤]، حاولت كل من الكويت والمملكة العربية السعودية إقناع الحكام المتفهمين اليقظين بضرورة البحث عن بديل قابل للحياة ولكنهما فشلتا، كما أجبرت أطماع إيران في كل من البحرين وأبي موسى وجزر طنب الصغرى والكبرى كلاً من العائلتين الحاكمتين في قطر والبحرين على التعاون السريع وتطبيع العلاقات بينهما وبين طهران ــ وهو أمر يتنافى مع توجهات الإمارات التسع آنذاك ــ وكان ذلك قبل التوصل إلى حل نهائي لمسألة الخلاف حول الجزر والذي تم حسمه بسلطة متعددة الأطراف. وإلى جانب هذه المسائل الإقليمية أعربت «النخبة» من المجتمع البحريني عدم جهوزيتها «للانضمام إلى مجتمع لا يزال يخطو خطواته الأولى في طريق التمدن الذي قطعت فيه البحرين شوطاً طويلاً[١٥]، وبذلك أعلن حاكما قطر والبحرين رسمياً لنظرائهما عدم رغبة بلديهما بالانضمام إلى الاتحاد المقترح ثم أعلنتا استقلالهما في ٢٤ أغسطس و١ سبتمبر عام ١٩٧١ على التوالي. والجدير بالذكر أن هذا الخلل قد حفز عملية الوحدة بين بقية الإمارات وذلك لأن كلاً من عيسى بن سلمان آل خليفة وأحمد بن على آل ثاني كانا قد أصرا على الحصول على معاملة خاصة ضمن الاتحاد المنتظر.

التشكيل الدستوري للإمارات

اجتمع الحكام السبعة للإمارات العربية (الواقعة على ساحل الهدنة، أو «ساحل الخليج العربي» كما يعرف اليوم) في ١٠ يوليو ١٩٧١ في دبي وبدأوا نقاشاً دام أسبوعاً وتمخض عن بلاغ رسمي يقضي بإعلان نشوء اتحاد بين ست إمارات[١٦] وذلك لأن صقر بن محمد القاسمي حاكم رأس الخيمة لم يتوصل إلى تسوية ملائمة مع باقي الإمارات. وبالرغم من الخلافات التقليدية بين الأسر الحاكمة في الخليج الأدنى ــ والتي غالباً ما تنشب بسبب الفروقات الواضحة في توزيع الثروات الطبيعية إضافة إلى المكائد البريطانية والسعودية والإيرانية والكويتية ــ فلقد ظهرت الإمارات العربية المتحدة إلى حيز الوجود كدولة حين تبنى الحكام الستة دستوراً مؤقتاً، وكانت مجموعة القوانين المكونة لهذا الدستور بمثابة اتفاق اتحادي تتحد بموجبه صلاحيات وسلطات كل حاكم من حكام الإمارات.

وبما أن هذا الاتفاق كان الأول من نوعه في المنطقة إذ لم تكن هناك حالات مماثلة خصوصاً إذا عرفنا أن حكام الإمارات لم يمارسوا قبل هذا تجربة الحكم المشترك، فكان الأمر معتمداً على الصدفة إلى حد ما، ولكن دستور الاتحاد هذا صمد في وجه العديد من التعديلات والتغييرات وخاصة بعد انقضاء السنوات الخمس الأولى من الفترة الانتقالية.

ويعتبر دستور الاتحاد هذا متزناً من الناحية القانونية، إذ كان يهدف إلى تحقيق التوازن بين رغبة كل أسرة حاكمة بممارسة الحكم الذاتي المستقل على إمارتها مع المحافظة في الوقت نفسه على أمنية أبوظبي بتحقيق الدمج بين دول ساحل الهدنة والانضواء تحت قيادتها، ولكن هذا الهدف خلق موقفاً متناقضاً، وذلك لأن كل حاكم كان يعمل وفقاً للصلاحيات التقليدية الموكلة إليه، متجاهلين بقصد أو بدون قصد ــ المنظومة الكلية للإمارات العربية المتحدة كدولة، والتي تضمنت المجلس الأعلى للحكام ومجلس الوزراء والمجلس الوطني الاتحادي والمجلس القضائي وغيرها من الهيئات والمجالس، ومما زاد الأمور تعقيداً إقرار الدستور رسمياً بأحقية كل إمارة بالاحتفاظ بالسلطة الذاتية في ما يتعلق بالشؤون الداخلية (فقرة رقم ٣)[١٧]، وبالمقابل كانت السلطة المتعلقة بالسياسات الخارجية وسياسات الدفاع والسياسات المؤثرة على الاتحاد ككل من صلاحيات حكومة

الاتحاد (فقرة رقم ٢) والتي «يوجهها» المجلس الأعلى للحكام والتي تتمتع بموجبها كل إمارة بحق المساواة مع غيرها من الإمارات (انظر الملحق ١٨ لمزيد من المقتطفات الدستورية ذات العلاقة).

المجلس الأعلى للاتحاد

تحتفظ الإمارات السبع الأعضاء في هذا المجلس (الفقرة رقم ٤٦) بالسلطة الكاملة، ولا يمكن اتخاذ أي إجراء إلا بموافقة خمس إمارات عليه بحيث تكون أبوظبي ودبي من بينها بالضرورة، وبالرغم من أن لكل إمارة حق التصويت الفردي، فإن صوتي كل من أبوظبي ودبي يحملان قيمة إضافية، فلا يمكن اتخاذ أي إجراء هام يتعلق بالإمارات العربية من «سياسات عامة أو قرارات على معاهدات أو اتفاقيات دولية أو وضع مسودات للقوانين أو تعيين رئيس للوزراء أو إعلان حالة الحرب أو فرض الأحكام العرفية» (فقرة ٥٤) وغيرها من هذه القضايا الهامة إلا بوجود صوتي كل من أبوظبي ودبي (فقرة ٤٩)[١٨].

ويقوم المجلس الأعلى للحكام بموجب الفقرات ٥١ ــ٥٤ بتعيين الرئيس ونائب الرئيس والذي يصبح مسؤولاً بدوره عن بقية الحكام، وغالباً ما يشغل حاكم الإمارة الأكبر مساحة (وهي أبوظبي) منصب الرئاسة فيما يشغل حاكم دبي منصب نائب الرئيس بالرغم من عدم ورود نص صريح يفيد بوجوب ذلك، ولكن هذا النمط أصبح تقليداً نظراً لشخصية الرئيس الأول للبلاد زايد بن سلطان آل نهيان (حاكم أبوظبي) ونائب الرئيس الأول راشد بن محمد آل مكتوم (حاكم دبي)، ومن المهم جداً فهم وتقدير الأجواء التي عاشتها هاتان الشخصيتان القياديتان ودوريهما في النشاط السياسي العشائري، حيث إن ديمومة العلاقات الضمنية بين أصحاب النفوذ، لم تكن لتتعدى التخمين لدى أي شخص.

مجلس الوزراء

تؤلّف بموجب دستور الإمارات العربية المتحدة حكومة اتحادية بحيث يعهد بالصلاحيات

والمسؤوليات التنفيذية إلى المجلس الأعلى للحكام، وبحيث يتم اختيار الأعضاء من الإمارات السبع كلها (الفقرتان ٥٥ ــ٥٦)، وتعرض الفقرة (٦٠) مسؤوليات الحكومة في نقاط عشر مركزة على إمكاناتها وسلطاتها القانونية الكبيرة، وبناءً عليه يجب، على الحكومة الاتحادية وضع مسودات لكل القوانين الاتحادية والتي تسلم للمجلس الوطني الاتحادي والذي يقوم بدوره يناقشها ثم يرفعها إلى الرئيس. ظلت امتيازات الحكومة الاتحادية غامضة أول الأمر وذلك رغبة من الحكام في أن يكون الاتحاد «فضفاضاً»، وإذا توخينا الدقة نجد أن الحكومات الاتحادية الأولى كانت تفتقر إلى التنسيق بين السياسات السبع لتوحيدها في كيان واحد، ولكن بحلول عام ١٩٧٦ وبعد توحيد العديد من المسؤوليات العسكرية المنفصلة في جيش اتحادي واحد وتشكيل لجنة مالية عليا مسؤولة عن إعداد الميزانية المشتركة، حظيت صلاحيات الحكومة بالمزيد من التوضيح والتحديد وذلك من قبل المجلس الأعلى للحكام، وكان أقوى الآثار المترتبة عن هذا التغيير هو ذلك الحاصل في يناير ١٩٧٧، حين تم تعديل توزيع مجموعة من الحقائب الوزارية التي كانت شبه ثابتة بين الإمارات السبع، حيث أعطيت الأولوية للكفاءة في تحدي أعضاء مجلس الوزراء[١٩]، ومنذ البداية في ديسمبر ١٩٧١ وحتى ١٩٧٩ ترأس مكتوم بن راشد آل مكتوم (الوريث الشرعي لإمارة دبي) الحكومة الاتحادية ولكن الأزمة الحكومية التي وقعت في الأول من يوليو ١٩٧٩ أدت إلى تغيير حيث عاد المنصب إلى أبيه راشد مع الاحتفاظ في نفس الوقت بالمنصب لشخص من دبي.

المجلس الوطني الاتحادي

يشير مفهوم الصلاحيات المخولة بالمجلس الوطني الاتحادي إلى أن هذه «الصلاحيات لا هي بالحصرية ولا هي أبرز الصلاحيات القانونية في الدولة ولكنها في الواقع صلاحيات ذات طابع إرشادي استشاري في المقام الأول»[٢٠]. وقد تم بموجب قرار رسمي مدته سنتان توزيع أعضاء المجلس الأربعين (فقرة ٢٧) بناءً على قائمة موضوعة بحذر شديد من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من التوازن: فحصلت كل من أبوظبي ودبي على ثمانية مقاعد وحصلت كل من الشارقة ورأس الخيمة على ستة مقاعد وحصلت كل من عجمان وأم القيوين والفجيرة على أربعة مقاعد (فقرة رقم ٦٨)، ومما يثير العجب أن طريقة اختيار أعضاء المجلس الوطني الاتحادي قد تركت لكل إمارة على حدة بالرغم من

أن الحكام هم الذين قاموا بتعيين الأعضاء بين الاعوام ١٩٧١ و٢٠٠٦ ولكن أحد تأويلات الفقرة رقم (٦٩) يفترض ألا يكون هناك تناقض بين قيام انتخابات شعبية يقوم الإماراتيون بموجبها باختيار مندوبيهم في المجلس وبين وجود لغة دستورية كما هو واضح في القواعد الدستورية الحديثة التي تم وضعها في أواخر عام ٢٠٠٦[٢١]، والجدير بالذكر أنه وبالرغم من جدل المجلس حول القوانين الاتحادية إلا أنه لم يجر أي تصويت على هذه القوانين (فقرة رقم ٩٢).

القضاء الاتحادي

اشترط الدستور أخيراً إنشاء نظام قضائي متحد يتضمن إنشاء محكمة عدل ومحكمة بداية (الفقرة ٩٥)، واستناداً إلى أحكام الدستور لا يكون لمحكمة العدل العليا أكثر من خمسة أعضاء يعيّنهم رئيس المجلس الأعلى للحكام بعد المداولة والتشاور مع باقي الحكام، وطبيعي أن يشترط في هؤلاء الأعضاء الكفاءة في الفصل والحسم في مختلف القضايا القانونية بما في ذلك الخلافات بين الإمارات، والشرعية الدستورية لقوانين الاتحاد وشروحات أحكام الدستور وبنوده والجرائم التي تؤثر على الاتحاد والنزاعات القضائية بين السلطات القضائية الاتحادية والسلطات القضائية المحلية (الفقرة ٩٩)[٢٢]، ومن الجدير بالملاحظة أن صلاحيات محكمة البداية قد شملت النزاعات المدنية والتجارية والإدارية بالإضافة إلى المسائل الشخصية (فقرة رقم ١٠٢) ولكن هذا كان استثناءً لا قاعدة، إذ كان تبني نظام قضائي اتحادي ــ متضمناً تسلسلاً هرمياً لصلاحيات محكمة العدل العليا مع وجود الصلاحيات التي تضمن ربط الإمارات بعضها ببعض بحيث يكون التواصل فيما بينها وارداً ــ بمثابة دليل على رغبة الحكام بإيداع مصلحة الإمارات العربية المتحدة والائتمان عليها في يد وصي شرعي دستوري حتى لو كان التنفيذ غير مضمون، وكان الهدف الرئيسي في الواقع هو التأكيد على ضرورة «الالتزام بالدستور وتنفيذه»، وكان هذا الهدف بحد ذاته فكرة جديدة وذلك لأن الشواهد التاريخية كانت تتطلب وساطات خارجية لحل النزاعات[٢٣]، وفي حين ظلت فاعلية محكمة العدل العليا تعتمد على الصلاحيات المناطة بها، فإن مبدأ استقلال النظام القضائي في مجتمع عشائري يعد أمراً استثنائياً ولافتاً، ونورد هنا على سبيل التأريخ أن سجلات محكمة العدل العليا في الإمارات العربية لم تشهد خلافات بين إمارات الاتحاد، وحتى ذلك الوقت ظلت

الصلاحيات الدستورية للمحكمة مرتبطة بتقديرات أعضاء المجلس الأعلى للحكام أو ــ في حال غيابهم ــ بدوائر وموظفي الاتحاد ذوي العلاقة.

رؤية زايد الدستورية

بالرغم من النصوص الدستورية المفصلة المشار إليها أعلاه، كانت هناك خلافات جدية في المجلس الأعلى للحكام باستثناء القضايا المتعلقة بسياسات الاتحاد الخارجية، وعليه فإن النزاعات على السلطة بين الحكام والتي لم يكن لها نهاية، قد أعاقت تطوير مؤسسات الإمارات السياسية بإيقاع أسرع.

سعى زايد بن سلطان بوصفه رئيساً للإمارات العربية المتحدة إلى تعزيز مؤسسات الاتحاد، وحظي بدعم حكام كل من الشارقة وأم القيوين والفجيرة وعجمان، لكنه كان يقابل بالرفض غالباً من قبل دبي ورأس الخيمة، ولسوء الحظ كادت بعض الخلافات السياسية والخطيرة بين أبوظبي ودبي في الأعوام ١٩٧٦ و١٩٧٩ ــ والتي دارت في معظمها حول السلطة المركزية ــ أن تهدد كيان الإمارات العربية كاتحاد.

في أغسطس عام ١٩٧٦ وبعد خمسة أعوام من تأسيس البلاد، أعلن زايد عن نيته بالنزول عن منصب الرئاسة مع نهاية مدة توكيله في ديسمبر عام ١٩٧٦، فقد اعتبر زايد إنجازاته ثانوية ــ في الوقت الذي كان فيه مجرد التوحيد بين العشائر والمشايخ ظاهرة لم يسبق لها مثيل ــ واعتبر غياب التقدم في عملية توحيد الجيوش وانعدام التنسيق في سياسات التعامل مع الثورة النفطية أهم عيوبه ونقاط تقصيره[٢٤].

إضافة إلى هذا فقد لام نفسه على إخفاقه في تطبيق الصلاحيات الدستورية الموضوعة، الأمر الذي زرع الخوف في قلوب ذوي العلاقة.

في ما يتعلق بالجيش يكن هناك في الحقيقة أية فرصة لتوحيده بالرغم من قرار المجلس الأعلى الحكم في ١٢ مايو ١٩٧٥ بأن يقتصر الانتشار الجوي والبري والبحري على جيش الاتحاد ويمكن لكل إمارة على حدة أن تحتفظ فقط بالحرس اللازم لحماية الأسر الحاكمة. أذعنت الشارقة برئاسة سلطان بن محمد القاسمي إلى جانب أبوظبي ــ والتي

كان يشكل جيشها نواة الجيش الاتحادي للدولة بأكملها ــ لهذا القرار، أما دبي ورأس الخيمة فقد احتفظتا بقواتهما المحلية بالرغم من أن الإمارات استجابت وسرحت جزءاً من جيشها وذلك لدعم المؤسسات العسكرية الناشئة في الدولة المتحدة[٢٥].

أما في ما يتعلق بالثروات النفطية فقد كان هناك غياب كلي للتنسيق، الأمر الذي أدى إلى قيام مشاريع مكررة أدت في الغالب إلى استنزاف الموارد، ولم تنجح جهود المجلس الأعلى للحكام المحدودة النزاعات والتوصل إلى تسوية بخصوص السياسات المتنافسة في إحراز أية نتائج ملموسة، وفي الواقع لم يتم مناقشة قضية الملكية الاتحادية لموارد النفط في الإمارات العربية المتحدة نهائياً، وكنتيجة لذلك كان وزير النفط والثروات المعدنية في الإمارات العربية المتحدة يتصرف بشكل فردي لا يعبر إلا عن رؤية أبوظبي وحدها، فيما احتفظت كل من دبي والشارقة ورأس الخيمة (إلى حد قليل بالنسبة لهذه الأخيرة) بسياساتها الذاتية المستقلة عن الاتحاد.

وبالرغم من سخطه فلقد تم إقناع زايد بالتخلي عن نيته بتقديم استقالته وذلك إثر جهود داخلية وإقليمية حاولت استبقاءه. تم تطبيق بعض مطالب زايد نظرياً وذلك في مقابل موافقته على زيادة عدد الوزراء من دبي في مجلس الوزراء الجديد، وكانت تلك صفقة صعبة ولكنها تزامنت مع حدث هام وتحديداً في سياسات البلاد المتعلقة بالهجرة والمواصلات والموازنة العامة للاتحاد وسياسات الأمن. ورغم ذلك ظلت هذه الإجراءات الاتحادية في جوهرها ذات طابع نظري مما أفضى إلى جولة جديدة من الخلافات في عام ١٩٧٨.

قام زايد في بدايات عام ١٩٨٧ بالمباشرة في خطوة توحيد الجيش التي طال انتظارها وذلك بتعيين ابنه خليفة بن زايد قائداً أعلى للقوات المسلحة الإماراتية، ورداً على ذلك سحبت دبي فوراً قواتها الرمزية من الجيش الاتحادي مؤكدة على زايد يوسع بهذه الخطوة صلاحياته وامتيازاته كرئيس للاتحاد، الأمر الذي أدى إلى جولة جديدة من النزاعات الداخلية[٢٦]، وتأججت في الوقت ذاته النزاعات الحدودية بين دبي والشارقة مرة أخرى فيما أخفقت مداولات المجلس الوطني الاتحادي بخصوص قوانين الهجرة في التوصل إلى قرار بالإجماع حول موضوع الهجرة بالرغم من حاجة البلاد الشديدة إليه.

وسرت في الجو شائعات الشقاق والانفصال بالرغم من أن المظاهر الخارجية كانت توحي بالتوتر فقط لا بوجود خطط فعلية، ولكن ومع التطورات الثورية في طهران ومع ازدياد الخطر الذي قد يدهم البلاد من جهة إيران لانت دبي ووافقت على التخفيف من حدة سياستها الانشقاقية، وفي ٢٣ فبراير ١٩٧٩ أصدر مجلس الوزراء بياناً رسمياً يقضي ببقاء البلاد متحدة في وجه الأخطار الإقليمية، وأجبرت الهموم والقضايا الخارجية الحكام مرة أخرى على نبذ النزاعات الداخلية. ومع توفر الفرصة المناسبة تقدم زايد ــ المؤمن بقوميته الإماراتية أكثر من أي وقت مضى ــ سريعاً ببرنامج مكون من نقاط عشر تهدف إلى تدعيم مؤسسات الاتحاد، وكانت تلك فرصة في غاية الندرة تستحق المخاطرة السياسية حيث كان البرنامج يهدف إلى إنشاء آليات فاعلة لحل مشكلة النزاعات الحدودية وتوحيد الجيوش وتنسيق إدارة الموارد النفطية وغيرها من الشؤون الاقتصادية، لكن لسوء الطالع، رفضت دبي برنامج زايد الذي تقدم به إلى المجلس الأعلى للحكام لكن حاكم دبي واجه إثر هذا الرفض مظاهرات ضخمة نظّمها مؤيدو الاتحاد في كل من أبوظبي ورأس الخيمة وبعض أهالي دبي نفسها، ولكن الشيخ راشد رفض كل التوسلات والتدخلات للإصلاح وهدد بالانسحاب من الاتحاد إذا لم يتم توقف التظاهرات. واضطر زايد مع تزايد سوء هذا الموقف إلى طلب مساعدة الكويت كي تتدخل بصفتها ممثلاً عن دول الخليج العربي لإصلاح الموقف، وقد أدت جهودها (أي الكويت) إلى تأسيس حكومة جديدة لتوزيع السلطة بين الحكام السبعة مع إحراز تقدم على طريق الوحدة بالرغم من أن هذه الحقبة من الخلافات كانت قد تركت آثارها ولا شك.

أثرت الخلافات بين سياسة زايد بن سلطان وسياسة راشد بن مكتوم سلباً على الاستمرارية الدستورية للإمارات العربية المتحدة، وبالرغم من أن كلا الرجلين قدم آراءً لها وجاهتها إلا أن فشلهما في مناقشة القضايا الرئيسة بجدية أدى إلى إعاقة تقدم الاتحاد، فعلى سبيل المثال ظلت المؤسسة العسكرية التابعة للاتحاد تواجه تحديات خطيرة إذ كانت تستقدم أفرادها من بلدان عديدة، وأدى هذا الواقع المريب إلى التشكيك في مدى الاعتماد والسيطرة على هيمنتها، وإدراكاً للتبعات المحتملة من ذلك على الأمن الوطني، تبنى زايد فكرة الحل التدريجي لقوات الإمارات واستبدالها بقوات اتحادية كبيرة بوصفها عنصراً لإضفاء الشرعية، ولكن مسألتي الجيش الإماراتي والموازنة ظلتا بلا حل

حتى نهاية عام ١٩٨١، ولذلك تم تمديد فترة الدستور المؤقت في ٢٩ أكتوبر ١٩٨١ ليغطي خمس سنوات أخرى مع إعادة انتخاب كل من زايد وراشد ليشغلا المنصبين الأعلى في الدولة[٢٧]. كغيرها من دول الخليج. أعارت الإمارات اهتمامها بين عامي ١٩٨٢ و١٩٨٣ إلى مسألتي تدنّي أسعار النفط والأمن الإقليمي، وكانت الطبيعة الشائكة لهاتين القضيتين الكبيرتين والهامتين هي التي عملت على إقناع حكام الإمارات بتأجيل الإصلاحات السياسية بالرغم من حاجة البلاد الماسة إليها ولو مؤقتاً، ولكن قلة قليلة جداً أدركت هذه الضرورة الدستورية الملحة.

واجه قادة الإمارات العربية المتحدة خمس معضلات: (١) عوامل إضفاء الشرعية الدينية الهامة (٢) تطور سلطة الأسرة الحاكمة والطبيعة المطلقة لهذه السلطة (٣) تنامي طموحات وتوقعات النخبة من المثقفين والمفكرين في البلاد (٤) تضاؤل الهيبة والنفوذ القبلي مع التبعات الاجتماعية غير المتوقعة (٥) اتساع الفجوات بين الأجيال[٢٨].

استشرف زايد الكثير من هذه المعضلات وحاول جاداً أن يناقشها ويحلها، ولذلك لم يدع يوماً إلى حل المجلس الوطني الاتحادي الإماراتي حتى لو كانت بعض الانتقادات التي وجهت ضده تثير الشكوك حول عدم رغبته في تخويل المجلس أية سلطة تشريعية فعلية.

ولكن ظل زايد مدركاً للحاجة إلى تأسيس الركائز «الدستورية» ضمن النظام الاتحادي والتي تستمد قوتها من الأصول القبلية للقبائل، وبالنسبة له كانت هذه هي القوة الشرعية ذات الأهمية القصوى لدى العائلات الحاكمة في الإمارات العربية المتحدة، وكانت المسيرة نحو «دستورية» الحكومات في الخليج قد حظيت بالمزيد من الدعم والقوة بفضل القوانين السياسية القائمة أصلاً والتي ظلت متوارثة، فكانت عملية تولية حاكم ما لمنصب معيّن أمراً متروكاً لكبار أفراد العائلة وكان القرار الصادر عنهم قراراً نهائياً غير قابل للنقاش ولا يحتاج إلى المصادقة عليه من قبل العامة، لكن وبمجرد أن يقع الخيار على الحاكم كان يجب على كل أفراد العائلة، أن يدينوا له بالولاء، وقد عين حكام الإمارات السبعة «ورثة» شرعيين لهم»، ومن المتوقع أن يخلف هؤلاء الورثة سابقيهم مع المحافظة على دستور الإمارات العربية المتحدة الانتقالي. ولم يفكر حكام الإمارات العربية بضرورة تعديل وثيقة القوانين وتحويلها إلى وثيقة دائمة إلا بعد ما شعروا بالاطمئنان في إمارتهم

الخاصة، واحتاج زايد إلى إجراء التصويت ست مرات لإقناع نظرائه من الحكام للقبول بتعديل الدستور، وبذلك قام المجلس الأعلى للحكام في الثاني من ديسمبر عام ١٩٩٦ بتعديل الدستور والاستغناء عن صفة «المؤقت» ليصبح دستوراً «دائماً» كما تمت المصادقة والقبول بأبوظبي «كعاصمة للاتحاد».

الحكام الحاليون للإمارات العربية المتحدة والجيل القادم من القادة

إذا كانت التنافسات الامبريالية ندبت Scarred منطقة الخليج الأدنى، فإن عملية التكامل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لمجموعة من المؤسسات الضعيفة بعد عام ١٩٧١ بمثابة عمل فذ من مجموعة صغيرة من عشائر شبه معزولة في الإمارات، ومن المؤكد أن قيام الاتحاد قد حدث بفضل طواعية ومرونة القادة والتي ترجمت في فترة وجيزة من الزمان إلى «نظام اتحادي فريد من نوعه»[٢٩].

إن أكثر قضية استحوذت على تفكير قادة الإمارات في ستينيات القرن الماضي هي تحقيق «التوافق والتنسيق بين سياسات الإمارات ــ على نطاق التجارة الخارجية والصناعة والتجارة والنشاطات الاجتماعية ــ في وجه الظروف المتقلبة»[٣٠].

وكان أكثر ما أثار قلق هؤلاء القادة هو الحاجة إلى استحداث إدارة سياسية تهدف إلى دمج إمارات الشيوخ المستقلة ضمن دولة واحدة.

وكان على الأسر التي تتبوأ مركز القيادة أن تواجه الحاجة إلى وضع المصالح الفردية الضيقة جانباً والتركيز على مهمة تحسين الظروف التي قد تساعد في دعم الاتحاد الناشئ.

ومن الطبيعي أن يكون للعشائر دورها، بل وأن يكون للعائلات الحاكمة ضمن كل إمارة دور أكبر، وربما كانت الكيفية التي يمكن بها إحراز تسوية ملائمة بين قادة القبائل المحافظة هو الأمر الأهم على الإطلاق بالنسبة للرجال الذين أقدموا على القيام «بمغامرة الاتحاد»، وقد لجأ أغلبهم إلى الاستعانة بتقاليد العشائر الغنية الراسخة ورؤيتهم المتطورة مع المحافظة على التشبث بالمعايير الموروثة، وكي يحرز قادة العشائر الإماراتية أهداف

الاتحاد الطموحة لم يلجأ القادة إلى إعادة صياغة شخصياتهم بل لجأوا إلى محاكاة وتقليد مهارات العيش التي تمتع بها أسلافهم.

بحلول عام ١٩٧١ كانت هناك ست قبائل سائدة في منطقة الخليج الأدنى هي: بني ياس، المناصير، الظواهر، العوامر، النعيم، القواسم، كل واحدة من هذه القبائل تنقسم بدورها إلى مجموعات قبلية أصغر فأصغر، وكان قادة هذه المجموعات الصغيرة على استعداد لتغيير ولائهم إذا لزم الأمر، وبالرغم من أن بني ياس كانت تضم عدة فروع إلا أنها كانت تحت قيادة آل (بو فلاح) وآل (بوفلاسة) اللتين شكلتا العائلتين الحاكمتين ــ آل نهيان في أبوظبي وآل مكتوم في دبي ــ وغيرها من العائلات الحاكمة في الإمارات العربية المتحدة. عملت كل من عائلة آل نهيان وعائلة آل مكتوم على نشر السلام بين فروع القبائل كلما ظهرت على السطح أي نزاعات، كما دفنوا نزاعاتهم من أجل الانضمام إلى القوى الهادفة إلى تأسيس نظام اتحادي، ولكن لا تزال بعض المسائل بحاجة إلى الانتباه مثل: من الذي قاد الأسر الحاكمة؟ وكيف تفاعلت هذه الأسر في ما بينهما؟ وتأتي أهمية هذين السؤالين لسببين، أولاً: لأن النظام الاتحادي ليس في وسعه دوماً أن يظل خاضعاً لنزوات الأسر الحاكمة. وثانياً: لأن الأفراد يتطورون ويجب أن يتقبلوا فكرة وجود قائد واحد يحكم البلاد، ومن المهم هنا أن نلاحظ أن القوة الفعلية للأسر الحاكمة في الإمارات العربية كانت أكبر بكثير من أي نزاعات قبلية ومن التسويات التي كان يتم اللجوء إليها طوعاً لا كرهاً.

وفي الواقع فإن بنية الأسر الحاكمة في الإمارات العربية المتحدة تقدم لنا مفاتيح هامة لمعرفة الكيفية التي وافقت بها الإمارات السبعة على الاتحاد واقتسام السلطة[٣١].

حكام الإمارات المعاصرون

آل نهيان في أبوظبي

تعود أصول آل نهيان إلى واحة ليوا في الجزء الجنوبي من إمارة أبوظبي، وفي منتصف الستينيات من القرن الثامن عشر اكتشف مجموعة من المهاجرين من قبيلة بني ياس ــ أوهم من القبائل الرُّحل الداخلية ــ بئر ماء في جزيرة أبوظبي على بعد ٥٠٠ ميل حيث

استوطنت العديد من العائلات مع بدايات عام ١٧٦١م. وكانت هذه المستعمرة الأولى التي تنامت بمرور الوقت وأصبحت بعد ذلك عاصمة الإمارات العربية المتحدة[٣٢].

أما بقية عائلات بني ياس بما فيها نسل آل نهيان، فقد استقرت في العين قرب واحة البريمي حيث شيدت العديد من القلاع جنباً إلى جنب مع المزارع ومنازل الفلاحين، وخلال فترة لم تتجاوز بضعة عقود ساعد هذا المثلث المكون من واحة ليوا وأبوظبي والعين على تعزيز قوة آل نهيان والتي اندمجت بدورها مع التقاليد القبلية الأصلية في المنطقة، وإذا وضعنا جانباً التطورات ذات الطابع المضطرب التي سادت في العقود السابقة يمكننا القول حقاً أن الأمر المميز في أبوظبي هو طابع الألفة لدى سكانها الأصليين والذي انعكس في الإمارة نفسها بل وفي الاتحاد كله إلى حدٍ ما، وظل آل نهيان مخلصين لعاداتهم وتقاليدهم، وتمثل هذا على أفضل وجه في قيادتهم وتوجيههم لمجتمع الشيوخ الذين رسموا عاداتهم على نحوٍ يعكس عرف البدو وتقاليدهم.

الحجم والبُنية

وقّعت قبيلة بني ياس عام ١٨٢٠ اتفاقية سلام شامل في غاية الأهمية مع الحكومة البريطانية مُنهيةً بذلك الحروب ما بين القبائل والقراصنة في الخليج، لكن لسوء الحظ فشلت المعاهدة في تحقيق التوقعات المرجوة منها إذ وقعت الكثير من الصدامات بين العديد من الحكام ورجال القبائل، حتى ذاع أخيراً صيت الشيخ سلطان بن صقر القاسمي من الشارقة الذي تدخل كثيراً في أبوظبي واستمر ذلك حتى تدخل زايد بن خليفة (الذي حكم منذ ١٨٥٥ حتى ١٩٠٩).

عمل زايد بن خليفة ـــ الذي حكم لمدة ٥٤ عاماً والذي عرف لاحقاً بـ (زايد الكبير) على زيادة ترابط إرث آل نهيان في أبوظبي وإعادة التوازن في توزع السلطة بين بني ياس، فأثبت تاريخه غير الاعتيادي بأنه شخص صعب المنال فظل مثالاً ونموذجاً يحتذي به حفيده وسميّه (أي الشخص الحامل لاسمه وهو الشيخ زايد بن سلطان الذي حكم منذ عام ١٩٦٦ وحتى عام ٢٠٠٤) .

كانت ظروف تسلم زايد بن خليفة للسلطة اعتيادية جداً، لكن رغبة الشيخ الفطن في

ممارسة تبعات السلطة لم تكن اعتيادية. تسلم زايد السلطة بعد ما خسر ابن عمه سعيد بن طحنون ود القبيلة إثر قضية قتل، فقد استثار تصرف سعيد الطائش (حين ذبح القاتل في القضية المذكورة) حنق الشعب الأمر الذي اضطره للهروب إلى الشارقة[٣٣]. ولكنه عاد بعد عام بنية الثأر فأخذ يمارس عمليات سلب ونهب في أبوظبي موقعاً أضراراً خطيرة في ممتلكات المدينة المتواضعة. عاد زايد ـــ الذي كان في زيارة لأنصاره ومريديه في قرية الظفرة ـــ بصحبة مجموعة من البدو فدارت معركة انتهت بمقتل سعيد، وبذلك استعادت المدينة قدراً يسيراً من العدالة، وفي نفس الوقت كانت بريطانيا قد فرضت غرامة ضخمة (تقدر بـ ٢٥٠٠٠ دولار ماريا تريزا، وهي العملة المستخدمة آنذاك وكانت تعادل ٧٥ حصة فضية) على حاكم الشارقة بسبب تواطؤ بعض رعاياه مع سعيد في غارته الأخيرة.

استعاد زايد السيطرة الكلية على المدينة، لكنه سرعان ما واجه تحديات داخلية وأكثرها إثارة للاهتمام قرار بعض أفراد عائلة القبيسات الانتقال من أبوظبي والاستقرار في خور العُديد المنعزل (وهي منطقة على الحدود القطرية اليوم). وكان سبب غضب عائلة القبيسي هو غياب المساواة في اقتسام وتوزيع الثروات وعدم تساوي الفرص الموجودة (أو تلك الوشيكة) بوجود السلطة الكلية في يد زايد.

من جانبه، أدرك زايد الحاجة إلى فرض السلطة على أفراد القبائل المختلفة لتوحيد وتقوية «عائلات» بني ياس ظاهرياً، وكان الأمر الذي أثار قلق زايد هو تأكيد عائلة القبيسي على تشكيلها «حلفاً» مستقلاً ضمن نطاق بني ياس، وإضافة إلى ذلك فقد لاحظ أهالي أبوظبي أن سكان هذه المستعمرة قد وضعوا حدود هذا الحلف الجديد والتي تمتد من «خور العديد» وحتى «الوكرة» الممتدة داخل قطر، وتمتد في الجهة الأخرى حتى جزيرة ياس، متضمنة دلمة وغيرها من الجزر المتاخمة والتي كانت تعتبر في السابق تابعة لـ «أبوظبي»[٣٤]، ومما زاد الأمر تعقيداً تهديد عائلة القبيسي باللجوء إلى الدولة العثمانية وطلب الحماية منها ـــ والتي كانت قد احتلت قطر لتوها ـــ في حال رفض البريطانيون تقديم العون لهم.

ولم يستطع زايد في ظل القيود التي تفرضها معاهدة السلام البحرية الدائمة لعام ١٨٥٣

أن يشن أي هجوم على «العديد» دون مصادقة بريطانيا عليها، وقوبل أول طلب له بالسماح بشن غارة برية بالإهمال لأن شؤون القبائل الداخلية في المنطقة لم تكن تقع في مجال اهتمام لندن، فتحلى زايد بالصبر لمدة عامين ازداد فيهما رسوخ عائلة القبيسي واستيطانها، وفي عام ١٨٧٣ طلب زايد موافقة بريطانيا على إرسال قوة بحرية لإعادة احتلال «العُديد» لكن لندن رفضت، وبذلك ازدهرت عائلة القبيسي خلال السنوات التالية والتي دفعت خلالها إتاوة مالية لأسيادها في الدولة العثمانية. أعمال القرصنة المتكررة زادت من جرأة عائلة القبيسي خصوصاً أنها لم تلقَ أي شكوى من مندوبي بريطانيا المتعاقبين في المنطقة. وبحلول عام ١٨٧٧م تنامت الأعمال غير القانونية بتواترات متكررة ولم تؤدّ الجهود لتسوية الأمور بين آل نهيان وآل القبيسي إلى نتيجة، ثم قامت لندن أخيراً بتفويض إحدى بارجاتها البحرية بتنفيذ حملة «تفتيش واعتقال» في الخور والمنطقة المحيطة به، لكن حين وصلت السفينة إلى منطقة «العديد» وجد فريق البحث أن المنطقة مهجورة حيث نزح سكان المنطقة إلى الدوحة في قطر بعد ما «فككوا منازلهم وردموا آبارهم»(٣٥). وكان سلوك زايد لافتاً للنظر حقاً (وخاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار ما هو متعارف عليه في ذلك الوقت)، إذ لم يتخّل عن جماعته، وعرض في يناير عام ١٨٨٠ على القبيسات أن يستضيفهم في أبوظبي فوافق القبيسات، وتجلى حلم زايد وصبره حين سامحهم بمجرد إعلانهم الإخلاص والولاء لقائدهم، وعادت أشجار النخيل وكافة ممتلكات القبيسات إلى أصحابها وبعضها أعيد إلى الأفراد الذين لبوا دعوة زايد.

وتأتي هذه الحادثة ــ التي تستدعي مشاعر الإعجاب الشديد بشخصية زايد الكبير ــ علامة فارقة في هذه المنطقة التي عادةً ما يتم حل الخلافات فيها باستخدام العنف(٣٦)، كما تبرهن الواقعة على بصيرة القائد وتؤكد على ضرورة الوحدة الداخلية والالتزام بنداءات السلام.

وفي الحقيقة لم يكن زايد الكبير يعتمد فقط الأساليب السلمية لتحقيق أهدافه، ففي أعقاب حادثة طرد القوة الوهابية من البريمي عام ١٨٦٩م نجح زايد بعد عدد من «الهجمات العسكرية» الهامة في تحقيق السيادة الكاملة على المنطقة بأسرها، ومع بداية عام ١٨٧٥م أدت مجموعة من الغارات الخطيرة ضد عائلة النعيم وحلفائهم من المناصير إلى تغيير البُنية القبلية في المناطق الداخلية النائية عن الساحل، وهددت قوات المناصير

والمزاريع بالسيطرة على البريمي وانتزاعها من قبيلة بني قتب مما دفع حاكم دبي ــ بني قتب ــ إلى التخاصم، ونظراً لنفوذ زايد في المنطقة، طلب منه أنصاره ضمانات بحماية المدينة من الاحتلال، ولحسن الطالع تحقق ذلك.

وفي عام ١٨٨٧م احتج أفراد من عائلة الظواهر على تزايد سلطة زايد وتحالفوا مع سلطان عُمان السيد تركي بن سعيد، وتلا ذلك معركة دامت شهراً كاملاً انتهت بنصر كبير لزايد[٣٧]، واعتُقل العديد من شيوخ قبيلة الظواهر مما أثار حفيظة الثأر لديهم فيما بعد عام ١٨٩١م. واستمد زايد ثقته بقوته ــ وفقاً للمعايير آنذاك ــ من هذه الواقعة، وانضوى تحت لواء آل نهيان أفخاذ عشيرة النعيم بمن فيهم آل بوخريبان وبنو قتب وبنو كعب (والتي كانت تعتمد سابقاً على عشيرة القواسم)، وذلك قبل أن يعلن زايد رسمياً ضم الواحة إلى نطاق سلطته، وبذلك شكلت سلطته المثلث المكون من واحة ليوا وأبوظبي والعين.

وبعدما بسط الأمن في منطقته، انغمس زايد الكبير وابنه خليفة في إقامة تجمع قروي، وقد خدمت هذه الخطوة بعد مدة حفيده بشكل جيد، والذي كان يدرك تماماً الفائدة التي جناها من جده، فقام بتبني إجراءات مماثلة تقريباً ليعزز من شرعية حكم آل نهيان، وقد أثبتت النتائج النهائية لمثل هذه الخطوات قوتها في تعزيز سيادة آل نهيان حتى إن أثرها قد طال بريطانيا فلم يكن في وسع المندوب السامي إلا أن يورد في تقريره بأن «سلطة زايد كانت تفوق في قوتها سلطة سلطان مسقط وولاية الظاهرة في عمان»[٣٨]. ومما يذكر لزايد أنه قد احتفظ بعلاقات ودية مع سلطان مسقط وعمان، وأَمِنَ على ولديه خليفة وسلطان حين أرسلهما في زيارة إلى مسقط عام ١٩٠٤، وقد حظي كلاهما بأفخم استقبال وتم توديعهما بهدايا سخية جداً، ووافق سلطان مسقط وعُمان منذ ذلك التاريخ ولسنوات عديدة تالية أن يدفع لزايد مبلغاً سنوياً وذلك لضمان استقرار واحة البريمي ــ ظاهرياً ــ ولكن كانت هذه الخطوة في الواقع إقراراً منه بهيمنة زايد الكبير.

مات زايد بن خليفة في ١٩ مايو عام ١٩٠٩، وخلفه ابنه الثاني طحنون بن زايد (الذي حكم ما بين عامي ١٩٠٩ ــ١٩١٢)، وكان عاجزاً عن استخدام أطرافه السفلى بسبب إصابته بالشلل[٣٩]. وكانت خلافة طحنون لأبيه إيذاناً ببدء مرحلة من الخلافات العنيفة

بين أبناء زايد الأربعة، وقد مات كل واحد منهم وهو على رأس سلطته بعد فترة قصيرة من توليه السلطة، فقد حكم طحنون لمدة عامين ثم مات في أكتوبر ١٩١٢م، وخلفه أخوه حمدان (حكم منذ عام ١٩١٢ إلى ١٩٢٢) والذي تفهم ضرورة السيطرة الفعلية على السلطة (وكان ذلك منافياً لرغبات بريطانيا) وحماية ممتلكات آل نهيان ضد عائلة آل سعود المتنامية في القوة والتي شنت في نفس الفترة حملة إخضاع ناجحة لمنطقة الأحساء، ولكن حمدان مات مقتولاً على يد أخيه الشقيق سلطان وهذا الأخير اغتاله أخوه أيضاً صقر بن زايد وذلك لأن صقر كان حاكماً ظالماً وقد حظي سلطان (١٩٢٢ ــ ١٩٢٦) برضى كل أفراد عائلته ــ وحصل على اعتراف بريطانيا بعد التزامه باحترام الاتفاقيات المبرمة معهم، ولكن في الرابع من أغسطس ١٩٢٦ اغتال صقر أخاه سلطان في العشاء الذي دعاه هذا الأخير إليه[٤٠]. وكان سبب الاغتيال وفقاً للمصادر البريطانية هو «أن الشيخ لم يقدم أي مخصصات مالية لإخوانه وأخواته منذ تولى السلطة»[٤١]. وفر ولدا سلطان ــ شخبوط وهزاع ــ إثر هذه الحادثة ولجآ إلى حماية قبيلة النعيم وهم شيوخ البريمي، ثم عادا في ما بعد إلى عمهم خليفة، وقام هذا الأخير بإرسال الشابين إلى الشارقة في ديسمبر عام ١٩٢٧. وقام رجال خليفة بمساعدةٍ من الخدم البلوش وعدد من أنصاره من عائلة المناصير بقتل صقر في الأول من يناير عام ١٩٢٨، وبالرغم من أن الوضع الطبيعي بعد موت صقر هو أن يخلفه خليفة إلا أن أكابر العائلة، بالإضافة إلى المسؤولين البريطانيين، أشاروا عليه بأن لا يعتلي السلطة، وفي خطوة حكيمة قام الابن الأكبر لزايد باستقدام شخبوط وهزاع من الشارقة، وسلم السلطة بأكملها للابن الأكبر لسلطان (شخبوط) واعترفت بريطانيا بشخبوط حاكماً لـ «أبوظبي» في ٢٤ أبريل ١٩٢٨[٤٢]. وبتولي شخبوط السلطة انتقل زمام الحكم إلى «جيل جديد من الحكام، وإلى أيدي فرع بني سلطان واستمر في أيديهم حتى اليوم»[٤٣].

يمكننا أن نصف نمط تعاقب الحكم في أبوظبي بأنه معتمد ــ في تلك الفترة ــ على عمليات الاغتيال إلى حد كبير، وكي تنتهي سلسلة الاغتيالات ألزمت أرملة سلطان بن زايد، الشيخة سلامة «أولادها بقطع عهد لها بأن لا يؤذي أحدهم الآخر وعلى أن لا يتقاتلوا على الحكم»[٤٤]. تقبل كل من شخبوط وهزاع وخالد وزايد موعظة أمهم فانتهت عام ١٩٢٨م سلسلة الاغتيالات على الأقل في أبوظبي. وتعتبر فترة ولاية شخبوط خالية نسبياً من النزاعات التي تنتهي غالباً بالموت وخصوصاً على صعيد النزاع

على الحكم، ولكن برغم ذلك فإن القرار الصادر عام ١٩٢٨ ــ والذي كان يقضي بنقل السلطة إلى فرع آل سلطان ــ كان يعني أن على شخبوط وخليفته أن يتعاملوا مع فرع آل خليفة بتمييز خاص. وكان محمد بن خليفة بالرغم من ضعفه وتقدمه في العمر قد ربى ستة من الأولاد، كل منهم لعب دوراً هاماً، ــ ولا يزال ــ في التطورات السياسية والاقتصادية في أبوظبي وكل من هؤلاء الستة كان له أحقية في الحكم بشكل أو بآخر بالرغم من أن كثرتهم العددية التي كانت لا تُضاهى في بدايات الستينيات قد تضاءلت أمام نسل زايد بن سلطان المتكاثر.

لم تكن العلاقات بين شخبوط وبريطانيا سلسة أو سهلة بتاتاً(٤٥)، ورغم ذلك ظلت بريطانيا تتظاهر بعدم تدخلها في الشؤون القبلية، ومن المؤكد أنها ــــ أي بريطانيا ــ قد دعمت علاقة الحاكم بأخيه ووريثه زايد بن سلطان. كان شخبوط معروفاً بالبخل بين قادة القبائل مما أضر بهيبة آل بوفلاح، وكان من المعهود عنه أن «يُعامل زواره من رجال القبائل بتعجرف ولا حضارية»، وأنه يحرمهم من الأعطيات، فعلى سبيل المثال يعتبر سلوكه مع المناصير هو السبب إلى حدٍ ما في «نزوح المناصير إلى السعودية» وأسوأ من هذا وذاك «رفضه أن يدفع للمناصير حصة من أموال أراضيه بعد ما فشل في حمايتهم في حربهم مع دبي عام ١٩٤٦ ــ١٩٤٧، ورفضه أيضاً السماح لهم بالأخذ بثأرهم»، كل هذه الأمور أدت إلى انتشار سمعته غير المحمودة(٤٦). ولا يمكننا هنا الجزم بأن أسباب تشويه سمعته كانت أسباباً حقيقية ولكن غالبية أهالي أبوظبي يجمعون على أن شخبوط كان يفتقر إلى حسن البصيرة.

زايد بن سلطان آل نهيان (١٩٦٦ ـ ٢٠٠٤)

عزل شخبوط بن سلطان عن سلطاته الدستورية لصالح أخيه الأصغر زايد في ٦ أغسطس عام ١٩٦٦ الذي كان في عُجالة من أمره لتحقيق أهدافه. واعتمد الحاكم الجديد جدول أعمال مكتظاً بالمهام دافعاً شعبه دفعاً لا هوادة فيه في سبيل تحفيزهم، ولم يتردد في استقدام الخبراء الأجانب لمد يد العون لتقوية وحماية الإمارة الصغيرة، فاستحدث زايد ــ بعد أيام من تسلمه زمام قيادة أبوظبي ــ تشكيلة رسمية لحكومته فتكونت الحكومة من دوائر رسمية تختص كل واحدة منها بمجموعة معينة من المهام،

وأعطيت الأولوية لوضع تسهيلات المساكن الأساسية والمدارس والخدمات الصحية التي كانت شبه معدومة، بالإضافة إلى بناء ميناء بحري وميناء جوي، وتأسيس الطرقات وبناء جسر يربط أبوظبي بالبر الرئيسي، وكان زايد حريصاً كل الحرص على تحسين نمط الحياة ومستواها كلياً من خلال جهوده الكبيرة لتحسين الإمارة، ولأنه كان مدركاً تماماً للتضحيات التي يعانيها شعبه، وبالرغم من أنه كان يفضل تسريع عجلة التطوير إلا أنه كان متيقظاً وعالماً بالطبيعة الجرداء القاحلة من حوله، والتي كانت تعني دون شك أن هناك جهداً خاصاً يجب بذله وتكريسه في مجال البيئة.

أنفق زايد بسخاء شديد لزراعة الأشجار في أنحاء الإمارة، وكان ذلك انعكاساً لحبه الشديد لواحة العين ــ إذ تقدر الأشجار التي زرعت بما يفوق ٢٠٠ مليون شجرة خلال العقود القليلة الماضية ــ وقد كانت هذه الخطوة نقلةً سريعة ونوعية للمدينة، وحظيت باقي الإمارات بعد عام ١٩٧١م برعاية مماثلة تماماً ووفقاً لجدول زمني متنام[٤٧]، وفي الواقع فإن زايد ولا أحد سواه هو الرجل الذي حلم بتحويل الصحراء إلى جنة متنامية (حتى ولو كانت جنة مقيدة) ونجح في تحقيق هذا الحلم[٤٨]، وقد صرح شارل ديغول قائلاً «نحن لا ننجز عملاً عظيماً إلا بوجود رجل عظيم»، ولكن زايد بن سلطان كان يحلم بأن يحقق العظمة من خلال اعتزازه بنفسه وبرجاله الذين ثبتت قدرتهم بمرور الوقت، ومع سنوح فرصة الثورة النفطية تسارعت عجلة بناء الدولة[٤٩] فنجح زايد في تحويل أحلامه إلى حقيقة حين وضع أهدافاً كانت تبدو بعيدة جداً، بحيث لم يتوقع أحد أن يتحقق شيء منها لكن «الحاكم ــ الحالم» تصدى للتحديات الكثيرة وحافظ على دوره «الفعال»، وفي حين اعتاد القادة العرب على إطلاق الوعود فقط كان زايد يحول الوعود إلى واقع ملموس[٥٠].

ولد زايد ــ وهو الابن الرابع لسلطان بن زايد بن خليفة الأخ الأصغر لحاكم أبوظبي آنذاك: طحنون ــ عام ١٩١٩ في واحة العين، وقد سُمي باسم جده المشهور تيمناً به، وترعرع في جوٍ متماسك، ولكن زايد لم يكن ابن ثراء، بل كانت الموارد محدودة، وكانت أبوظبي خارج نطاق الشؤون العالمية ــ إذ كانت تحت حكم الإدارة البريطانية كلياً ــ وكان حكام الإمارة على تعاقبهم مهتمين باستمرارية أسباب العيش لرعاياهم وذلك بالمحافظة على سلامة أراضي الرعي وشكم المناحرات والتنافس العشائري.

دخل زايد ــ ذو الطبيعة التواقة العَجول ــ طور الرجولة في إمارة العين والصحراء المحيطة بها، وكان لهذه البيئة القاسية وتعرضه لها أثر في تنمية شعوره بالانتماء لها، لا في مهارة الصيد مع الصقور فحسب بل في تعزيز هويته، فتعلم القائد المستقبلي باكراً أن يقدر الطبيعة المحسوسة وأن يعمل ليحقق.أحلامه وطموحه ببناء الدولة، وبالرغم من فرصته المحدودة بالتعلم استطاع الشاب الورع أن يطور مبادئه ويبني قيمه وقناعاته ومهاراته التي بوأته منزلة القائد عن طريق تعلم القرآن الكريم.

وعلى الرغم من أن الفترة التي عاشها زايد في ظل حكم شخبوط اتسمت بالاستقرار السياسي الداخلي ــ والذي فرضته بريطانيا في الغالب ــ إلا أن الشاب قد شهد نزاعات قبلية قديمة جداً في أنحاء المنطقة ولاحظ الآثار المترتبة عنها على الأرض والشعوب، وخَلص إلى أن المنحى الحكيم في مثل هذه الحالات يتطلب استخدام الصلح من أجل إنهاء النزاعات العائلية. وفي منطقة قاسية كمنطقة الخليج، آمن زايد بأن صراع العيش يجب أن يظل دوماً هو التحدي الأهم بالنسبة للجميع، وأدرك بدوره أن النزاعات الإقليمية والداخلية لن تصل إلى نهاية حتى تتغير الظروف والمسببات التي هيجت وجودها أصلاً، وبالتركيز على أهمية تكريس نفسه للإيمان والتقاليد والثقافة، شرع زايد الشاب بعملية تجديد مجتمعه وإعادة صياغته، وبالرغم من أن إمارة العين لم تتأثر بالاضطراب الذي شهده العالم بأسره وعانى منه في ثلاثينيات القرن الماضي إلا أن انهيار سوق اللؤلؤ بعدما اخترع العلماء في اليابان تقنية اللؤلؤ المزروع قد أيقظ الشعوب في منطقة الخليج الأدنى، فأدت ظروف الإفلاس الوشيكة والاعتماد على الدعم والمساعدات الخارجية إلى جعل آل نهيان يرحبون بفرق التنقيب والبحث عن النفط في مرحلة مبكرة.

ونظراً لمعرفة زايد لواقع الأرض هناك عن كثب، قام بنفسه بإرشاد العديد من فرق التنقيب الزائرة بالرغم من أنه لم يكد يتم العشرين من عمره في ذلك الوقت، وسرعان ما فهم القائد المستقبلي آثار مثل هذا الاكتشاف، وبحلول عام ١٩٤٦ كان صيت زايد قد ذاع في أنحاء عُمان وساحل الهدنة كشيخ قبيلةٍ محنك حتى أن مستكشف شبه جزيرة العرب الأسطوري أشار في كتابه (رمال عربية) إلى أن البدو معجبون بزايد لخصاله الفريدة التي لا يُجادل فيها اثنان، وكشخصٍ مغامر كان زايد «قوي الطلعة، ذكي

الملامح، ذا عينين ثابتتين نافذتين، وكانت أطباعه هادئة ولكنها تعكس الخبرة في نفس الوقت»[٥١]. ووصف هذا الرحالة أيضاً زايد القائد في أعين البدو الذين «أحبوه لسجيته الودودة... واحترموا قوة شخصيته وحدّة ذكائه وقوته البدنية»، وبالنسبة لـ (ثيسجر) فإن البدو دائماً كانوا يؤكدون بأن زايد كان «بدوياً يعرف الإبل جيداً ويقودها كأنه فرد منا ويحترف الرماية ويتقن فن القتال»[٥٢]. وبالإجماع فقد كان زايد محبوباً من قبل الكثير لبساطته وميله إلى تجنب الرسميات ـــ وهي كلها خصال لازمته كحاكم حتى وفاته عام ٢٠٠٤، وبالرغم من أن تنامي مسؤولياته وتقدمه في العمر قد قلل من انفتاحه على الناس في نهايات التسعينيات من القرن الماضي إلا أن الإماراتيين ظلوا على احترامهم لزايد بفضل شخصيته التي صارت نموذجاً فذاعت شهرته لنفاذ بصيرته وحجته التي لا تضعف، وكما أشرنا سابقاً فقد حوّل زايد القبائل المتناحرة في الإمارات إلى دولة، وفيما كانت التجربة قيد التنفيذ كانت أحلامه تتجسد وتتحقق على أكمل وجه، ولا نبالغ إذا قلنا إن قائداً مثل زايد قلَّ أن يتكرر مثله وخصوصاً في بيئة محكومة بالحماسة القوية، وحيث صمدت الولاءات القبلية قروناً دون تغيير، فكان إرث زايد الغني عبئاً على أكتاف خليفته حيث كانت إنجازاته تقارن على نحوٍ غير عادل بإنجازات أبيه[٥٣]

خليفة بن زايد آل نهيان (٢٠٠٤ ـ)

لم يكن هناك أي نزاع دموي على السلطة بعد وفاة زايد في ٢ نوفمبر عام ٢٠٠٤ عن عمر يناهز التسعين عاماً حيث خَلَفه ابنه خليفة بن زايد حاكماً لأبي ظبي ورئيساً للإمارات العربية المتحدة في اليوم التالي، ونظراً لشعبية خليفة تسلم زمام القيادة بيسر بالرغم من أن الحذر والتواضع منعاه من تحديد حقوقه الخاصة[٥٤].

ولد خليفة في العين عام ١٩٤٨ وتلقى تعليماً ابتدائياً ودينياً على النطاق المحلي، وتم تعيينه بعد ذلك ممثلاً للحاكم في المنطقة الشرقية لـ أبوظبي، وفي ١٨ ديسمبر ١٩٦٦، أي بعد شهر تقريباً من تسلم أبيه زمام الحكم، عُهد إلى الشيخ الشاب رئاسة قسم المحاكم المحلية وتمت تسميته «وريثاً شرعياً» في الأول من فبراير ١٩٦٩ ورئيساً لدائرة الدفاع المدني في أبوظبي في اليوم التالي، وكانت هذه القوة هي التي انتقلت إلى نواة القوات المسلحة الإماراتية بعد الاستقلال.

وكوريث شرعي للسلطة، عُهد إلى خليفة بشؤون السياسة الداخلية وظل بعيداً عن مسائل السياسة الخارجية، وبعد تأسيس الاتحاد في ديسمبر عام ١٩٧١ تم تعيين خليفة نائباً لرئيس الوزراء، وفي مايو ١٩٦٧ تقلد منصب نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة الإماراتية، وبالرغم من أن هذه المناصب الحساسة قد عرضته لتحمل العديد من مسؤوليات الاتحاد إلا أن خليفة حصل على سلطته من خلال كونه وريثاً شرعياً، وكان أكبر منصبين تقلّدهما من حيث الأهمية هما: رئاسة المجلس التنفيذي لأبوظبي ورئاسة المجلس الأعلى للنفط، وكلا المنصبين بوّآه من القوة والسلطة ما لا يمكن تخيله، ولكن لسوء الحظ عملت الشكوك التي لا تنتهي حول افتقاره إلى القدرات القيادية على تعقيد الأمور بمرور السنوات، مما أدى إلى قيام زمرة منشقة بالتطوع لحمل أعباء الحكم حتى دون استشارة الوريث الشرعي، وحامت الشكوك والقلق حول الافتراض الخاطئ بأن إخوة خليفة (محمد وحمدان وهزاع وعبد الله) سيؤثرون على قرارات الإمارات العربية المتحدة وقرارات خليفة فور تسلمه السلطة وخصوصاً تلك القرارات المتعلقة بقضايا الأمن والسياسة الخارجية[٥٥]، وخصوصاً إذا ما قورنت هذه الحال بالمملكة العربية السعودية وملكها الراحل خالد بن عبد العزيز الذي تأثرت قراراته بين الأعوام ١٩٧٥ ــ١٩٨٢ بأخويه الأمير فهد والأمير سلطان بن عبد العزيز، ومن الواضح جداً أن هذا الأمر قد يهدد عملية صناعة القرار في أبوظبي وقد يؤدي إلى خلق «حكومة ظل» تتنازع فيها مصادر السلطة، وبالرغم من أن بعضاً من المحليين قد يستفيدون من هذه الحالة إلا أن الجهات الخارجية التي تتعامل مع الإمارات العربية ستواجه صعوبة جمة في مناقشة «الشؤون الخارجية» ولكن التوقعات كانت خاطئة إذ استطاعت أبوظبي أن تنظم إمكاناتها الخارجية نحو قيادة مستمرة وفعالة نسبياً.

وبذلك وحسب ما كان متوقعاً، فقد تسلم خليفة بن زايد زمام الحكم في أبوظبي ومنصب رئاسة الإمارات العربية المتحدة والذي سيره بنمط معين منذ ذلك الوقت، ونظراً لكونه مؤيداً للتحديث الغربي فقد حافظ خليفة على توجهات مقيدة مُدركاً أنه ليس في مقدور أحد أن يتفوق على حكم أبيه الذي دامت مدته ثلاثة وثلاثين عاماً.

وفي أبريل ٢٠٠٥ «أمر خليفة بعلاوة مقدارها ٢٥٪ تُدفع لكل موظفي الحكومة الاتحادية ــ وهي خطوة شعبية تؤكد نُصرته للشعب ... وتهدف إلى التأكيد على

التزامه بتشجيع المصالح القومية للإمارات العربية المتحدة»، وفيما كانت أولويات الحاكم متركزة على المجتمع الوطني الصغير (وهو يشكل أقل من ١٠٪ من مجموع سكان الإمارات ككل والذي يقدر بـ ٤,٥ ملايين نسمة)، إلا أنه أمر بنفس العلاوة للموظفين المغتربين بالرغم من أن هؤلاء يزيدون بنسبة ١٥٪[٥٦]، فأخذت الإمارات العربية المتحدة تعاني من مشكلة تضخم في العمالة الوافدة بدءاً من عام ٢٠٠٥ ولكن القضية كانت مزعجة بشكل خاص في دبي التي كانت تشهد طفرة اقتصادية خلقت إسفيناً بين شركات التعهدات المتنافسة أشد التنافس والتي كانت تُشغّل عُمالاً من آسيا بأجور زهيدة من كلٍ من الهند وباكستان والصين، ولكن خليفة أمر مشرعي القوانين الاتحادية بتحسين ظروف العمل ومعاملة «ضيوف» الدولة (أي المغتربين) بكرامة تليق بهم كأيد حوّلت الصحراء إلى دولة متمدنة[٥٧].

كان خليفة تواقاً أيضاً إلى تناغم الأوضاع في الإمارات مع تلك في باقي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي (خاصة عُمان وقطر)، والتي أحدثت تغييرات متسارعة في العملية الانتخابية لمواطنيها، وفي الأول من ديسمبر عام ٢٠٠٥ أعلن خليفة أن نصف أعضاء المجلس الاتحادي الوطني المعيّن سيتم انتخابهم على نحوٍ غير مباشر مع بدايات نوفمبر ٢٠٠٦، وبناءً على هذا المرسوم يُعين حكام الإمارات السبعة نصف أعضاء المجلس بينما يجري انتخاب باقي المشرعين العشرين من خلال المجالس المحلية[٥٨]، ويجب على الجميع الخدمة في نطاق تقديم النصح، وبالرغم من أن هذه الخطوة تبدو بسيطة إلا أنها تعكس فهماً وإدراكاً دستورياً. ووفاءً منه لإرث زايد، أطلق خليفة مبادرةً أخرى معتمداً على الخطوات الناجحة التي سبق اختبارها وأثبتت نجاحها في أداء وظيفتها ضمن المجتمعات القبلية.

وبالرغم من المشاكل الصحية المعروفة عن خليفة إلا أنه من المتوقع أن يسود خليفة (الفتي الشاب) لسنواتٍ عديدة مقبلة، فهذه إذا هي شخصية خليفة الفعلية: تُربكه عظمة أبيه بالرغم من أنه إذاً بذل أقصى جهوده فإنه في مقدوره مضاهاة عظمة أبيه (الشيح زايد)، وبذلك كان مقدراً على خليفة أن يُبحر بالإمارات العربية المتحدة ــ وأبوظبي تحديداً ــ إلى شاطئ أكثر أمناً في منطقة تسودها الأزمات والمخاطر المبهمة.

تقييم لآخر أحداث تعاقب الحكم في الإمارات

تركت «المناورات والحيل» حول السلطة بالنسبة لحاكم الإمارات العربية والتي تأرجحت بين أبناء زايد الكُثر خلال تسعينيات القرن الماضي أثراً مُراً، فقد كان خليفة كارهاً لهذا التنافس، وبالرغم من أن مشاركته في التنافس كانت طفيفة إلا أنه حاول ما أمكن النأي بنفسه عنها، ولكن هذه المنافسة خلقت جواً جديداً من الأحلاف التي لم تقتصر كلها على آل نهيان ولم تنته حتى بعد ديسمبر ٢٠٠٤، فقد امتد العديد منها ليشمل آل مكتوم في دبي وغيرها من العائلات الحاكمة في الإمارات العربية المتحدة وبغياب النظام الانسيابي، ومع الأخذ في الاعتبار التطورات الداخلية المتنامية في الإمارات العربية المتحدة تظل حالة عدم الاستقرار المستقبلي احتمالاً قائماً، والذي زاد الأمر سوءاً أن قلةً فقط من خارج دوائر الحكم كانت تعرف الأسباب التي جعلت الشيخ زايد بن سلطان في بدايات عام ٢٠٠٤ يعين ابنه الثالث محمد نائباً للوريث الشرعي وسط العديد من التكهنات[٥٩].

وفي الواقع فقد بدأت عملية الفرز والغربلة في منتصف التسعينيات من القرن الماضي والتي أدت إلى الاعتقاد بأن قرار تغيير نمط تعاقب الحكم في آل نهيان قد أخذ مساره باكراً جداً عما كان متوقعاً، فأجريت حملة انتخابية فعالة لدعم عددٍ من المرشحين للفوز، وللطعن أيضاً في قدرات البعض الآخر، وتم نشر «مقالات» العلاقات العامة المكتوبة بعناية شديدة وذلك على نحوٍ دوري في الجرائد العربية والغربية وذلك لكسب المزيد من الصدقية في حال كانت ضعيفة، فعلى سبيل المثال، نُشرت مقالة مثيرة عام ١٩٩٧ في «الأخبار الدبلوماسية» وهي دورية شهرية عربية مقرها في لندن تصريحاً اعتبرته الجريدة «واقع الحال» حول تفكير الشيخ زايد بتعيين محمد بن زايد خلفاً له بالرغم من أن محتوى المقالة في ذلك الوقت لم يكن له أي وزن يذكر[٦٠]. واستمرت هذه «الحملة» دون أن تضعف حتى بعد عام ١٩٩٧ وخصوصاً في «تقرير البلاد حول الإمارات العربية المتحدة» الذي قدم مجموعة من الأحداث التي لم تقع على أنها وقائع وأحداث وقعت فعلاً، ففي البداية ارتأى التقرير أن صحة زايد المتراجعة تتطلب «مناقشة أمر المنافسة الحادة بين أبناء زايد التسعة عشر»، فقد كان زايد كما يظهر في هذا المقال المؤثر:

«ناجحاً في وضع نهاية للتنافس بين خليفة، وهو وريثه الشرعي وولي عهد أبوظبي و«أبناء

فاطمة» أحب زوجات زايد إليه (فاطمة بنت مبارك القدرة)، وإن الشيخ خليفة والشيخ محمد بن زايد ــ وهو الولد الأكبر من بني فاطمة ورئيس الأركان في القوات المسلحة ــ يعملان كفريق واحد لمواجهة مهمة الإصلاح الاقتصادي الذي أصبح أكثر إلحاحاً بعد ارتفاع أسعار النفط في العام المنصرم، ورغم ذلك [كان] لا يزال هناك عنصر من عدم الثقة يخيم بين المعسكرين حيث يتردد مساعدو الشيخ محمد التقليديون في المضي قدماً مع الإصلاح الاقتصادي»[٦١].

واختتم التقرير بقوله أن هذا الانتقاد قد خيّب أمل سلطان بن زايد، نائب رئيس الوزراء والذي شعر بأنه استبعد من المشاركة في السياسة الهادفة إلى تقليل التوتر بين الشيخ زايد وبني فاطمة. ولكن التقرير أكد أن الشائعات قد انتشرت بشكل واسع حول «عدم رضا الشيخ سلطان بلقب نائب حاكم أبوظبي باعتباره لقباً لا معنى له، حيث المتوقع منه أن يرث الحكم بعد وفاة والده»، ودون أن يشرح التقرير كيف وفيما إذا كان نائب رئيس الوزراء قد عبر عن هذه المشاعر على العموم أم على نحو خاص[٦٢]. وفي الحقيقة لم يكن أحد يعرف فيما إذا كان زايد ينوي حسم مسألة تعاقب الحكم في ذلك الوقت أو فيما إذا كان قد عرض على سلطان منصب (نائب حاكم أبوظبي) كجائزة ترضية. ولكن وحدة الاستخبارات الاقتصادية ــ في إصدارها الأخير لعام ١٩٩٩ ــ أصرت على الافتراض بأن هناك اتفاقية فعلية قد تم توقيعها في جنيف في سبتمبر من ذلك العام، وبناءً على هذا الإصدار الأخير أكدت الاتفاقية أن خليفة هو الوريث الشرعي لأبوظبي وأن «رئيس الأركان ذا القوة المتزايدة الشيخ محمد» هو الوريث الشرعي[٦٣]. وأضافت المصادر اللندنية أن سلطان بن زايد «قد خسر بذلك أية فرصة لوضع يده على السلطة وعليه أن يقنع نفسه بمنصب نائب حاكم أبوظبي بالرغم من أنه سيظل محتفظاً بمنصب نائب رئيس وزراء الاتحاد»[٦٤]. ونقلاً عن المصدر فقد تم استدعاء قادة آل مكتوم في ما بعد «إلى جنيف وتم إعلامهم بآلية تعاقب الحكم الجديدة»، ومن الواضح أنهم قد «وافقوا بيسر وسهولة على دعم ترشيح خليفة بن زايد كرئيس تالٍ للاتحاد عندما يموت الشيخ زايد»[٦٥].

معضلة الخلافة لدى آل نهيان

حين أصبح الشيخ خليفة حاكماً ورئيساً للاتحاد عام ٢٠٠٤ لم يترفع أخوه سلطان إلى

منصب نائب الرئيس، بل ظل في المنصب الثانوي كنائب لرئيس الوزراء.

احتفظ سلطان بن زايد ببعض التقدير من خليفة بالرغم من أن صلاحيات الأخير كانت محدودة بسبب سياسة زايد، ولم يكن واضحاً ما إذا كان هذا الخيار هو خيار زايد وحده أم أنه جاء نتيجة لمشاورات قام بها مع بقية أعضاء عائلة آل نهيان أو مع قادة القبائل الأخرى في أنحاء الإمارات العربية المتحدة في هذا الخصوص، وعلاوة على ذلك فلا أحد يعرف ما إذا كان خليفة قد استشير في هذا الأمر وإذا كان قد وافق عليه، ومن جهة أخرى تم تثبيت لقب «الوريث الشرعي لأبوظبي» لمحمد بن زايد، ونظراً لكون محمد هو أكبر أبناء الشيخة فاطمة فقد حظي بدعم ومؤازرة قوية من قبل أشقائه بمن فيهم هزاع وهو رئيس جهاز الاستخبارات، وعبد الله وهو وزير الخارجية (بعدما كان وزيراً للإعلام)، وحمدان هو نائب رئيس الوزراء ومنصور وهو وزير الديوان. حظي الشيخ خليفة بخدمةٍ صادقة من قبل أخوته غير الأشقاء الذين عاهدوه على الولاء للحاكم والبلاد، بالرغم من تنامي قدرات ولدي خليفة (سلطان ومحمد)، واستعدادهما لتولي زمام السلطة في حال قرر الحاكم أن يطبق نظام حق الابن البكر في تولي السلطة في أبوظبي.

ولا يزال التصور الذي يحمله خليفة في ذهنه حول الشخص الذي سيخلفه عاجلاً أو آجلاً أمراً غير واضح، ويبدو أن أحد الخيارات سيكون ترك الأمر لقائمة الأشخاص المرشحين لخلافته بحيث يسمح لوريثه الشرعي بأن يخلفه، وبناءً على هذا السيناريو سيختار محمد بن زايد ــ لحكم أبوظبي ــ ويختار بعد ذلك تعيين أحد إخوته الأشقاء أو ابنه الأكبر ليخلفه. أما السيناريو الثاني فيقضي بأن يقلد خليفة النمط المتبع في البحرين وقطر وذلك لصالح أحد أولاده وفقاً لنمط وراثة الابن الأكبر المباشرة، مثل هذا الخيار سيكون صعب التطبيق في أبوظبي، وذلك بسبب سرب المشاركين ذوي العلاقة ــ بالرغم من وجود مثالٍ مماثل لمثل هذه التغييرات المفاجئة في نمط الخلافة، ألا وهو: المثال الأردني حيث عزل الملك الراحل الحسين أخاه الحسن بن طلال ليحل محله ابنه عبد الله بن الحسين (انظر الفصل التاسع).

ويعتبر حدوث مثل هذا التغيير المفاجئ أقل أهمية من مجرد إمكانية تطبيقه الأمر الذي يسهم في زيادة التكهنات في الأنظمة التي لا تتبع نمط وراثة الابن الأكبر.

قادة الجيل القادم
المتنافسون على السلطة في أبوظبي

لم تواجه أبوظبي خلال السنوات القليلة الماضية قضية أكثر أهمية من قضية التغيرات المتوقعة في القادة، إذ بانتقال شعلة الحكم من زايد إلى وريثه الشرعي خليفة بن زايد لم يتوقع أحد من مراقبي الأحداث أن تكون مسألة تعاقب الحكم تشبه سابقتها الحافلة بالمشاكل. وكما كان مقدراً لشخبوط بن ذياب أن يلعب دوراً هاماً خلال القرن التاسع عشر ــ حين لمّ شمل العديد من القبائل في اتحاد بني ياس ــ فقد كان مقدراً لأحد أحفاده أن يلعب دوراً هاماً آخر خلال القرن العشرين حين نجح زايد بن سلطان آل نهيان في توحيد إمارات ساحل الهدنة (أو ساحل الخليج العربي). أزاح زايد أخاه عن السلطة من أجل تسريع عملية التحديث في الإمارات، وبالرغم من ذلك فقد كان واثقاً من شرعية بني ياس وصدقيتهم، وبذلك تحمل الوريث الشرعي لزايد (خليفة) أعباءً جسيمة وذلك لحماية وتعزيز ما تم إحرازه من منجزات[٦٦]. من المؤكد أن خليفة بإمكانه القيادة بوجود العديد من إخوته حوله لمساعدته في حكمه.

محمد بن زايد

كان محمد بن زايد ــ بوصفه الوريث الشرعي لأبوظبي ــ هو حاكم الإمارة التالي وهو أيضاً حاكم الدولة التالي. وإضافة إلى ذلك فقد كان محمد هو نائب الرئيس الأعلى للقوات المسلحة الإماراتية، وكان يلتقي دائماً بالعديد من رؤساء الدول في رحلاته إلى الخارج، وذلك تحقيقاً للعديد من المهام الدبلوماسية.

خدم محمد كمستشار خاص لرئيس الإمارات العربية المتحدة، وشغل منصب رئيس المجلس التنفيذي لأبوظبي أوهو المجلس المسؤول عن التطوير والتخطيط في أبوظبي ــ بعدما صار أخوه الأكبر حاكماً، أما مهامه الأخرى فتمثلت في عضوية المجلس الأعلى للنفط وهي هيئة مخولة باتخاذ قرارات سياسية في شؤون النفط، بالإضافة إلى المسؤوليات التي يحملها في العديد من الهيئات والمنظمات الخيرية.

تخرج محمد ــ وهو مولود عام ١٩٦٨ ــ من أكاديمية ساندهيرست الملكية، وهو

شخص موهوب ويملك بالفطرة فطنة سياسية ومهارات تنظيمية فائقة كما أنه مشارك في العديد من النشاطات الاقتصادية[٦٧]. وأكثر ما شغل بال مراقبي الأحداث المحليين هو أن محمد بن زايد ــ وبدعمٍ من إخوته حمدان وهزاع وعبد الله تحديداً ــ سيسيطرون على أمور الحكم بعد اعتلاء خليفة بن زايد الحكم. وكان محمد ــ كما أكد أحد المسؤولين ــ مؤهلاً جداً من هذه الناحية، وكرئيس لمركز الإمارات للأبحاث والدراسات الإستراتيجية كان محمد يلجأ إلى الخبراء الخارجيين للحصول على النصح والإرشاد، والمنطق هنا يقضي بأن في وسع محمد أن يقول بأن تقييماته الإستراتيجية (الخاصة بالمركز) تدعمها مجموعة النتائج السليمة التي يجريها باحثون خارجيون مستخدمين أدواتهم العلمية، ولكن كان هذا المركز ينقصه أمر هام وهو أن معظم الدراسات التي تجرى فيه كانت تفتقر إلى التقييمات النقدية الخارجية التي يجب أن يضعها باحثون عالميون لهم صدقية راسخة، ولا ننكر هنا قدرات المركز ولكنه فقير من حيث تجهيزاته وإمكاناته بحيث لا يسمح بإجراء دراسات تحليلية فائقة المستوى تخدم رؤساء المركز، وبالرغم من هذا فالمركز يستحق عناية وتحليلاً فائقين وخصوصاً في ما يتعلق بدوره في نطاق وزارة الدفاع الإماراتية[٦٨]، وفي كل الأحوال فإن محمد يتمتع بدعم أخوي كبير (ستة إخوة أشقاء) ومن جهة أخرى لا تقل أهمية عن دعم إخوته هناك والدته زوجة الراحل الشيخ زايد المفضلة لديه ذات النفوذ والتأثير الكبيرين والتي كان دعمها لأبنائها لا يقاس بمقياس[٦٩].

سلطان بن زايد

كان سلطان ــ الابن الثاني لزايد والمولود عام ١٩٥٣ ــ رمزاً من رموز النظام في مرحلة ما بعد زايد بالرغم من أنه كان خارج دائرة الحكم، وكنائب لرئيس الوزراء من عام ١٩٩٠، كانت سلوكات سلطان وخصاله تذكر بأبيه الشيخ زايد، فكان محبوباً في أبوظبي (وخصوصاً من قبل قادة العشائر المهمين) وكان يحظى باحترام بقية أفراد الأسرة الحاكمة في الإمارات[٧٠] ولا ينكر أحد أن سلطان كان يختلف عن بقية إخوته في أمر هام وحيوي هو: أنه لا يرتبط بأي روابط عمل أو مصالح تجارية، وبالفعل فإن قلة قليلة جداً من حكام الإمارات العربية المتحدة يمكنهم أن يظهروا نفس هذا المستوى من النزاهة والكمال أو نفس هذا المستوى من الشفافية. فقد نشط العديد من الشيوخ في مختلف

مجالات الاستثمارات التجارية وانصرفوا عن المسؤوليات الحكومية الجسيمة، الأمر الذي سمح بوقوع الفساد بدرجة كبيرة، وكانت هذه السلوكيات تزعج زايد الذي طالما أشار إلى ضرورة المحافظة على النزاهة والاستقامة والشفافية في العديد من خطاباته وجمله وتصريحاته للعامة ولكن هذا الأمر لم يسترع اهتمام أحدٍ إلا القلة.

وبمرور السنوات، تحمل سلطان مهمات خاصةً إنابة عن الدولة بما في ذلك مشاركته عام ١٩٩٥ في الذكرى الخمسين لقيام هيئة الأمم المتحدة في نيويورك. تخرج سلطان من أكاديمية ساندهيرست الملكية عام ١٩٧٢ وخدم في القوات المسلحة في كل من أبوظبي (١٩٧٢ ـ١٩٧٨) والإمارات العربية المتحدة (١٩٧٨ ـ١٩٨٢)، وبعد حياة عملية متميزة امتدت عقداً كاملاً من الزمان تم تعيينه قائداً عاماً للقوات المسلحة (١٩٧٨ ـ ١٩٨٢) وترأس لسنوات عديدة ـ إلى جانب مناصبه الاتحادية العديدة ـ دائرة الأشغال العامة في أبوظبي وهي الجهة المسؤولة عن البنية التحية، كما شغل منصب نائب رئيس المجلس التنفيذي لأبوظبي وهو أعلى هيئة حاكمة في الإمارة، كما خدم (قبل تغييرات عامي ٢٠٠٤ ـ٢٠٠٥) في المجلس الأعلى للنفط وكان رئيساً للجنة التنفيذية لتمويل أبوظبي للتطوير الاقتصادي العربي بالرغم من أن خدمته في المنصبين الأخيرين أوقفها خليفة بن زايد.

وعرف عن سلطان أنه أخذ زمام المبادرة لتطوير الفهم الأميركي لصورة الإمارات العربية المتحدة بالرغم من أنه كان يميل إلى الاستقلالية[٧١]، فمثلاً كان دور سلطان هاماً جداً في ترتيب دعم زايد لمشروع هام في مجلس نيويورك للعلاقات العامة (يقدر الدعم بثلاثة ملايين دولار أميركي) بالإضافة إلى تقديمه وفداً أميركياً قيادياً وهاماً جداً لأبيه ولمجموعة من المسؤولين رفيعي المستوى من الإمارات ـ مكوناً من زبعنيوي بريجينسكي (وهو مستشار الأمن القومي للرئيس جيمي كارتر) وبرنت سكوكرفت (وهو مستشار الأمن القومي للرئيس جيرالد فورد وجورج إتش. دبليو. بوش) وريتشارد دبليو. مورفي (سكرتير الدولة المساعد لشؤون الشرق الأدنى للرئيس رونالد ريغان) وعمل سلطان على التأكد أن مقابلة هذا الوفد ستعزز من آرائه العملية والمصالح المرجوة على المدى الطويل خصوصاً تأسيس علاقات عمل مع رجال «ومؤسسات» الدولة في الولايات المتحدة، وكان اهتمامه الخاص بالشؤون الخارجية معروفاً جداً وخصوصاً في الأوساط العربية التي

كان يتمتع فيها بعلاقات ومعارف قوية، فقد امتدت معارف وصلات سلطان من المغرب وحتى عمان وما دونها.

لم يكن سلطان قبل عام ٢٠٠٤ ــ أي قبل اعتلاء أخيه الأكبر الحكم ــ يريد أن يظل مجرد نائب لحاكم أبوظبي، وكان واضحاً أنه يريد أن يكون الوريث الشرعي مع إدراكه بأن أخاه سلطان بن خليفة سوف يخلفه بمرور الزمن، لكن زايد اختار محمد بالرغم من أن سلطان بن زايد كان مقتنعاً بأنه «ليس له خيار إلا أن يكون وريثاً للعرش»[٧٢]، ولم يتبين بعد في ما إذا كان الرجلان قد توصلا إلى «تفاهم» بالرغم من أن إعلان الأمر تحت اسم زايد جعله قابلاً للجدل، وكان خليفة يعتقد أنه بإمكان سلطان أن يحكم ويطور مستوى معيشة مواطنيه حين تحدث سلطان عن تطوير قوانين الإمارات العربية المتحدة من أجل حماية الحقوق الفردية، وباختصار فإن سلطان قد أبدى سيطرة قوية جعلت من الإماراتيين العاديين يعملون على نحوٍ مميز وتقليداً لأبيه فقد كان سلطان سخياً كريماً على إخوته.

سلطان بن خليفة

إذا كان لسلطان بن زايد بعض نقاط الضعف إلا أنه يتحلى ببعض نقاط القوة بما في ذلك علاقته الهادئة بابن أخيه سلطان بن خليفة، إذ كانا يحترمان بعضهما، وواظب كل منهما على رؤية الآخر على الأقل مرة كل بضعة أسابيع، ومع العلم بأن هناك فارقاً عمرياً مقداره عشرون عاماً بينهما (وهو فارق مشابه للفارق العمري بين خليفة ومحمد بن زايد) إلا أن علاقتهما لم تعتمد الصداقة أساساً لها بل اعتمدت على المصالح السياسية، فكلا الرجلين كان بحاجة إلى الآخر وكلاهما كان يعرف هذه الحقيقة، وإضافة إلى ذلك كلاهما كانت له صلة فريدة ومميزة بالراحل الشيخ زايد الذي كان يحب سلطان بن زايد وكأنه «قرة عينه» وكان يحب سلطان بن خليفة بوصفه أكبر أحفاده، وعزز الرجلان صداقتهما عام ١٩٩٩ حين تزوج محمد بن خليفة وهو الأخ الأصغر لسلطان من ابنة سلطان بن زايد.

يجدر أيضاً التأكيد أن سلطان بن خليفة كان ينظر إلى سلطان على أنه أحد الأفراد

الذين يمكن استمالتهم ــ وربما هذا ما سيقوم به ــ للتنحي جانباً في حال قرر أبوه تغيير نمط الحكم في أبوظبي، وبالرغم من أن سلطان بن خليفة لا يشغل حالياً منصباً سياسياً بارزاً ــ وقد كان رئيس مكتب الوريث الشرعي لسنوات قليلة وتم إنهاء خدمته عام ٢٠٠٥ ــ إلا أنه كان قادراً على الوصول إلى خزائن المال الرئيسية لدى أبيه (والمسماة «صندوق خليفة») وهو أيضاً كان يرعى استثمارات والده الخاصة ــ واستثماراته هو نفسه ــ والتي تقدر قيمتها بنحو ١٠ مليارات دولار أميركي، وفي الحقيقة فهو واحد من القلة القليلة من أفراد عائلة آل نهيان الذين يملكون القدرة على السيطرة على مثل هذه المبالغ الطائلة من المال وهي ميزة إضافية لا يمكن إنكارها في الأوساط القبلية وغير القبلية، فالمال يشتري الولاء، ولكن يظل هناك جهد أخلاقي لإعادة صياغة الصورة الشعبية لسلطان بن خليفة (كخليفة محتمل) ولم يكن سلطان بن زايد مسروراً تماماً بالتطورات حتى عام ٢٠٠٤ والتغيرات التي رافقتها، ويبقى أن نرى في ما إذا كان خليفة بن زايد سيطلب من ابنه الأكبر في النهاية أن يخلفه أم لا حتى ولو كان الاقتراح في حد ذاته ينطوي على مخاطرة كبيرة بالنسبة للحاكم كما هي الحال بالنسبة لأولاده.

محمد بن خليفة

وهو الابن الثاني للشيخ خليفة بن زايد، وقد عُهد إليه بقيادة الدوائر المالية الهامة في أبوظبي وكان عضواً في مجلس أبوظبي التنفيذي منذ عام ٢٠٠٥.

تزوج محمد من ابنة سلطان بن زايد، وبدا كأنه النجم الصاعد في السياسة الإماراتية، وكانت قوته الحقيقية تكمن في قدرته الخارقة على النأي بنفسه عن بيئة النزاعات في جوٍ يزدهر فيه اللغط والشائعات، وبعكس أخيه الأكبر سلطان فقد كان محمد منطوياً على ذاته بالرغم من أنه كان مجدداً وعصرياً.

حمدان بن زايد

يعتبر حمدان بن زايد (المولود عام ١٩٦٣) مسؤولاً رسمياً له وزنه في أبوظبي نظراً لعلاقته بالوريث الشرعي محمد بن زايد وخصوصاً بعدما ترفع إلى منصب نائب رئيس

الوزراء في عام ٢٠٠٣م، وقد احتفظ حمدان بالطبع بحقيبة وزارة الشؤون الخارجية الحافلة بالمسؤوليات بعد عام ١٩٩٠ وأطلق العديد من البعثات الدبلوماسة وخصوصاً بعثة إيران وبعثة الولايات المتحدة والتي رفعت من مكانته حيث كان قبطاناً جيداً في البحر السياسي الهائج، وقاد حمدان منظمة الهلال الأحمر كشخص مليء بالحيوية والحماسة الحقيقية، وترأس مجلس الأمناء لجامعة أبوظبي، وكغيره من شيوخ أبوظبي كان جزءاً هاماً في العديد من التكتلات الاقتصادية المتنوعة بما في ذلك شركة دولفين المحدودة للطاقة والتي كانت تعمل لمد خطوط الغاز من قطر إلى عمان عبر الإمارات العربية المتحدة.

لبّى حمدان العديد من الدعوات التي وجهت إليه من البيت الأبيض بما فيها حفل إفطار رفيع المستوى مع جورج دبليو بوش في أكتوبر عام ٢٠٠٣[٧٣]. ولكن ظلت رحلة الصيد التي زعم البعض أنه قام بها مع أسامه بن لادن تشغل بال المسؤولين في الولايات المتحدة مما أدى إلى استثارة مشاعر الغضب بين أبوظبي وواشنطن[٧٤]. وأورث حمدان منصبه الرفيع كوزير للخارجية لأخيه الأصغر عبد الله عام ٢٠٠٥ ولكنه ظل محتفظاً بدوره الرئيسي في ما يتعلق بالشؤون الداخلية لعائلة آل نهيان.

هزاع بن زايد

بعدما ترأس خدمات الاستخبارت الإماراتية لأعوام عديدة، تم تعيين هزاع مستشاراً للأمن القومي لدى الشيخ خليفة بن زايد عام ٢٠٠٦ بالرغم من أن هذا المنصب كان بعيداً عن الأضواء ولم يكن يحظى بتعريف واضح ومحدد[٧٥]. وبصفته عضواً قيادياً من بني فاطمة، قام هزاع بدعم أخيه الأكبر محمد، كما قام بتعزيز صدقيته بشكل أساسي وذلك بالمحافظة على علاقته وارتباطه الحميم بالعديد من أجهزة الاستخبارات الإقليمية، فقام بدور الوسيط بينه وبين نظرائه من ذوي المكانة المرموقة، وكانت علاقته قوية بجهاز الاستخبارات الباكستاني الخارجي تحديداً، مما ساعد على تأسيس جهاز مكمل له في الإمارات العربية المتحدة في بدايات السبعينيات والذي استمر في تزويد هذا الأخير بالخبرة، وكانت هذه الخطوة قيمة جداً وخصوصاً في ظل البنية الديموغرافية للسكان في الإمارات العربية المتحدة وذلك بسبب ملايين الأفراد الذين توافدوا إلى المنطقة من شبه القارة الهندية حاملين معهم مهارات لغوية معينة لم تكن معروفة لدى الإماراتيين. فطن

قادة أبوظبي ــ وهم معروفون بالأصالة الدائمة ــ إلى هذه الحقيقة فأقنعوا إخوتهم بتعزيز قيام مثل هذه المنظمات لحماية وحفظ المصالح الجوهرية ضد التهديدات الوافدة من البلاد الإسلامية الرئيسية، ويجب أن نؤكد هنا أن هزاع كان مُحاطاً بعدد من المستشارين والناصحين من عرب ومسلمين وأجانب ممن كانوا على دراية وإحاطة تامة بما تتطلبه التركيبة السكانية المتنوعة في الإمارات من مراقبة وعناية دقيقة بالتفاصيل ومراقبة منتظمة للأوضاع. ومع الانتشار الكثيف للقوات العسكرية الغربية في البلاد ووجود مجتمع ضخم من المغتربين فيها كانت مهام جهاز الاستخبارات في أبوظبي غير مفعلة وخصوصاً في مؤسساتها الحديثة والتي كانت تناضل من أجل التمسك بمعايير حسن الضيافة الراسخة لديهم مع المحافظة على استتباب الأمن في الوقت ذاته.

منصور بن زايد

خدم منصور والده زايد بن سلطان كحاجب أمين لسنوات عديدة، فكان بذلك على اطلاع على الشؤون الرئاسية وعلى كل شاردة وواردة في ديوان القائد الأسبق، كما رافق منصور والده في معظم أسفاره عبر البحار وصار هو المسؤول عن تمريضه والعناية به بعدما مر في بأزمات صحية متكررة، فكانت هذه الفرصة الفريدة هي التي حببته إلى أفراد العائلة وذلك بسبب ثقل هذا العبء، ولعل منصور في الحقيقة قضى من وقته مع زايد أكثر من أي نجل من أنجال زايد وخصوصاً بعد عام ١٩٩٥.

تزوج منصور بن زايد آل نهيان وزير الشؤون الرئاسية من ابنة محمد بن راشد آل مكتوم في دبي في الثالث من مايو عام ٢٠٠٤، فأقام الرئيس خليفة بن زايد مأدبة غداء على شرفه في مدينة الجميرة حضرها عدد كبير من الوجهاء والأعيان بمن فيهم أعضاء المجلس الأعلى للحكام في الإمارات العربية المتحدة وأولياء عهدهم ونواب الحكام والوزراء ومسؤولون من أعلى المستويات. وكان من بين الحضور سلمان بن حمد آل خليفة من البحرين، وتميم بن حمد آل ثاني من قطر ومتعب بن عبد الله بن عبد العزيز، وخالد بن سلطان بن عبد العزيز، وأسعد بن طارق آل سعيد، بالإضافة إلى (أندرو) دوق يورك. وبغض النظر عن هذا الحفل السخي يبقى منصور مساعداً لا غنى للحاكم الحالي عنه تماماً كما كانت الحال بالنسبة لأبيه الراحل.

عبد الله بن زايد

وهو وزير الإعلام السابق ثم وزير الخارجية عام ٢٠٠٥، وبمنصبه الأخير هذا شغل عبد الله مكانةً هامة في الحكومة الجديدة، وهو أخٌ شقيق لمحمد بن زايد، وكشخص تلقى تعليمه في أميركا فقد تبنى عبد الله سياسات غربية بالرغم من أن المصالح الرئيسية للإمارات العربية كانت متداخلة مع العالمين العربي والإسلامي. ويذكر لعبد الله أنه عمل بجدٍ كي يرأب الصدع بين الغرب بشكل عام ــ وأميركا بشكل خاص ــ من جهة والعالمين العربي والإسلامي من الجهة الأخرى وذلك حين لبس عباءة التسامح والعقلية المتفهمة التي ورثها عن أبيه. ولا ننكر هنا أن عبد الله هو واحد من قادة الإمارات الواعدين، فهو ذو فهم عميق ومتماسك لكيفية رعاية مصالح الاتحاد على أحسن وجه سواء على صعيد شبه جزيرة العرب أو ما هو أوسع من ذلك.

التحالفات الممكنة ضمن عائلة آل نهيان

بالرغم من أن الشيخ خليفة بن زايد يحكم أبوظبي، إلا أن فترة حكمه القصيرة لم تخلُ تماماً من النزاعات وذلك بسبب وجود بعض الانقسامات ضمن عائلة آل نهيان. ومن المؤكد أن زايد بن سلطان قد عهد بالمسؤوليات إلى أبنائه التسعة عشر على نحوٍ عادل ومتساوٍ، ولو بدا أن بني فاطمة قد شغلوا المناصب الرئيسة، ومما لا شك فيه، ان بني فاطمة ــ الذين يقودهم محمد ــ جماعة قوية، إلا أن قوتهم مستمدة من والدتهم. وبعد وفاة الشيخ زايد ابتعدت الشيخة فاطمة عن الأنظار بشكل كبير بالرغم من أدوارها الاجتماعية المحدودة، وكان لزايد اثنا عشر ابناً من خارج هذه المجموعة ــ بالرغم من بعض المحاولات لخطب ود بعضهم، إلا غالبيتهم لم يكونوا سعيدين باحتكار السلطة التي نشأت بعد وفاة زايد. أولاً: شكل خليفة وسلطان ــ الأخو الوحيدان اللذان لم يكن لهما أخوة أشقاء آخرون ــ جماعة خاصة بهما، هما الأكبر سناً، وتحملا من المسؤولية ما جعل منهما الأكثر قرباً وتواصلاً مع قادة العشائر الهامة وقد عُهد إليهما بمهمة المحافظة على توازن السلطة ضمن العائلة نفسها من جهة وضمن العائلات الحاكمة في الإمارات العربية المتحدة من جهة أخرى. ثانياً: سيطر بنو فاطمة ــ وهم كلٌّ من الشيوخ: محمد وحمدان وهزاع وسعيد ومنصور وناصر وعبد الله (وكلهم أخوة أشقاء)

على مناصب ووزارات هامة كالدفاع والإعلام والاستخبارات والسياسة الخارجية، ولكن وبالرغم من كل هذه المسؤوليات والمناصب الهامة ظل هؤلاء السبعة في المستوى الثاني من السلطة وذلك لأن خليفة وسلطان تفوقا عليهم، وبالتالي يترتب على اعتلاء أي فردٍ من بني فاطمة للسلطة مستقبلاً إما أن يحظى بموافقة أحد الأخوين الأكبرين من أبناء زايد أو كليهما معاً (بالإضافة إلى موافقة ابني خليفة سلطان ومحمد)، أو الإزاحة الفعلية لهؤلاء الرجال الأربعة من مناصبهم، وبالرغم من أن بني فاطمة هم المحرك الرئيس لشؤون أبوظبي الحالية إلا أنهم بعيدون بعض الشيء عن السلطة وخصوصاً السلطة المالية. وأثناء حياة زايد كان خليفة فقط هو المخول بصرف مبالغ ضخمة من المال دون أخذ الإذن من رئيس الإمارات العربية المتحدة، وهو وضع لم يتغير حتى بعد عام ٢٠٠٤. ثالثاً: انقسم باقي أبناء زايد العشرة وهم: عيسى ونهيان وسيف وفلاح وطحنون وحمد وأحمد وعمر وخالد وذياب، فبعضهم آزر خليفة وسلطان وبعضهم الآخر وقف في صف بني فاطمة، وبالرغم من الدعم الذي قد يحصل عليه الفريقان ــ بنو فاطمة أو الأخوان الأكبران ــ فهذا الدعم كان مرهوناً بالوزن العائد إلى مقدميه بالمقابل، فباستثناء سيف الذي أخذ منصبه في المجال العسكري مأخذ الجد ــ فإن بقية أخوته لم يكونوا رواداً في مجالاتهم، فكلهم كانوا مدركين بأنهم لن يشغلوا مناصب ذات وزن في السلطة ولذلك كانوا أكثر اهتماماً بلعب أدوار متذبذبة من أجل التأثير على توازن السلطة بطريقة أو بأخرى، وكثير من هؤلاء الشيوخ يحبون الرفاهية، وقلة قليلة منهم كانت متناغمة مع قادة القبائل الهامة في أبوظبي، ولم تكد تكن لهم أية صلة مع الشيوخ في الإمارات الشمالية.

وبالرغم من أن الانقسام الموضح أعلاه ينطبق على الرجال فقط إلا أن العامل الرئيسي فيها هو الدور الذي لعبته زوجاتهم ــ ما أمكنهن ذلك ــ والاختلافات في طريقة تعاملهن وتفاعلهن مع الشيخة فاطمة. فعلى سبيل المثال، كان من المعروف أن فاطمة لم تتآلف مع زوجات كل من الشيخ خليفة ولا الشيخ سلطان قبل عام ٢٠٠٤، وهو وضع لم يتغير منذ وقع التغيير الأخير في الحكم، ولكن كان من المعروف أيضاً (وأبوظبي لا تزال مدينة صغيرة تنشر فيها الشائعات وتطير في الهواء طوال العام) أن الشيخة فاطمة أحاطت نفسها بنطاق ضيق من السيدات والنساء ذوات الوزن والأهمية في ما يشبه «نادياً» للمرأة في الإمارات العربية المتحدة فريداً من نوعه، وكان الانضمام إليه يتطلب

بالضرورة دعوة من الشيخة فاطمة[٧٦]. وكانت النتيجة النهائية لهذا الانقسام أن أبناء زايد كانوا في جوٍ من التحالفات المتقلبة، ولا يمكن لأحد أن ينكر أن بعض التحالفات كانت تزداد قوة بمرور الوقت، خصوصا في حال وقع أي انقلاب يعكّر أجواء التوازن في السلطة ولكن لا يمكننا أن نبالغ في تقديراتنا أيضاً.

الحكام المعاصرون

آل مكتوم ــ دبي

إذا كان راشد بن سعيد آل مكتوم هو الذي عرّف دبي إلى العالم الحديث المعاصر (فقد كان نائباً لأبيه لمدة عشرين عاماً قبل أن تنتقل إليه السلطة بسلاسة ليصبح هو الحاكم عام ١٩٥٨) إلا أن الأشخاص الذين وضعوا أحجار الأساس «الثمينة» في إمارة دبي هما أبواه، فقد بنى سعيد بن مكتوم (١٩١٢ ــ ١٩٥٨) وزوجته حصة بنت المر (أو حصة أم راشد) أساساً تجارياً اجتماعياً للسلطة في الإمارة، إذ قام هذان الزوجان «بإدارة» الأرض و«التحكم» بحركة النقل من وإلى ميناء دبي الشهير، وقاما معاً بعد اكتشاف النفط والثروة النفطية «بتنظيم» عملية عقد الامتيازات مع الشركات المختلفة[٧٧]. وأبرمت الإمارة في هذا الوقت اتفاقيات إضافية بعضها في النقل الجوي وبعضها الآخر في العديد من تجهيزات المرافق والمؤسسات العامة وأسهمت كلها في العائد الداخلي بشكل كبير، وإضافة إلى ذلك فقد كان كلا الزوجين على علمٍ واطلاع بالمناحرات الداخلية ضمن العائلة ــ وتحديداً بين فرعيها الرئيسين بني راشد وبني سهيل ــ فعملا على شكم بل وإيقاف المعارضة ضد سعيد بن مكتوم، ولا يمكننا الجزم بأن هذا الوعي كان أساسه الخلاف الذي وقع في الأول من نوفمبر عام ١٩٣٤، بين سعيد واثنين من أبناء عمومته الثائرين[٧٨]. ففي تلك الحادثة (وبعد تدخل كبير من قبل بريطانيا عن طريق وكلائها السياسيين وكانت تحضيرات زفاف ولده جارية آنذاك) استغل سعيد فرصة وجود البدو في الحفل، وهم يمثلون عائلة العروس، وقام بمناورات لكسب السيطرة على المدينة[٧٩].

وقتل العديد من المعارضين، له وبمرور الوقت تراجع الفرع الثاني من العائلة وحصر اهتمامه في الشؤون الخارجية وظلت السلطة آمنة في يد سعيد بن مكتوم حتى عام ١٩٥٨، وفي يد راشد بن سعيد ما بين الأعوام ١٩٥٨ و١٩٩٠.

ويُذكر لراشد بن سعيد آل مكتوم ـــ تماماً كما هي الحال بالنسبة لأبويه ـــ فطنته القيادية المحنكة بالإضافة إلى «اقتداره على فهم تعقيدات التجارة الخارجية والوضع المالي الدولي»[٨٠]. فكان بانياً للأحلام، وخلال ستينيات القرن الماضي وقبل أن تأخذ فكرة الوحدة منحىً جدياً كان راشد يوجه أولاده الثلاثة (مكتوم وحمدان ومحمد) إلى تحويل دبي إلى واحة حديثة للتجارة[٨١]. فرحب بالتجار الهنود والإيرانيين، ورتب العديد من مخططات البناء الضخمة، فسهل الخطوات اللازمة ورحب بالتنويعات المختلفة ولكن شريطة أن تحمي مصالحه وتُنميها، كما شجع العلاقات بينه وبين بريطانيا بكل امتيازاتها وذلك لتقوية وضع عائلته في الخليج الأدنى، كما عمل على تنمية العلاقات التجارية مع لندن أكثر فأكثر بعد عام ١٩٧١، وبالرغم من أنه يمكننا أن نصف راشد «بالحاكم التاجر» إلا أنه كان رجلاً ذا بصيرة، مدركاً لأهمية دوره بالنسبة لآل مكتوم أولاً وبالنسبة للمصالح الإقليمية ثانياً[٨٢].

عمل راشد بن سعيد بعد عام ١٩٧١ بجدٍ لخدمة مصالح إمارته، ونصّب ثلاثة من أبنائه في مراكز قيادية هامة: أما مكتوم فقد خلف أباه راشد حاكماً لدبي عام ١٩٩٠، بعدما عُهد إليه بتولي «دائرة الأراضي» وهي دائرة شديدة الأهمية، وكان مكتوم قد تم انتخابه ـــ كأبيه ـــ من قبل المجلس الأعلى للحكام ليشغل منصب نائب رئيس الإمارات العربية المتحدة في نفس عام ١٩٩٠م[٨٣].

وأما حمدان بن راشد فقد عين نائباً لحاكم دبي ووزيراً للمال في الإمارات العربية المتحدة (بعدما شغل منصب نائب رئيس الوزراء). وأما محمد بن راشد فقد كان وريثاً لعرش دبي ووزيراً للدفاع، وقد لعب كل من هؤلاء الثلاثة دوراً هاماً خلال نهايات الستينيات وبداية السبعينيات من القرن الماضي.

كان موت راشد بن سعيد آل مكتوم في الثامن من أكتوبر عام ١٩٩٠، فرصة فتحت الباب لعهد جديد في الإمارات العربية المتحدة، وليس قصدنا بالطبع أن الشيخ الراحل كان عقبة في وجه التغيير بل على العكس، كانت الإعاقات الداخلية في وجه التغيير موجودة أصلا، الأمر الذي حصر الإنجازات الممكنة على صعيد البلاد ككل. كان راشد واحداً من أبرز قادة الإمارات العربية المتحدة، كما لعب دوراً هاماً في بناء الاتحاد في

عام ١٩٧١، ولذلك كان غير متحمس لخوض التجارب خوفاً من عواقبها خصوصاً أن قيام الاتحاد قد استلزم ثمناً باهظاً دفعته إمارات الاتحاد كلها، وكانت المهمة الموكلة إليه بعد الاستقلال هي تغذية هذه المكاسب ورعاية هذا التطور المتنامي الذي تم تحقيقه على مدار عقدين من الزمن(٨٤). وكان أمراً حتمياً أن تتسارع خطى التغيير الداخلي بعد وفاته وخصوصاً إثر تعيين وإعادة تعيين عدد من الشيوخ القياديين ليشغلوا وزارات ومناصب عسكرية وحكومية هامة، وببداية عام ١٩٩٠م ظهرت العديد من التحديات التي تهدد وحدة البلاد ورخاءها الاقتصادي ولكنها زالت بفضل تفاؤل الشيخ زايد المستمر ورغبته في البذل بسخاء من أجل وحدة الأفراد والجماعات حتى عام ٢٠٠٤، ولكن هذه كانت هي نقطة الجدل: إذ لا يمكن حل الخلافات الجوهرية التي تواجه الإمارات العربية المتحدة بسياسة الدرهم وحدها، وهذه حقيقة واجهت حكومة خليفة بعد عام ٢٠٠٤.

مكتوم بن راشد آل مكتوم (١٩٩٠ ـ ٢٠٠٦)

تحولت دبي في ظل حكم راشد الفطن في أقل من عقدين اثنين إلى كيان طموح ومستقل نسبياً، فقد نجح راشد في بناء إمارته وجعلها مركزاً تجارياً ضخماً تزخر بالصناعة والقطاعات البنكية الحيوية وتسهيلات الطيران، فصارت مرفئاً للعمل والتواصل الحديث المعاصر، وصارت دبي هونغ كونغ منطقة الخليج، وفي عام ١٩٨٠ ــ خلال الحرب الإيرانية ــ العراقية ــ خرجت عن سياسة الإمارات العربية حين اختارت آنذاك أن تنفذ خطتها المدروسة الخاصة بها، فلم ترفض الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ بل ساعدت طهران في حربها ضد بغداد (١٩٨٠ ــ ١٩٨٨) وذلك عبر دعمها لأعمال إعادة التصدير بعد فرض العقوبة التجارية على موانئ إيران(٨٥).

ولكن الأمر الذي كان يشغل دبي حقاً هو النزاع على السلطة بين أبناء راشد الأربعة: مكتوم ــ وكان نائب رئيس وزراء البلاد آنذاك ــ، وحمدان وزير المال والصناعة ومحمد وزير الدفاع وأحمد القائد العام للطيران المدني، وبرز محمد في ذلك الوقت كأبرز القادة فأظهر سلوكيات وقيماً قيادية وشخصية متميزة فذة. تمكن محمد من تحقيق تميزه عن طريق تشجيعه ودعمه للعديد من النشاطات المحلية والدولية، وتفرد محمد عن

بقية إخوته بسبب جرأته في أكثر من مناسبة على الحديث بما يتناقض مع العرف السائد «لبقية الإخوة العرب في أبوظبي»[٨٦]، وعلى سبيل المثال، فقد قاد النزاع حول الحدود بين دبي والشارقة بل وطالب بأن تنضم كل من الشارقة ورأس الخيمة إلى إمارة دبي وتم تحريك قوات دبي وطيرانها في عدة مناسبات لاحتلال الشارقة، ولولا تدخل المستشار البريطاني لما كان في الإمكان تفادي وقوع المذابح، وخلاصة القول فقد برز محمد منذ البداية وساد وجوده على وجود إخوته الثلاثة بفضل ثقته بنفسه.

أما الرجل الذي حرس مصالح الإمارة في ظل البيئة السياسية المتقلبة بهدوء عظيم فكان «مكتوم»، إذ كان العبء الملقى على عاتقة هو إبقاء دبي على درب التقدم الذي تسير فيه ــ والذي وضعها عليه باقتدار أبواه القديران ــ إلى جانب إدارة شؤون أخيه الأكثر طموحاً. وقد اتبع مكتوم سياسة أبيه في الاعتماد على طرق المهادنة السلمية، وفي محاولته لإيجاد العلاقات بين آل مكتوم وآل نهيان، كما تبنى بالفعل سياسة «الاقتصاد الحر» في نطاق إمارته والتي حولت دبي إلى كيان دولي قابل للتسويق.

أصبح مكتوم بن راشد ــ المولود في الشندغة عام ١٩٤٣ ــ أول رئيس وزراء للإمارات في التاسع من ديسمبر ١٩٧١ حين نالت البلاد استقلالها. وخدم في هذا المنصب حتى ٢٥ أبريل ١٩٧٩ حين تم استبداله بأبيه راشد بن سعيد وذلك أثناء مرور الإمارات بأدق وأصعب مراحل ما بعد الوحدة، وبعد مرور عقد من السنين عهد إلى مكتوم رئاسة الوزراء مرة أخرى بعد وفاة أبيه في السابع من أكتوبر عام ١٩٩٠، وخدم كلاً من دبي والإمارات العربية المتحدة حتى وفاته في الرابع من يناير عام ٢٠٠٦[٨٧]، وكان قد عين أخاه الأصغر محمد وريثاً للعرش في الثالث من يناير عام ١٩٩٥ موكلاً إليه رعاية شؤون دبي اليومية.

حظي مكتوم بجماهيرية واسعة بفضل تقبله للإبداعات الفردية الخاصة، فقد شدد في العديد من المقابلات التي أجريت معه عبر السنوات على الحاجة الماسة لوجود رؤية حكيمة متحررة من التدخلات الحكومية، وكان هدفه الأول هو التأكيد على إعداد دبي لمرحلة ما بعد النفط، في الواقع فإن نجاح دبي كان يعني في الغالب أنها في موقف عدم اتفاق حاد جداً مع مثيلاتها من الإمارات ومع الإماراتيين، لكن مكتوم كان لبقاً إلى أبعد

الحدود، فحين عملت أبوظبي على تأسيس خطوط جوية خاصة بها عام ٢٠٠٣ (طيران الاتحاد) لم يتصرف مكتوم بناءً على المرسوم القاضي باعتبار هذه الشركة الرسمية للبلاد وحاملة لعلمها، وقد يكون زايد هو الذي أصدر هذا المرسوم إلا أن مكتوم كان أدهى من أن يدخل في خلاف مع حاكم البلاد، فبالنسبة له فإن طائرات شركة طيران الإمارات أصلاً تحمل على ذيلها علم الإمارات العربية المتحدة وكان راضيا عن سمعة الشركة. وترك الآخرين يشقون طريقهم مع واقع لا يمكن إنكاره وهو أن وجود شركتين للخطوط الجوية الوطنية في الدولة ترك انطباعاً باحتمال حدوث نزاعات. وقد كان راضياً عن النتائج المثيرة للإعجاب في دبي.

وقد يكون من الخطأ أن نستنتج أن شؤون الاتحاد كانت بالنسبة له اهتماماً ثانوياً. فعلى الرغم من أن مكتوم فضّل أن يكرس معظم وقته وشغفه ــ وموارده الضخمة ــ إلى خيوله الأصيلة، فقد تحمل مسؤولياته بجدية وترأس جلسات مجلس وزراء الإمارات العربية المتحدة بانتظام. وقد مثل الإمارات العربية المتحدة أيضاً في المؤتمرات الإقليمية وكذلك الدولية، ممثلاً الشيخ زايد عندما تدهورت صحته. وبإيجاز، فقد خدم مكتوم رئيساً بالإنابة للإمارات العربية المتحدة في ٢ ــ٣ نوفمبر عام ٢٠٠٤، بعد وفاة الشيخ زايد بن سلطان، حتى تم إعلان وتنصيب خليفة بن زايد رئيساً.

محمد بن راشد آل مكتوم (حكم منذ ٢٠٠٦ ــ)

توفي مكتوم بن راشد في صباح الرابع من يناير عام ٢٠٠٦ إثر أزمة قلبية في فندق بالازو فيرساس، في مدينة غولد كوست بأستراليا. وخلفه على الفور أخوه محمد بن راشد آل مكتوم حاكماً لدبي، وبعد ذلك بوقت قصير نائباً للرئيس ورئيساً لوزراء الإمارات العربية المتحدة. وكان التحدي الذي واجه محمد النشيط والوسيم، هو الحفاظ على السياسات الخاصة بالعقود القليلة الماضية. كما تم إيضاحه بإسهاب في ربيع عام ٢٠٠٦، فاستثمارات دبي الضخمة في أنحاء المنطقة وباقي العالم أغضبت المشرعين الأجانب، الذين اعترضوا على وتيرة ومحتوى تقدم الإمارات[٨٨]. وتساءل الكثيرون عما إذا كان ازدهار دبي حقاً فقاعة تنتظر الانفجار. وتساءل آخرون عن كمية الأموال التي يتم غسلها من الأموال التي يتم ضخها في دبي. وما زال آخرون يشككون في نظام

التدفق الحر البنكي الذي لا يمكنه دائماً إيقاف تحويل الأموال إلى المنظمات الإرهابية المزعومة. فهل كان الشيخ محمد بن راشد مدركا أن هناك نظام تحويل موازياً يتم تشغيله انطلاقاً من دبي، كما يزعم؟، وهل كان يدرك أن الإسلاميين المتطرفين كانوا يعملون انطلاقاً من الإمارات[٨٩]؟ لاحقت هذه الأسئلة العاهل الجديد عندما كان يستقر في حكمه الجديد. وكان من المبكر جدا أن نستنتج أن محمد لن يعالج بنجاح التحديات المفترضة، حتى لو واجه منافسة صلبة. فكيفية إدارته للشؤون الاقتصادية والسياسية ــ بهذا الترتيب، كما وضعها آباؤه وأخوه ــ بالتأكيد سوف تمثل علامة بارزة لفترة حكمه.

ولد محمد بن راشد في عام ١٩٤٩ وتلقى تعليماً خاصاً في الدراسات العربية والإسلامية بدبي. وفي عام ١٩٥٥ التحق بمدرسة الأحمدية، وتخرج منها بعد أربع سنوات ليلتحق بمدرسة الشعب. وبعدما أنهى عامين في مدرسة دبي الثانوية، التحق بمدرسة «بل «للغات في كمبريدج، إنكلترا، في عام ١٩٦٦. وهو متزوج من الشيخة هند بنت مكتوم بن جمعة آل مكتوم، والأميرة هيا بنت الحسين، والأخيرة ابنة الملك حسين ملك الأردن (وأخت غير شقيقة لملك الأردن الحالي عبد الله الثاني). ولدى الشيخ محمد ستة عشر ابناً ــ سبعة ذكور وتسعة بنات.

تقييم لآخر أحداث تعاقب الحكم في الإمارات

إن العامل الرئيسي في معادلة الخلافة في الإمارات العربية المتحدة كان أسرة آل مكتوم التي تحكم دبي، وبالأخص محمد بن راشد آل مكتوم الذي تتزايد قوته. زُعّم محمد بمشاركة رابطة قريبة جداً مع الراحل الشيخ زايد ــ والتي بشرت بخير لاستقرار الاتحاد في المستقبل ــ على الرغم من أن معظم شيوخ أبو ظبي لم يثقوا به. وبصفته وزيراً لدفاع الإمارات العربية المتحدة، فقد عمل محمد عن قرب مع محمد بن زايد، خاصة بعدما اختارت دبي ــ لأسباب مالية ــ ضم وحداتها العسكرية المنفصلة إلى قوات الاتحاد الموحدة منذ بضع سنوات مضت. ولكن ما زال من غير الواضح ما هو الموقف الذي سيأخذه في حالة حدوث صراع على السلطة في داخل أسرة آل نهيان. ويبقى أن نرى ما إذا كان الشيخ محمد سوف يرضى برئاسة الوزارة لاتحاد الإمارات العربية

المتحدة، أو ما إذا كان قد يصبح منافساً محتملاً على الرئاسة في عام ٢٠٠٩ (أو بعد ذلك)، عندما يعقد المجلس الأعلى للحكام انتخابات رئاسية جديدة[٩٠].

معضلة الخلافة لدى آل مكتوم .

إن انتخابات ديسمبر ٢٠٠٩، سوف تكون الأولى بدون ظل زايد. عندما سيصار إلى التدقيق في السجل الخاص لخليفة بن زايد، وعندما يتطوع المرشحون المحتملون الآخرون للخدمة. والسؤال الأساسي هو ما إذا كان محمد بن زايد سيقبل أن تتحدى دبي أو أي إمارة أخرى آل نهيان على هذا المستوى، على الرغم من أن الفرص ممتازة في أنه سيرفض أي تعديل للقاعدة غير المكتوبة بأن الرئاسة هي مجال أبوظبي. وإذا كان هناك انقلاب ــ أي انقلاب ــ سيحدث، فإن محمد بن زايد سيرغب في قيادته، وإنه من المشكوك فيه أن وريث أبو ظبي سيفكر أبداً في مشاركة السلطة مع أي فرد، خاصة إذا كلن شخصاً طموحاً كمحمد بن راشد، رغم أن الأخير يواجه عقبتين: العقبة الأولى، هي أن أبوظبي هي عاصمة الإمارات العربية المتحدة، ويبدو من غير المعقول أن يرغب نائب الرئيس ورئيس الوزراء في ترك إمارته التي يحبها. وعلى نفس القدر من الأهمية، ومقابل كل الدعاية في العالم، فلا يستطيع المرء سوى أن يذكر له ماضيه العنيف[٩١]. وتحت هذه الظروف، فعلى الأقل الشارقة، إن لم تكن أبوظبي، سوف ترفض انتخابه رئيساً مستخدمة حق الفيتو.

أقرب إلى الوطن، فإن محمد بن راشد متأهب لاتخاذ أخطر قرار بالنسبة له، وهو تعيين وريث. فليس من الواضح ما إذا كان سوف يمرر الشعلة إلى أخيه حمدان أو يتجه إلى نظام البكورة. وبطبيعة الحال، فإن مثل هذا الاختيار من المرجح أن يزعج حمدان بن راشد، لكن أيضا أبناء الراحل الشيخ مكتوم[٩٢]؟ إن الأمر ما زال غير واضح حول ماهية الشخص القادر على ملء مكان الشيخ محمد من بين شباب آل مكتوم. وعلى الرغم من أن الاهتمام بمعالجة الوضع لا يعتبر عاجلاً، إلا أن عدم اليقين المصاحب لمثل هذا المنصب الشاغر يهز أعصاب الأسرة، على الرغم من أن قليلين من يتوقعون صراعاً على السلطة. فأفراد أسرة آل مكتوم منشغلون للغاية بتنفيذ المشروعات طويلة المدى وليس لديهم الوقت للقلق حول من سيقود الإمارة، وفي جزء منها لمعالجة هذه الهموم

رشح محمد ابنه حمدان لرئاسة المجلس التنفيذي لدبي في سبتمبر ٢٠٠٦ وربما كان ذلك لمساعدة الشاب على تعلم المخاطر المصاحبة للحكم بالرغم من عدم صدور قرار بتعيينه وريثاً للعرش حتى منتصف عام ٢٠٠٧[٩٣].

قادة الجيل القادم
المتنافسون على السلطة في دبي

من المعروف عموماً أن محمد بن راشد قائد فعال ذا بصيرة فريدة متميزة، وهو بالفعل كذلك، لكنه يبقى منحصراً ضمن نطاق حدود دبي، الوضع الذي قد لا يتغيير في المستقبل المنتظر، كما أن ذلك لا يعني أن آل نهيان سيتقبلون به ــ أو بأي شخص آخر من خارج أبوظبي ــ لتسلم السلطة الفعلية على المستوى الاتحادي. فدبي ــ التي هي أشبه بأكبر مدينة هندية خارج القارة الهندية ــ عالم قائم بذاته لا علاقة له بأبوظبي أو العالم العربي، إلا في ما يتعلق بالاجتماعات والمؤتمرات الدورية التي تناقش القضايا والهموم النظرية، ولا نبالغ إذا أكدنا وجود هذه الفجوة الاجتماعية والثقافية بين دبي وما سواها، وبالنتيجة أيضاً: بين آل نهيان وآل مكتوم، وبالمقابل لا يمكن لأحد أن يقلل من شأن التأثير الذي يحظى به محمد بن راشد على البلاد وخصوصاً في هذا الوقت الذي يتمتع فيه حاكم دبي بالسلطة الكاملة. وفي الواقع فإن محمد بن راشد شخص طموح يحظى بموقع جيد جداً يؤهله التقدم نحو رئاسة الاتحاد في عام ٢٠٠٩.

وبعكس رجال آل نهيان الأكثر انقياداً وطاعة، كان حاكم دبي موهوباً في مجال العلاقات العامة، وجزء كبير من هذا يعود فضله للمستشارين البريطانيين، ولكن بفضله هو فقط خاضت دبي غمار مجالات صعبة مثيرة للجدل، تماماً كما في اللقاء التلفزيوني في نهايات عام ١٩٩٩ الذي «ناقش» فيه حاكم دبي شؤون الديموقراطية والحرية، ولم يكن معروفاً ما إذا كانت هذه الجهود نظرية في طبيعتها، ولكنها كانت (ولا تزال) غير ذات رواج في أبوظبي حيث كانت قلة قليلة فقط تعتبر هذه التوجهات جديرة بالثناء وخصوصاً في بيئة قبلية إلى حد كبير كبيئة الإمارات العربية المتحدة، وفي الحقيقة كانت هذه هي المعادلة الصعبة في الإمارات العربية المتحدة: كيف يمكن الموازنة بين معطيات التحديث والمعايير القبلية وخصوصاً في دبي التي قل أن يكترث أهلها بالتغيرات وأثرها

على القوى الاجتماعية الأصلية، والغريب في الأمر أن هذا التناقض كان أكبر لدى الجيل الأصغر من المتنافسين على السلطة في دبي والذين لم يجمعهم مع الجيل الأكبر سوى القليل من النقاط المشتركة وذلك نظراً لنمط حياتهم المترف.

حمدان بن راشد

كان الشيخ حمدان بن راشد (المولود في ٢٥ ديسمبر ١٩٤٢) نائباً لحاكم دبي ووزيراً للمال في حكومة الاتحاد، وبالرغم من كونه أكبر سناً من حاكمه وأخيه إلا أنه فقد سلطاته وصلاحياته لصالح محمد ــ الأكثر طموحاً منه ــ في نهايات الثمانينيات حين همش الوريث الشرعي آنذاك أخاه وحدَّ من صلاحياته. تقبل حمدان قدره ولكن من الممكن أن يلعب دوراً هاماً وحيوياً في دبي في حال خرج محمد من سدة الحكم، ولأن أبناء محمد صغيرو السن فقد أثبت حمدان قدرته على القيادة والحكم، كما أن سنوات الخبرة ساعدته بالتأكيد على لعب دور الوسيط، والغريب في الأمر أن حمدان بن راشد يحظى بتقدير كبير جداً في كل مكان من الإمارات العربية المتحدة خارج إمارة دبي نظراً لاتباعه لسياسة عدم التدخل.

حمدان بن محمد بن راشد

درس حمدان محمد بن راشد ــ المولود عام ١٩٨٢ ــ في مدرسة راشد الخاصة للبنين، وتخرج عام ٢٠٠١ من أكاديمية سانت هيرست العسكرية الملكية. ولأنه ابن الحاكم فقد تم تعيينه رئيساً للمجلس التنفيذي في سبتمبر عام ٢٠٠٦، وقد كلف مرسوم التعيين كافة الدوائر والمعنيين في دبي بتطبيق المرسوم خدمة للبلاد ومصالحها العليا. ومن المثير للاهتمام حقاً أنه سرعان ما تمت مؤازرة حمدان بمعاون قدير ليساعده على قيادة هذا المجلس الهام في الوقت سُمّي فيه محمد عبد الله الجرجاوي رئيساً للمكتب التنفيذي وهو مكتب يعمل بالتنسيق مع المجلس التنفيذي. وإضافة إلى هذا فقد عين هذا المرسوم أحمد بن بيات أميناً عاماً للمجلس التنفيذي فيما تم تعيين نبيل اليوسف مديراً للمكتب التنفيذي[٩٤]. رحب الشيوخ القادة بتعيين حمدان بالرغم من أن قلة خبرته النسبية كانت تعني أن مستقبله القريب كان غير واضح المعالم[٩٥]. أرسل سلطان بن محمد بن

سلطان القاسمي ــ الوريث الشرعي ونائب الحاكم في الشارقة ــ ورئيس المجلس التنفيذي للشارقة لحمدان برقية تهنئة يتمنى فيها النجاح والتوفيق له في منصبه الجديد، وكان فحوى البرقية يشير إلى استيعاب الإماراتيين لاستعداد الشباب لتحمل المزيد من المسؤوليات.

التحالفات المحتملة بين آل مكتوم

الآن وبعد تسلم محمد بن راشد مقاليد السلطة فهو في حاجة لدعم ومساعدة محمد بن زايد خصوصاً إذا كان منصبه كنائب رئيس الإمارات العربية المتحدة يحمل معاني حقيقية غير المعنى التشريفي (أو الشكلي) لهذا المنصب، وبالرغم من أن العلاقة بين كلا الرجلين حديثة العهد إلا أننا نتساءل عما إذا كان وزير الدفاع يستغل رئيس الأركان أم أن الثاني يجاري الأول (الرئيس العسكري) وذلك كي يحيّده ويقلل من دوره. ومرة أخرى، وبغض النظر عن الدوافع يصعب علينا حقاً أن نتصور سبب منح محمد بن زايد لواحد من بني عمومته (ذي القرابة البعيدة) في دبي مثل هذه السلطات التي لا يمكن أن تكون إلا على حسابه الخاص، وبالمثل فإن رئاسة محمد بن راشد المتوقعة للإمارات العربية المتحدة عام ٢٠٠٩ ستواجه حالة من الضعضعة بوجود منافسه الوحيد ــ ووريث عرش أبوظبي ــ وفي يده مفاتيح القوة العسكرية للبلاد.

ومما يجدر ملاحظته هنا أن محمد بن راشد قد توصل إلى نتيجة مفادها أنه لا يحتاج إلى إقامة علاقات قوية مع خليفة وسلطان بن زايد (إضافة إلى عدد من أبناء زايد الآخرين) ومن المؤكد أن هذا كان واقع الحال حين كان زايد بن سلطان حياً، ولكن لم تستمر الحال بعد وفاته، ولعل أكثر التطورات إثارة بعد عام ٢٠٠٤ كان نشوء علاقات ودية حديثة بين خليفة بن زايد ومحمد بن راشد، وتعززت هذه العلاقة في يناير ٢٠٠٦ حين حل محمد محل أخيه حاكماً لدبي. كلا الرجلين اليوم حاكم لإمارة من الإمارات، وكلاهما مطالب بعبء المحافظة على توازن السلطة بين أبوظبي ودبي، وبالإضافة إلى ذلك، كلاهما يحمل مسؤوليات جدية على الصعد الداخلية والإقليمية والدولية وهذه المسؤوليات تستلزم وجود التنسيق من أجل تقدم مصالح الإمارات العربية المتحدة، وأخيراً فكلا القائدان على دراية تامة بأن بقية الحكام ــ وبعضهم كبير في

السن والخبرة معاً ــ يمتثلون لهما ويأتمرون بأمرهما من أجل صالح البلاد ورفاهها العام قبل كل شيء، وبكلمات أخرى فإن كلاً من خليفة بن سلطان ومحمد بن راشد مجبر على إبداء التعاون لأسباب عديدة حتى لو كانت هذه الأسباب لا تتماشى مع طبيعة تاريخهما الشخصي والاجتماعي. .

ومما يثير الاهتمام أن كلا الرجلين يشتركان في خاصية النفور من الانخراط في شؤون السياسة الداخلية، خصوصاً إذا تعلق الأمر بإمارتي الشارقة ورأس الخيمة، فإذا كان محمد بن راشد قد تجاهل الشيوخ الأصغر سناً في الإمارات الشمالية فهذا لم يكن سلوكه هو وحده، فقد حذا معظم شيوخ أبوظبي حذوه. وبالرغم من أن الشيخ سلطان بن محمد (الشارقة) والشيخ صقر بن محمد القاسمي (رأس الخيمة) قد لعبا أدواراً هامة كحكام، إلا أنهما لم يكونا بارزين في نطاق تشكيل الأحلاف الموالية لهما إذا ما قورنا بالوضع في أبوظبي ودبي، وإذا استثنينا بعض الحالات القليلة ربما نستطيع القول أن الشيخ حمد بن محمد الشرقي في الفجيرة والشيخ خالد بن صقر في رأس الخيمة لم يمارسا أدنى تأثير أو سلطة خارج إمارتيهما وكان مدار أي حديث في الفجيرة أو رأس الخيمة هو التنفيس عن مقدار الإحباط الذي يشعر به بعض من هؤلاء الشباب في هاتين الإمارتين ولكن جل ما استطاع هؤلاء الشباب فعله هو التنفيس عن إحباطهم.

الحكام المعاصرون

القواسم ــ الشارقة

لعل الشخص الذي صنع لعائلة القواسم وزنها وبرز كواحد من أهم القادة في الخليج هو سلطان بن صقر الذي حكم منذ ١٨٠٣ حتى ١٨٦٦ فقد حظي هذا الرجل طيلة حياته بلقبين اثنين هما «شيخ الشارقة» و«شيخ رأس الخيمة» كإمارتين اثنتين بالإضافة إلى أجزاء أخرى عديدة من «خليج فارس» التي خضعت لسلطته[٩٦]. وبفضل التخوف العالمي من جهة هذا الشخص وقلة ثقة بريطانيا به فقد استطاع سلطان بن صقر أن يعقد الاتفاقيات مع الأعداء والأصدقاء على حد سواء، وقد نجح في التغلب على الخطط السعودية والبريطانية ضده[٩٧].

بسط سلطان بن صقر وأبناؤه والعديد من أخوته نفوذهم على الشارقة ورأس الخيمة في

سلسلة من الثورات التي كان يقوم به أحدهم ضد الآخر، وغالباً ما كانت تنشط المعارضة ضد «الحاكم» القانوني للإمارة إذا رفض السكان سلطة هذا الحاكم لفشله في دعم إخوته أو لرفضه خفض الضريبة المفروضة على اللؤلؤ في مواسمه الفقيرة، وفي بعض الأوقات كانت العداوات الدموية تنشط بين القبائل ناشرة الذعر في أوساط المجتمع السيئ الحظ، وفي حادثه من هذه الحوادث التي وقعت عام ١٨٥٤ حاول سلطان الحصول على موافقة المندوب السامي البريطاني من أجل قمع هؤلاء الذين ثاروا ضده في مدينة الحمرية الواقعة بين عجمان وأم القيوين وخلال هذه الحادثة عارضت بريطانيا الهجوم البحري على المدينة وذلك خوفاً من تسرب العداءات المحلية وانتشارها إلى الإمارات المجاورة.

وعندما كان سلطان في مدينة لنجة على الساحل الفارسي من الخليج، عهد زمام الأمور إلى ممثل لسعودي ــ ولم يكن الأمر مفاجئاً ــ ان ادخل حامية عسكرية من الوهابية إلى المنطقة، وبعودة سلطان إلى المنطقة وجد نفسه متورطاً في معركة لم يردها، وأسفر القتال عن عشرات الجرحى، والنتيجة الأسوأ هي أن الحاكم وجد نفسه مجبراً على طلب التدخل البريطاني لإنهاء هذه المعركة، وبالفعل قام المندوب السامي البريطاني النقيب آرنولد كمبل بالتوسط لحل الأمر[٩٨]، وبالإضافة إلى التبعات المحلية لهذه الحادثة فقد عززت معركة (الحمرية) من قدرة المندوب السامي البريطاني على التدخل في الشؤون القبلية.

مات الشيخ سلطان بن صقر عام ١٨٦٦ وهو في الثمانين من عمره، وخلفه ولداه خالد في الشارقة وإبراهيم في رأس الخيمة، لكن في مايو ١٨٦٧ قام خالد بن سلطان بشن هجمة على رأس الخيمة طارداً أخاه منها ليضم إمارة رأس الخيمة إلى سلطته في الشارقة، ومات خالد في أبريل عام ١٨٦٨ متأثراً بجراحه إثر قتال بينه وبين حاكم أبوظبي[٩٩].

وابتداءً من ثمانينيات القرن التاسع عشر وحتى بدايات الخمسينيات من القرن العشرين حكم الإمارة العديد من الأفراد الذين ظلوا تحت الوصاية البريطانية بشكل أو بآخر، لكن وفي مايو عام ١٩٥١ اعتلى العرش قائد أثار حفيظة بريطانيا وانتقاداتها، وهو صقر بن سلطان (١٩٥١ ــ١٩٦٥) فقد كان شخصية خاصة بالنسبة لزمانه ومكانه، ولم

يستطع «مدربوه» البريطانيون أن يحتملوا تحرره وأفكاره وتبعاتها، وكان اقتراحه الجريء بأن ينشيء مكتباً خاصاً بجامعة الدول العربية في الشارقة بمثابة اجتراء على المسؤولين البريطانيين الذين كانوا يسخرون من أية محاولة أو جهد داعم للقومية العربية، وبالرغم من أن هذا الاقتراح قد أفضى إلى اتخاذ خطوة خطيرة من الجانب البريطاني ــ ألا وهي عدم السماح لأي شيخ عشيرة في الخليج بممارسة أية «سياسة خارجية» دون الحصول على إذن من بريطانيا ــ إلا أن الاقتراح يعتبر مثالاً على وقوع التفاعل البيني، وذلك لأن صقر بن سلطان لم يكن يدعو إلى تغيير في الشكل الخارجي أو في التوجه، بل على العكس فقد أكد على أن منطقة الخليج آخذة في الاتحاد التدريجي لتشكل عالماً عربياً أكبر وأن لا شيء يمنع من التواصل الحتمي ما بين دول الخليج، كما ثبت بأن صقر بن سلطان ــ وقد كان آنذاك نجماً صاعداً ذا إمكانات هامة في ذلك الوقت ــ شخص صعب المراس لا يسهل التفاوض معه إذا تعلق الأمر بمنطقة كلبا ومن وجهة نظر بريطانيا فقد كان الوقت قد حان «لوضع الأمور في نصابها» وذلك بالتنسيق من أجل خلع الحاكم في نهاية الأمر.

وبدءاً من بدايات عام ١٩٦٥ تقدم ممثلون بريطانيون من إخوة صقر بن سلطان ــ بالإضافة إلى العديد من أقارب سلالة بني سلطان من الأسرة الحاكمة ــ باقتراح استبدال حاكمهم، وكما صرح أحد المراقبين فإن «إخوة صقر قد أبدوا ترحيبهم بالاقتراح ولكن تحت شرط اغتيال صقر[١٠٠].

وتحسباً من ردود الفعل على المؤامرة فقد رفضت بريطانيا هذا الشرط وعملت على البحث عن خليفة آخر ضمن الفروع الأخرى للعائلة الحاكمة، فاستقر بهم المطاف أخيراً على خالد بن محمد (١٩٦٥ ــ١٩٧٢) الذي كان يدير في تلك الأثناء مخزناً ناجحاً لبيع الأصباغ في دبي[١٠١]، وتلقى خالد الدعم اللازم إبان الحدث بما في ذلك دعم المندوب السامي البريطاني حتى اعتلى السلطة أخيراً. نفي صقر المعزول إلى القاهرة حيث قضى سبع سنوات يخطط للعودة، وبالنسبة للعديد من النقاد كانت فترة حكم خالد التي امتدت سبع سنوات غير مميزة تفتقر إلى سعة الأفق، لكن خالد أدرك ــ في مرحلة باكرة لم يتوقعها النقاد والمراقبون ــ أن اتفاقية العلاقات المشتركة بين الشارقة وبريطانيا لم تكن ذات نفع يرجى كما كان يتوقع خالد، فعلى سبيل المثال حين انعكس الأمر

بحماية سيادة الشارقة وسلطتها على جزيرة (أبوموسى) لم تبد بريطانيا رغبة فعلية لقمع حركات الانتهاكات الإيرانية بالرغم من أن المعاهدة كانت تقضي بذلك، ويبدو أن هذه المرحلة قد أظهرت لخالد وغيره من أفراد عائلة القاسمي الحاكمة أن عائلة القواسم التي كانت قوية في فترة من الفترات قد أصبحت تابعة وخاضعة لبريطانيا، وفي ظل هذه الظروف فضل خالد التحول من الشأن الخارجي إلى الشأن الداخلي فوضع ثقته بزملائه حكام إمارات الخليج الشمالية وقدم عدداً من التنازلات لصالح الاتحاد المنشود، بكلمات أخرى، فإنه في الوقت الذي تصرف فيه المسوؤلون البريطانيون مع قادة القبائل في الشارقة «على نحو صحيح» على الأقل من المنظور البريطاني، فإن إهمالهم الواضح جداً للعديد من القضايا الهامة قد شجع القلة وأقنعهم بأن الوقت قد حان واقترب للحصول على الاستقلال، وبسبب إهمال بريطانيا وممثليها للشؤون المحلية للمنطقة وانشغالها بقضاياها الملحة في بريطانيا فقد ساهم هذا في تشجيع قيام الاتحاد (اتحاد الإمارات العربية) بالرغم من أن العديد من قادة الإمارات بمن فيهم قادة القواسم في الشارقة كانوا يحبذون فكرة الانتقال المنظم.

انقلاب عام ١٩٧٢

في أواخر يناير عام ١٩٧٢ اغتيل خالد بن محمد القاسمي، حاكم إمارة الشارقة منذ عام ١٩٦٥، وبسبب حدوث هذا الانقلاب الناجح الذي قاده الشيخ صقر المعزول. مع بدايات قيام الاتحاد وربما خوفاً من تأثير المشاكل الداخلية على الاتحاد سارعت الإمارات العربية المتحدة إلى رأب الصدع وذلك بالاعتراف بالحاكم الجديد سلطان بن محمد القاسمي.

ولسوء الحظ فإن جماعة الشيوخ في العائلة الحاكمة لم تكن قد اختارت سلطان بن محمد ــ أخو الحاكم المقتول ــ خلفاً لخالد بن محمد حين أعلنت أبوظبي اعترافها الهام بسلطان حاكماً جديداً كما سبق الذكر، لقد كان الحاكم المقتول ونائبة «في نظر الكثيرين شركاء في جريمة ... الاتفاقية غير المعلنة بين الشارقة وإيران حول جزيرة أبو موسى»[١٠٢].

اعُتقل صقر ووضع تحت الإقامة الجبرية في منزله في أبوظبي في حين رفض المجلس الأعلى للحكام الاستماع إلى قضيته.

أسفرت التحقيقات التي أجريت بعد اعتقال صقر عن أنه (أي صقر) كان يعول على سياسة الشارقة المعادية لإيران، وكان الكثيرون يعتقدون أن اتفاقية اقتسام عائدات النفط في الحقول المتاخمة لجزيرة أبو موسى بين الشارقة وطهران لم تكن اتفاقية عادلة.

ويرى أحد المحللين أن صقر كان ينوي ــ عندما تؤول إليه السلطة ــ أن «يبطل هذه الاتفاقية[١٠٣] ولكن الانقلاب وضع المجلس الأعلى للحكام أمام مأزق سياسي صعب، وذلك لأن دستور البلاد يقضي بأن أي حاكم يخضع لمحاكمة وتثبت إدانته من قبل محكمة العدل في الاتحاد يحكم عليه بالموت، وكان هذا الأمر مفروغاً منه بالنسبة للحكام وهم معروفون بتحفظهم من اتخاذ مثل هذه السابقة وخصوصاً في هذه المرحلة الباكرة جداً من حياة الاتحاد.

والمأساوي أن أحد ورثة سلطان بن صقر ــ والذي كان معارضاً لنشاطات بريطانيا في منطقة الخليج خلال خمسينيات وستينيات القرن العشرين ــ قام بتحريك سلسلة من الأحداث التي وضعت الحياة السياسية في الشارقة في مرحلة من عدم الاستقرار، استفاد سلطان بن محمد، وهو الأخ الأصغر للشيخ خالد، من ميزتين هامتين لم يستطع أي من سابقيه تحصيلهما، الأولى: أن الشارقة في فترة حكم سلطان بن محمد أصبحت منتجة للنفط وكان حظها من عائداته كبيراً، والثانية: أنه كان الحاكم الوحيد الذي يحصل على درجة علمية جامعية فاستطاع بذلك استيعاب التطورات السياسية الخارجية والعربية قبل أن تحصل منطقة الخليج على مسؤولياتها كدولة[١٠٤]. ولكن وبالرغم من أن هاتين الميزتين بوأتاه مركزاً واحتراماً، فقد ثبت أن خيار مجلس عائلة القواسم للحاكم كان خياراً مفتقراً إلى البصيرة الحسنة، إذ عملت الرؤية التي تبناها سلطان بن محمد في الشارقة ــ والتي طبقت بثقة وثبات ــ على تحويل الإمارة إلى مركز للتعلم لكن تحت وصاية أبوظبي، فقد خدم سلطان كأول وزير للتعليم، وعلى نفس الصعيد من الأهمية يأتي تعزيز علاقته بزايد بن سلطان الذي كان يحترم خبرة واهتمام الأول (أي سلطان) في مجال الزراعة، وكان زايد

«صاحب الرؤية» يرى في سلطان شخصاً مثقفاً قديراً يشاركه في رؤيته المستقبلية بتحويل الإمارات العربية المتحدة لتصبح كياناً سياسياً فاعلاً ومجتمعاً نابضاً بالحيوية ودولة عربية إسلامية مسؤولة.

وإذا أخذنا في الاعتبار خلفية القواسم وإدراك الشيخ سلطان التام بأن مصالح الشارقة ستتحقق ضمن اتحاد قوي، لم يكن من المستغرب أن تقوى علاقة الشارقة بأبوظبي في الفترة بين الاعوام ١٩٧٢ ــ ١٩٧٨ عندما وقعت مأساة مرة أخرى.

سلطان بن محمد القاسمي (١٩٧٢ ــ)

ولد الشيخ سلطان بن محمد القاسمي عام ١٩٣٩، وأصبح حاكماً بعد اغتيال أخيه خالد بن محمد القاسمي (١٩٦٥ ــ١٩٧٢) الذي قتل في انقلاب عسكري غير ناجح كان يهدف إلى إعادة السلطة إلى يد ابن عمه صقر بن سلطان القاسمي (١٩٥١ ــ١٩٦٥). اكتسب سلطان سمعته الجيدة نظراً لتفكيره المتواصل وجهوده الحماسية المستمرة التي حولت الشارقة إلى واحة ثقافية. حصل سلطان على درجة الدكتوراه من جامعة إكستر في إنكلترا عام ١٩٨٥ ونشر العديد من الدراسات التي تركز على قضايا منطقة الخليج[١٠٥] وأطلق ما يمكن وصفه بـة«الحملة الثقافية الإنسانية» لتأسيس مراكز تعليمية مختلفة حول العالم، كما توقع طفرة مؤسساتية هامة جداً في الشارقة تركز على المتاحف والمعاهد العلمية الفنية بالإضافة إلى العديد من الجامعات العالمية بما في ذلك الجامعة الأميركية في الشارقة التي بنيت على غرار مثيلتها في بيروت ــ لبنان.

كان سلطان بن محمد ــ بالنسبة للبعض في الإمارات العربية المتحدة بمن فيهم المؤيدون الذين اعتبروه لقوته قائداً محتملاً لاتحاد الإمارات العربية ــ شخصاً مبذراً، ولم يشك أحد بأن المشاريع المتنوعة في الإمارة تكلف ثروة باهظة، وفي ما كانت الشارقة لا تجني إلا القليل من عوائد النفط والغاز بدءاً من بدايات الثمانينيات إذ كان إنتاجها محدوداً خاصة إذا ما قورنت ابتداءً أبوظبي الضخمة، فتراكمت الديون على سلطان بعد اعتلائه السلطة وقد قدرت الديون بما مليار بليون دولار أميركي في نهايات الثمانينيات[١٠٦]. وكان من الطبيعي أن ينتج عن هذا الأمر سخط بين عدد من أفراد العائلة الحاكمة، ومن الممكن جداً أنه عجل من محاولة الانقلاب التي هزت المدينة الهادئة في يونيو ١٩٨٧

حين كان سلطان خارج البلاد، وأعلن أخوه الأكبر عبد العزيز القاسمي رسمياً عبر وكالة أنباء محلية أن الحاكم قد اعتزل سلطاته، وفي ذلك الوقت حسمت مصير الحاكم مجموعة من الشائعات والمزاعم حول سوء إدارته وتزامنت مع ما أذيع حول ضلوع الرجل باهتماماته الأكاديمية، إذ عرف عنه بقضاء الساعات الطوال في كبرى المكتبات الأوروبية[١٠٧]. بالرغم من مساندة أبوظبي للشخص الذي اختلق المشاكل والذي كان يفترض أن يقلل من اعتماده على آل نهيان إلا أن الانقلاب فشل إثر رفض آل مكتوم له، وأجبرت الثورة في القصر المجلس الأعلى للحكام على التلاقي والتشاور في الموضوع، وكان الأمر في الواقع استعراضاً للقوى بين راشد بن سعيد وزايد بن سلطان وقرر المجلس أن سلطان بن محمد هو الحاكم الشرعي الوحيد وبذلك تم السماح له بمواصلة مهامه كحاكم. أقر زايد ذلك لكنه أصر على أن يحتفظ عبد العزيز بمقعد له في المجلس كوريث شرعي جديد لإمارة الشارقة، قام سلطان بن محمد ــ المثبت من قبل رئيس الدولة والمعاقب في الوقت ذاته ــ بمجموعة من الإصلاحات الإدارية والمالية بالرغم من أنه أزاح وريثة الشرعي عن منصبه على عجل في فبراير ١٩٩٠. حين أزيح عبد العزيز من منصبه تراجع عن أي حق له في خلافة الحاكم وتم نفيه سريعاً إلى أبوظبي. اعترض زايد على ذلك، إلا إن من حق الحاكم أن يعين خلفاً له ولكن هذه الحقبة خلفت أثراً كبيراً في العلاقة بين هذين الرجلين.

تقييم لآخر أحداث تعاقب الحكم

مهما كان الأمر غير مرفوض فلقد كانت محاولة انقلاب القصر عام ١٩٨٧ بمثابة إيقاظ قاسي لآل نهيان الذين كانوا تواقين لتقديم أنموذج للنظام ضمن مجموعة العائلات الحاكمة شمال الإمارات. رأت أبوظبي في سلطان بن محمد القاسمي شخصاً عالي الثقافة ومنافساً قوياً على رئاسة الاتحاد، لم تكن عائلة القواسم على قدر واسع من الثراء ولكنهم كذلك لم يكونوا من الفقراء، وقد مكنتهم عوائد النفط والغاز من المتاجرة في السوق المالي في كل من الشارقة وسوق الكويت غير الرسمي، ولكن حين انهار سوق المناخ (الاسم المستخدم عامة للسوق) عام ١٩٨٢، خسر القواسم مبالغ ضخمة لم تعوّض لهم[١٠٨]. وقد وجد الكثيرون العزاء في كرم زايد بن سلطان الذي لا يضاهى، وبالرغم من أن سلطان بن محمد كان ممتناً لهذا إلا أنه كان صلباً عنيداً بخصوص

مفاهيمه الخاصة، وكرجل مثقف على الصعيدين النظري والعملي معاً، فقد كان يرى أن الشارقة، وهو شخصياً، يستحقان مزيداً مّن الحقوق والمسؤوليات، فمن وجهة نظرة كان اتحاد الإمارات العربية سيحظى بفرصة أفضل إذا تقاسم كافة أعضاء الإمارات هذه المهام والمسؤوليات بدلاً من تقبل الحلف الذي قام بين أبوظبي ودبي قبل ١٩٧١ لاقتسام الصلاحيات والتسليم به دون معارضة، وبغيابه عن مثل هذه التقسيمات السياسية لم ير سلطان بن محمد أية قيمة للإذعان لكل نزوة أو رغبة تصدر عن العاصمة. تعرضت الشارقة لتحديات داخلية خطيرة الأعوام عامي ١٩٧٢ و١٩٨٧ بالرغم من أن قادتها لم يكونوا راضين عن تدخل جيرانهم، وحتى لو كان القواسم مدينين بالفضل إلى آل مكتوم في عام ١٩٨٧ إلا أنهم كرهوا الوضع السابق ومخرجاته وعاهدوا أنفسهم ألا يضعوا عائلتهم الحاكمة في موقف مشابه.

معضلة الخلافة لدى للقواسم

عين سلطان بن محمد القاسمي عام ١٩٩٠ أحمد بن سلطان وريثاً شرعياً له، وهو الأخ الأصغر للحاكم الأسبق صقر بن سلطان، في محاولة لرأب الصدع بين فرعي العائلة، وقد اعتقد الكثيرون بأن هذا الخيار كان مؤقتاً حيث إن الحاكم كان يعد ابنه محمد لهذا المنصب، وكانت الكارثة في أبريل عام ١٩٩٩ حين وجد محمد بن سلطان بن محمد القاسمي (ذو الأربعة وعشرين عاماً) مقتولاً في قصر أبيه بالقرب من غابة رو شرق غرين ستد بالقرب من لندن[١٠٩] وبعد انتهاء الأربعين (فترة الحداد) قام الحاكم بتعيين ابن عمه الكفؤ سلطان بن محمد بن سلطان، وهو أحد إخوة زوجته المحبوبة جواهر، في منصب ولاية العهد بعد مايو ١٩٩٩[١١٠]. ويبدو أنه من المبكر جداً أن نعرف في ما إذا كان الشيخ سلطان سيغير ولاية عهد الشارقة لصالح واحد من أبنائه الأصغر سناً أم أنه سيقبل ببقاء سلطان بن محمد بن سلطان ذي الخلق الدمث، ولا شك أن هذا الأخير (أي سلطان) كان قادراً على رعاية مصالح الإمارة بالرغم من أنه قد أثار بعض الاعتراضات في أبوظبي. كان وجود هذا الرجل (الوريث الشرعي) عاملاً محسناً للسياسات ضمن الاتحاد نفسه، وكان يعلم نقاط قوته وضعفه ولم يفعل ما يجب مذمة أهل الجنوب، وإضافة إلى ذلك فإن مكان سلطان بن محمد ملائم تماماً كي يظل بقية الأنداد من عائلة القواسم تحت المراقبة، حيث إن معظمهم يؤمن بأن الحاكم

يجب أن يكون من سلالتهم وفروع عائلتهم هم، ومثل هذا الموقف الصعب يصبح أكثر خطورة كلما أمتد العمر بالحاكم.

قادة الجيل القادم
المتنافسون على السلطة في الشارقة

تعتبر عائلة القواسم في الشارقة هي الكبرى من بين البيتين الحاكمين، قامت المشاريع الضخمة تحت قيادة سلطان بن محمد القاسمي ــ الذي دعم بحماسة قيام حكومة اتحاد قوية بحيث تحتفظ كل إمارة بخصوصيتها في نفس الوقت ــ وكانت هذه المشاريع تهدف إلى تحويل الشارقة إلى عاصمة ثقافية للمنطقة بأسرها، واستدعى إنشاء هذه المشاريع، بما فيها تأسيس جامعة أميركية في الشارقة، تمويلاً مالياً ضخماً، وتكدس الدين على سلطان مما أدى إلى عدم رضا العائلة الحاكمة، ولعل هذا قد لعب دوراً أيضاً في انقلاب يونيو عام ١٩٨٧ وبالرغم من أن الشارقة قد استفادت من عوائد النفط، بالإضافة إلى المساعدات السخية التي كانت أبوظبي تمنحها لها وخصوصاً حين كان زايد بن سلطان آل نهيان هو حاكم الاتحاد، فإن اقتصاد الشارقة كان بحاجة إلى إدارة حذرة. قبل سلطان الشروط المفروضة عام ١٩٨٧ والتي تضمن عودته إلى الحكم ــ حين شرع في إحداث الإصلاحات الإدارية المالية ــ ولكنه أثار حفيظة أبوظبي حين عزل أخاه من منصب الوريث الشرعي في فبراير عام ١٩٩٠ في حين قتل ابنه المسمى وريثاً للعرش آنذاك في ظروف غامضة في بريطانيا مما استدعى ضرورة إعادة تقييم وضع التعاقب في الحكم لا لشيء إلا لضمان الاستقرار الداخلي.

سلطان بن محمد بن سلطان

المرشح الطبيعي كوريث شرعي للشارقة سلطان بن محمد بن سلطان هو ابن عم الحاكم وأخو زوجته، وقد أعلن نائباً للحاكم ووريثاً شرعياً للشارقة في مايو ١٩٩٩ بعد موت محمد بن سلطان القاسمي المفجع، ونظراً لكون القائد شخصاً هادئاً وخجولاً إلى حد ما فقد تولى سلطان عدة مناصب إنابة عن الحاكم بما في ذلك رئاسة كل من مجلس الشارقة التنفيذي ودائرة الرقابة المالية للشارقة وسلطة الكهرباء والمياه في الشارقة وبنك

الشارقة الوطني، وصار سلطان شخصاً لا غنى عنه لتأمين حاجات الإمارة الداخلية وواحداً من أهم المسؤولين المحليين في الإمارة العربية المتحدة، وكانت قوته رغم ذلك تكمن في مسلكه القنوع، إذ فضّل دائماً البقاء بعيداً عن أضواء الشهرة ــ وهو أمر ليس سهلاً في الإمارات العربية المتحدة المتيقظة إعلامياً ــ وذلك لتحقيق حاجات الشارقة على أحسن وجه، وبالرغم من أن الحاكم كان له العديد من الأبناء الذين قد يطالبون يوماً بحقهم في خلافة أبيهم، فإن سلطان بن محمد يستطيع أن ينجز مهام الحاكم بلا شك في حال توليه السلطة كاملة.

لبنى بنت خالد

كان تعيين الشيخة لبنى بنت خالد بن سلطان القاسمي أول سيدة في مجلس الوزراء حدثاً تطورياً هاماً ومفاجئاً في تاريخ الإمارات الحديث، حيث عين خليفة بن زايد آل نهيان في نوفمبر ٢٠٠٤ لبنى ــ وهي ابنه أخ سلطان بن محمد ــ وزيرة للاقتصاد والتخطيط، وهو منصب هام جداً في بلد يعتبر النفط أحد أهم منتجاته ويعتمد بشكل كبير على الاستثمار الأجنبي. ولا شك أن لبنى اليوم هي واحدة من أقوى سيدات الإمارات العربية المتحدة والأكثر تأثيراً في البلاد. انخرطت لبنى في سلك العمل في السبعينيات متدرجة من رتبة إلى أخرى بعدما حصلت على درجة البكالوريوس في علم الحاسوب من جامعة ولاية كاليفورنيا في تشيكو Chico وعادت إلى الوطن عام ١٩٨١ لتشغل وظيفة معدة برامج في شركة برمجيات هندية Datamation، وكانت أول سيدة تعمل وحدها في فريق من المبرمجين الهنود ــ في وقت لم تجرؤ فيه إلا قلة من السيدات على اقتحام هذا المجال. وبعد سنتين انتقلت إلى سلطة ميناء دبي حيث تدرجت في الرتب كمديرة لمركز تكنولوجيا المعلومات، كما طورت نظاماً للتوثيق عمل على المساعدة في تقليل الوقت اللازم للأعمال الورقية، فسرعت عملية تخليص السفن من ساعة كاملة للسفينة إلى ١٠ دقائق فقط، وقد شجعها هذا النجاح الباكر على التفكير بالقطاع الخاص الذي انخرطت فيه في بدايات التسعينيات عن طريق تطويرها لسوق مالية محوسبة شجعتها على شراء بعض الحصص في شركات التجارة الحرة في دبي، وأصبح موقعها الإلكتروني للمزادات Businees - to - Business أعمال والمسمى «تجاري» علامة تجارية لا يزال يواصل ازدهاره وتقدمه. وأثناء تحضيرها للدكتوراه في

الاقتصاد في معهد ماستيوتش للتكنولوجيا حصلت على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال (MBA) من الجامعة الأميركية بالشارقة عام ٢٠٠٠.

ونظراً لكونها موضع ثقة وصدقيته قُبلت لبنى بالعديد من المناصب والارتباطات بما فيها المقاعد التالية في مجالس كل من: غرفة دبي للتجارة والصناعة، جامعة دبي، كلية إدارة الجودة الإلكترونية الشاملة في دبي، المدرسة الأميركية للدراسات العليا في الإدارة الدولية (ثاندر بيرد) في فيونيكس ــ أريزونا، جامعة زايد، مركز دبي للتوحد، كما تسلمت في السنوات الأخيرة العديد من الجوائز الهامة بما فيها جائزة «مجموعة دبي للجودة لدعم القيادة والجودة والتغيير» (٢٠٠٠) وجائزة ITB لأفضل إنجاز شخصي (٢٠٠٠)، وجائزة سيد العام من داتاماتكس لتكنولوجيا المعلومات (٢٠٠١) وجائزة الإسهام الشخصي في الأعمال والاقتصاد (٢٠٠١). وجائزة الإسهام المبدع من داتاماتكس (٢٠٠٢) ولقب الكومنولث الفخري من ولاية كنتاكي الأميركية المسمى «كنتاكي كولونيل» (٢٠٠٣).

طارق بن فيصل

الشيخ طارق هو رئيس دائرة التنمية الاقتصادية في الشارقة، كما يترأس، «جمعية الشارقة الخيرية» و«سلطة التطوير السياحي والتجاري» في الشارقة، وبالإضافة إلى هذه المهام فهو منخرط في العديد من الأعمال التجارية الخاصة بما في ذلك إدارة شركة «البحيرة الوطنية للتأمين» و«مجموعة الإمارات الاستثمارية».

آخرون من ذوي النفوذ في الشارقة

هناك المزيد من سكان الشارقة لعبوا ويلعبون أدوراً هامة في تطوير الإمارات والتأثير على سياستها الاتحادية، ومن بين هؤلاء: عبد الله بن سالم رئيس الديوان الأميري في الشارقة، وأحمد بن خلفان بن خليفة السويدي وهو رئيس مجلس التداولات في الشارقة، وعائشة بنت محمد وهي مديرة قسم الشؤون الأكاديمية والتعليمية في الشارقة. ومن بين أفراد عائلة القواسم يتقلد التالية أسماؤهم مناصب المسؤولية وهم: جواهر بنت محمد القاسمي وهي رئيسة المجلس الأعلى للأسرة في الشارقة، وجميلة بنت محمد القاسمي وهي نائبة

رئيس المجلس الأعلى للأسرة في الشارقة، وبدور بنت سلطان القاسمي وهي رئيسة قسم التطوير والتخطيط في المجلس الأعلى للعائلة في الشارقة، وخالد بن عبد الله بن سلطان وهو رئيس قسم الجمارك في الشارقة ومحمد بن سعود رئيس دائرة المراقبة الإدارية في الشارقة وجميل بن عبد العزيز رئيس دائرة الأوقاف والشؤون الإسلامية وأحمد بن سلطان رئيس دائرة النفط وقطاع التعدين في الشارقة، ومحمد بن سعود بن سلطان رئيس الدائرة المالية بالشارقة، وأخيراً عبد الله بن محمد القاسمي رئيس بلدية الشارقة.

التحالفات المحتملة بين القواسم

نظراً لأن أبناء الحاكم الحالي صغار في السن فإن جوهر موضوع السلطة يدور حول الوريث الشرعي سلطان، وبشكل أساسي على نطاق كل من عالم الأعمال وعالم الثقافة والتعليم. خدم العديد من أهل الشارقة في حكومة الاتحاد وخصوصاً الشيخة لبنى بنت خالد القاسمي سفيرة في الخدمات الأجنبية. إن مثل هؤلاء الأفراد يمثلون التزاما جاداً بالكيان الكامل للاتحاد. ربما كانت الشارقة بعد أحداث أزمة ١٩٧٢ و١٩٨٧ الداخلية مولعة بجلد الذات ولكن يمكن القول إن استقرار القواسم وأمنهم ضمن منطقة الشارقة كان يعود إلى شخصيتي أكبر مسؤولين اثنين فيها، أكثر من الهواجس حول المكائد المفترضة، وما دامت مهمة الشارقة سليمة بشكل عام ــ وهذه المهمة هي تحويل الإمارة إلى مركز نشاط أكاديمي عالي المستوى وحماية الحقوق السياسية الهامة على المستوى الاتحادي ــ فسيقوم القواسم بتعزيز وتقوية مراكزهم الداخلية ليشكلوا موقفاً متحداً، وهذا هو إرث سلطان بن محمد الذي سيستمر ويعاد عبر ورثته في المستقبل بمساندة تامة من القواسم.

الحكام المعاصرون
القواسم في رأس الخيمة

بالرغم من صلة القرابة بينهم وبين القواسم في الشارقة، إلا أن فرع هذه العائلة في رأس الخيمة قليل نسبياً من حيث العدد وتحكم هذه العائلة بفضل علاقة المبايعات الناجحة بينها وبين القبائل التي تقطن الإمارة[١١١]. صادقت لندن رسمياً على الوجود المستقل

لرأس الخيمة حين قبل سلطان بن سالم (١٩١٩ ــ ١٩٤٨) بشروط المعاهدة البريطانية في ٢٠ يوليو ١٩٢١ لكن الشقاقات العائلية الداخلية استلزمت تعيين حاكم جديد لرأس الخيمة ومندوب سام جديد في كلبا[١١٢]. واعتبر ذلك تدخلاً صارخاً آخر في الشؤون الداخلية لمنطقة الخليج الأدنى، والفترة بين الأعوام ١٩٢١ ــ ١٩٤٨ كانت حافلة بالتنافس بين فرعي العائلة حتى تسلّم السلطة صقر بن محمد القاسمي، وقد حصل هذا الحاكم ــ ذو أطول فترة حكم في تاريخ العرب المعاصر ــ على السلطة نتيجة نزاع بين أبيه محمد بن سلطان وعمه سلطان بن سالم، فوقع انقلاب تقليدي ملأ الأجواء بنذر الخوف من المستقبل في رأس الخيمة.

صقر بن محمد القاسمي (١٩٤٨ ـ ٢٠١٠)

صقر بن محمد القاسمي: شخصية فطنة فصيحة وحاكم فذ متقد الذهن، لم يفوت من عام ١٩٤٨ أي فرصة لتعزيز مصالح القواسم[١١٣]. كانت رأس الخيمة بلا شك مسرحاً للمكائد السياسية حتى قبل هذا الخيار وذلك لأن كلا الفرعين كان يناضل من أجل السلطة ــ بالرغم من ضآلة سلطتهم في ذلك الوقت ــ وبالنسبة لصقر فقد كان الخلاف حول توزيع «العوائد السنوية والدفعات الشهرية لاستكشاف النفط» فيما بين أفراد العائلة الحاكمة[١١٤] أصر والد صقر ــ الذي اعتلى السلطة عام ١٩١٩ ليراها تذهب إلى يد أخيه عام ١٩٢١ ــ على أن سلطان بن سالم (١٩٢١ ــ١٩٤٨) لم يكن يوزع عوائد النفط بالتساوي، ولذلك استغل ابن أخيه صقر بن محمد فرصة غيابه عن الإمارة عام ١٩٤٨ فاستولى على الموقع العسكري في العاصمة ثم نظم حملة فعالة ضمن العائلة الحاكمة، وبذلك ضمن لنفسه يمين الولاء منهم، كما التمس من بريطانيا حق الاعتراف به وحصل عليه، ولا يزال موضوع اعتراف بريطانيا ما إذا كانت هي قد خدعت للاعتراف به أم أن ذلك كان مبرراً، ما زال موضوعاً مثيراً للجدل حتى اليوم ولكن يكفي أن نقول أن سمعة صقر كانت ذات استقلالية ووجود تام بحيث نستطيع أن نصفها باللهجة الدبلوماسية بأنها قد ترجمت إلى مقاومة عنيدة للرغبات البريطانية، وبالنتيجة لم يكن صقر حليفاً «موثوقاً». وحسب ما قاله أحد مراقبي الأحداث «خلال المداولات والمفاوضات التي جرت من أجل تأسيس اتحاد الإمارات العربية» ربما نتذكر صقر من خلال الحادثة الشهيرة حين ترك غاضباً اجتماع حكام جنوب الخليج التسعة في

أكتوبر ١٩٧٠ بسبب تدخل بريطانيا المزعوم في المناقشات[١١٥]. استلزم الأمر آنذاك سنة كاملة كي تستأنف المفاوضات ومن أجل معالجة الضرر الذي تسبب به ترك صقر للاجتماع ولو جزئياً، كما رفض صقر الاقتراح الذي تقدمت به لندن لحل النزاع القائم مع إيران حول جزر طنب الصغرى وطنب الكبرى.

وفي الواقع فقد كان جزء من رفضه للانضمام إلى الاتحاد عام ١٩٧١ يعود إلى طموح صقر بن محمد وأمله بأن تفضي استكشافات النفط إلى تقاسم السلطة على نحو أكثر عدالة مع أبوظبي ودبي (إن لم تكن قسمة بالتساوي تماماً) وبطبيعة الحال فإن أهم سبب كان يحرك رأس الخيمة هو حاجتها لإثبات نفسها لكن حاكمها خضع لضغط كبير حين طالبه رجال عشيرة صقر بألا يحرمهم من حصتهم في أن يكون لهم كيان جديد يحظى بالاحترام.

ومن المثير حقاً أن مفاهيم صقر السياسية بدت خارج إطار المواقف التي كان يتبناها أقرانه من حكام الخليج والتي كانت أكثر تحفظاً، فخلال الستينيات على سبيل المثال دافع صقر عن التحرريين من القوميين العرب ــ بل وذهب إلى حد دعم قيام مكتب لجامعة الدول العربية بالقرب من الشارقة ــ فقط من أجل مواجهة غضب المسؤولين الإنكليز، ورد الإساءة حين أعاق قيام التسويات الضرورية من أجل قيام الاتحاد. كما أغضبه تأييد لندن للحلف القائم بين أبوظبي ودبي ويصعب القول في ما إذا كان هذا كله محاولات للظهور لكن يكفي أن نقول إن صقر لم يتردد في إرسال أعضاء للانضمام إلى فريق «كشافة ساحل عمان» في ديسمبر ١٩٦٤ لتأييد المظاهرات المصرية المناهضة لبريطانيا، ورغم هذا فإن قدرته الخارقة على إثارة غضب نظرائه من الحكام بدت قدرة أسطورية، كما نالت مناصبه غير الخاضعة لأي قيود ــ ضمن الاتحاد منذ عام ١٩٧١ ــ غضب واهتمام المحيطين على حد سواء. [الارجح أن المقصود هنا الشيخ صقر بن سلطان القاسمي حاكم الشارقة وليس صقر بن محمد القاسمي حاكم الشارقة ــ المترجم].

فعلى سبيل المثال لعب صقر دوره في لعبة الحلف السعودي على أحسن وجه متقبلاً منهم الدعم المالي ــ المستخدم ظاهرياً من أجل تحسين البنى التحتية المحلية ــ ولكنه أظهر في نفس الوقت مستوى من الاستقلال عن أبوظبي، ويصعب التحديد هنا فيما إذا

كان تفضيله اللجوء إلى السعودية مستنداً إلى مخاوف حقيقية أم لا ــ وهي أن الأعضاء الأقوى في الاتحاد هم من سيسود النطاق السياسي للبلاد إلى الأبد ــ أم أنه كان للاستفادة من الاتحاد ــ ولكن القواسم في رأس الخمية (تماماً كأولاد عمومتهم في الشارقة) يتوقون ويحنون إلى الأيام التي كان القواسم فيها قوة تحررية ناضلت ضد بريطانيا العظمى وأنهم سيسترجعون يوماً نفوذهم. ولذلك يصر صقر بن محمد وأبناؤه وكذلك إخوته في الشارقة على أن أجدادهم لم يكونوا مجرد قبيلة ــ بالرغم من أن معظم الغربيين يقولون بأن القواسم مجرد «قراصنة» ــ بل هم سلطة بحرية ذات شرعية في نظرهم، بالإضافة إلى أنهم يرددون دوماً بأن أحمد بن ماجد، وهو معاون المستكشف فاسكو دي غاما في المحيط الهندي ــ كان واحداً منهم[١١٦].

كان خالد بن صقر هو الوريث الشرعي لصقر ونائب الحاكم حتى منتصف عام ٢٠٠٣ حين تم استبداله (وقد تلقى دراسته في أميركا وهو قادر على التعايش بسهولة بين الثقافة الشرقية والغربية على حد سواء) ليحل محله أخوه سعود. حظي خالد ــ وهو مسؤول ذكي فطن ــ بتأييد العديد من أعمامه في الإمارات وفي الخارج ــ وهؤلاء تم استبعادهم من الإمارة في منتصف الستينيات بمساعده من بريطانيا. وقد أذعن معظمهم لهذا جاء هذا الإذعان متناقضاً مع رفضهم لسلطة صقر حين أحدث الحاكم الأكبر هذا التغيير المفاجئ.

تقييم لآخر أحداث تعاقب الحكم

انقلاب الرابع عشر من يونيو ٢٠٠٣

نظراً لتقدم صقر في السن بدأ في عام ١٩٩٩ يعهد بمهمة إدارة شؤون رأس الخيمة اليومية لوريثه الشرعي خالد، وبالرغم من افتقار الإمارة لمصادر الطاقة الرئيسية إلا أنها حظيت بقيمة إستراتيجية ــ فهي تجاور رأس مسندم بالقرب من مضيق هرمز ذي الأهمية الحساسة، ولذلك كانت تحتاج إلى يد متزنة تقود دفة الحكم فيها، وكان خالد بالتأكيد هو هذه اليد إذا نظرنا إلى خبرته وسجله العتيد، إذ كان قادراً على حماية المصالح الأساسية لرأس الخيمة ــ باستعادة جزر طنب الصغرى والكبرى من إيران أو على الأقل التأكيد على بقاء هذا الموضوع ضمن قائمة السياسة الخارجية الثابتة على أجندة الإمارات

العربية المتحدة[١١٧]. لم تكن هناك أية إشارة إلى أن الوريث الشرعي كان دون مستوى المسؤولية في تحقيق آمال الحاكم وتحديداً في الفترة التي أصدر فيها صقر ــ في ١٤ يونيو ٢٠٠٣ وبعد زيارة قصيرة له لأبوظبي لمقابلة زايد بن سلطان آل نهيان ــ مرسوماً بتنحية وريثه الشرعي فأصبح خالد بذلك نائباً للحاكم فقط فيما انتقلت الخلافة ــ والحكم الفعلي ــ إلى سعود بن صقر أحد أبناء صقر السبعة الأصغر سناً.

ومما يثير العجب أن هذا الإعلان أثار أزمة قصيرة بعد رفض خالد الأمر مشيرا إلى أن أباه (الذي يناهز الثمانين) ليس في كامل قواه العقلية، فلم يتقبل خالد من الشيخ صقر عزله عن منصبه كوريث شرعي بعدما خدم بإخلاص فيه لمدة تقارب الأربعين عاماً واصفاً قرار أبيه باستبداله بأنه قرار «غير حكيم»[١١٨]. وأثناء ذلك مشى الآلاف من مؤيدي خالد بمسيرة إلى قصر الحاكم مطالبين إياه بالتراجع عن القرار، وحين فشلت قوى الأمن في تفريق الحشود وقعت مواجهات انتهت بإرسال أبوظبي لفرقة مدرعة تم نشرها في المنطقة، ولمجابهة هذا الاستعراض للقوة طلب خالد من رجاله التوقف وتوجه إلى عمان وطلب من السلطان قابوس التوسط في المسألة[١١٩]. وبالرغم من أنه عاد إلى رأس الخيمة بعد مدة في محاولة أخيرة لاستعادة السلطة، إلا أنه ــ أي خالد ــ لم يعد يشكل خطراً أو منافسة على أي حال، فقضى السنوات التي تلت في السلطنة. سرعان ما علم سعود بن صقر ــ الوريث الشرعي الجديد ــ أن هذا التغيير في المناصب قد تم بموافقة من الشيخ زايد وأنه حدث بالتنسيق مع المسؤولين الرسميين في الاتحاد[١٢٠] ومن الممكن جداً أن يكون زايد قد أعطى صقر الموافقة لتنفيذ رغبته التي تم تنفيذها غير أنه رفض التدخل بأي شكل حيث إن التقاليد المحلية تتيح لأي حاكم أن يسمي وريثه الشرعي، ولكن لاشك في أن أبوظبي قد دعمت هذه الحركة كي تدعم بشكل رئيسي سلطته المتنامية في الاتحاد.

لماذا خلع خالد؟ وكيف عزز هذا التغير المفاجئ من مصالح رأس الخيمة على المدى الطويل كإمارة ضمن الاتحاد؟ ربما تعددت الأسباب التي جعلت الحاكم يتصرف على النحو الذي تصرف به بالرغم من أن بعض هذه الأسباب غير قابلة للتصديق. راج في بادئ الأمر أن سعود ــ وهو الابن الرابع للحاكم ــ أراد أن يطور الإمارة أكثر فأكثر وأن هذا كان هو السبب الرئيسي لجعل صقر يجري هذا التغيير. كان سعود أصلاً هو أبرز

رجال الأعمال في رأس الخيمة قبل أن يتسلم المنصب الجديد، وبالرغم من أن صقر أراد أن يحقق الخطط التطويرية الطموحة التي وضعها ابنه الشاب إلا أن الرؤية التي يحملها الوريث الشرعي الجديد لتحسين وتنويع الاقتصاد لا تختلف كثيراً عن الرؤية التي كان يحملها خالد[١٢١]، ولذلك فإن هذا الفرق سطحي جداً لا يستدعي أي اهتمام، لكن هناك سبباً آخر مثيراً للجدل يدور حول زوجة خالد الشيخة فوقية وهي «كاتبة معروفة ومؤسسة لمنظمة نسائية تسعى إلى المساعدة في حل مشاكل المرأة بالقيام بحملات تناشد حقوق المرأة»[١٢٢]. وربما طلب الإماراتيون شديدو التحفظ من خالد بأن يحد من حرية ونشاط زوجته ولكن هذه أيضاً مجرد تخمينات، لم تساعد مواقف الشيخة فوقية الجريئة والصريحة في خدمة الموقف بالرغم من إمكانية وقوع «مواجهة» حول الأمر بين الأب وابنه[١٢٣]. وفي الواقع فإن تفاني خالد ودفاعه الواضح من أجل تحقيق التعديلات السياسية التي تحتاج البلاد بشدة ــ بما في ذلك دعوته ومطالبته بالسماح للمواطنين الإماراتيين في انتخاب المجلس الوطني الاتحادي ــ كانت أيضا في غاية الأهمية ولو اعترض الشيخ زايد ــ أو أي من أبنائه في أبوظبي ــ على أفكار خالد المستقلة فإنها في الواقع كانت في صميم موضوع التطوير أكثر مما كانت عليه أفكار زوجته.

والمؤكد أن خالد لم يكن أول مسؤول إماراتي يدلي برأيه وتوقعاته حول موضوع الانتخابات أو حتى يفكر في ضرورة إعطاء المرأة حق التصويت إذا أجريت مثل هذه الانتخابات. بل إن سعود بن صقر تبنى توجهات أكثر تحرراً بالرغم من أن توجهاته المبدئية في النطاق الاقتصادي كانت تتركز حول سياسات عدم التدخل، حتى أن صقر اختلف مع خالد في ميله المتحرر لتشجيع الإصلاح الحقيقي وتسريع تفعيل حق المرأة، وقد أعلن ذلك بصراحة، مع أن التزاماته قد أخذت في جو من التوصيات الأميركية بخصوص حاجة البلاد إلى الإصلاح السياسي وتحقيق الديموقراطية في المنطقة بعد تغيير النظام الحاكم في العراق[١٢٤].

وكان خالد ــ وهو متخرج من الجامعات الأميركية ــ محاطاً بالعديد من أساتذة الجامعة البارعين المؤثرين الذين كانوا يسدون له النصيحة مما دفع ولي العهد آنذاك ــ إلى الرغبة في إحداث التغير، ولعل هذه الحقيقة نفرت منه الحكام الذين كانوا ملتزمين بالتقاليد حتى ولو كانت رأس الخيمة وخالد من أنصار الفكر الأميركي[١٢٥]. أشار

المنتقدون إلى صراحته وانتقاداته اللاذعة أحياناً للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط وخصوصاً في العراق لكن وطنية خالد ومصدقيته لم تهتزّ ولم يمسها أي شخص من خصومه، فكانت معارضته للتدخل الأميركي في العراق مشتركة بينة وبين غالبية المسؤولين الإماراتيين رفيعي المستوى ـــ بالإضافة إلى الغالبية العامة من الجمهور ـــ ولكن قلة منهم أظهروا مشاعرهم الحقيقية على الملأ.

ويجدر بنا أن ننوه هنا إلى هوس خالد باستعادة الجزر الضائعة، وبالرغم من أن هذا كان أيضاً كانت هدفا غاليا بالنسبة لصقر أيضاً إلا أن أبوظبي أهملت هذه المسألة وخصوصاً أن حكومة الاتحاد كانت تدعي أنها تحسن علاقاتها مع إيران(١٢٦). استطاع زايد أن يبعد عن بلاده شبح أزمة لا يمكن التكهن بنتائجها دون أن يتنازل عن حق بلاده في جزر أبي موسى وطنب.

وبطبيعة الحال فقد ظل خالد بن صقر وسلطان بن محمد في الشارقة مصممين على أن هذه المسألة لا تزال تشغل جوهر أي بند من بنود سياسات الإمارات الخارجية. وبموازاة هذه المسائل هناك أيضاً احتمال يقضي بأن زايد تصرف في هذا الأمر بناءً على ردة فعل عنيفة للشكاوى القوية ضد خالد، وخصوصاً بعدما قاد الوريث الشرعي الأسبق لرأس الخيمة مظاهرة مناهضة للحرب عام ٢٠٠٣، وبالرغم من أن صقر المتحفظ قد عمل على الحد من نشاطات زوجة ابنه وبالرغم من أنه كان مؤيداً للرؤية الاقتصادية لسعود، إلا أن السبب الأقوى للتخطيط لانقلاب القصر كان بعيداً عن هذه الضغوطات. قامت أبوظبي بإجراءات خاصة للحد من حماسة خالد تجاه مسألة الجزر و«الشهامة» العربية وتضمنت هذه الإجراءات منع الحكام من أي عمل يُحرج بعضهم بعضاً، ولم يكن صقر بالطبع يريد أن تصل إلى زايد أية شكوى من أي أحد ـــ وخصوصاً من المسؤولين الأميركيين ـــ حول قيادة الوريث الشرعي (لرأس الخيمة) مظاهرة مناهضة للحرب في الإمارات العربية المتحدة أو أي إعلان لوجهات نظر مخالفة لأميركا في العلن.

معضلة الخلافة لدى القواسم

من بين كافة أزمات تعاقب الحكم في الإمارات العربية المتحدة يمكننا القول إن انقلاب القصر عام ٢٠٠٣ كان ذا طبيعة مفروضة بذاتها. وقد عمل هذا الانقلاب على الحد

من سلطة القواسم في الاتحاد، فحتى القادة التقليديون ــ الذين مارسوا صلاحياتهم برغبة قوية ــ كانوا آنذاك خاضعين للقوى الداخلية التي بجانب على القوى الدولية. وحين رضخ صقر بن محمد للضغط الذي وقع عليه لاستبدال خالد ليحل سعود محله، قام هذا الحاكم العتيد بتبرير وشرح رياح التغيير هذه، وكيف أن الإمارات الشمالية كانت آخذة بالانضواء تحت جناح أبوظبي تدريجياً، وكانت المعضلة الرئيسية التي تواجه رأس الخيمة هي تقديم صورة بسيطة للاستقلالية ضمن الاتحاد خشية أن يتدنى «مقعدها» في مجلس الحكام ليصبح وجودها غير ذي معنى، ومما لا شك فيه أن رأس الخيمة ــ من بعد حكم صقر لها ــ ستزدهر ولكن ليس بنفس القدر إذا تعلق الأمر بشؤون الإمارات العربية المتحدة، وكان من المؤكد أن خالد سيحاول العودة إلى السلطة، وأدرك خالد بحكمته ديمومة رؤيته، فعمل على توسيع اهتماماته كي يركز بشكل أكبر على حياة عائلته، واليوم يقع العبء على أكتاف سعود، وهو بلا شك ينبض بحيوية الشباب إذ قام بإطلاق العديد من المخططات الهادفة إلى تقوية رأس الخيمة في كافة المجالات، فازدهرت العديد من المشاريع التعليمية والصناعية. ولكن كل هذه الجهود أخفقت في تغيير حقيقة أن القواسم ظلوا بعيدين عن نطاق السلطة الحقيقي. كان سعود يخطط للتنافس مع دبي في النطاق التجاري، ومع الشارقة في النطاق الأكاديمي وتأسيس العلاقات الأكاديمية، ومع أبوظبي في الدوائر السياسية، وفي وسع أي شخص أن يتوقع الكيفية التي أراد أن يتغلب بها سعود على هذه التحديات والمنافسات، فالمعضلة التي يحاول أن يحلها هنا هي معضلة وجود: لا بالنسبة لحكمه هو، ولكن كي يحتفظ بمظهر من مظاهر القيمة للقواسم في رأس الخيمة، وفي الحقيقة فإن سعود يحمل عبء التفوق على حاكم كان له أطول تاريخ بقاء في سدة الحكم في تاريخ العرب والمسلمين، حاكم كان له أثر عميق جداً وإرث لا يمكن لأحد أن يتفوق عليه.

المتنافسون على السلطة في رأس الخيمة

استمد القواسم ــ فرع رأس الخيمة ــ قوتهم السابقة من سلطة الملاحة التي تمتعوا بها خلال القرن الثامن عشر، وكما سبق وذكرنا فقد كان للقواسم السيطرة على الغالبية العظمى من حركة التجارة التي كانت تمر من خلال منطقة «خليج فارس» والتي أدت إلى العديد من النزاعات الإقليمية والدولية، قام القواسم بمعارضة عمان ومن ثم

الإمبراطورية البريطانية والتي كانت فعلياً تعزز من وجودها وكيانها الاستعماري في جنوب شرق آسيا. وفي عام ١٨١٩، قامت لندن بتدمير معقل القواسم ــ والتي كانت تمقت الاستعمار مقتاً دائماً ــ في رأس الخيمة.

ومن حيث العدد فإن القواسم في رأس الخيمة أقل من القواسم في الشارقة كما أن لهم سمعة قوية في تأييد القومية العربية بالرغم من أن الظروف كانت تقتضي منهم في بعض الأحيان الرضوخ لبعض التسويات. فعلى سبيل المثال رفض صقر محاولات بريطانيا لحل نزاع إيران حول جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى قبل أن تحتلها طهران بكثير، وبعد ذلك، شكلت أطماع القواسم في هذه الجزر (جزيرتا طنب لرأس الخيمة وجزيرة أبو موسى للشارقة) معضلة صعبة على نطاق السياسة الخارجية للإمارات العربية المتحدة.

لكن لم يتردد أحداً من الحكام في الإصرار على مجموعة من حقوقهم التاريخية في السلطة حتى لو كان هذا الأمر يسبب إحراجاً لأبوظبي، وأما رأس الخيمة تحديداً فقد تظاهرت بأن جزيرتيها الصغيرتين القاحلتين مهمتان في تعزيز قيمتها السياسية ضمن حدود الإمارات العربية المتحدة. وبالرغم من أن الحكم في حد ذاته كان مسألة مبدأ، فلقد كانت حقيقة الصراعات بين المتنازعين على الحكم مسألة مبدأ أيضاً، ولذلك كانت حجة الشيخ صقر لإثبات حقوقه في الحكم على نفس القدر من الأهمية مع النزاع نفسه الذي استثاره في هذا الصدد. ويجدر بنا التأكيد هنا أن الإصرار على هذه الرغبة في السلطة كان أمراً مشتركاً بين العديد من المتنافسين في رأس الخيمة وخصوصاً من قبل الوريث الشرعي الشيخ خالد بن صقر والذي خدم كوريث شرعي لزمن طويل، وكان خالد ــ وهو شخص تلقى تعليمه في أميركا ــ قومياً عربياً ذا حجة مقنعه (وخصوصاً ضمن الاتحاد نفسه) حول موضوع الجزر بوصفها قضية وجود بالنسبة للقواسم.

ومن المهم جداً هنا أن نقيّم الانقلاب الذي وقع ضد خالد عام ٢٠٠٣ ضمن هذا الإطار بالتحديد، ويبدو جلياً في هذا الوقت أن أبوظبي أقنعت الشيخ صقر بتسريع تغيير الوريث الشرعي واستبداله ليحل محله أخوه الأصغر سعود بن صقر وذلك للحد من التوترات الإقليمية والمحلية. ولم يترافق مع هذا التغيير المفاجئ أي إجراءات دستورية، بل تركز فقط على مجرد إعلان بسيط للوريث الشرعي باسم الحاكم. كان التغيير عشوائياً،

ذا طبيعة وغرض وجوهر سياسي بحت يتلاءم تماماً مع المجتمع العشائري ذي الإرث العتيد من التقاليد التي كانت تخول الحاكم مطلق الصلاحية للقيام بكل ما يريده دون أية مساءلة. تقبل خالد المخلوع قدره في النهاية وسلم الشعلة إلى أخيه، فكانت هذه هي النهاية لمجتمع كان في أحد الأيام ذا طبيعة قيادية في منطقة جنوب الخليج.

سعود بن صقر

تلقى سعود تعليمه في الولايات المتحدة وحصل على درجة البكالوريوس من جامعة ولاية ميشيغان عام ١٩٧٩ وصار وريثاً شرعياً لرأس الخيمة عام ٢٠٠٣، ومن بين العديد من المناصب التي شغلها سعود رئاسة قسم الأشغال العامة والخدمات، وقسم الآثار والمتاحف، ومركز الدراسات والتوثيق، ورئاسة مجلس بلدية رأس الخيمة، ورئاسة الديوان الأميري لرإس الخيمة وشركة التأمين الوطنية في رأس الخيمة وعضوية مجلس إدارة للبنك العربي المتحد.

خالد بن صقر

رضي خالد بمنصب نائب حاكم رأس الخيمة الشكلي بعدما تنازل عن مركز الوريث الشرعي لأخيه، فكرس وقته لأعماله المتعددة، بما في ذلك مركزه عضواً مجلس إدارة في البنك العربي المتحد ورئاسة منظمة غاز رأس الخيمة ورئاسة بنك رأس الخيمة.

مسؤولو رأس الخيمة وذوو النفوذ فيها

إلى جانب سعود وخالد يوجد في رأس الخيمة عدد من المسؤولين الذين لعبوا دوراً هاماً فيها ويتوقع منهم دعم الوريث الشرعي في خطوات بناءه لسلطته ونذكر منهم: فيصل بن صقر نائب رئيس بنك رأس الخيمة ورئيس قسم الرقابة المالية، وطالب بن صقر المدير العام لمديرية الشرطة، وفيصل بن حميد رئيس الديوان الأميري، ووليد بن خالد بن صقر الذي شغل منصباً اتحادياً في وزارة الاقتصاد الوطني، وسالم بن سلطان بن صقر رئيس قسم الطيران المدني.

التحالفات المحتملة بين القواسم

انقسمت رأس الخيمة في إثر التغييرات المفاجئة التي وقعت عام ٢٠٠٣ إلى حلفين اثنين تمركزا حول الشيخ سعود والشيخ خالد، وبالرغم من إمكانية وقوع نزاع بين الجماعتين في حال تم تعطيل سلطة سعود (النشيط) بشكل أو بآخر، إلا أن جماعة خالد لا تقوى على هذا لأنها إن فعلت فسوف تفقد دعم أبوظبي وهو دعم جوهري في غاية الأهمية، وأثناء حياة الشيخ زايد كان لخالد وزن كبير بوصفه داعماً أصيلا للقومية العربية، وفي الحقيقة كان خالد مطمئناً إلى أنه يستمد العون من لقاءاته المتكررة مع زايد، وهو (أي زايد) رجل يولي مصالح الإمارات العربية المتحدة ما يلائمها من اهتمام في إطار يتناسب مع المنظور العربي، وكان خالد يؤكد على تناغم كل جهوده الوطنية مع رغبات زايد وأنه قد ترك مناصبه قبل أن يدلي بما يمكن اعتباره بياناً عاماً مثيراً للجدل[١٢٧]. وكان من الطبعي أن تتغير أولويات أبوظبي قبل موت زايد بسنوات عديدة ولكن حقيقة عدم قدرة الحاكم المتوعك على إعطاء الملاحظات وإبداء النصح في الشؤون الداخلية كانت أمراً طي الكتمان، وبالطبع كان خالد هو الضحية الأولى لهذا التغيير الحرج، ولكن ــ وكما عهد عن خالد ــ فلقد تقبل قدره بكل كرامة، أما التحالف الهام الذي قام عام ٢٠٠٧ الذي قاده سعود، فهو الحلف الذي يسيطر على قرارات الإمارة السياسية وقرارات الاقتصاد والأعمال.

الحكام المعاصرون

آل النعيم في عجمان

نظراً للتشابه بين عجمان والشارقة، وكما حدث في الإمارات المجاورة، قام قائد القبائل في عجمان عام ١٨٢٠ برفع شكوى رسمية ــ ودعمته لندن في هذا الأمر ــ ضد تصرفات سلطان بن صقر القاسمي العدوانية[١٢٨]. وتعهد راشد بن حميد النعيمي أن لا يرضخ لسلطة القواسم أبداً حتى لو كان ابنه متزوجاً من ابنه سلطان بن صقر، وحتى لو كان يسعى لكسب اعتراف بريطانيا به حاكماً، وقد أكد ورثته هذا من خلال معاهدة السلام الملاحية الدائمة عام ١٨٥٣ والتي كانت تهدف إلى بناء التحالفات بين العديد من الأسر الحاكمة في الخليج الأدنى وبريطانيا.

عانت عجمان في الفترة ما بين ١٨٧٣ و١٩٠٠ من المكائد والمؤامرات التي انتهت

باغتيال حميد بن راشد في ٨ يوليو ١٩٠٠ حيث دبر عمه وخليفته عبد العزيز بن حميد لاغتياله، وكان السبب الظاهر للاغتيال هو عدم بذل حميد للمخصصات المالية التي وعد بها[١٢٩]. وكما جرت العادة أجبرت بريطانيا الحاكم الجديد على قبول التزامات المعاهدة التي وقع عليها سلفه دون إعطاء أية أهمية لحركة الاغتيال السياسية التي وقعت، وحكم عبد العزيز بن حميد لمدة عقد حيث تم اغتياله هو الآخر في السادس عشر من فبراير عام ١٩١٠ وخلفه ابنه حميد وهو شخصية مثيرة جداً، وكما جرت العادة أيضاً كان المندوبون البريطانيون يوزعون العطايا والهدايا سنوياً ــ وما هو أكثر من هذا إذا اقتضت الظروف ــ على الشيوخ والحكام وذلك لتعزيز الروابط التي تربطهم. كانت العطايا متواضعة إذا ما قورنت بالمعايير الحديثة ــ ساعات ذهبية وسلاسل ومناظير وثياباً وأسلحة ــ وفي عامي ١٩١٠ و١٩١١ رفض الشيخ حميد قبول الهدايا، وكان هذا القائد مدركاً لقوة علاقة حكام الخليج الأدنى بالسلطة البريطانية وعدم عدالة هذه العلاقة، كما كان يدرك مدى بخل المندوبين البريطانيين، لكن المسؤولين البريطانيين لم يكونوا ليسمحوا بمثل هذا «التكبر» فأجبروا الشيخ المسكين على الاعتذار ــ بل وقبول الهدايا ــ والوعد بأن لا يتكرر هذا في المستقبل وأن يحسن التصرف[١٣٠]. وخلف راشد بن حميد أباه في العشرين من أبريل ١٩٢٨ وكان عمره آنذاك خمسة وعشرين عاماً، وحظي برضى الحكومة البريطانية الهندية وخصوصاً أنه وعد بالالتزام بشروط المعاهدة المبرمة، فتحمل الآثار التي تركتها المعركة وكانت شخصيته طرازاً فريداً من نوعه يدمج بين الشجاعة وحس الفكاهة[١٣١]. وانتهت فترة حكمة الطويلة في ٦ سبتمبر (١٩٨١) حيث خلفه ابنه.

وبنظرة خاطفة إلى ماضي عجمان نستطيع أن نرى أن هذه الإمارة عانت من التقسيم الجغرافي بسبب العداءات التي أدت إلى تشتيت العناصر القبلية التي كانت مدركة لنزاعات قادتها، ومما زاد الطين بلة إصرار راشد بن حميد على تبعية قريتي مصفوت والمنامة له ــ وهما قريتان تقعان على الحدود العمانية ولكن ضمن إمارة الشارقة نفسها ــ وبالرغم من أنه كان يجمع الزكاة من سكان هاتين القريتين[١٣٢] إلا أن واحداً من أبنائه ــ وهو علي ــ كان يدعم استحداث نمط حياة باذخاً بإصداره وثيقة للسفر الحر، ولم تكن هذه أخباراً سارة بالنسبة للحاكم الذي اتخذ إجراءات مضادة لإنهاء هذا الخرق للبروتوكولات الدبلوماسية ولكن الضرر وقتها كان قد حصل[١٣٣].

حميد بن راشد النعيمي (١٩٨١ ـ)

وقعت عائلة النعيم الحاكمة ــ ولعلها أصغر العائلات الحاكمة في الخليج الأدنى من حيث العدد ــ ضحية لنزوات الحياة القبلية في الخليج، فتفرق أبناؤها في رأس الخيمة والبريمي والعين وفي عمان، مما زاد من أعباء حميد بن راشد بن حميد النعيمي، وإضافة إلى ذلك ــ وربما بسبب قرب الإمارة من دبي ــ تبنى قادة عجمان سياسات جيرانهم من آل مكتوم وذلك كي يصبحوا جزءاً منهم، لكن هذا السلوك خلق انطباعاً حول عدم ثبات ولاء آل نعيم وامتنانهم لزايد ودعمه لهم الذي لم ينقطع يوماً، وربما كان هذا بسبب إحساس حميد بالاعتزاز بنفسه ــ إذ لم يكن يريد أن يكون معتمداً على أبوظبي مالياً ولا أن يذعن لكل أوامرها ــ وربما كانت هذه أيضاً محاولة لتعزيز التقاليد وتكرارها خصوصاً في حادثة رفض حميد بن راشد للتدخل البريطاني، ولكن الراجح هنا أنها كانت نتيجة لغرائز العيش القبلية والتي استقرت بين القادة الأكثر قوة وثراءً في الشارقة ودبي وأبوظبي.

ولد حميد بن راشد عام ١٩٣١ وتلقى تعليمه الابتدائي في عجمان، وبعد الاستقلال عام ١٩٧١ نشط حميد في شؤون الإمارة ومثل والده بصيغة نائب للحاكم في العديد من المجالس فيما تم تهميش أخيه الأكبر علي بن راشد لصالح حميد، وخلف أباه أميراً على عجمان عام ١٩٨١ وأخذ على عاتقة تحويل القرية الصغيرة المعتمدة على الصيد إلى مركز تجاري حي، وبالرغم من أن عجمان رحبت بالاستثمارات الخارجية إلا أن قربها من دبي جعل قراراتها محسومة مسبقاً وخصوصاً خلال فترة التحول البطيئة للإمارة من وضعها السابق إلى وضعها كمجتمع يوفر الراحة والرفاهية لآلاف العاملين وأصحاب التجارة في الإمارة المجاورة «دبي».

تقييم لآخر أحداث تعاقب الحكم

خلف حميد بن راشد أباه عام ١٩٨١ كما كان متوقعاً، وعمل على دمج نفسه مع الأسر الحاكمة المجاورة علماً بأن هذا السلوك يتناقض مع السلوكيات القبلية السابقة في المنطقة وذلك لأن المندوب السامي البريطاني هو الذي يرتب لمثل هذه الخطوات التواصلية، أطلق حميد حملة «تقصي الحقائق» وذلك كي يلتقي بجيرانه ويتعرف إلى

أبناء عمومته الأبعد من حيث القرابة وكي يناقش الأمور ذات الاهتمام المشترك، وكانت مثل هذه الرؤية ضرورية بالطبع لحل خلافات الحدود التي طالت والتي تدهورت أكثر في ظل الحكم البريطاني واستمرت بالتدهور إلى ما بعد عام ١٩٧١. كان حميد مسؤولاً إلى حدٍ ما عن تحرير الحكام المحليين من المعتقدات السابقة، بما فيها التحامل الشديد والبغضاء، والتي أدى غيابها إلى السماح للحكام بتبادل الرؤيات ووجهات النظر، وكانت هذه حركة ذكية حيث إن عجمان ــ وكذلك أم القيوين والفجيرة ــ كانت مهمشة غير ذات أثر قوي في السياسات الفدرالية، كما كانت هذه طريقة حديثة لنيل احترام الاتحاد.

معضلة الخلافة لدى آل نعيم

نظراً لكون عجمان متجانسة من حيث العشائر التي تسكنها، لم يكن هناك تحديات حقيقة من الداخل، إذ يتكون مجموع سكانها الأصليين من فرع آل بوخريبان (من آل نعيم) وقد حكمها الحاكم السابق راشد بن حميد النعيمي لفترة طويلة (١٩٢٨ ــ١٩٨١) كما قضى خليفته في الحكم عقداً بعده. ويجدر بنا أن نتذكر هنا أنه على الرغم من أن تعاقب الحكم في سلالة النعيم كان دموياً إلى حد ما إلا أن القرن الماضي لم يشهد أية عملية اغتيال وهذا في حد ذاته يعتبر سجلاً جيداً لهذه القبيلة الشمالية[١٣٤]، وكان حميد بن راشد ــ كأبيه تماماً ــ يتمتع بشجاعة جسدية وبنية قوية وكان محدثوه يصفونه بالشخصية الجذابة، ولكنه ــ أي حميد ــ لم يعتمد على حجم إمارته الصغير ليلعب دور المنافسة بين أبوظبي ودبي، بل عمل على إعطاء إمارته وزناً وذلك بالتصالح والتحالف مع جيرانها، وسرعان ما عين ابنه عمار وريثاً شرعياً إثر اجتماع سري، ولم يكن هناك أي تحديات دائمة تواجه تعاقب الحكم خلال العقدين السابقين ولا يبدو أن هناك خلافات ستقع في المستقبل، لكن ما شغل بال أسرة النعيم الحاكمة حقاً هو التقدم المالي الكبير الذي أحرزته الإمارات العربية المتحدة والذي خلف معضلتين رئيسيتين اثنتين. الأولى، أن الإمارة والأسرة الحاكمة يجب أن تتكاتف وتكثف جهودها إذا كانت تهدف هي وحلفاؤها الحاليون ــ أو الذين في المستقبل ــ إلى الاستفادة من عوائد الثروة مهما كان حجمها. والثانية، أن على الإمارة أن تحتفظ باستقلاليتها دون أن يبعدها ذلك عن الحياة السياسية في الإمارات العربية المتحدة،

وهاتان القضيتان تؤثران على أمن العائلة الحاكمة على المدى الطويل وتتطلبان منها ادخار المصادر الاقتصادية والسياسية على أحسن وجه.

قادة الجيل القادم
المتنافسون على السلطة في عجمان

عهد بالولاية (الوريث الشرعي) ورئاسة المجلس التنفيذي لعجمان إلى واحد من أصغر أفراد الاتحاد وهو عمار بن حميد، ويساعده في إدارة شؤون الإمارة ماجد بن سعيد وهو رئيس الديوان الحاكم وعضو مجلس إدارة في المجلس التنفيذي، وقد تناوب هذان الرجلان على مساعدة عبد العزيز بن حميد رئيس الدائرة الاقتصادية ورئيس قسم البترول والثروات المعدنية، ورئيس سلطة المنطقة الحرة وعضو مجلس إدارة في المجلس التنفيذي.

التحالفات المحتملة بين آل نعيم

لا يوجد ضمن آل نعيم تحالفات سوى ذلك الحلف الداعم للوريث الشرعي، ويتوقع في الحقيقة للشيخ عمار بن حميد أن يخلف أباه وأن يحتفظ بالدور المتشعب الذي يلعبه في شؤون الإمارات العربية المتحدة. ويذكر لآل نعيم ــ وبالرغم من إدراكهم لإمكانات الإمارات المجاورة لهم ــ أنهم رضوا بأن يسند إليهم دور ثانوي فقط في مقابل أن تنعم رعيتهم بالعوائد المالية التي تعود إليهم كأعضاء ضمن الاتحاد، ولعل القيام بهذه الخطوة ــ التي تتطلب تفهماً كبيراً خصوصاً في جو من التقاليد القبلية وبوجود قادة يتحلون بالمهارة وحسن التصرف ــ يحتاج إلى صبر وقدرة على التحمل والطاعة، ولقد تحلى آل نعيم والقادة في كل من أم القيوين والفجيرة بهذه المهارات التي سمحت لعائلاتهم الحاكمة الصغيرة بالاستفادة من العوائد التي تخصص لهم.

الحكام المعاصرون

آل معلا في أم القيوين

تمتعت أم القيوين ــ كإمارة لا توازنها في هذه الخاصية سوى أبوظبي ــ بامتداد جغرافي ممتد أكثر من أية خاصية أخرى شجعت على استمرار حكم آل معلا، وقد تمتعت هذه

الأسرة الحاكمة ــ والتي تنتمي إلى قبيلة آل علي ــ بدرجة من الديمومة في الحكم قل اعتراض التحديات لها منذ حكم علي بن عبد الله عام ١٨٤٤، وكانت كل الخلافات الداخلية بسبب سيادة القواسم على الخليج الأدنى والكيفية التي كان ينصب بها المندوبون البريطانيون الأسر الحاكمة ضد القواسم[١٣٥]. لكن يذكر هنا نشوء خلاف هام حين قام زايد بن خليفة في أبوظبي بسجن راشد بن أحمد عام ١٩٠٧.

وكالعادة نشأ النزاع بسبب حدوث تعديل دوري في مراكز قبلية لتجنب أية سلوكات خيانية، ونظراً لغياب الثقة تزايدت مخاوف زايد بن خليفة من الادعاءات والادعاءات المضادة في ممتلكات لا تعتبر ذات وزن حقاً (أغلبها كانت من المواشي) مما جعله يضع الحاكم الشاب لأم القيوين تحت الإقامة الجبرية في بيته، ويصعب الجزم هنا بأن هذه المخاوف كانت ذات وزن حقاً، لكن حقيقة قبول زايد في النهاية لتدخل المندوب السامي في هذا الأمر لحله يقطع بأن هذه المخاوف كانت غير صحيحة، وفي فبراير ١٩٠٧ نوقشت بنود اتفاقية بين راشد بن أحمد وحكام أبوظبي ودبي والشارقة وعجمان وكانت تقضي بألا يثور أي نزاع مشابه في المستقبل حول القسمة[١٣٦].

لم تقتصر نزاعات الشيخ راشد على علاقاته بجيرانه، فقد تورط في الفترة الواقعة ما بين ١٩١٢ و١٩١٧مع أخيه غير الشقيق ناصر بن أحمد، وكان النزاع بينهما يدور حول أمور الميراث، وقد خلعه عبد الله في أغسطس عام ١٩٢٢ ولكنه حكم لمدة سنة واحدة فقط ثم قتل على يد أحد خدمه، وظاهرياً كان سبب القتل أمراً سخيفاً، لكن في الحقيقة كان خلف الموضوع خيانة قام بها أحد أبناء عمومته، واعتلى السلطة في ما بعد حمد بن إبراهيم في عملية انقلاب تقليدية وحاول أن يقيم الصلح بينه وبين عمه سعيد بن أحمد الذي كان يعيش آنذاك في رأس الخيمة. ولكن فترة حكمه انتهت نهاية عنيفة، ١٣ فبراير عام ١٩٢٩ عندما قتله أحد خدم عمه الكفيف عبدالرحمن. وتم تنصيب احمد بن راشد، وهو أخو الحاكم الذي اغتاله حمد بن إبراهيم، حاكماً على أم القيوين[١٣٧].

وتحمل أحمد ــ الذي لم يكد يتم الثامنة عشرة حين تولى السلطة ــ أعباء الحكم ووافق على مجموعة من المعاهدات البريطانية وسار حكمه بسلام حتى عام ١٩٨١،

ولكنه في نهاية عهده تحول إلى العبادة والتنسك وسلم مسؤولياته الاتحادية لابنه راشد الذي اعتلى الحكم في ٢٢ فبراير عام ١٩٨١، وظلت فترة حكم عائلة آل المعلا في ظل هذين الرجلين ثابتة لا يطالها أي تحديات تذكر لمدة قرن من الزمان تقريباً.

راشد بن أحمد آل معلا (١٩٨١ ـــ)

تعتبر أم القيوين أصغر إمارة في الاتحاد والأكثر فقراً كذلك، بالرغم من أن الأسرة الحاكمة كانت قد عاشت فترات من الازدهار والغنى في السابق. وبالنسبة لعائلة المعلا، كان البقاء يعني الرضوخ لإمارة أبوظبي، وكان الشيخ راشد بن أحمد راغباً في هذا الارتباط ولو كان ذلك يمثل ظاهرة حديثة. وكأبيه الراحل الذي كان قليل الاهتمام بشؤون البلاد، اعتمد راشد على التجانس الطبعي بين أهل أم القيوين لعزل وحماية أفراد العشائر من التوترات الإقليمية، وفي مقابل ولائه وإذعانه حظي بعطايا سخية، وقد ترتب عن ذلك تبعية شبة تامة لأبوظبي.

تقييم لآخر أحداث تعاقب الحكم

لم يكن هناك معارضة تذكر لاعتلاء الشيخ راشد الحكم عام ١٩٨١ وقبول عهد الولاء من آل معلا، وكان المسؤلون الاتحاديون يزورون أم القيوين دورياً ليتعرفوا على حاجاتها المحلية، وكان حاكمها يزور الشيخ زايد عدة مرات في السنة ليقدم فروض الاحترام، ولم يكن الشيخ زايد بخيلاً في حق هذه الإمارة الصغيرة وأفرادها ـــ بل وغيرها من الإمارات ـــ وذلك لأن مثل هذه الإمارات لها وزنها دستورياً، وليس هذا فحسب، بل لأن حاكم أبوظبي الحصيف كان يدرك أن سخاءه وكرمه يستحقان أن ينشرهما على جيرانه المقربين، وكان مدركاً ـــ بوصفه قائداً عشائرياً أولاً وأخيراً ـــ أن راشد بن أحمد وأمثاله من حكام الإمارات الشمالية كانوا معتمدين عليه في اقتسام الثروات بين الإماراتيين، ومن أجل هذه الغاية عمل زايد على تزويد أم القيوين بالموارد وطلب من آل معلا أن يكونوا كرماء مع رعيتهم.

وحين قام راشد بتعيين ابنه سعود وريثاً شرعياً سأل القبول والمباركة من أبوظبي وحصل عليهما، وكانت أبوظبي في فترات سابقة تعارض رفض الإمارات الشمالية التعاون مع

جيرانهم في الجنوب، وكانت العلاقة المتنامية بين أم القيوين وأبوظبي تعكس إلى حد ما أثر التغييرات العنيفة التي تجري في الإمارات العربية المتحدة والتي قسمت البلاد إلى أغنياء ومعوزين.

معضلة الخلافة لدى آل معلا

يعتبر آل معلا متجانسين عشائرياً تماماً مثل آل نعيم في عجمان، كما أن الشعب يدعم قادته بقوة، فلم تكن هناك تحديات داخلية تواجه حكم راشد بن أحمد منذ أن اعتلى السلطة في عام ١٩٨١، ويتوقع أن يخلف راشد ابنه سعود، لكن ما يكدر صفو أم القيوين هو شح مواردها، وما يشغل بال آل معلا هو تبعات التحالف الحالية والمستقبلية ضمن الإمارات العربية المتحدة.

قادة الجيل القادم
المتنافسون على السلطة في أم القيوين

لا تتمتع إمارة في الاتحاد بالامتداد الجغرافي المتصل كما تتمتع به أم القيوين (هذا إذا استثنينا أبوظبي) ونضيف إلى هذا طول فترة حكم عائلة آل معلا، وبالرغم من أن آل معلا كانوا هدفاً لهجمات القواسم، إلا أنهم تدبروا أمرهم من أجل استمرار معيشتهم رغم أنهم عانوا الهزائم المتتالية على يد الغزاة.

وأما الوريث الشرعي الحالي لأم القيوين فهو سعود بن راشد ويؤازره إبراهيم بن أحمد مدير مكتب الحاكم ومكتوم بن راشد مدير مكتب الوريث الشرعي، وبالإضافة إلى هذين الرجلين فقد لعب الأفراد التالية أسماؤهم دوراً حاسماً في هذه الإمارة الصغيرة، وهم: عبد الله بن راشد، نائب الحاكم ورئيس مديرية الشرطة ومديرية الأمن العام، وخالد بن راشد بن أحمد رئيس الديوان الأميري ورئيس ميناء أم القيوين، ومحمد بن راشد رئيس الحرس الوطني ورئيس مديرية الآثار والمتاحف، وعلي بن راشد رئيس دائرة الأراضي، وعبد الله بن أحمد رئيس سلطة ميناء أحمد بن راشد ورئيس بلدية أم القيوين.

التحالفات المحتملة بين آل معلا

لا توجد تحالفات تذكر ضمن عائلة آل معلا في أم القيوين باستثناء مؤيدي الوريث الشرعي، ويتوقع لسعود بن راشد أن يخلف أباه، كما يتوقع أن يلعب دوراً ثانوياً في شؤون الاتحاد تماماً كما هي الحال مع نظيره في عجمان. وكذلك مع آل نعيم في عجمان، فقد نجح حكام أم القيوين في الاستفادة من العوائد بقدر أكبر بكثير من جيرانهم الأكثر قوة منهم بالرغم من أن هاتين الإمارتين قد تحولتا إلى مجتمعات ملحقة بدبي لأغراض رفاهية الأخيرة، وفي الحقيقة فإن قيمة هذا التفاهم ليست مميزة في حد ذاتها لكنها رسخت عميقاً في المفاهيم القبلية، وهذا التفاهم يقضي بأن ترحب العشائر الضعيفة بكرم العشائر القوية وخصوصاً أن الأعضاء الأدنى من حيث المرتبة يضيفون قيمة جديدة للاتحاد بتعزيزهم ودعمهم لشرعية نظام الاتحاد بكامله[١٣٨].

الحكام المعاصرون
الشرقيين في الفجيرة

حصل الشرقيون على السيطرة التامة على إمارة الفجيرة من قواسم الشارقة في ٢٣ مارس ١٩٥٢، بالرغم من أن الانقسام الأولي عن القواسم كان قد وقع عام ١٨٦٦ بعد وفاة سلطان بن صقر، القائد الأسطوري من القواسم، الذي ترك أكبر الأثر في سلسلة الأحداث التي وقعت في الخليج الأدنى، ومنذ ذلك الوقت أصبح القادة على تعاقبهم في تلك المنطقة هم الذين يشكلون تاريخ الأسرة الحاكمة تماماً كما كانوا هم الذين يرسمون معالم المنطقة جغرافياً، وكنتيجة لذلك برزت إمارة الفجيرة إلى الوجود ــ ولكن ككيان منفصل، فكان من الطبيعي أن يتسبب هذا في تعقيد الوضع الإداري، ونجد اليوم أن الفجيرة مكونة من مقاطعتين اثنتين منفصلتين، بالإضافة إلى ثلاث قرىً تابعة لها، كما أن لها منفذاً غربياً نظراً لموقعها على بحر عمان، وفي الحقيقة فإن هاتين المقاطعتين والقرى الثلاث المبعثرة جاءت نتيجة للحروب بين القواسم والبوسعيد في عمان، وهما العائلتان الحاكمتان اللتان تنافستا على السلطة في المنطقة، وزادت حدة النزاعات واتسعت حين دخلت بقية القبائل في هذه الخلافات[١٣٩]. ولكن الأمر الذي كان يشغل بال الحكام القواسم ــ وأيضاً المندوبين البريطانيين ذوي النفوذ ــ هو ظروف الملاحة البحرية المختلفة

التي تشجع ــ أو تمنع ــ حركة الإبحار لسفنهم في الموانئ، فسادت بذلك نظرية «فرّق تسد»، ولم يكن السبب افتقار الفجيرة للقيادة ولا للمقدرات المالية.

ومنذ عام ١٩٠٢ كانت لندن تفضل إبقاء الفجيرة تحت حكم الشارقة مع الاعتراف بكيان حمد بن عبد الله ــ الرجل الأول في الفجيرة ــ في نفس الوقت[١٤٠]، وبحلول عام ١٩١٦ حذرت بريطانيا حاكم أم القيوين من «التدخل» في الشؤون الداخلية للشارقة وذلك بترحيبها بدعوة حمد إلى محادثات تهدف إلى التوصل لتسوية[١٤١]، وفي الحقيقة فقد أدت هذه التدخلات إلى إيقاع المزيد من الفرقة والتمزق في الفجيرة حتى عهد محمد بن حمد الشرقي (١٩٣٨ ــ١٩٧٥) الذي شكل حقاً تاريخ الإمارة والمشيخة فيها على نحوٍ فاق كل من جاء بعده من الشرقيين.

ولأن بريطانيا لم تعترف بأطماع عمان في إمارة الفجيرة، دفع محمد بن حمد الثمن عام ١٩٥٢ حين أرادت لندن أن توسع موقعها التجاري في الخليج الأدنى، وفي ردها على العرض الذي قدمه محمد بضمان الانتفاع بالنفط، اعترفت لندن بالإمارة وذلك لتوسيع وضعها الملاحي بعد أن غضت الطرف طويلاً عن نزاعات القواسم في الشارقة ورأس الخيمة وكلبا، وكان من الطبيعي أن يقبل الحاكم الحماية البريطانية بدءاً من تاريخ المعاهدة العامة عام ١٨٢٠ وحتى معاهدة السلام الدائم الحاسمة عام ١٨٥٣، وفي ذلك الوقت أبدى حاكم الشارقة وحاكم رأس الخيمة معارضتيهما اللتين تم تجاهلهما ببساطة[١٤٢]، وكان غياب الثقة والتنافس الدائم بين محمد بن حمد وحاكمي كل من الشارقة ورأس الخيمة سبباً في بقاء الخلاف قائماً بين الطرفين، وكان هذا الخلاف ينتهي في العديد من المناسبات بنزاع مسلح فكانوا يلجؤون إلى توسيط المندوبين البريطانيين للتخفيف من حدة التوتر.

حمد بن محمد الشرقي (١٩٧٤ ـ)

ولد حمد بن محمد عام ١٩٤٨ وهو أحد حكام الإمارات العربية السبعة المتميزين أكاديمياً وثقافياً، وقد تسلم السلطة في نهايات عام ١٩٧٤، وحكم الفجيرة ــ الواقعة بأكملها على خليج عمان ــ بمهارة، وبالرغم من أن محمد قد ورث ملف الفجيرة الحافل بالمتاعب ــ فعلى سبيل المثال تخضع دبا اسمياً لسلطة الشرقيين لكن سكانها

يخضعون لسلطة الشارقة والأهم من ذلك سلطة سلطنة عُمان ــ إلا انه لم يستطع أن يستثمر إمكاناته المتميزة لتحقيق أية فوائد مهمة لإمارته، وظلت الفجيرة معتمدة على الهبات المالية التي تمنحها أبوظبي ولذلك تباطأت عجلة التطوير التجاري فيها على كافة الصعد باستثناء مينائها الذي تم توسيعه حديثاً، وهذه الميزة التي تتمتع بها الفجيرة ــ والتي تقع خارج نطاق مضيق هرمز الاستراتجي ــ لم تحظ بالتقييم الملائم إلا مؤخراً.

وتكمن قوة الشيخ حمد في أنه حاكم لمجتمع مكون في غالبيته من الشرقيين، ولذلك لم يلق الكثير من المعارضة الداخلية لحكمة ويجدر بنا أن نلاحظ هنا أن هذا الحاكم ذا الشخصية القوية قد تنبه إلى أهمية الموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به إمارته مما عزز من وزنه، ولذلك كان لميناء ومطار الفجيرة أهمية كبيرة خصوصاً أن القوات الغربية كانت قد لجأت لاستخدامهما من أجل نشر قواتها العسكرية في بحر عمان والمحيط الهندي على حد سواء. كما عهد إلى حمد بن محمد بالمزيد من المسؤوليات الاتحادية بما في ذلك ظهوره كممثل دائم لرئيس الاتحاد في المؤتمرات الدولية.

تقييم لآخر أحداث تعاقب الحكم

شغل الشيخ حمد بن محمد ــ ولسنوات عديدة بعد الاستقلال ــ منصب وزير للزراعة والثروة البحرية في الإمارات العربية المتحدة وكان هذا قبل أن يخلف أباه ليصبح حاكم الفجيرة عام ١٩٧٤، وقد دعمت عشيرة الشرقيين ــ وهي واحدة من أكبر عشائر الإمارات وأهمها في خليج عمان ــ حاكمها، وباتحادها لعقود عديدة نجحت العشيرة في تحرير نفسها من سيادة القواسم بوقوفها خلف محمد أولاً ثم حمد ثانياً. وقد نجح كلا الرجلين في استعادة السيطرة على العديد من المناطق بحذر شديد ثم ضمها إلى حكم الشرقيين. وفي الواقع فقد أظهر حكام الشرقيين اقتداراً حقيقياً في كيفية التعامل والسيطرة مع واقعهم بصورة نسبية. نفّذ حمد العديد من مهامه الصعبة ــ نظراً لبعد الإمارة عن المراكز السياسية والتجارية ــ عن طريق تشجيع رعاياه على الاندماج الكامل في النشاطات الاتحادية، فلوحظ في الاتحاد تدفق عدد ضخم من الموظفين للعمل من الفجيرة، وكانت كل الشؤون والقضايا العائلية توضع جانباً بحيث تعطى الأولوية للجهود والاتصالات التي كان يجريها الحاكم من أجل وضع الأفراد الأكفاء في مناصب تتلاءم مع قدراتهم ضمن أجهزة الدولة.

معضلة الخلافة لدى الشرقيين

يعتمد حمد بن محمد حالياً على أخيه صالح بوصفه الوريث الشرعي، ولكن من المتوقع أن أحد أبناء حمد هو الذي سيخلفه بعد وفاته، وبسبب انقطاع العلاقة بين الشرقيين والقواسم في الماضي، فمن الطبيعي أن ينشأ تنافس قوي بين العائلتين، ولكن هذا التنافس يعتبر أيضاً نتيجة للصراعات التقليدية بين القبائل المتجاورة التي تطمح إلى بسط نفوذها على مناطق معينة. ولكن تظل الكيفية التي يتم بها حل النزاعات حول الحدود بين إمارات الاتحاد أمراً غير واضح، كان زايد بن سلطان يضع هذا الموضوع في حالة تجميد دائمة عن طريق سياسة «دبلوماسية الدرهم» بحيث يتم تطبيق الحل الأفضل والمجرب زمنياً بعد مرور سنوات عديدة، ولكن في نهاية المطاف تعتمد عملية تسوية النزاعات الداخلية الكثيرة حول الحدود على التجانس بين العائلات وسلوك زايد الفذ كحاكم، إلا أن معضلة الشرقيين الرئيسية كانت تتمثل في مكانة هذه العائلة ضمن مجلس الحكام، وخصوصاً في ظل مسألة التنافس بين أبوظبي ودبي، وكان على حمد أن يؤكد على ولاء إمارة الفجيرة بوصفه نصيراً للاتحاد، وكان هذا الولاء يعني دعماً اقتصادياً والتزاماً جاداً بالحفاظ على توازن العائلة، وكلا هذين الأمرين كانا رهناً بشخصية الحاكم الذي كان ينظر إلى مستقبل إمارته كجزء من المفهوم الواسع للاتحاد، ولا نعرف ما إذا كان خليفة الشيخ حمد أو غيره من أفراد العائلة يشاطرونه هذه الرؤية بالرغم من أن هناك قلة قليلة من أهل الفجيرة يأملون الانسحاب من الاتحاد أو realignment العودة إلى سلطنة عمان، ويكفي القول هنا أن هناك توجهاً قوياً بين بعض أهالي الفجيرة للتحالف مع حكام البوسعيد، وهذه ظاهرة واضحة إذ يمكن للناظر أن يرى أعلاماً عمانية ترفرف على بعض البيوت في الإمارة.

قادة الجيل القادم
المتنافسون على السلطة في الفجيرة

نظراً لكونها متوسطة القوة ضمن الإمارات العربية المتحدة ـــ وبفضل موقعها المميز على مضيق هرمز ـــ فقد منحت إمارة الفجيرة قيمة إستراتجيته هامة للاتحاد، وبالفعل فإنها تمكن الإمارات من تجاوز المرور عبر مضيق هرمز في حال اضطرت للدخول إلى بحر

عمان أو المحيط الهندي مباشرة، وبفضل هذه الميزة ــ بالإضافة إلى علاقات الفجيرة المتميزة مع سلطنة عمان ــ استطاع حكام الفجيرة على تعاقبهم أن يوظفوا أراضيهم لخدمة الأهداف السياسية للبلاد.

حكم حمد بن محمد الشرقي إمارة الفجيرة منذ عام ١٩٧٤ ولا يوجد حتى اليوم وريث شرعي للحاكم ولكن هناك العديد من المسؤولين البارزين الذين يعملون على مساعدة الحاكم في أداء مهامه، بمن فيهم أخوه صالح بن محمد. وقد شغل الشيخ صالح رئاسة عدد من المناصب الهامة في نفس الوقت: الميناء، وبنك الفجيرة الوطني، وشركة الفجيرة. وبفضل هذه المناصب المتعددة يمكننا القول إن صالح مسؤول عن الجزء الأكبر من اقتصاد الإمارة وعليه فهو ثاني أقوى رجل في الإمارة بعد الحاكم.

من أسماء المتنافسين الآخرين على السلطة ــ وان كان ينحصر دورهم في دعم القرار، محمد بن سعيد الظنحاني مدير الديوان الأميري، وعلي مصطفى محمد رئيس الدائرة المالية ومحمد عبدالله السلامي رئيس سلطة الطيران المدني، وسيف بن حمد بن سيف رئيس سلطة المنطقة الحرة.

التحالفات المحتملة بين الشرقيين

يعتبر أهم تحالف في الفجيرة هو ذلك القائم بين الحاكم وأخيه، إن إن علاقة الرجلين قوية جداً ومن الممكن جداً أن تصمد أمام «وراثة الابن الأكبر» بالرغم من أن واحداً من أبناء الحاكم هو الذي سيتسلّم السلطة في المستقبل، وبغض النظر عن مثل هذا التصور فإن ولي العهد والحاكم الجديد الذي سيخلف حمد يجب أن يحظى بالدعم الكامل من صالح بن محمد خصوصاً إذا علمنا مقدار القوة الداخلية التي يتمتع بها هذا الشخص، وبكلمات أبسط، فإن أفراد عائلة الشرقيون لا يمكنهم العيش والازدهار دون أن يكون هناك شخص داعم لهم، وفي الواقع فقد ساعدت مصادر الإمارات المالية المحدودة ــ ولكنها مصادر متنامية ــ على تطوير الظروف المالية للجميع بشكل سريع، وبالرغم من مرحلة الإهمال الطويل التي عاشها الشرقيين بسبب انعزالهم جغرافياً على أطراف الجبل الأخضر إلا أنهم قد دخلوا الآن طوراً جديداً من الرخاء والازدهار.

هوامش الفصل الثاني

(١) مقابلة مع الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس الإمارات العربية المتحدة، أبوظبي، مارس ١٩٩٨، أوضح الرئيس الراحل في هذه المقابلة الطويلة المتاعب الكثيرة التي مر بها أعضاء الاتحاد البارزون وهم يعانون منذ قرون طويلة من انعدام الثقة.

(٢) Frauke Heard-Bey, *From Trucial States to United Arab Emirates: A Society in Transition*, 2nd ed., London and New York: Longman, 1996; انظر أيضاً : Rosemarie Said Zahlan, *The Origins of the United Arab Emirates: A Political and Social History of the Trucial States*, London: Macmillan, 1978 [Hereafter Zahlan-Origins]. وللحصول على تحليل محلي رئيسي حول الموضوع انظر فاطمة الصايغ، **الإمارات العربية المتحدة: من القبيلة إلى الدولة**، دبي: مركز الخليج للكتب، ١٩٩٧م.

(٣) كان من الطبيعي أن التعايش السلمي فرضته عليهم الإمبراطورية البريطانية ولكن العديد من قادة العشائر الإماراتية كانوا أيضاً صناع سلام، انظر Malcolm Yapp, "British Policy in the Persian Gulf," in Alvin J. Cottrell, ed., *The Persian Gulf States: A General Survey*, Baltimore and London: The Johns Hopkins University Press, 1980, pp. 70-100.

(٤) للاطلاع على تحليل وافٍ للوجود البرتغالي في منطقة الخليج انظر فالح حنظل، **العرب والبرتغال في التاريخ**، ٥٩٣ ـــ ١١٣٤هـ، ٧٧١م ـــ ١٧٢٠هـ: أكثر من ألف سنة من الأحداث بين أمتين، أبوظبي، المؤسسة الثقافية، ١٩٩٧، يوجد وصف مفصل بعض الشيء عن أثر الدولة العثمانية J.G. Lorimer, *Gazetteer of the Persian Gulf, Oman, and Central Arabia*, Calcutta: Superintendent, Government Printing, volume 1: 1915; vol. 2: 1908. Reprinted Farnborough Hants: Gregg International Publishers, 1970; Shannon: Irish Universities Press, 1970, pp. 730, 748-49, 1179-1620. وللحصول على تحليل ومناقشة وافية للوجود الإمبريالي البريطاني انظر Donald Hawley, *The Trucial States*, London: George Allen and Unwin, Ltd., 1970 Hawley, and Penelope Tuson, *The Record of the British Residency and Agencies in the Persian Gulf*, London: India Office Records and Library, 1979.

(٥) Sultan Muhammad Al-Qasimi, *The Myth of Arab Piracy in the Gulf*, London: Croom Helm, 1986, pp. 24-28.

(٦) كانت هذه واحدة من أقدم المعاهدات في الخليج الأدنى، إذ لم تأخذ الالتزامات البريطانية تجاه الكويت ـــ على سبيل المثال ـــ شكلها الرسمي حتى ٣ نوفمبر ١٩١٦ إثر رسالة المندوب السامي إلى الشيخ مبارك، وبالمثل لم «تتمتع» البحرين بمثل هذه الحماية حتى «معاهدة الصداقة» في مايو ١٨٦١، وكذلك الحال مع قطر حتى وقعت المعاهدة العامة عام ١٩١٦. أما العلاقات مع مسقط فكان لها ترتيب آخر مما أعطى لعمان شخصيتها، انظر John C. Wilkinson, *Arabia's Frontiers: The Story of Britain's Boundary Drawing in the Desert*, London and New York: I.B. Tauris & Company Limited, 1991,

pp. 27-57; and Joseph A. Kechichian, *Oman and the World: The Emergence of an Independent Foreign Policy*, MR 680-RC, Santa Monica: RAND, December 1995, pp. 123-34.

(٧) Bernard Burrows, *Footnotes in the Sand: The Gulf in Transition*, 1953-1958, Salisbury, Wiltshire: Michael Russell, 1990, p. 11.

(٨) للمزيد حول هذه اللقاءات انظر محمد خليل الساكساك وشمس الدين الدعيفية، **القيادات**، أبوظبي: ديوان الرئيس، ١٩٨١.

(٩) للاطلاع على تفسيرات وافية لهذه التغييرات من المصدر الأم انظر: Mohammed Al-Fahim, *From Rags to Riches: A Story of Abu Dhabi', London*: The London Centre for Arab Studies, 1995.

(١٠) للاطلاع على لمحة من العلاقات بين راشد وزايد، انظر: the amply illustrated *Al-Shaykh Rashid bin Sa'id Al Maktoum*, Abu Dhabi: Zayed Centre for Coordination and Follow-up, September 2001.

(١١) للاطلاع على وجهة نظر بريطانيا في كيفية نشوء مجلس تطوير إمارات ساحل الهدنة انظر «لجنة سياسة الوزارة والدفاع والخارجية»، تحريراً في "Cabinet, Defence and Overseas Policy Committee," in Anita L. P. Burdett, *Records of the Emirates 1961-1965*, Year 1965, Farnham Common, Slough, United Kingdom: Archive Editions, 1997, pp. 312-322.

(١٢) مقابلة مع الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس الإمارات العربية المتحدة، أبوظبي ١٥ مارس ١٩٩٨، أدرك الرئيس أن نظراءه من الحكام قد اثبتوا فطنتهم أثناء عملية المفاوضات بعد الاستقلال في تعزيز عمليات التقارب.

(١٣) يمكنك أن تجد الوثائق الرئيسية لهذه المناقشات في: وحيد رأفت Heard-Bey, op. cit., pp. 341-62; «دراسة وثائقية حول اتحاد الإمارات العربية في الخليج» **المجلة المصرية للقانون الدولي**، إصدار خاص رقم ٢٦، ١٩٧١. the key documents of these discussions are included in Wahid Ra'fat, *Dirasat wa Wathaiq Hawlah Ittihad al-Imarat al-'Arabiyyah fil-Khalij* [Studies and Documents of the Federation of Arab Emirates in the Gulf], Cairo: *Egyptian Journal of International Law*, Special Issue Number 26 (1971).

(١٤) Heard-Bey, *op. cit.*, p. 357.

(١٥) Heard-Bey, *op. cit.*, p. 361.

(١٦) Heard-Bey, *op. cit.*, p. 362.

(١٧) تحديداً، النص الذي يفيد بأن «أعضاء الإمارات لهم الحق في ممارسة سلطاتهم ضمن حدودهم على اليابسة، وحدودهم المائية في كافة الظروف والأحوال التي لا تقع ضمن صلاحيات الاتحاد التي حددها الدستور». انظر: *Constitution of the United Arab Emirates*, Abu Dhabi: The Federal National Council, 1997, p. 6.

(١٨) Ali Mohammed Khalifa, *The United Arab Emirates: Unity in Fragmentation, Boulder*: Westview Press, 1979, p. 43. انظر أيضاً Ibid., pp. 14-16.

(١٩) تم توزيع المناصب الوزارية في حكومة الاتحاد عام ١٩٧٣ على النحو التالي: أبوظبي ١٢، دبي ٥، رأس الخيمة ٤، الشارقة ٣، عجمان ١، أم القيوين ٢، وفي الثالث من يناير ١٩٧٧، تغير التوزيع ليصبح، أبوظبي ٨، دبي ٥، رأس الخيمة ٤، الشارقة ٣،·وعجمان والفجيرة، وأم القيوين وزير واحد لكل واحدة منها. انظر Constitution of the United Arab Emirates, op. cit., 19-23.

(٢٠) كان المجلس الوطني الاتحادي يعرف أصلاً باسم «المجلس الاستشاري الاتحادي»، أما الاستخدام الاعتيادي بالانكليزية حالياً فهو «Federal National Council» انظر: Heard-Bey, op. cit., p. 482, note 134, and p. 377. انظر أيضاً Constitution of the United Arab Emirates, op. cit., 24-31.

(٢١) Abdul Hamid Ahmad, "Stage Set for Country's First FNC Elections," *Gulf News, 15 September 2006,* at http://archive.gulfnews.com/articles/06/09/14/10067399.html.

(٢٢) أورد الدستور هذه الامتيازات دون أن يحدد العلاقات بين الاتحاد والمحاكم المحلية ــ إن وجدت ــ انظر: Constitution of the United Arab Emirates, op. cit., 31-37.

(٢٣) Heard-Bey, *op. cit*., p. 378.

(٢٤) Heard-Bey, *op. cit*., pp. 388-89.

(٢٥) Khalifa, *op. cit*., pp. 122-25.

(٢٦) Heard-Bey, *op. cit*., pp. 393-95.

(٢٧) Heard-Bey, *op. cit*., p. 401.

(٢٨) لمزيد من التحليلات انظر: Emile A. Nakhleh, *The Persian Gulf and American Foreign Policy*, New York: Praeger, 1982, pp. 21-40.

(٢٩) Enver M. Khoury, *The United Arab Emirates: Its Political System and Politics,* Hyattsville, Maryland: The Institute of Middle Eastern and North African Affairs, 1980. يبين هذا الجزء أهمية دراسة خوري ــ بالرغم من عدم شهرتها ــ في دور الأسر الحاكمة الإماراتية في البناء التاريخي للاتحاد. This section draws on Khoury's important, albeit little known, study on the role of Emirati ruling families in the historical formation of the federation.

(٣٠) *Ibid*., p. 13.

(٣١) في الأسطر التالية هي توضيح موجز للأسر الحاكمة السبع في الإمارات العربية المتحدة والشخصيات القيادية البارزة، ما هي الآليات التي ساعدت التفاعل بين الأسر الحاكمة؟ وما هي الأدوار التي لعبتها تلك الأسر في الخليج الأدنى؟ ما هو الأثر الذي مارسه القادة ــ كأفراد ــ في تشكيل الاتحاد؟ وما هي مبادرات الخلافة التي دفعت بالشخصيات القيادية إلى دفه الحكم ــ إن وجدت مثل هذه المبادرات؟

(٣٢) S. Hennell and A.B. Kemball, "Historical Sketch of the Bani Yas Tribe, 1761-1853,"

Selections from the Records of the Bombay Government, Number XXIIV (New Series), 1856, pp. 461-496.

(٣٣) "Shaikh Zaid bin Khalifah, from 1855," Lorimer, *op. cit.*, pp. 768-772.

(٣٤) Lorimer, *op. cit.*, p. 769.

(٣٥) Lorimer, *op. cit.*, p. 770.

(٣٦) تبوأ زايد الأكبر دوراً هاماً في التقاليد الشفوية لإمارة ابوظبي، بالإضافة إلى العديد من التطورات التاريخية التي ارتبطت ارتباطاً مباشراً ببقاء ورسوخ أسرته: مقابلة مع نائب رئيس الوزراء سلطان بن زايد آل نهيان، أبوظبي، ١٢ ديسمبر ١٩٩٩.وفي مجلس الشيخ زايد بن سلطان شاهد المؤلف لوحة زيتية لـ «زايد الكبير» في عام ١٩٩٩.

(٣٧) Lorimer, op. cit., p. 771.

(٣٨) India Office Records, "Cox to the Government of India, 18 June 1904," IOR:R/15/1/266, in Alan de Lacy Rush, ed., *Ruling Families of Arabia: United Arab Emirates, Volume 1*, Farnham Common, Slough, United Kingdom: Archive Editions, 1991, pp. 86-87.

(٣٩) "Administration Report of the Trucial Coast of Oman for the Year 1909," IOR:R/15/1/710, in Rush, Volume 1, *Ibid.*, p. 92.

(٤٠) "Death of Shaikh Sultan bin Zaid and Accession of Shaikh Saqr, August 1926," IOR:R/15/1/265, in Rush, Volume 1, *Ibid.*, pp. 137-139.

(٤١) "Accession of Shaikhs Tahnun, Hamdan, Sultan and Saqr b. Zaid and Shakhbut b. Sultan, 1909-1928," in Rush, Volume 1, *Ibid.*, p. 96.

(٤٢) "Accession of Shaikh Shakhbut b. Sultan, January 1928," IOR:R/15/1/265, in Rush, Volume 1, *Ibid.*, pp. 157-161.

(٤٣) John Duke Anthony, *Arab States of the Lower Gulf: People, Politics, Petroleum*, Washington, D.C.: The Middle East Institute, 1975, pp. 129-130.

(٤٤) Heard-Bey, *op. cit.*, pp. 27-57, and 150. انظر أيضاً Anthony, *Ibid.*, p. 130.

(٤٥) Rush, Volume 1, *op. cit.*, p. 165.

(٤٦) Rush, Volume 1, *op. cit.*, p. 169.

(٤٧) نظراً لشح المياه كانت الأشجار في البلاد تروى عن طريق الأنابيب الأرضية التي كانت توزع مياه البحر المحلاة، وكانت هذه التقنية الهندسية مكلفة ولكنها تتناسب مع سياسة تطبيق برنامج مكافحة التصحر الضخم في البلاد. انظر: "UAE Pushes the Desert Back," *Gulf News*, 30 March 2003, p. 1.

(٤٨) كان مما يثير الدهشة أنه قد مَوَّل إنشاء حديقة حيوانات بالقرب من العين عام ١٩٦٧ في الوقت الذي كانت فيه الإمارة بالكاد معتمدة على ذاتها، وبعد سنوات قلائل، أقام محمية النباتات والحيوانات الطبيعية في جزيرة

بني ياس وتعتبر هذه المحمية ظاهرة في المنطقة، انظر: Peter J. Vine and Ibrahim Al Abed, eds., *Natural Emirates: Wildlife and Environment of the United Arab Emirates*, London: Trident Press, 1996, especially, pp. 58-69.

(٤٩) ترجمتي لمقالة فرنسية Charles de Gaulle, *Le Fil de l'épée*, Paris: Plon, 1932, 1971, p. 201. بعنوان "On ne fait rien de grand, sans de grands hommes."

(٥٠) الكتاب الثاني المؤلف عن زايد بن سلطان ضخم جداً، انظر على سبيل المثال خالد ابن محمد القاسمي وعبد الرحمن يوسف بن حارب، زايد: القائد ونداء الوطن، الشارقة: دار الثقافة العربية، ١٩٩١، ووجيهه أبو ذكري، زايد عن قرب. القاهرة: أخبار اليوم، ١٩٩١.

(٥١) Wilfred Thesiger, Arabian Sands, Middlesex, England: Penguin Books, 1959, 1964, p. 268.

(٥٢) *Ibid.*, pp. 268-269.

(٥٣) للإطلاع على مقابلة حديثة، انظر: Joseph A. Kechichian, "The United Arab Emirates: Strength Building on Strength," *Arabies Trends*, Number 15, December 1998, pp. 25-33 [Hereafter Kechichian-Khalifah].

(٥٤) ضمن سيناريو واحد أدرجت أسماء مجموعة من مستشاري الشيخ زايد، بمن فيهم أحمد خليفة السويدي والراحل حمودة بن علي، وذلك كي يتم استبعادهم نهائياً بعد أن يتسلم خليفة السلطة، لأن محمد بن زايد أراد أن يحد من تأثير هؤلاء الأشخاص على الحاكم الجديد، مات حمودة بن علي عام ٢٠٠١ وانسحب أحمد خليفة السويدي من الحياة العامة بالرغم من أن علاقته بمحمد بن زايد تطورت إلى ارتباطات زواج بينهما.

(٥٥) "Sheikh Khalifa Awards UAE Nationals a 25% Pay Rise," *Country Report for the United Arab Emirates* 2-2005, London: The Economist Intelligence Unit, May 2005, p. 13 [Hereafter CR-UAE].

(٥٦) "UAE Faces Pressure Over Workers' Rights," *CR-UAE 3-2005*, August 2005, pp. 14-15.

(٥٧) "Khalifa Issues Decree on FNC Elections, *Gulf News*, 12 August 2006, p. 1.

(٥٨) "Sheikh Mohammed Appointed Deputy Crown Prince," *CR-UAE 1-2004*, February 2004, p. 12.

(٥٩) «أبوظبي تتبع النموذج الخليجي في انتقال الحكم» **الأخبار الدبلوماسية**، رقم ١٤، يونيو ١٩٩٧، ص ٥ ــ٧. إنه من الصعب حقاً فهم التعقيدات الكثيرة في الإمارات العربية المتحدة دون إجراء النقاشات اللازمة مع المسؤولين رفيعي المستوى، ولقد قدمت هذه المقالة كمدخل من أجل هذا (دون أي أدلة جوهرية) وذلك نظراً لبقاء الكثير من الأحداث في أبوظبي طي الكتمان، فكثرت التوقعات، ورغم ذلك فإن قلة قليلة جداً من الأجانب يعرف القرارات رفيعة المستوى معرفة حقيقية.

(٦٠) "Shaykh Zayed's Health Will Cause Concern-and Uncertainty over Future Internal Realignments will Persist," *CR-UAE 2-1999*, p. 6.

(٦١) المصدر نفسه، يجدر بالذكر هنا أن **إيكونومست إنتلجنس** أفادت بأنه «بالرغم من افتقاره إلى دعم أي جهة ضاغطة في الإمارات، فإن الفضل يعود لشعبيته في قبائل الصحراء [أي سلطان بن زايد] والتي قد تمكنه من أن يكون حليفاً مفيداً للشيخ خليفة في حال أظهر بنو فاطمة أي علامة من علامات السخط».

(٦٢) "The Abu Dhabi Succession Agreement Will Improve Stability," *CR-UAE 4-99*, p. 6.

(٦٣) "The Al-Nahyan Sign a Succession Pact," *CR-UAE 4-99*, pp. 11-12.

(٦٤) *Ibid.*, p. 12.

(٦٥) Kechichian-Khalifah, *op. cit.*, pp. 26-33.

(٦٦) بالإضافة إلى العديد من الشيوخ (سواء من العائلة الحاكمة نفسها أو من خارجها) كانت ممتلكات الشيخ محمد بن زايد على كورنيش أبوظبي معروفة جداً للجميع بما فيها مرافق فندق هيلتون بينونة. للمزيد من التفاصيل، انظر: Fatiha Dazi-Héni, *Monarchies et Sociétés d'Arabie: Le Temps des Confrontations*, Paris: Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politiques, 2006, pp. 155, 169.

(٦٧) نظراً لقلة زيارات وزير الدفاع الإماراتي الشيخ محمد بن راشد ـ وهو الآن حاكم دبي ـ لوزارته فقد نتساءل هنا عما إذا كان رئيس الأركان في القوات المسلحة هو وزير الدفاع الفعلي في أبوظبي، أو قد نتساءل فيما إذا كان يستخدم ECSSR كمؤسسة بحثية للدفاع القومي شكلياً. وبالرغم من أن أولاد العمومة (وزير الدفاع ورئيس أركانه) كانا على علاقات جيدة وتفاهم إلا أننا لا نستطيع إنكار هوامش العلاقة بين أبوظبي ودبي والأريحية التي تنطوي عليها.

(٦٨) إن السؤال الجوهري الواجب طرحه حول الشيخة فاطمة هو: هل سيتواصل نفوذها ويستمر ثابتاً بعد وفاة الشيخ زايد؟ خاصة وأن أبوظبي صارت أكثر تحفظاً في ظل حكم خليفة وصار التركيز على الأشخاص أقل بكثير من أي وقت مضى.

(٦٩) قبل صدمة عام ٢٠٠٤ التي أزاحت سلطان عن خلافة العرش جرت محاولات متكررة لتشويه سمعته ـ بما في ذلك الشائعات التي راجت حول إدمانه الكحول وعلاقاته النسائية، لم يكن هناك من الأدلة لدعم هذه الشائعات، ولكن منافسيه لم يضيعوا أي فرصة لإضافة المزيد إلى قائمة «علاقاتهم العامة» الطويلة المتقنة.

ومنذ منتصف عام ١٩٩٩ وحتى أواخره، نشرت سلسلة من «الآراء» في **دورية الاتحاد** وهي الجريدة شبة الرسمية في أبوظبي (والتي تصدر بدعم من وزارة الإعلام) وكانت المقالات الخمسة (في حوزة الكاتب) والتي صدرت باسم كاتبه وهمية اسمها «سارة الجروان» تحمل عنوان «رسالة إلى ....» بحيث تم توجيه الخطاب إلى «سيدي سلطان» وسارة هي امرأة متزوجة من ضابط في الجيش، تقع في «حب» سلطان ولا تستطيع كبح مشاعرها وقد عرف في ما بعد أن «سارة» في الحقيقة كانت ضابط أمن ذات علاقة بتفاصيل الأحداث في قصر الشيخة فاطمة، وتم إعلام سلطان بالقصة، وحين اتصلت سارة بمدير مكتب نائب رئيس الوزراء لتحديد موعد مقابلة معه تم إعلامها بصراحة بأن عليها أن تبحث عن الحب في مكان آخر، ولم تكن هذه القضية سهلة ولكنها كانت جزءاً من مجموعة من الأنشطة المماثلة. وزاد الطين بلة أن **جريدة القدس العربي** (اللندنية) عملت على تشويه سمعة سلطان بتصويره في هيئة المدير غير الكفي الذي يعقد اجتماعات طويلة لمجلس وزرائه قد تمتد أربع ساعات متواصلة دون أن يخرج منه بقرار، انظر» الإمارات تشهد حالة من

الغليان ورئيس الوزراء يتغيب لأشهر في الخارج»، **القدس العربي**، ١٤ فبراير ٢٠٠٠، ص٢.

(٧٠) Sultan bin Zayed bin Sultan Al Nahyan, "Gulf Security: The View from Abu Dhabi," in Joseph A. Kechichian, ed., *A Century in Thirty Years: Shaykh Zayed and the United Arab Emirates*, Washington, D.C.: Middle East Policy Council, 2000, pp. 273-80.

(٧١) مقابلة مع الشيخ سلطان بن زايد آل نهيان، نائب رئيس الوزراء، أبوظبي، ١٩ فبراير ٢٠٠٠.

(٧٢) The White House, "Remarks by the President at Iftaar [sic] with Ambassadors and Muslim Leaders," 28 October 2003, at http://www.whitehouse.gov/news/releases/2003/10/20031028-9.html.

(٧٣) أضاعت الولايات المتحدة فرصة سانحة لقتل بن لادن ــ بالرغم من صعوبة التحقق من صحة هذا الخبر ــ في الثامن من فبراير عام ١٩٩٩ في الصحراء جنوب قندهار في أفغانستان، وأفادت مصادر موثوقة نسبياً إن «بعض صور الأقمار الصناعية أظهرت وجود طائرة عسكرية إماراتيه» وبدوره أشار ريتشارد كلارك لمفوضية ١١/٩ أن الشيخ محمد بن زايد رئيس أركان القوات المسلحة الإماراتية آنذاك ــ قد أنكر في لقاء مباشر معه «الشائعات التي راجت حول وجود مسؤولين إماراتيين رفيعي المستوى في أفغانستان» في رحلة صيد مع بن لادن، ويقول آلان باروت وهو «مستعرب خبير في رياضة الصيد بالصقور وكان مقرباً جداً من أبو محمد» الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، «لم يكن هناك أي شك حول وجود بن لادن في مخيمات الصيد المترفة التي كان يقوم بها كبار مسؤولي الإمارات العربية المتحدة في جنوب أفغانستان، ولم يكن أسامة بن لادن يرافق في رحلات الصيد إلا الشيخ حمدان بن زايد وزير الخارجية الإماراتي والأخ الشقيق للشيخ الذي وقع اتفاقية إف ــ ١٦» انظر Kenneth R. Timmerman, "Did the U.S. Save Osama bin Laden?," NewsMax.Com, 12 April 2006 at http://www.GlobalSecurity.org. انظر أيضاً Steven Strasser, ed., *The 9/11 Investigations: Staff Reports of the 9/11 Commission*, New York: PublicAffairs, 2004, pp. 108-109.

(٧٤) «تعيين هزاع بن زايد مستشاراً للأمن الوطني» منشورات **سعودي برس أجنسي**، ٢١ أكتوبر ٢٠٠٦.

(٧٥) وقد كان من أعضاء هذا الصالون الشهيرات جداً كل من بنات الشيخة فاطمة وزوجات أبنائها وزوجات الشيخ طحنون والشيخ فلاح، ولم تكن الشيخة فاطمة ــ في هذا الصدد ــ يستثيرها وجود الشيخة بشرى في دبي ــ وهي مغربية المولد ــ والتي كان لها ظهور متكرر على شاشات التلفزة وعملت على نشر صورتها في الصحف والمجلات المحلية وكان هذا يعتبر إخلالاً بالأصول المرعية بالرغم من أنه كان سلوكاً عاديا ومقبولاً على الأقل في أوساط دبي.

(٧٦) Zahlan-Origins, pp. 52-54.

(٧٧) "Relations with Members of the Family: Unrest at Dubai, 1934-1935," in Rush, volume 1, *op. cit.*, pp. 321-335.

(٧٨) "Ruling Family of Al-Maktum: Dubai," in Rush, volume 1, Ibid., pp. 373-378.

(٧٩) Anthony, *op. cit.*, pp. 155.

(٨٠) للحصول على صور جميلة للشيخ راشد بن سعيد وإنجازاته الكثيرة انظر: Noor Ali Rashid, *Dubai: Life & Times*, Dubai: Motivate Publishing, 1997.

(٨١) محمد سعيد الهلالي، راشد: **رائد النهضة**، دبي: دار الغرير للطباعة والنشر، ١٩٩١.

(٨٢) محمد سعيد الهلالي، **مجموعة تصريحات وأحاديث صاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم: فكر وريادة**، دبي: دار الغرير للطباعة والنشر، بلا.تاريخ.

(٨٣) لتحقيق رؤية داخلية واضحة لآل مكتوم وظاهرة دبي، انظر: Easa Saleh Al-Gurg, *The Wells of Memory: An Autobiography*, London: John Murray Publishers, Ltd., 1998.

(٨٤) تشكل علاقات دبي مع إيران ما يشبه المعضلة بالنسبة للإمارات وذلك بسبب الاحتلال الإيراني لجزر أبي موسى وطنب.

ولكن دبي ـــ كما ذاع في العقود القليلة الماضية ـــ لم تسمح للاختلافات السياسية بأن تقف في طريق المصالح الاقتصادية والأعمال، فاختار الشيخ راشد وكل من تبعه أن يغضوا الطرف عن احتلال إيران لهذه الجزر وعن غضب شيخ الشارقة الراحل ـــ وخلفائه ـــ الشيخ خالد بن محمد القاسمي الذي دفع حياته ثمناً لمواقفه.

(٨٥) كان الشيخ أكثر حذراً في أواسط التسعينات ولكن الناس في أبو ظبي كانوا ذوي ذاكرة طويلة الأمد، فلم ينس أحد تصريحات محمد بن راشد القديمة اللاذعة والتي أطلقها مهدداً كل من يقف في طريقه.

(٨٦) Hassan Fattah, "Maktoum, Modernizing Dubai Emir, 62, Dies," *The New York Times*, 5 January 2006, p. A13.

(٨٧) Gerald Butt, "Obituary: Sheikh Maktoum bin Rashid Al-Maktoum," *The Independent*, 5 January 2006, at http://news.independent.co.uk/people/obituaries/article336537.ece.

(٨٨) لمزيد من النقاشات الجادة حول سلطة ميناء دبي وسيطرتها على ملكية شركة بريطانية ذات مقتنيات أميركية والاحتجاجات العدوانية التي تسببت فيها عملية الشراء هذه، انظر انظر أيضاً: Edward M. Graham, James Andrew Lewis, Don N. De Marino and William A. Reinsch, "How Can the U.S. Reopen for Business to the Arab World?," *Middle East Policy* 13:2, Summer 2006, pp. 71-89; انظر أيضاً "America's Ports and Dubai: Trouble on the Waterfront," *The Economist*, 378:8466, 25 February 2006, pp. 33-34.

(٨٩) Fatiha Dazi-Héni, *op. cit.*, pp. 158-61.

الشيخ محمد رجل علاقات عامة حقيق، وصورته تتصدر الصفحة الأولى في كل جريدة تصدر في دبي بأحداثها اليومية، فهو يرعى مؤتمراً أو يترأس نشاطاً ما هنا أو هناك، وبالرغم من أنه يقضي وقتاً طويلاً خارج البلاد إلا أنه يحظي بطاقم من المعاونين معظمهم من بريطانيا، وبالرغم من طموح محمد ورغبته في أن يصبح رئيساً للإمارات العربية المتحدة (من خلال تقاربه مع الشيخ زايد، قدوته و«والده») إلا أن الشيخ خليفة بن زايد قد تكون لديه مخططات أخرى حول من سيخلفه.

(٩٠) "Death of Dubai's Ruler Unlikely to Herald Policy Change," *CR-UAE 1-2006*, pp. 13-14.

(٩١) الحادث الذي ينسى في كثير من الأحيان ــ لكن أبوظبي تذكره جيداً ــ عام ١٩٧٢، حين استقل الشيخ محمد بن راشد ــ وكان عمره آنذاك ١٨ عاماً ــ طائرة هليكوبتر عنوة ليحلق بها فوق مساكن أحد الشيوخ في الشارقة مندفعاً في موجه صاخبة من الضرب بالنار والقتل العشوائي.

(٩٢) "Sheikh Mohammed Has Not Named a New Crown Prince," CR-UAE 1-2006, p. 14.

(٩٣) "Hamdan Is Head of Dubai Executive Council," *Gulf News*, 9 September 2006 at http://archive.gulfnews.com/articles/06/09/09/10066170.html.

(٩٤) "Al Gergawi named Executive Office chairman," *Gulf News*, 10 September 2006, at http://archive.gulfnews.com/nation/News_In_Brief/10066590.html.

(٩٥) "Sultan wishes Hamdan success in new post," *Gulf News*, 9 September 2006, at http://archive.gulfnews.com/nation/Government/10066381.html.

(٩٦) Lorimer, *op. cit.*, p. 756.

(٩٧) Rush, volume 2, *op. cit.*, pp. 87-322.

(٩٨) Lorimer, *op. cit.*, pp. 757-58.

(٩٩) "Death of Shaikh Sultan b. Saqr of Sharjah and Ras al-Khaimah, 1866," in Rush, volume 2, *op. cit.*, pp. 89.

(١٠٠) Lorimer, *op. cit.*, p. 759.

(١٠١) Anthony, *op. cit.*, p. 176.

(١٠٢) Anthony, *op. cit.*, p. 176.

(١٠٣) Anthony, *op. cit.*, p. 121, footnote 20.

(١٠٤) Anthony, *op. cit.*, p. 186.

(١٠٥) حصل سلطان على شهادته الجامعية الأولى في الهندسة عقب تخرجه من كلية الزراعة بجامعة القاهرة. القواسم، أسطورة القرصنة العربية في الخليج، وبالرغم من أن هذه الطبعة مشهورة ومعروفة، إلّا أن الشيخ سلطان قد نشر غيرها الكثير من الدراسات، ومعظمها باللغة العربية، انظر على سبيل المثال * العلاقات العمانية الفرنسية،١٧١٥ ــ ١٩٠٥، دبي: الغرير، ١٩٩٣ (كما أن الكتاب موجود أيضاً باللغة الفرنسية، **الاحتلال البريطاني لعدن**، دبي: الغرير، ١٩٩٢، John Malcolm *and the British commercial base in the Gulf, 1800*, Dubai: Al Ghurair Printing and Publishing House, 1994.

(١٠٦) J. E. Peterson, "The Nature of Succession in the Gulf," *The Middle East Journal* 55:4, Autumn 2001, pp. 580-601, p. 596.

(١٠٧) Rosemarie Said Zahlan, *The Making of the Modern Gulf States: Kuwait, Bahrain, Qatar, the United Arab Emirates and Oman*, Reading, UK: Ithaca Press, 1998, p. 118.

(١٠٨) وهذا موضوع حساس جداً كما هو واضح، ولكن تم إقراره والتأكيد عليه من قبل العديد من أعضاء الأسرة الحاكمة شريطة إغفال الاسم.

(١٠٩) تدعي وسائل الإعلام البريطانية أن الشاب قد تعاطي جرعة زائدة من الكوكايين، انظر على سبيل المثال: "Mystery Death of Sheikh, aged 24," *The Argus*, 8 April 1999, at http://archive.theargus.co.uk/1999/4/8/198180.html.

(١١٠) بوجود الشبه بين اسم الحاكم واسم الوريث الشرعي كان من الضروري إضافة اسم الجد للتمييز بينهما في هذه الجملة.

(١١١) "Family Relations, 1927," in Rush, Volume 2, *op. cit.*, pp. 369-81.

(١١٢) "Deposition of Sultan bin Salim and accession of Shaikh Saqr b. Muhammad of Sharjah, 1948," in Rush, volume 2, *Ibid.*, pp. 395-404.

(١١٣) للاطلاع على نقاش ممتع للشيخ صقر ورأس الخيمة، انظر محمد سعيد الهيلي، **مجموعة أحاديث** وتصريحات صاحب السمو الشيخ صقر بن محمد القاسمي، دبي: دار الغرير للطباعة والنشر،

(١١٤) Anthony, *op. cit.*, pp. 193-95.

(١١٥) Anthony, *op. cit.*, p. 194.

(١١٦) أعيدت صياغة هذه النقطة وشرحها في العديد من اللقاءات في الشارقة ورأس الخيمة.

(١١٧) مقابلة الشيخ خالد بن صقر بن محمد القاسمي الوريث الشرعي آنذاك، رأس الخيمة، ١٦ ديسمبر ١٩٩٧.

(١١٨) Richard Myddleton, "RAK Heir Change Prompts Meeting," *Seven Days* (Dubai), 20 June 2003, pp. 1, 5.

(١١٩) شفيق الأسدي، «مبادرات عمانية لتسوية الخلاف في رأس الخيمة» **الحياة** عدد ١٤٧٠٧، ٣٠ يونيو ٢٠٠٣، ص ٢.

(١٢٠) "RAK Ruler Receives Well-Wishers," *Gulf News*, 16 June 2003, p. 2.

(١٢١) "Fragility of Succession Rights Highlighted," *CR-UAE 3-2003*, August 2003, p. 14.

(١٢٢) "UAE: The Ras al-Khaimah Succession Crisis," *The Estimate*, 4 July 2003, p. 1. See also Susan Bisset, "Emirates Prince Ousted in Women's Rights Row," *The Daily Telegraph*, 15 June 2003, at http://www.telegraph.co.uk/news/main.jhtml?xml=/news/2003/06/15/wcoup15.xml.

(١٢٣) Simon Henderson, "Succession Politics in the Conservative Arab Gulf States: The Weekend's Events in Ras al-Khaimah," Washington, D.C.: The Washington Institute for Near East Policy, *Policywatch*, Number 769, 17 June 2003.

(١٢٤) "Ras al-Khaimah Calls for Elections," *CR-UAE 2-2003*, May 2003, p. 15.

(١٢٥) قلة تتذكر بأن صقر أرسل خالد إلى واشنطن عام ١٩٧١ لمعرفة إن كانت إدارة ريتشارد نيكسون ترغب في جعل رأس الخيمة قاعدة عسكرية أميركية مقابل الاعتراف الكامل بالسيادة وإرسال بعثة دبلوماسية.

انظر، انثوني، **الدول العربية في منطقة الخليج الدنيا.**، ص. ٢٠٣و رقم ١. Anthony, *op. cit.*, p. 203, note 1.

(١٢٦) دعم خالد الأبحاث القائمة حول الجزر العربية الثلاث، وكتب في هذا الصدد إلى أحمد جلال التدمري، (ص٧ ـ ١٠)، **الجزر العربية الثلاث: دراسة وثائقية**، رأس الخيمة: مطبوعات رأس الخيمة الوطنية، ١٩٩٠.

(١٢٧) مقابلة مع الشيخ خالد بن صقر القاسمي، رأس الخيمة، ١٦ ديسمبر ١٩٩٧.

(١٢٨) "Historical Sketch, 1820-1853," in Rush, volume 1, *op. cit.*, pp. 463-470.

(١٢٩) "Murder of Shaikh Humayd bin Rashid, 8 July 1900," in Rush, volume 1, *Ibid.*, pp. 481-487.

(١٣٠) "Relations with the British, 1911-1912: Shaikh Humayd's Refusal to Accept Presents," in Rush, volume 1, *Ibid.*, pp. 529-534.

(١٣١) Anthony, *op. cit.*, p. 207.

(١٣٢) Anthony, *op. cit.*, p. 205.

(١٣٣) "Travels; State and Family Matters, 1920-1958," in Rush, volume 1, *op. cit.*, pp. 547-550.

(١٣٤) Zahlan-Origins, *op. cit.*, pp. 34-54.

(١٣٥) "Historical Sketch of the tribe of Umm al-Qaiwain, 1844-1853," in Rush, volume 1, *op. cit.*, pp. 553-670.

(١٣٦) "Imprisonment of Rashid bin Ahmad by Shaikh Zaid b. Khalifah of Abu Dhabi, 1907," in Rush, volume 1, *Ibid.*, pp. 571-594.

(١٣٧) For further details, see Rush, volume 1, *Ibid.*, pp. 663-697.

(١٣٨) "Fujairah's Relations with Sharjah and Dibba," in Rush, *Ibid.*, volume 2, pp. 557-562.

(١٣٩) Rush, volume 2, *Ibid.*, 582-583.

(١٤٠) Rush, volume 2, *Ibid.*, p. 587.

(١٤١) انظر الرسائل المتبادلة بين الشيخ محمد والعديد من المسؤولين البريطانيين في "Muhammad bin Hamad, 1938-1975: Recognition by British Government as an Independent Ruler, 1952," in Rush, volume 2, *Ibid.*, pp. 599-617.

(١٤٢) إلى جانب الشرقيين، يعتبر الشحوح والذين يقطنون في رأس الخيمة أو في شبه جزيرة مسندم في عمان وحدهما من القبائل الهامة في الفجيرة، انظر: Anthony, *op. cit.*, pp. 206-215.



الأردن

إثر الحرب العالمية الأولى، أعادت كل من فرنسا وبريطانيا ــ اللتان كانتا تتمتعان كلتاهما بديموقراطية صحية ناضجة ــ رسم الخريطة الجغرافية للشرق الأوسط، لاسيما من خلال اتفاقية سايكس بيكو الشائنة ١٩١٦. وما كان جديراً بالملاحظة بحق هو النزوع إلى تفضيل الممالك العربية حتى لو كانت هذه الكيانات مدرجة في إطار خطط الدولة القومية الأوروبية. ومع ذلك، وبدون استثناء، فإن كل الممالك العربية قد سحبت الشرعية من معتمداتها الإسلامية التي كانت موجودة قبل الاحتلال. واكتسب العديد منها الأشكال الجمهورية للحكم، بما في ذلك البرلمان، على مدى فترة قصيرة جداً من الزمن. وفي الحقيقة، عندما انهارت الممالك العربية الرئيسة ما بين ١٩٥٠ و١٩٧٠، أدّى التشابه في قبول أنظمة غربية للحكم إلى التكهن أن الأنظمة الباقية سوف تحذو حذوها. وأبرز الممالك التي زعم أنه «من المقرر» لها الفشل هي المملكة الأردنية الهاشمية.

والشؤون الأردنية المعاصرة تمتزج مع تطورات خاصة للسلالة الهاشمية الحاكمة في الشرق الأوسط، فقد أسس بنو هاشم الذين ينحدرون من قبيلة قريش، التي ولد منها الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم) الدولة الحديثة في ١٩٢١، مجاملة من التاج البريطاني. والأشراف الهاشميون في عمان ينحدرون بالفعل مباشرة من الرسول صلى الله عليه وسلم من خلال ابنته فاطمة وزوجها «علي بن أبي طالب» ابن عم الرسول والخليفة الرابع

الإسلامي الأول[1]. ومن ٩٦٧ إلى ١٢٠١، حكمت عائلات مختلفة من الأشراف منطقة الحجاز في المملكة العربية السعودية الحديثة. وفي الحقيقة، فقد حكم فرع الأسرة الهاشمية الذي ينتمي إليه الملك حسين بن طلال مكة من عام ١٢٠١ وحتى عام ١٩٢٥، على الرغم من خضوعهم للسلطان العثماني في ١٥١٧. ومن خلال هذا النسل، تدّعي الأسرة الحاكمة في عمان أنها تنحدر مباشرة من النبي. إضافة إلى ذلك، فإن الأسرة الأردنية الحاكمة تشير بالدليل إلى وجود إقليمي يرجع إلى ما يزيد على ألف سنة، يقترب من ألفي عام من التواجد المسجل في مكة نفسها. وفي حين أن اتفاقية سايكس بيكو، وكذلك تقييماتها المعدلة (تعديلاتها) اللاحقة، قامت بتهميش كلتا هاتين الحجتين، فقد ظلت مع ذلك متأصلة في التاريخ العربي. ومع ذلك، فالذي حث على إنشاء حكومة ملكية جديدة في عمان، كان الرغبة البريطانية في دعم الهاشميين، وبنفس القدر من الأهمية، دعم العديد من الأفراد الذين تعهدوا بالولاء للندن.

النشوء والتماسك

كانت إمارة شرق الأردن بيئة ريفية محرومة، تتكون من مدن صغيرة وقرى، وهي إمارة صحراوية واسعة وبدون أية مصادر للمياه تقريباً. وكانت هذه الحقيقة الدامغة هي التي أقنعت الزعماء الهاشميين المتعاقبين بقبول الهبات البريطانية السخية، وليس هنالك أي سبب سوى ضمان الحد الأدنى من مستوى المعيشة للسكان البائسين. وعليه فقد كان التحالف مع بريطانيا مسألة بقاء. وبالمثل، فإن الحجة المقنعة للحكم الملكي ــ من أجل البقاء والنجاح في النهاية ــ كانت قرار قادتها بالترحيب بالوطنيين العرب الذين كانوا يطردون ببطء من سورية المجاورة. وبالرغم من أن قرار مد بساط الترحيب يعزى إلى الملك عبد الله بن حسين (عبد الله الأول) في نهاية القرن التاسع عشر، فقد كان والده هو من مهد الساحة لإقامة الدولة وكذلك للتحالف الناشئ مع بريطانيا. وبالنسبة لعبد الله الأول، فإن عمان ستصبح مدينة مفتوحة حيث يمتزج المنشقون العرب مع الهاشميين. ومن خلال هذا الإجراء، عزز الحاكم شرعيته داخل الصفوف العربية، وعزز موقفه في مواجهة المجاورين الغربيين الأقوياء، على الرغم من أن أياً منهما لن يخدم خلفاءه جيداً (انظر ملحق ١٩ من أجل قائمة الحكام الهاشميين).

الأسرة الحاكمة

لعب العديد من القادة الهاشميين الرئيسيين دوراً حيوياً في الشؤون الإقليمية قبل وبعد إنشاء الأردن.

الشريف الحسين بن علي (١٨٥٣ ــ ١٩٢٥).«أمير مكة وملك العرب». كان الشريف الحسين بن علي آخر الأشراف الهاشميين الذين حكموا المدن المقدسة في الحجاز في خلافة متواصلة من ١٢٠١ إلى ١٩٢٥. وقد حررت مشاركته النشطة في الثورة العربية الأراضي العربية من قبضة العثمانيين في ١٩١٦[٢]. وبينما كان هدفه الرئيسي هو السيطرة على جزيرة العرب، فقد دُفع إلى رؤية أكبر بكثير لإنشاء دولة عربية واحدة مستقلة موحدة، تمتد من حلب في سورية إلى عدن في اليمن. وبالرغم من أن سعيه من أجل بناء الأمة قد فشل، فإن خلفاءه أقاموا مجتمعاً متسامحاً نسبياً في الأردن، يحافظ على المثل والقيم الإسلامية، فضلاً عن ضمان الحماية الكاملة وتضمين مختلف الأقليات العرقية والدينية.

وقد خطأً بشكلاً كبيراً حين صدق الحسين بن علي بالفعل أنه قد كسب وعداً بريطانياً بدولة عربية مستقلة موحدة، حتى استنتج أن التحالف مع بريطانيا كان خطوة مفيدة. وهو لم يصدم فقط لأن الحلفاء قاموا بتقسيم الشرق الأوسط، ولكنه أيضاً تنبه إلى الحيل البريطانية في المنطقة، والتي استلزمت التهدئة الكاملة للطموحات الهاشمية. وشكلت لندن العديد من الكيانات السياسية في الشرق الأوسط، في العراق وكذلك إمارة شرق الأردن، وعهدت بالسلطة إلى سلطات مركزية قوية عززت الأهداف السياسية البريطانية. وقد حارب الشريف حسين بشجاعة، لكن البريطانيين المغرورين مع حلفائهم الفرنسيين، قسموا المنطقة إلى أشكال غريبة تشبه الدول الأوروبية. الأردن، فلسطين، العراق، الحجاز، ومعظم المشايخ الساحلية للخليج وقعت تحت الوصاية البريطانية. وطويت كل من سورية ولبنان تحت الحماية الفرنسية. منهزماً وواهن العزم، سعى حسين وأبناؤه عبد الله وفيصل إلى إنقاذ ما تبقى من الملكية الهاشمية. وقد أعطى اثنين آخرين من الأبناء وهما علي وزيد مناصب ثانوية. وتولى عبد الله عرش إمارة شرق الأردن، بينما وافق فيصل على حكم سورية والعراق فيما بعد. ومن ثم تأسست إمارة شرق الأردن في ١١

أبريل عام ١٩٢١، وأصبحت المملكة الأردنية الهاشمية بعد الاستقلال الرسمي عن بريطانيا في عام ١٩٤٦[٣].

عبد الله بن حسين (١٩٢١ ــ ١٩٥١). طوال ثلاثين عاماً، أشرف عبد الله على ما كان عملية بطيئة مؤلمة لصياغة كيان سياسي قابل للحياة بداخل المناطق التي تعتز بالتقاليد القبلية. في البداية، أجري مسح للأراضي لتحديد قاعدة ممكنة لجمع الضرائب، قبل التمكن من إنشاء الجهاز الإداري الحكومي المناسب. وأقبل معظم إداريي عبد الله من فلسطين المجاورة، والتي كانت حينئذ منطقة منتدبة، يشغل الإنكليز فيها المناصب العليا. هذا الاعتماد العلني على الفلسطينيين والبريطانيين لم يتآلف مع زعماء قبائل المنطقة، الذين توقع العديد منهم أدواراً قيادية لأنفسهم، بينما كان آخرون يأملون في مناصب حكومية عليا لأبنائهم وأقربائهم. واستلزم إجراءات كبيرة لاحتواء هذه المعارضة المتزايدة إلى حد أن التمس دعم الهاشميين وتلقى دعماً شعبياً من بين القبائل السنية في معان، معقل القوميين، لتعزيز شرعيته.

وفي الواقع، كان عبد الله مؤهلاً ليحكم إمارة شرق الأردن وشغل دوره بشكل جيد إلى حد ما، خاصة أن موقفه الموالي لبريطانيا سمح للندن بنشر الموارد الشحيحة في مكان آخر. وبالمثل، كان القادة البريطانيون حريصين على دعم كل من عبد الله وفيصل، لا لسبب سوى استعادة صدقيتهم المحطمة بعد هزيمة حسين بن علي. وبالطبع، تقاسم عبد الله اهتمامات لا تنكر مع بريطانيا في الغالب لتعزيز قاعدة سلطانه. لكن، وسمت العلاقات الهاشمية ــ الإنكليزية أيضاً بالشكوك المتبادلة بسبب التلاعب الأسطوري، في السراء والضراء، الذي عادة ما يسبق معظم الاتصالات البريطانية. وما حصل عليه عبد الله في النهاية كان أقل بكثير مما كان يمكن تحقيقه، لكنه أكثر بكثير مما كانت بريطانيا على استعداد لمنحه. وبالرغم من بعض الصعاب، المؤسسات الرئيسية بشق النفس، بما في ذلك القانون الأساسي للدولة في عام ١٩٢٨، والذي زرع بذور الدستور الكامل. وقد عقدت انتخابات لأول واحد وعشرين عضواً للمجلس التشريعي في عام ١٩٢٩، وكانت هذه بدايات التحول إلى الديموقراطية في وقت كان الشغل الشاغل والاهتمام منصباً على القومية العربية[٤]. وبالتزامن مع ذلك، فاوض عبد الله بريطانيا على عدة معاهدات، ظاهرياً لتعزيز مكانته وكذلك مكانة الدولة اليافعة، ولكن في الحقيقة كانت

لحماية عمان من الممارسات الضارة في المستقبل. وكان الملك الشاب على وعي تام بأن مثل هذه المبادرات كانت ضرورية لتعزيز الهوية المنفصلة، وفي النهاية، توجيه إمارة شرق الأردن نحو الاستقلال الكامل، حتى لو كافح معظم سنوات حكمه ليقتصد في الموارد السياسية الشحيحة. وتوجت هذه المفاوضات بمعاهدة شاملة في ٢٢ مارس عام ١٩٤٦ أنهت الانتداب البريطاني رسمياً. وحصلت إمارة شرق الأردن على الاستقلال الكامل وصار اسمها إلى المملكة ردنية الهاشمية(٥).

وفي عهد عبد الله، واجه الهاشميون التحدي المباشر مع الصراع العربي ــ الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، والمتأتي من إقامة دولة إسرائيل في ١٥ مايو عام ١٩٤٨، بعد الحرب الأولى المريرة. ودافع «الفيلق العربي» الخاص بعبد الله عن القدس و«الضفة الغربية في ١٩٤٨، لكنه خسر المنطقة لقوات الاحتلال اليهودية العسكرية الأقوى. في البداية وعلى أمل تفادي المأزق، تفاوض الهاشميون سراً مع الزعيمة اليهودية غولدا ميرسون (التي أصبحت في ما بعد رئيسة الوزراء غولدا مائير)، بحثاً عن تسوية. لكن ضغوط الجامعة العربية أجبرته على إرسال فيلقه إلى أرض المعركة. وانتصرت قوات الفيلق العربي في بعض المعارك ودافعت بنجاح عن مدينة القدس القديمة عن طريق تنظيم مقاومة شديدة أثبتت لبعض الوقت أنها منيعة. على الرغم من ذلك، فقد انتهت الحرب بالعديد من اتفاقيات الهدنة التي تم توقيعها في مؤتمر رودس، على الرغم أن الأردن آثر عقد هدنة ثنائية منفصلة مع إسرائيل في ٣ أبريل عام ١٩٤٩(٦).

هذا الاتفاق أكد اهتمامات عبد الله، التي كانت تقتصر على دمج الأراضي الفلسطينية تحت حكمه، بدلاً من دعم إنشاء دولة فلسطينية منفصلة مستقلة. وبعدما توصل كل من الأردن وإسرائيل إلى اتفاق الهدنة الخاص بهم، تستطيع غزة فقط التي تسيطر عليها مصر أن تطمح إلى الاستقلال، لكن لو تم إعطاؤها الفرصة فقط. ولم تتجسد مثل هذه الفرصة. وبحلول عام ١٩٥٠، كان عبد الله يحرز تقدماً في دمج الضفة الغربية، وهي منطقة عينتها الأمم المتحدة نظرياً للدولة الفلسطينية. فالدفاع عن القدس (الشرقية) واكتساب السيطرة على الضفة الغربية بفاعلية يعني أن عبد الله قد أحرز نصراً دبلوماسياً وربما حتى نصراً عسكرياً محدوداً، ولكن فقط داخل الصفوف العربية التي تعمها الفوضى وهي بغداد والقاهرة ودمشق(٧). ومن المؤكد أن عبد الله لم يتمتع بثمار

طموحه السياسي، لا سيما بعدما تحمل النظام الملكي الهاشمي عبء فلسطين ومصير سكانها البائسين. وكان تحقيقه شيئاً يذكر للأخير من عدمه محلاً للخلاف والنقاش، لكنه بالتأكيد قد أمن عرشه، سعيداً بأنه قد تمكن من تحقيق تعادل مع شقيقه في بغداد. لكن، على عكس فيصل في العراق ــ الذي لم يتمتع في الواقع بالشعبية بتاتاً ــ فقد كان من بالغ الأهمية أن رأس عبد الله مجتمعاً متناغماً نسبياً. فالدولة التي أنشأها لم تكن فقط صحراء واسعة تقع بعيدا عن قلب بلاد الشام أو الجزيرة العربية، بل ضمت الضفة الغربية والقدس، وهي بالتأكيد أصول سياسية قيمة لأي حاكم مسلم. وعلى الرغم من انتصاره الوهمي وإنجازاته الجديرة بالاعتبار، سرعان ما ثبت أن نجاحات عبد الله سريعة الزوال وانهارت سريعاً عندما أطلق عليه النار بوحشية.

هي ٢٠ يوليو عام ١٩٥١، توجه الملك عبد الله إلى القدس لأداء صلاة الجمعة كما هي عادته، وبجانبه حفيده الصغير الحسين. وقام رجل مسلح باغتيال الملك على درجات المسجد الأقصى، ثالث الحرمين الشريفين في الإسلام. وبالمصادفة، نجا الحسين عندما استقرت رصاصة طائشة في ميدالية أهداها له جده في وقت قريب، لكن الحادثة تركت علامة عميقة على الحاكم الشاب. وفي مذكراته، يسترجع الحسين كيف أن جده التفت إليه، ثلاثة أيام قبل اليوم المشؤوم في القدس، قائلاً: «أتمنى أن تدرك، يا ولدي، أن يوماً ما سوف يكون عليك تحمل المسؤولية. أنا أتطلع إليك لتفعل كل ما في وسعك لأرى أن عملي لن يضيع. أتطلع إليك لتواصله في خدمة شعبنا»(٨). وقد خلف الملك عبد الله طلال، ابنه الأكبر، والذي تمكن من الحكم لفترة قصيرة فقط بسبب مرض عقلي حاد.

طلال بن عبد الله (حكم من ١٩٥١ ــ ١٩٥٢)

اعتلى طلال بن عبد الله العرش الهاشمي بعد اغتيال والده في ٢٠ يوليو عام ١٩٥١، حتى لو لم يكن الاختيار الأول لوالده للمنصب(٩). ولم يدم حكمه طويلاً، وتنازل عن العرش في ١١ أغسطس عام ١٩٥٢ لأسباب صحية. وفي الحقيقة، فإن الملك كان يعاني من الأوهام ــ وربما حتى الفصام ــ والذي مثّل لأسباب مفهومة معضلة سياسية لا يمكن التغلب عليها، خاصة أنه رفض تلقي العلاج الملائم(١٠). طلال، الذي درس في أكاديمية ساند هرست العسكرية الملكية في بريطانيا، والذي كان مهتماً بالسياسة، لم يكن عديم الجدوى تماما. زوجته، الملكة زين الشرف بنت جميل، كانت مصممة على

النجاح، وأثبتت كفاءة عالية، خاصة في الرعاية التي بذلتها في تنشئة أبنائها الثلاثة، حسين، محمد، وحسن. وخلال فترة حكمه القصيرة، دفع طلال تجاه مراجعة وتعديل دستور ١٩٤٦ لذي أوحى به وأملاه البريطانيون. وأثبتت أحداث ما بعد ١٩٥٢ أن ما قام به الملك طلال كان هو الصواب كان هذا هو إرثه الرئيسي، وكما قال المراقب، «كان طلال متشبثا بفكرة السيادة كملك دستوري، وهي فكرة نمت في الأغلب من حاجته الملحة إلى أن يكون ما لم يكنه عبد الله حيث إنها نبتت من ميوله الليبرالية»[١١]. وكان في عهد حكمه أن قبلت الملكية المسؤولية الجماعية أمام البرلمان والتي مازالت سارية حتى اليوم.

ربما كان طلال مريضاً بحق، ولكن رفضه لقبول العلاج المناسب عجل في آخر الأمر بإجباره على التنحي عن العرش. ثم دعا رئيس الوزراء توفيق أبو الهدى، الحليف السابق والأكثر اطلاعاً، البرلمان للتصويت على عزل الملك على أساس الجنون كما كان مسموحاً في حينه في دستور ١٩٥٢. لكن هناك سببين دفعا رئيس الوزراء إلى ذلك: أولاً، التذمر العسكري الداخلي، وثانياً، الانقلاب العسكري الناجح الذي أطاح الملكية في مصر. ولما كان مثقلاً بتطورات العهد الجديد، ومن مقره الأوروبي، كان الملك طلال سعيداً بالتنازل عن العرش، وكان يعرف أن زوجته سوف تضمن استقرار الأسرة الحاكمة. وكان ولدهما الأكبر الأمير الحسين، يتمتع بصحة جيدة بما فيه الكفاية ليرتدي عباءة السلطة في ١١ أغسطس عام ١٩٥٢، حتى لو كان بحاجة إلى وصي على العرش لعام آخر. وكرجل أفعال، عوضاً عن الفكر، أثبت الحسين نفسه من خلال إظهار جوهره كولي للعهد، حتى لو كانت الأحداث الإقليمية قد تغيره في نهاية الأمر مثل نظامه الملكي.

الملك حسين بن طلال (حكم من ١٩٥٢ ــــ ١٩٩٩)

ولد الحسين في عمان في ١٤ نوفمبر عام ١٩٣٥، وهو أكبر أربعة أبناء الملك طلال بن عبد الله وزين الشرف بنت جميل. وله أخوان، الأمير محمد والأمير الحسن، وأخت واحدة هي الأميرة بسمة، وقد خدم جميعهم معه في مناصب مختلفة. وتوفيت الملكة زين، التي كان لها تأثير لا ريب فيه على أبنائها، في ٢٦ أبريل عام ١٩٩٤. وهي شخصية تتمتع بشعبية أحبها الناس لجاذبيتها الشخصية، كرمها وفوق هذا كله، بصيرتها السياسية النافذه التي أرشدت ابنها. وللأسف، وصم موتها نهاية حقبة في الشؤون

الأردنية المعاصرة، بالنظر إلى أن الملكة الراحلة على الأرجح أدارت الشؤون الملكية المعاصرة في الأردن مثلما لم يفعل أحد.

بعدما أتم تعليمه الابتدائي في عمان، درس الحسين في كلية فيكتوريا بالإسكندرية في مصر ومدرسة هارو في إنكلترا. وبعد ذلك تلقى تعليمه العسكري في أكاديمية ساند هرست العسكرية الملكية، والتي جهزته بالوسائل اللازمة للدفاع عن عرشه في خضم لجة من الاضطرابات.

وبالإضافة إلى انشغاله بالشؤون الإقليمية، التي أكسبتها لقب الملك الصغير المقدام (PLK) من المسؤولين الغربيين المتحيرين ومعبراً عن إعجاب الصحفيين، فقد كان الحسين بن طلال للعديد من الأردنيين أبا الدولة الحديثة[١٢]، فقد خدم الحسين في وقت حرج، على الرغم من وجود شكوك داخلية وإقليمية كبيرة. وفي الحقيقة، شهد حكمه حقبة من الخلاف السياسي الداخلي والاضطراب العالمي الواسع، وكذلك أيضاً العديد من الحروب الكبرى مع إسرائيل. ومع ذلك، فمن خلال معظم هذه التطورات المأساوية، أظهر الحسين مقدرة خاصة على البقاء، بشرت بالخير لمملكته. وقبل كل شيء، فإن ثقافة الحسين الثنائية الأصيلة، التي جعلته يشعر بالراحة في الغرب بقدر ما يشعر بها في الشرق، ساعدته في صياغة مناخ من الانفتاح والتسامح. وقاد حكمه، على الأقل جزئياً، في فترة من الهدوء النسبي، على الرغم من انشغاله بتحديات كبيرة أكثر مما توقع أي هاشمي. عندما توفي إثر مرض طويل في السابع من فبراير عام ١٩٩٩، كان الحسين صاحب أطول فترة قضاها رئيس دولة في الحكم حول العالم، حيث كان قد قضى في السلطة حوالي سبعة وأربعين عاماً. ومثل جده، أدرك الحسين بن طلال لماذا يشكل الشرق الأوسط قيمة لدى القوى العالمية، وقد كان حريصاً على ممارسة السياسات التي قد تكبح أياً منهم وكل أمانيهم في السيطرة المباشرة أو غير المباشرة على المنطقة، أو هكذا كان يأمل.

وورث الحسين بن طلال، لا بالاختيار ولا بالتخطيط، ملفاً ضخماً شمل القضية الفلسطينية والصراع العربي ــ الإسرائيلي بعد عام ١٩٤٨[١٣]. وباعتباره مثقلاً بديون إمارة شرق الأردن لبريطانيا ــ لإنشائها في المقام الأول ورعاية النظام شبه المستقل على

الساحة السياسية العربية المعقدة لعدة عقود ـــ كان كافيا لإثارة نزاع فكري بين الملك ورعيته. ومما لا شك فيه، أن الحاكم الشاب كان مستعداً للتفوق، لا سيما بالنظر إلى ما يتمتع به من طاقة، قدرات أصيلة وشهية للسلطة. لكن الحسين شهد اغتيال جده، ونجا من عده محاولات لاغتياله بعد اعتلائه العرش، وهذه التجارب قد صبغت الطريقة التي حكم بها كهاشمي. وفوق ذلك كله، أصبح مدركاً بذكاء أن مملكته كانت مجتمعاً متعدد الأعراق، أغلبية السكان فيه كانت ومازالت من الفلسطينيين. وبقدر ما شهد عهده الذي امتد لخمسة عقود من تطورات سلبية داخلية وإقليمية، كان تمكنه من الحفاظ على العرش وبلاده إنجازاً نادراً، مثقلاً كما كان بمعضلة حقيقية. والدفاع عن نظامه ورعيته كملك هاشمي، بينما يبقى وفياً للقضايا العربية الأساسية، بما في ذلك السعي لتحقيق السيادة الفلسطينية، لم يكن بالإنجاز الصغير. وفي الحقيقة، بالمقارنة مع والده، طلال، الذي كان مقدراً له أن يرعى مملكته خلال أزمة جيليه، كانت أولويات الحسين كما هي قدراته الجوهرية أعظم بكثير.

خصم الحسين السياسي الذي استمر طوال حياته، الرئيس المصري جمال عبد الناصر، تزعم العالم العربي طوال فترة الستينيات. ولإنقاذ عرشه، تذبذب الأردني بين فترات تأييد ومناهضة ناصر، لكنه لم يستطع إطلاقاً هز ظل المصري. وقد قال احد المراقبين: «لم يكن يقيم الشخصيات جيداً»، واعتمد إلى حد كبير على الندماء المتحمسين لإرضائه[١٤]. وقال آخر، «لقد استطاع الحسين البقاء لأن خصمه الأكثر خطورة .... افتقر إلى فردية الغرض في السعي إلى تدميره»[١٥]. لكنه استطاع البقاء، لأن الحسين نادراً ما تردد في تدمير خصومه، مطمئناً بمعرفة أن بريطانيا والولايات المتحدة سوف تهرعان إلى مساعدته بمجرد أن يهتز حكمه. حتى أخطاؤه الكبيرة مع الفلسطينيين بين عامي ١٩٦٧ و١٩٧٠ ذبلت على الكرم السياسي العربي عندما عالج الراديكالية المحسوسة بداخل مجتمعه. وفي بعض الأحيان، أظهر مشاعر نادراً ما ظهرت بين الملوك العرب المحافظين؛ وعلى الرغم من أنه أضاع فرصاً، تمكن الحسين دائماً من تخطي الأزمات التي حلت به.

في مؤتمر الرباط عام ١٩٧٦، رأى الحسين أن العباءة الفلسطينية تسقط من على كتفيه، بعدما ساندت جامعة الدول العربية منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها ممثلاً وحيداً

للشعب الفلسطيني. وسرعان ما تبع هذا الرفض تداعيات اتفاقيات كامب ديفيد، التي عزلت الأردن بشكل أكبر في عيون الغرب. وبناء على ذلك، آثر الحسين أن ينحاز مع جبهة صدام حسين الرافضة، وهو القرار الذي اكسبه ازدراء الغرب. ومن المؤكد أن الثنائي الجديد كان غريباً، لكن هذا كان أقل صلة بالموضوع من العواقب الرئيسية لهذا التحالف الهش: إقامة علاقات اقتصادية تدريجياً مع بغداد، والتي سحبت عمان ببطء إلى فلك العراق. ومع مصر واليمن، أقام العراق والأردن مجلس التعاون العربي في فبراير ١٩٨٩، الذي تظاهر بالانحياز إلى «الدول النامية المدينة التي تضررت من جراء الحرب»[١٦]. وتحدى مجلس التعاون العربي مجلس التعاون الخليجي، لكنه في النهاية قلل من قيمة النظام الملكي الأردني بين نظرائه من الملوك العرب. ومن المفارقات، أن اختيار الحسين الكارثي عام ١٩٩٠ لأن يدعم العراق البعثي ضد ــ الكويت ــ سلالة ملكية حاكمة شقيقة، الصباح في مملكة الكويت، ختم القدر الشخصي «للملك الصغير المقدام» في جميع أنحاء الدوائر المحافظة. فلم يعد الحكام العرب الأشقاء على استعداد لتقديم الدعم السخي للأردن الذي يعتمد عليه . والحنق الغربي، وبخاصة الولايات المتحدة سوف يكون أكثر تدميراً.

وبكل المقاييس، كان الملك حسين شخصية مركبة، صارع طوال عهده من أجل تنمية وإعالة رعيته متعددي الأعراق، بدون أن يلقى نجاحاً كبيراً. وبعد الحرب العربية ــ الإسرائيلية عام ١٩٦٧، عندما فقد الأردن القدس والضفة الغربية، دعم قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٤٢. إعلان الأمم المتحدة الشائن، الذي دعا إسرائيل إلى الانسحاب إلى حدود عام ١٩٦٧ في مقابل السلام، أزعج عمان لأن الأردن لن يستطيع أبداً استعادة السيطرة المادية على الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث رفضت إسرائيل تنفيذ توجيهات مجلس الأمن[١٧]. وعلى الرغم من أن الملك حسين لعب دوراً محورياً في عقد مؤتمر مدريد للسلام في عام ١٩٩١، ظاهرياً ليتيح للفلسطينيين التفاوض كجزء من الوفد المفوض «المظلة» الأردني ــ الفلسطيني المشترك، فقد حدث الضرر بالفعل[١٨]. ولم تثمر جهوده النشطة لتنفيذ الانسحاب العراقي السلمي من الكويت وعودة الصباح أية نتيجة. وسعي الحسين للمصالحة العربية الصادقة ودعواته من أجل المساعدات الإنسانية الدولية لتخفيف معاناة العراقيين من العقوبات وآثارها المصاحبة، انهارت كذلك. وهمشت واشنطن الحسين لخرقه أولوية هامه للشؤون الدولية ــ فاتخاذ

جانب الضعفاء لا يجدي نفعاً ــ وعندما أتت إدارة بيل كلينتون المتعجلة، مارست ضغوطاً شديدة لتضمن التنازلات الأردنية. وقد يكون من العدل أن نؤكد أن الولايات المتحدة الأميركية فرضت قدراً كبيراً من إرادتها على الملك حسين ــ من اجل الحصول على معاهدة سلام بين الأردن وإسرائيل في عام ١٩٩٤ ــ لا لسبب سوى إتاحة الفرصة لعمان لتستعيد نفسها في أعين الولايات المتحدة الأميركية . ومع ذلك، فإن علاقة الملك حسين بالغرب بشكل عام والولايات المتحدة بشكل خاص قد عانت، على الرغم من فهمه الفطن للغرب[١٩]. مثل هذه الرؤى وقفت كبدائل رديئة لسياسات القوة الخالصة، وتخطاها الحسين بن طلال ببساطة.

وعلى الرغم من أن التزام الحسين بالديموقراطية، والحريات المدنية وحقوق الإنسان ساعدت على تمهيد الطريق لجعل الأردن دولة نموذجية للمنطقة، إلا أن المشكلات الخطيرة بقيت. وربما كانت أخطر قضية هي خلافته، والتي كان مخططاً لها بشكل أفضل بكثير مما أدرك الكثيرون في هذا الوقت.

بعد ارتقائه العرش بسنوات عديدة، قدم الملك حسين تعديلاً للدستور الأردني ليتيح لشقيقه الحسن خلافته، بدلاً من عبد الله (ولده الوحيد في هذا الوقت) . وكان المنطق وراء هذا التعديل مزدوجا: أولاً، لتجهيز الحسن الذكي المتألق بوسائل الحكم، من خلال برنامج ملك تحت التدريب، والثاني، لتحقيق الوئام العائلي. وكان قرار تمرير الشعلة إلى الحسن قد تم اتخاذه على الأرجح بالتعاون بين الحاكم وأمه التي يثق بها، على الرغم من أن القليلين فقط يعرفون. وخدم الحسن أخاه الملك حتى عام ١٩٩٨، عندما تم أقصي بإجراءات موجزة. وعلى عكس حاكمه الأكثر تصميماً، كان الحسن من النوع الشديد الذكاء الذي يؤمن بالحلول الوسط وكياسة الحكم. وأياً كان التقدم الذي تم تحقيقه في الأردن في عدد كبير من القضايا التي اعتبرها الكثيرون صعبة، من احترام حقوق الإنسان إلى الاتجاه نحو تحقيق الديموقراطية، تدين بالكثير إلى جهود الحسن المتمهلة والمضنية . وفي عام ١٩٩٠، عين الملك حسين الحسن لرئاسة لجنة ملكية، تمثل كافة ألوان الفكر السياسي الأردني، لصياغة ميثاق قومي، الذي سيعمل ــ مع الدستور الأردني ــ لتوجيه إضفاء الطابع المؤسسي على الديموقراطية (مأسسة الديموقراطية) والتعددية السياسية. وقد أقرت عمان الانتخابات البرلمانية في أعوام ١٩٨٩، ١٩٩٣ و١٩٩٧، وهذه الانتخابات

كانت مراقبة دولياً وحرة نسبياً، حتى لو أسفت حكومة الأردن على عملية التحرر الدراماتيكية التي أعلنت نتيجة لذلك. وقد نضجت الملكية في ظل الحسين بن طلال، وبالرغم من أن الهاشميين كانوا بأمان، إلا أن خلافته فجرت أزمة تامة.

التسلسل الدستوري في الأردن

حكم الحسين بن طلال الأردن ثابت الجأش واثقاً من نفسه، خصوصاً أن القادة الغربيين انتهوا إلى أن ملكهم الصغير المقدام دافع عن مصالحهم جيداً ولذلك فمن الممكن الوثوق به. وتحت الحماية البريطانية، تمكن الحسين من الاحتفاظ بنفوذه والاستفادة منه، على الرغم من أن القوميين العرب المتشددين في الدول المجاورة وفي داخل الأردن كذلك، هزؤوا به كعميل بريطاني. وعلى مر السنين، تولى الضباط البريطانيون، وعلى رأسهم جون غلوب ــ الذي أصبح يعرف بغلوب باشا ــ قيادة قوات عسكرية مختلطة بنيت على أسس الفيلق العربي. وقد كانت قوات مواليه لكل من الهاشميين وسادتهم الأجانب على حد سواء.

وعلى الرغم من الألقاب المهينة، دافع الحسين عن سلالته الحاكمة جيداً، حتى لو هددت التطورات الإقليمية المملكة. وطوال الخمسينيات من القرن الماضي، أصبح الحاكم مدركاً تماماً لمسؤولياته الدستورية، على الرغم من أنه حكم تماماً كحاكم مطلق. وأصلح الحسين نظامه عن طريق التأكيد على ولاء قبائل البدو، وهي عناصر أردنية خاصة جداً بالضفة الشرقية[٢٠]. والاعتماد على هؤلاء الصفوة سمح للملك النشيط بقمع المعارضين ــ ربما كان أفضل مثال لذلك هو محاولة الانقلاب في عام ١٩٥٧ وأيضاً الاعتداء المأساوي على الفلسطينيين في عام ١٩٧٠ ــ حينما أدرك أن الحصن الذي لا غنى عنه لشرعيته هو الجيش. وبناء على ذلك، وابتداءً من منتصف الخمسينيات، أكد الحسين ارتباطه واهتمامه بالجيش[٢١]، فحصل الأخير على تمويل إضافي، معدات حديثة وتدريبات متقدمة. ومد المستشارون الأجانب يد المساعدة، حيث وصلت المؤن والذخائر الحديثة من كل من الغرب وبعض الدول الشيوعية، جميعه لتقديم دعم أفضل للحكومة. وتمكن الحسين بالتغييرات التي أجداها على قواته المسلحة من تحقيق الهدف الثابت وهو حمايته وحماية الهاشميين[٢٢].

التعديلات الدستورية

ولصالح الملك، تطورت صورة الجيش الأردني حيث تمكن بنجاح من تحويل الرؤية. وبينما كان لا يزال أكثر حاكم عربي موالاة للغرب، لم يعد ينظر إلى الحسين بن طلال كأداة بريطانية بشكل خاص، على الرغم من أن القدرات الدفاعية الفعالة للجيش الأردني بشكل عام ضد سورية وإسرائيل كانت هامشية على أحسن تقدير. ومع ذلك، فعلى الجبهة الداخلية، أثبت جيش جلالته أنه لا غنى عنه، خاصة في عام ١٩٨٩، عندما واجهت عمان أعمال شغب خطيرة. تنفيذاً لتوجيهات صندوق النقد الدولي لإلغاء الدعم المالي (الإعانات) الخاصة بالمواد الغذائية، واجه الأردن حنق المواطنين المعوزين في المدن الملكية التقليدية مثل معان، الكرك والطفيلة[٢٣]. وتدخل الجيش بطبيعة الحال، لكن استخدام القوة وارتفاع الخسائر لم يحقق الكثير. فهذه الانتفاضة، كانت مختلفة عن الأزمة الدولية الكبرى في عام ١٩٧٠ بعدما حاولت القوات الفلسطينية نزع السلطة بعيداً عن الملك. ولأن الذين قاموا بأعمال الشغب في المنطقة المركزية في عام ١٩٨٩ كانوا من البدو الأردنيين، فإن العصيان المسلح وثق أسس الملكية المهتزة. فلم يستطع الحسين ببساطة الاعتماد على القوة الغاشمة لاستعادة اليد العليا كما فعل في سبتمبر عام ١٩٧٠، وبالتالي اختار أن يحرر فلسفته السياسية. كدارس ماهر للتاريخ، حرص الحاكم أيضاً على ألا يسمح لهذه الواقعة بأن تتدهور إلى فوضى سياسية، حيث اندفعت عمان بشدة إلى ذكريات أحداث أزمة عام ١٩٥٧ عندما أغضبت سلسلة من محاولات الاغتيال الملك حسين بن طلال. وقد تمت إعادة تصميم الخريطة السياسية الأردنية، فأعيد تعيين الدوائر الانتخابية (بتفضيل معان والكرك والطفيلة)، وتم تنظيم الانتخابات البرلمانية بشكل ملائم[٢٤].

بعد ذلك بقليل، عقد الملك مؤتمراً قومياً لصياغة ميثاق جديد في ما بين النخبة الحاكمة. وأثبت التشاور فاعليته، لان القوى المعارضة أقرت بأولوية الملك بينما تعهد الحاكم باحترام التعددية السياسية الأردنية الناشئة[٢٥]. واكتسبت المؤسسات السياسية النشطة الثقة حيث باشر الملك مساعي جريئة في إطار معايير محددة بعناية. فهو قد يتحمل المعارضة الحقيقية، لكنه في المقابل طالب بالولاء الكامل. وأثبت الميثاق الجديد فاعليته على نحو رائع لمعظم فترة التسعينيات، لا سيما بعدما اختبر الأردنيون الفوائد الاقتصادية

الملموسة التي رفعت من مستوى معيشة السكان. وفي الحقيقة، بلغت التجربة شكلاً من أشكال التمثيل، مع الضرائب المحدودة. ولكن، لأن قوى المعارضة رفضت معاهدة السلام الأردنية ــ الإسرائيلية في عام ١٩٩٤، فإن الآثار الإيجابية لميثاق عام ١٩٩٠ سرعان ما تآكلت(٢٦).

وفي البداية، تجاهل الحسين الانتقادات الموجهة لنهجه الميكيافيللي، لكن بعدما قاطعت العديد من المجموعات بقيادة الحزب الإسلامي الرئيسي الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٩٧، فقدت إعادة تنشيط الحياة البرلمانية الكثير من لمعانها(٢٧). وتوفي الحسين قبل إعادة تقديم التغييرات الهامة إلى التحالفات المحلية الموجودة وحتى اليوم، فإن الملك عبد الله الثاني يتحرك بتردد وبحذرٍ شديد على هذه الجبهة. وفي تصور الحاكم الجديد، أن الملكية الأردنية كانت نموذجاً للمؤسسة المستقرة، حتى إذا كانت سمات استمراريتها معلقة.

ومنذ أن تولى الهاشميون إمارة شرق الأردن، وكان الأردن بدون تنظيم في أيامهم الأولى، فإن العملية الرسمية لإنشاء المؤسسات كانت بطيئة ولكن ليس لنقص الفرص. لقد تحركت عمان بدقة، وقامت بتعيين بعض الهاشميين في مناصب حكومية رئيسية، ونادراً ما عبثت بالدستور الذي أملاه البريطانيون والذي انبثق من القانون الأساسي لعام ١٩٢٨. وبعدما حصلت البلاد على استقلالها الرسمي في مايو عام ١٩٤٦، تم اعتماد الدستور عندما صادق المجلس التشريعي على المسودة الجديدة في ٢٨ نوفمبر عام ١٩٤٧. نشرت هذه الوثيقة لأول مرة في الجريدة الرسمية للمملكة في الأول من فبراير عام ١٩٤٧، على الرغم من أن المجلس أخر مراسم التصويت الخاصة به. وبعد اغتيال الملك عبد الله في عام ١٩٥١، وحيث إن العدد الفعلي للمواليد الهاشميين الذكور كان محدوداً جداً، فقد وقعت المسؤولية على طلال والحسين للتفكير جدياً بشأن تعديل الدستور. وقد أوصى طلال ببعض الإصلاحات، وتم اعتماد مسودة جديدة في الأول من يناير عام ١٩٥٢. والحسين من جانبه، تمنى أن يعيد تأكيد حق الفرع الأردني من الأسرة. كما كان يرجو أيضاً أنه يمكن تجنب الأزمة مع الجزء العراقي. وفي الحقيقة، فإن الوصي على العرش العراقي، عبد الإله، حاول فرض سيطرته على ترتيبات الأسرة بعد وفاة طلال. وتخيل عبد الإله نفسه يلعب دوراً مميزاً في الشؤون الهاشمية، حتى لو تدخل هذا الدور في مملكة ابن عمه، الذي لم يكن من المستغرب أن يستاء من عروض

الأول[٢٨]. وبناءً على ذلك، وعلى الرغم من أن الحسين قد حافظ على دستور الأول من يناير عام ١٩٥٢، لكنه مع هذا كفل تعديلاً أساسياً لتوضيح تميز الأردن. وفي عام ١٩٦٥، تم تعديل المادة ٢٨ لتمكين الحاكم من عمل التغييرات اللازمة لحق البكورة في الإرث، على أساس أن الميراث كان آلية الخلافة المفضلة المحددة في الوثيقة. المادة ٢٨ مفصلة على غير العادة وقدمت وصفاً فريداً لمن يمكنه بالفعل خلافة الملك إذا لم يكن لمن يشغل المنصب أبناء، أو إخوة أو أعمام أو أي أقارب ذكور آخرون (انظر الملحق رقم ٢٠ من أجل المقتطفات ذات الصلة بالموضوع)[٢٩].

الحياة البرلمانية

دفعت الأزمة الاقتصادية في عام ١٩٨٩ الحسين بن طلال إلى العمل. فلم يعد كافياً الاعتماد ببساطة على الجيش لاستعادة النظام. فتحول الملك إلى برلمانه المجمد، المؤسسة التي تجنب إحياءها بعناية منذ عام ١٩٥٦، ليس فقط لدفع التحول إلى الديموقراطية، ولكن أيضاً لدعم عرشه.

في نوفمبر عام ١٩٨٩، عقدت انتخابات برلمانية كاملة في الأردن بعد تحرير تدريجي للغاية للمؤسسات السياسية. والهيئة التشريعية ثنائية المجلس للأردن، التي تتكون من ثمانين عضواً منتخباً من قبل الشعب لمجلس النواب وأربعين عضواً معيناً لمجلس الأعيان، تهدف إلى استعادة شرعية الملك المشبوهة. كان كل الستمئة والخمسين مرشحاً للمجلس «مستقلين» من الناحية التقنية، لكن أكثر مجموعة معارضة منظمة، الإخوان المسلمين، قد أحرزت شيئاً من النصر السياسي. فقد أدارت الجماعة المحظورة قائمة من ٢٦ مرشحاً (من أصل ٦٥٠ مستقلين) وتمكنت بشكل لافت للنظر من انتخاب ٢٢. واختار الناخبون اثني عشر آخرين من ممثلي الإسلاميين ليصل المجموع إلى ٣٤ برلمانياً (من أصل ٨٠)[٣٠]. بالإضافة إلى المرشحين القوميين الآخرين، فإن برلمان عام ١٩٨٩ ضم أربعة وأربعين عضواً معارضاً، وقد كان انتصاراً مذهلاً. ولاحظ الملك ذلك على الرغم من أنه رفض في البداية الإقرار بهذا التحول المقلق. وقام أولاً بتعيين السياسي المحنك المحافظ والموالي للنظام الملكي، مضر بدران، لرئاسة الوزراء. وبينما توقع بعض الأردنيين أن يبعد الحاكم نفسه عن مثل هؤلاء المطلعين، أمل الكثيرون بالفعل أن يروا آراءهم منعكسة

بشكل أكثر إنصافاً، على الأقل لإدخال مظهر للتغيير. بدران الذي كان رئيساً سابقاً للاستخبارات، سعى لضم أربعة مشرعين من الإخوان المسلمين في مجلس وزرائه، لكن أعضاء الإخوان المسلمين رفضوا. ومع ذلك، فإن رئيس الوزراء الفطن سرعان ما أطلق سراح العديد من السجناء السياسيين، وخفف من القيود الحكومية على الإعلام ورفع الأحكام العرفية، وأعاد عدداً غير محدود من جوازات السفر المصادرة إلى المنشقين الأردنيين[٣١].

هذا الاتجاه إلى الإصلاحات الحقيقية تم اعتراضه عن طريق غزو العراق للكويت في الأول من أغسطس عام ١٩٩٠ والأزمات التي تبعت ذلك. وكعنصر إقليمي رئيسي فاعل، شارك الحسين بن طلال مشاركة عميقة في المفاوضات الطويلة التي تبعت الغزو، بما في ذلك جهود الوساطة الحساسة لتجنب القتال. وقد يكون من السهل أن نستنتج أن عمان انحازت إلى بغداد، لكن الحسين كان محتجزاً بالمعنى الحرفي بين موقفين عسيرين. أولاً، كان الأردن يعتمد مالياً على العراق في ما يخص الإعانات البترولية الكريمة، وكذلك المدفوعات الضرورية. ثانياً، سعت عمان بيأس لتلبية التزاماتها التقليدية تجاه مملكة شقيقة، وكذلك استيعاب ما يقدر بنصف مليون عامل أردني وفلسطيني وعائلاتهم المرتحلين من الكويت. ولذلك، كان ما يشغل الحسين في المقام الأول هو العبء المالي العام، الذي أرهق الاقتصاد الأردني أكثر. فكان الملك محاصراً، خاصة بعدما رأت الولايات المتحدة وبريطانيا عمان كمتآمر، على الرغم من أن شرعية الحسين في بلده قد وصلت لذروتها.

لقد عرض الملك الهاشمي الذي عرف عنه بأنه الداهية الناجي والانتهازي الفطن، عرض تبني ميثاق قومي جديد محدث، والذي نظم بعناية سياسات التحرير الحكومية المستمرة. حتى زعماء المعارضة قفزوا على عربة الملك يشيدون بالميثاق على أنه نصر للديمقراطية أو التحول إلى الديموقراطية. ورحّب التاج بهذه التعددية وكذلك المنافسة، ولكن فقط في داخل حدود المملكة الهاشمية المقبولة. وفي الواقع،، فإن ميثاق عام ١٩٩٢ ختم الشخصية الشرعية للحكم الملكي، وضمن أن الولاء لها لم يعد موضع شك، ودفع عمان إلى معالجة الإصلاحات الداخلية من موقع قوة نسبية[٣٢]. مع هذه الإنجازات الصانعة لعهد جديد، أظهر الحسين بن طلال مرونة متجددة حيث أجاز العديد من

تعيينات الإسلاميين في مناصب حساسة، بما في ذلك وزارة التعليم والمتحدث الخاص بمجلس النواب. ومما لا شك فيه، أنه بينما كان الحسين يزين عواقب غزو الكويت في عام ١٩٩٠ على الأردن، كان من الواضح تماماً أن انتخابات عام ١٩٨٩ هيأت الساحة للتحولات السياسية التي قام بتقديمها. ومنذ هذا الوقت فصاعداً، احتضن الحكم الهاشمي أنشطة سياسية مفتوحة ومناقشات محدودة، وكلاهما تم اختباره لأول مرة في عام ١٩٩٣ عندما عقدت عمان انتخابات برلمانية جديدة.

وكنتيجة لحرب الكويت وبعدها مؤتمر مدريد للسلام الذي شاركت فيه عمان، فإن الملك الأردني قبل إصلاحات سياسية داخلية هامة، شملت إجازة ما يزيد على عشرين حزباً[٣٣]. وتنافس ٥٣٤ مرشحاً بالضبط على الثمانين مقعداً الخاصة بمجلس النواب في عام ١٩٩٣، وبينما تزايد معدل الحضور في الانتخابات من ٤١ بالمائة (في عام ١٩٨٩) إلى ٤٧ بالمائة، قاطع ما يزيد على نصف الناخبين المؤهلين الاستفتاء العام. ومع ذلك، فقد صُنِعَ التاريخ، عندما تم انتخاب امرأة، توجان الفيصل،، لأول مرة في تاريخ الأردن، كما يجب، والتي مثلت المجتمع الشركسي وضمنت أحد مقاعد المنطقة الثالثة المحجوزة. وفقد الإخوان المسلمون، الذين مثلهم حزب جبهة العمل الإسلامي، ستة مقاعد (انخفض عدد مقاعدهم إلى ستة عشر من اثنين وعشرين مقعداً). وبالمثل، فقد انخفض تمثيل الإسلاميين المستقلين بزهاء خمسين بالمائة من ممثليهم السابقين، انخفض من اثني عشرةً إلى ستة. هذا التغير في الاتجاه كان رد فعل سلبياً على المقترحات التشريعية التي قيدت الحريات الاجتماعية والتي رفضها المشرعون الأكثر انتباهاً إلى حد كبير. ومع ذلك، فإن الهزيمة الشاملة للإسلاميين في عام ١٩٩٣، كانت على الأرجح نتيجة التعديلات الذكية للقوانين الانتخابية، بما في ذلك تقديم النصوص الخاصة بشخص واحد، صوت واحد، وكذلك التغيرات المخططة بعناية للدوائر الانتخابية التي بدلت التكتلات الشعبية المألوفة. ومثل هذه التحسينات عنت بشكل فعلي أن احتمال التمثيل الدقيق للمناطق الحضرية، التي يسكنها أغلبية من الأردنيين الفلسطينيين الذين تم تحريكهم، أقل ترجيحاً بكثير. أما المناطق الريفية التقليدية، التي يسكنها البدو الأردنيون بشكل أساسي والأكثر موالاة للهاشميين من نظرائهم سكان المدن، فكانت مفضلة بناء على ذلك. وبطبيعة الحال، نشأت أزمة سياسية حقيقية في البرلمان، مع فقدان جبهة العمل الإسلامي كثيراً من شرعيتها المتوقعة.

وعلى الرغم من هذه المكاسب الهامة، فإن خسارة الإسلاميين في عام ١٩٩٣، لم تكن تلقائياً في صالح ما يسمى باليمين، لأن عدداً كبيراً جداً من الأحزاب تنافست على أصوات قليلة جداً. المرشحون الذين خرجوا منتصرين في عام ١٩٩٣، كانوا المستقلين الحقيقيين الذين أبعدوا أنفسهم عن كل من اليمين واليسار. وبالطبع، حقق التاج نجاحاً أيضاً، حيث شدد على ضرورة القيادة القوية القادرة على إدارة دفة سفينة الدولة في البحار العاصفة. وفي الحقيقة، تمت مباغتة الحسين باتفاقات أوسلو ١٩٩٣ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، التي دفعت عمان إلى البحث عن معاهدتها المنفصلة مع الدولة اليهودية. وصادق البرلمان على معاهدة ١٩٩٤ بفارق مريح من خمسة وخمسين مقابل اثنين وعشرين، على الرغم من أن زعماء المعارضة سرعان ما أعاقوا العديد من إجراءات التطبيع. وسعى الملك إلى تخفيف هذه العاصفة في مجلس النواب عندما قام بتعيين عبد الكريم الكباريتي، وهو مصلح ليبرالي وسطي شاب، الذي تعهد بدوره بالحد من الفساد. وكان رئيس الوزراء الكباريتي بالضبط من ذلك النوع الذي تاق إليه الأردنيون، لكن عمان رأت أن مبادراته قد تم فحصها بشكل صحيح عن طريق شخصيات استخبارية أكثر ثقة. وعلى الرغم من أنه قد تم رفع الأحكام العرفية وخيم على الأردن مظهر من مظاهر الحرية مع إجازة الأحزاب، فإن قلة من هذه الأحزاب دعمت التحالفات الفعالة لعرض مواقف موحدة. كانت الأحزاب الأردنية منغمسة في التفضيلات المتناقضة، وتعثرت من سياسة إلى التي تليها، متوقعة القليل، ومقدمة ما هو أقل للناخبين المحرومين من الحقوق.

وبحلول نوفمبر عام ١٩٩٧، عندما عقد الأردن انتخاباته الأخيرة قبل وفاة الملك حسين، كانت عمان تعمل مرة أخرى في ظل قوانين صارمة للصحافة وحقوق أقل. وقاطعت عشرة أحزاب، من ضمنها جبهة العمل الإسلامي ومعظم مجموعات القوميين العرب، الاستفتاء العام المقرر إجراؤه في نوفمبر. وقد اعترض معظمهم على وتيرة التطبيع مع إسرائيل، ولكن الأكثر أهمية من ذلك، رفضهم جميعاً «القوانين المؤقتة» المتعددة التي كانت تفضلها عمان. وكان الحسين واثقاً على نحو لافت للنظر، حيث أغفل ببساطة الكثير من نداءات المعارضة، وضمن عدم الطعن في شرعيته (احترام الميثاق الوطني)، وتيقن من أن حملته على الصحافة لن تكون مربكة على وجه الخصوص. حتى إنه تجاهل مناشدات بقانون أكثر اعتدالاً[٣٤].

وأصبح الاستفتاء العام لعام ١٩٩٧ يعرف بـ«الانتخابات التي تمت مقاطعتها» بعدما أحجمت الشخصيات البارزة عن الجمعيات المشبوهة مع النظام الملكي الهاشمي. الحسين بن طلال، مثل الرئيس الأميركي جون أف كينيدي، سامح أعداءه ولكن لم ينس أسماءهم بتاتاً. فلم يجر تعيين أي من الذين جابهوا «الملك الصغير المقدام» في مجلس الأعيان، ولكن، ربما كان هذا واحداً من أوائل الأخطاء السياسية للحاكم الذي راح يشتد عليه المرض. وشهد البرلمان الثالث عشر السياسيين الوسطيين، الشخصيات المحافظة الموالية للنظام، ومرشحي القبائل ــ ليصبح المجموع خمسة وسبعين (من ثمانين) مرشحاً مستقلاً ــ لملء المقاعد الشاغرة[٣٥]. وخسرت توجان الفيصل مقعدها، كما فعل معظم المتنافسين القوميين والإسلاميين، عندما خيمت خيبة أمل كئيبة على عمان. وللأسف، فإن إصلاحات العقد الماضي ذهبت ببطء أدراج الرياح، وقام كل من الشخصيات الحكومية، وكذلك المعارضة بإلقاء اللوم بعضهم على بعض على الخسارة العامة للثقة الشعبية. من المفارقات، أن هذا البرلمان الممزق هو من صادق على أن يكون عبد الله بن الحسين هو الحاكم الهاشمي التالي للأردن، في ٨ فبراير عام ١٩٩٩.

من الملك حسين إلى الملك عبد الله الثاني

على الرغم من لقبه «الملك الصغير المقدام»، رأى الحسين بن طلال أن علاقته مع الغرب عامة والولايات المتحدة بشكل خاص، قد تدهورت في أعقاب قراراته التي اتخذها في عام ١٩٩٠. والتفاهمات السابقة، ومن ضمنها المواقف المعلنة الموالية للغرب التي لم تكسبه شيئاً أكثر من الازدراء في الداخل طوال فترة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، تم تجاهلها بعجرفة. وفي كلمات الرئيس الأميركي جورج بوش، أن الملك حسين «كان ينتقدنا في الأحاديث ومن خلال الصحافة، محولاً الرأي العام الأردني ضد الولايات المتحدة». وقد كان الاجتماع الذي تم إعداده بعجالة في ١٦ من أغسطس عام ١٩٩٠، على الأقل بالنسبة للرئيس الأميركي، «خيبة أمل»[٣٦]. تاركاً الخلافات جانباً، اشترك الأردن في قافلة ما بعد الحرب للكويت وفي عام ١٩٩٤، وقع معاهدة منفصلة مع إسرائيل برعاية أميركية. ولأن الحسين كان يعرف، في أعماق نفسه، أن ميوله الموالية للغرب كانت غير قابلة للتفاوض، وحتى على المستوى الشخصي، كان ارتباطه بالثقافة الغربية معبراً عنها بوضوح من خلال زيجتين، الأولى من مواطنة بريطانية (أنطوانيت

غاردنر، التي عرفت في ما بعد بالأميرة منى) ثم زواجه من مواطنة أميركية (ليزا حلبي، التي عرفت في ما بعد بالملكة نور الحسين). كان الحسين بن طلال عربياً عميق الموالاة للغرب الذي رعى بتحفظ علاقات مختلفة مع كبار القادة الغربيين. وفي الحقيقة، فإن الاختلافات الداخلية التي وجدت بين القادة الهاشميين كانت أساساً بسبب هذه النزعة.

وكما ذكر سابقاً، فإن المادة ٢٨ من الدستور الأردني تحدد أن وراثة الحكم تخصص إلى اكبر أبناء الملك من الذكور، إلا إذا اختار الملك أحد أشقائه. وبالفعل، كان يعتبر الابن الأكبر للملك حسين «عبدالله بن الحسين» وريثاً من عام ١٩٦٢ حتى عام ١٩٦٥، عندما اختير الحسن بن طلال رسمياً تالياً له في الحكم[٣٧]. وفي ذاك الوقت، كان الملك قلقاً على عرشه بعد العديد من محاولات الاغتيال على حياته، واختار أن يعهد بالتاج إلى شخص راشد. وقام الحسن بن طلال بخدمة حاكم لمدة أربعة وثلاثين عاماً بأقصى درجات الولاء، واضعاً منافسات الإخوة الطبيعية جانبا، كان قادراً إلى حد بعيد على دعم أخيه في جميع الظروف، وخدم الأردن بشكل جدير بالثناء. وفي الحقيقة، فقد رأى الحسين أخاه الأصغر بديلاً رائعاً، وكان يشير إلى الحسن كثيراً على أنه «قرة عيني»[٣٨]. والأكثر أهمية من ذلك، ولأكثر من ثلاثة عقود، اعتمد الحسين على أخيه لتحمل مسؤوليات هائلة، كما خدم الأخير حاكمه، واثقا أن تحضيره المجتهد للمنصب سوف يكون أفضل بالنسبة للمملكة.

وبدءاً من عام ١٩٩٨، عندما استلزم مرضه الغياب لمدد طويلة عن الدولة، عهد الحسين بالتاج إلى وريثه بشكل روتيني والذي حكم كنائب له. ومع ذلك، ففي غضون عام قصير، فإن ثرثرة البلاط والتكهنات ملأت الهواء مع الغمز واللمز حول الوصي وزوجته الباكستانية المولد الأميرة ثروت. ويزعم أن الأميرة ثروت كانت تضمر طموحات خاصة لابنها الأكبر، الأمير راشد، ليتولى العرش بعد الحسن. الملك من جانبه، يفترض أنه فكر في تغيير ترتيب الخلافة، لتسمية أحد أبنائه وريثاً لخلافة الحسن. وفي ذلك الوقت، كان هناك اعتقاد واسع بان الحسين يود أن يرى ترتيبات الخلافة تعود إلى الخط الخاص بأسرته هو بعد الحسن، مفضلا أن يكون الوريث هو الأمير حمزة. ومثل هذا التفضيل، كان مفترضا كذلك، بسبب حقيقة أن الملك لا يمكن أن يتأكد من أن الحسن، بمجرد أن يصبح الحاكم، لن يقوم بتغيير من قام الحسين بتعيينه، وبذلك لا تتحقق رغبات الملك. وطبقا

للملكة نور، كان الحسين ميالاً إلى «تعديل [الآلية الحالية] للجيل القادم بعد الحسن ربما عن طريق إنشاء مجلس عائلي» قد يستقر على الفرد الأكثر تأهلاً(٣٩). الحسين، الذي كان يشتد عليه المرض، تحرك بقوة لقمع كل التكهنات، حتى لو كانت الحكمة تقتضي بأن يتمسك بالثقة الموضوعة في نائبه.

وفي الخامس والعشرين من يناير عام ١٩٩٩، ستة أيام بعد عودته البهيجة إلى عمان من مايو كلينك في روشستر، ولاية مينيسوتا، كتب الحسين بن طلال خطاباً رسمياً إلى أخيه الحسن، يخطره بإعفائه كوريث للتاج الهاشمي (انظر الملحق رقم ٢٢ للخطاب الكامل)(٤٠). واحتوت الرسالة الرسمية الطويلة على انتقادات قاسية، مستخدماً لهجة متطرفة اتهمت «المتسلقين» في حاشية الحسن الذين يزعم أنهم سعوا إلى «تدمير الأردن». وعلى الرغم من أن الملك أشاد بدايةً بالحسن لتعامله مع مسؤولياته خلال هذه المدة الطويلة من الزمن «باجتهاد وحماس، وعزيمة لا تعرف التعب أو الفشل»، فسرعان ما تحولت الإشادة إلى لوم وتأنيب. وربما ليخفف من ضربته المحسوبة، أورد الحسين أنه قد عين الحسن في عام ١٩٦٥ لأن ابن الملك كان صغيراً جداً. ولم تكن هناك أية إشارات إلى محاولات الاغتيال التي عرضت الحكم الهاشمي حرفياً للخطر والتي أجبرت الحسين على تعديل الدستور. إضافة إلى ذلك، كشف الملك عن أنه قرر «التنازل» عن العرش لصالح [الحسن] بعد عملية السرطان الأولى التي أجراها في عام ١٩٩٢. ومع ذلك، فقد أوضحت الجملة التالية مباشرة أن «الأسرة الصغيرة قد تأذت من الافتراءات والأكاذيب»، والتي ألقيت مسؤوليتها على «التنافس بين الذين يتظاهرون بالإخلاص لك».بعد ذلك حذر الحاكم الحسن من «المتسلقين» الذين صعدوا على الفرع لتخريب العلاقة بين الأشقاء وبين الأب وابنه»، مؤكداً أن هذا كان «هدف كل عدو معلن أو خفي». من ناحيته، لمح الحسين إلى الدوافع الخبيثة لهؤلاء الذين خططوا «للتحريض على القتال الداخلي في صفوف القيادة... ووجدوني مازلت حياً عائقاً لكل مخططاتهم». وفي الحقيقة، هذه الجملة التي اختار كلماتها بعناية أشارت ضمنا إلى أن الأشخاص غير محددي الهوية، ربما من بين أنصار الحسن، تمنوا له شخصياً المرض وربما رغبوا في موته كي ينالوا السلطة الكاملة.

وعلى الرغم من أن الخطاب أشاد بالحسن بعد ذلك، للدور الذي لعبه في عملية السلام

مع إسرائيل، إلا أنه عاد بسرعة إلى الاتهامات المضادة، مع اقتراح الحسين تشكيل مجلس عائلي. والمقصود من هذا المجلس هو «ضمان وحدة الأسرة الهاشمية حتى عندما [يحين الوقت] كي تختار أنت من يخلفك، ويكون للأسرة دور كبير في تسمية انسب خلف». وبعبارة أخرى، حدد الحسين الأسرة بصراحة، وليس الحسن ملك المستقبل، للمشاركة في اتخاذ قرار بشأن الخلف ــ وهو حق مقصور على الملك عادة. وادعى الحسين أيضاً أن الحسن لم يوافق على هذا الحكم، متمنياً أن يحقق مثل هذه النتيجة بعد أن يتولى الحكم.

ثم ناقش الملك بعد ذلك الانتقاد الموجه لابنه حمزة، أكبر أبناء الملكة نور، في الوقت الذي تردد فيه على نطاق واسع أنه المرشح المفضل للخلافة. وذكر الحسين بن طلال، أن حمزة «كان محسوداً منذ طفولته لأنه كان قريباً مني» ورغب في أن «يعرف تفاصيل تاريخ أسرته «وأشاد «بنزاهة ابنه وشهامته حيث ظل [بجانبه]» عندما كان الملك مريضا، منتقدا أخاه بشكل غير مباشر لعدم زيارته له في مينيسوتا. واحتفظ بثناء أكثر سخاء للملكة نور، التي لم تكن تتمتع بشعبية بحكم العادة بسبب مولدها الأميركي، مع تأكيد الملك أنها كانت «أردنية بالكامل، تنتمي لهذا البلد بكل خلية فيها»، «وهي أم كرست كل جهودها لأسرتها»، و«امرأة جلبت له السعادة حيث كانت تخفي دموعها خلف الابتسامات».

وإذا كان الجزء الأول من الخطاب عاطفياً بشكل علني، فهذا مفهوم بالتأكيد نظراً لحالة الملك الصحية ومن المحتمل حالته الذهنية، فقد غير الحسين لهجته بدرجة كبيرة عندما فتح موضوع الخلافة. وأعلن «لقد تدخلت من على فراش المرض لمنع التدخل في شؤون الجيش العربي»، «التدخل [الذي] بدا أنه مقصود لتصفية الحسابات، وتضمن إحالة ضباط أكفاء إلى التقاعد». وحدد رئيس أركان الجيش المفصول، المشير عبد الحافظ الكعابنة، الذي اتهم بالفساد بسبب منزل فخم تم بناؤه بأموال مشكوك فيها. وأكد الملك انه «قد دفع ثمن المنزل»، بعد أن جمع الأموال على دفعات [على مدى] سنوات إلى أن تم بناؤه بشكل متواضع»، «وهو منزل يتناسب مع رتبته ومكانته». وانتقد أيضاً نقل «السفراء الأكفاء بدون أي سبب سوى السن»، وأكد أن هذا هو سبب «عودته إلى ارض الوطن: لتصحيح الأمور بأسرع ما يمكن ولتولي واجباتي نحو الأجيال القادمة».

هذا التعنيف للحسن وللقرارات التي اتخذها النائب كانت قاسية، حيث إن شكوى رئيس الأركان لمّحت إلى أن وريث العرش الهاشمي قد تدخل في الشؤون التي تتجاوز اختصاصه أو امتيازه. فالحقائب العسكرية والدبلوماسية، وفقاً لمنطقه، ليست جزءاً من صلاحيات نائب الملك، أو على الأقل ما كان يجب أن تشغل «قرة عين» الحاكم في هذا الوقت. واختتمت الرسالة بملاحظة ايجابية، حيث رحب الحسين باستعداد نائبه للالتزام بأي قرار يتخذه الملك، وأخبر أخاه أنه يعود إلى «القاعدة الدستورية الأصلية» والتي عينت الأمير عبد الله ولياً للعهد.

وفياً لطبيعته، تنحّى الحسن بن طلال جانباً عندما عاد الملك مسرعاً إلى مايو كلينك في ٢٦ يناير عام ١٩٩٩، ليخضع لعلاج كيماوي إضافي للسرطان الذي كان ينتشر بجسده. وتدهورت صحته بشدة على مدى الأيام القليلة التالية، وقررت الملكة نور أنهم سيعودون إلى عمان لانتظار «إرادة الله»[٤١]. وعادت طائرة الملك الـ«وكهيد ١٠١١ تراي ستار «Lockheed L1011 Tristar» إلى مطار الملكة علياء الدولي في الخامس من فبراير عام ١٩٩٩، حيث كان الأردنيون يترقبون حاكمهم الذي يصارع الموت[٤٢]. توفي الملك حسين بن طلال في التاسع من فبراير، وتولى الملك عبد الله بن الحسين العرش الهاشمي.

وعلى الرغم من أن الملك حسين قد شعر بحاجة فطرية لاستعادة آلية الخلافة المطروحة بحذر، فإن فقدان الثقة الوهمي في الحسن بدا أنه مخادعة. ونظراً لتوقيت رسالته ولهجتها وأسلوبها المتعرج، فإن العزل المفاجئ كان على الأرجح متأثراً بمرض الملك. وتساءل الكثيرون عما إذا كان الحاكم، وهو بالتأكيد ليس سياسياً مبتدئاً، قد تم دفعه إلى هذا القرار. فلماذا لم يُتِح للحسن، وهو قائد تم اختباره ولديه ذكاء ولياقة كافيان لخدمة الأردن بصورة مُثلى، أن يتخذ الاختيارات الملائمة؟. لماذا جرد من كان الوريث على المدى الطويل من كرامته القبلية والشعبية؟ لماذا يفرض مرسوماً قاسياً، خاصة حيث كان ابن الحسن، رشيد، صغيراً جداً وبعيداً جداً عن السياسة ليحرم حمزة دوراً شرعياً؟ فهل كان قرار تأييد حمزة قرار الملك وحده، أم كان متأثراً بالملكة نور؟ وبينما كان في الولايات المتحدة، هل تلقى الحسين نصائح ضد حكم الحسن عن طريق مسؤولين غير أردنيين؟ فلماذا عزل الحسن بينما كان يتنقل بين عمان وروتشستر، بولاية مينيسوتا؟

وأخيراً، لماذا يتلاعب بالمادة ٢٨ من الدستور، وبذلك يشكل سابقة لازمة مستقبلية؟ لم يجب عن أي من هذه الأسئلة بسهولة، حيث دخل الأردن في فترة حداد صادقة. وبرغم كل أوجه القصور لديه، كان الحسين بن طلال يتمتع بشعبية بين مجموعة واسعة من السكان، خاصة بعد عام ١٩٩٠، عندما اختارت عمان تفضيل المصالح العربية قليلاً فوق الاهتمامات الأخرى. وتركت خسارته فراغاً ملحوظاً، على الرغم من أن خليفته كان بالتأكيد قائداً قديراً مزوداً بميثاق وطني يضفي عليه الشرعية.

الحكام المعاصرون: المملكة الأردنية الهاشمية

إن العزل المفاجئ لولي العهد الحسن بن طلال قد صدم كل الأردن. في وقت سابق، أنهى الملك حسين التكهنات عن أن أسفاره المتكررة إلى الولايات المتحدة من أجل العلاج الطبي لا تدعو لمثل هذه المخاوف، مصرحاً لإحدى وسائل الإعلام الشعبية بأن أي تكهنات عن أنه قد يغير ترتيب الخلافة «غير واردة» و«هراء»[٤٣]. ولذلك، فقد فوجئ المراقبون للمملكة بالطبيعة المتهورة البادية لقرار استبدال الحسن بعبد الله بن الحسين. وقرأ معظمهم رسالة الحاكم إلى الأردنيين في ١٦ يناير عام ١٩٩٩ على أنها الطلقة الأولى مما على وشك أن ينزل بالأسرة الحاكمة (انظر ملحق رقم ٢١ من أجل الرسالة الكاملة). وهيأ الحسين أو أفراد أسرته المقربون الشعب الأردني لوفاته القريبة الحدوث حيث نبه الأطباء الأسرة إلى الطبيعة المتقدمة لإصابته المتكررة بمرض السرطان. وعاد الملك إلى عمان في ١٩ يناير عام ١٩٩٩ إلى ما يمكن وصفه فقط على أنه ترحيب بهيج في وسط سقوط بارد نادر للأمطار[٤٤].

في رسالته إلى الأمة في ١٦ يناير ١٩٩٩، شرع الهاشمي في ذكر لمحة تاريخية عن إنجازاته الكبرى، مذكراً الجميع بالعهد الذي أخذه على نفسه في عام ١٩٥٢ بأن يرعى مصالحهم بقدر ما يستطيع. لكن الحسين عرف أيضاً أن عودته إلى الأردن كانت لإعادة ترتيب خط الخلافة، كما «لمحّ» إلى مراسل السي إن إن[٤٥]. وغني عن القول، أن المقابلة أصابت كل أفراد الأسرة الحاكمة بالذعر، لكن من السذاجة أن نستنتج أن الملك كان يفكر بصوت عال. بالأحرى، كان هذا على الأرجح هبوطاً سليماً من أجل اللقاء الحتمي بين الحسين والحسن، والذي حدث في ٢١ يناير ١٩٩٩. وطبقاً للملكة نور، فلا

أحد باستثناء الشقيقين يعرف ما حدث بينهما، على الرغم من أنها «شعرت بتعاطف كبير مع الحسن لأن الخلافة تحولت إلى ما يشبه العرض المسرحي الرفيع في عمان»[٤٦]. بغض النظر عن أية مناقشات أخوية صريحة، فقد دهش المراقبون المحنكون للأسرة المالكة حقاً لتوبيخ الملك. وكما ذكر أعلاه، ففي ٢٥ يناير ١٩٩٩، أرسل الحسين رسالة طويلة إلى شقيقه والتي أعلمت ولي العهد بعزله، بينما تعين في نفس الوقت ابنه الأكبر عبد الله ليحل محله (انظر الملحقات ٢٢ ــ ٢٦ للنص الكامل). ومن المهم ملاحظة أن قرار إجراء التغيير اتُّخذ قبل ٢٤ يناير، وقد استدعي كل من الحسن وعبد الله إلى القصر لإخبارهما رسميا بالتبديل حيث قدر الملك مسؤولياته الدستورية.

ولأن الحسين كان قد عدل الدستور في عام ١٩٦٥ وعين الحسن ولياً لعهده، فإن التغيير العكسي من الأخ إلى الابن ــ كما يمنحه العرف في وثيقة عام ١٩٥٢ ــ كان سليماً بالتأكيد. وما كان مستغرباً هو هوية الابن الذي سيخلفه. حيث كان الحسين أباً لخمسة أبناء من ثلاث من زوجاته الأربع، فقد تكهن المراقبون أن الملك سوف يقوم بالفعل بتعيين واحد من أصغر أبنائه، وبشكل أكثر تحديدا حمزة، الذي تردد على نطاق واسع أنه المفضل لديه. وفي مذكراتها المؤثرة، نقلت الملكة نور أن الحاكم تمنى «أن يكمل حمزة ما لم يكن [هو] قادراً على عمله في مجال التعليم»، وانها لم تضغط على زوجها لتعيين حمزة، على الرغم من أن هذه الشائعات أزعجت كليهما[٤٧]. وبينما قامت بدعم قرار تعيين عبد الله تماماً، أدرك الحسين ونور أن تعيين ابن اصغر لولاية العهد يتطلب تعديلاً للدستور. وبالفعل، حدد الميثاق أن الأكبر هو الأول في ترتيب ولاية العرش، وفي حين أن مثل هذا التصحيح لم يكن من الصعب جداً تأمينه، فقد كان الوقت يضغط. وبعدما تحدث الحسين مع ابنه الأكبر، التقى عبد الله مع الملكة نور وأفضى إليها «أنه افترض أنه بعد الحسن سيكون اختيار والده هو حمزة». وخلال هذا اللقاء وجها لوجه، إما في ٢٣ أو ٢٤ يناير عام ١٩٩٩، يزعم أن عبد الله اعترف بأنه «كان على استعداد لدعم هذا الاختيار»، وأنه «لم يتوقع أبدا تولي المُلك». وتمت الإفادة بأن عبد الله قد أخبر الملكة نور أنه سوف «يحترم رغبات أبيه،» وأن «خطته الشخصية كانت تولي مسؤولياته لمدة عشرين عاماً ثم يسلمها إلى حمزة». ومنحته نور المسرورة بدورها مباركتها، «داعمة اختيار زوجها تماماً»[٤٨].

ولم يتسع الوقت للأردنيين لهضم هذه التغييرات المصيرية بالغة الأهمية في قمة الأسرة الحاكمة، عندما عاد الملك إلى مايو كلينك في روتشستر، بولاية مينيسوتا من أجل عملية زرع نخاع أخرى. وكانت هذه آخر رحلة للملك، حيث ستثبت الأيام القليلة التالية عدم قابلية مرض السرطان المتقدم لديه للعلاج. وفي غضون ساعات من تعيينه وريثاً، حلف عبد الله اليمين كوصي على العرش وتحمل للمرة الأولى في حياته، أعباء السلطة. وعلى الرغم من أن الأردنيين «قد فوجئوا بالسرعة والطريقة التي تم بها استبدال الحسن بعد أكثر من ثلاثة عقود كولي للعهد، والنقد الصريح الذي أدلى به الملك عن تعامله مع المنصب»، فإن معظمهم احتفظوا بوجهات نظرهم لأنفسهم[٤٩]. ولم يتعاف الحسين بن طلال.

عبد الله بن الحسين (حكم منذ ١٩٩٩ ـ)

فوجئ قليل من الأردنيين بهدوء ورباطة جأش ولي العهد السابق الواسع المعرفة الحسن بن طلال. وقف القائد الضحية إلى جانب ابن أخيه الشاب الذي تنقصه الخبرة بشكل كبير، بينما يعتلي عبد الله العرش. لقد كانت لحظة كرامة نادرة في سجل الخلافة العربية؛ فقد احترمت القرارات لذاتها، ولم يُهَرّب أي فرد بعينة أيه امتيازات. وكان من حسن حظ عبد الله أن لديه عماً كالحسن، على الرغم من أنهما لم يكونا متقاربين على وجه الخصوص. هذا الرجل المثقف الضليع، المتخرج في قسم الدراسات الشرقية من جامعة اوكسفورد وخادم الشعب الدائب الذي لا يكل لمدة ثلاثين عاماً، عاش خلال شهر كامل في مذلة تامة. لذلك، كانت مهمة عبد الله الأولى كحاكم، هي تأكيد نبل وشهامة عمه، لأنه استوعب كيف يمكن لهذا أن ينعكس عليه. واستنتج الملك بجدارة، أن التشكيك في ولاء عمه، أو الطعن في دوافع خفية للقرارات التي اتخذت عندما كان الحسن نائباً للملك، سوف يعني حرفياً أن الأسرة الهاشمية الحاكمة ملوثة. ومثل هذا الاستنتاج كان غير وارد وخطيراً، وسريعاً ما قدر عبد الله ضرورة إغلاق هذا الفصل المؤلم في تاريخ الأردن المعاصر. وكضابط عسكري محنك يعتز بالإخلاص والولاء بقدر أي سياسي، أدرك الملك الجديد أن أباه وعمه كانا مختلفين إلى حد ما في الطبع والأسلوب. وباعترافه المزعوم بنفسه إلى الملكة نور، فقد فكر أيضاً أن الحسين قد يرغب يوماً ما في أن يرى واحداً من أبنائه يرث العرش، حتى لو لم يعتقد أنه سيكون هذا

الابن. ولكن عبد الله اظهر الاحترام الواجب، واستقبل الرجلين قادة العالم الذين اجتمعوا من أجل جنازة الحسين.

ولد عبد الله بن الحسين في عام ١٩٦٢ وتابع مستقبله العسكري، وقد قضى عبد الله كثيراً من دراسته وأوائل حياته المهنية خارج الأردن، وأتقن اللغة الإنكليزية على الرغم من أن التعليم العربي الخاص كان متوفراً أيضاً[٥٠]. تلقى تعليمه الابتدائي في الكلية العلمية الإسلامية في عمان قبل أن يتوجه إلى مدرسة سانت ادموند الإعدادية في ساري بإنكلترا، وأكاديمية ديرفيلد في ماساتشوسيتس، بالولايات المتحدة. وبعد المدرسة الثانوية، تسجل في جامعة اوكسفورد وجامعة جورج تاون في واشنطن العاصمة، ثم عاد إلى بريطانيا وأكاديمية ساندهرست العسكرية الملكية. وعند تخرجه من الأكاديمية، تم تقليده رتبة ملازم ثانٍ في عام ١٩٨١، وخدم مدة مع القوات البريطانية في ألمانيا، قبل أن ترقيته إلى رتبة نقيب في «الجيش العربي» الأردني. وعلى مر السنوات، شحذ تدريبه العسكري بدراسات متخصصة، تضمنت الدورة الدراسية «قائد سرية» في مدرسة درع الجيش الأميركية في فورت نوكس بولاية كنتاكي، والدورة الدراسية الخاصة «بفن التكتيك والتنظيم الحربي لجميع الأسلحة» بالمدرسة البريطانية للمشاة ودورة دراسية في كلية القادة وأركان الحرب في كامبرلي بإنكلترا.

في عام ١٩٨٤، أصبح قائد اللواء المدرع ٩١ القوات المسلحة للمملكة، ومن عام ١٩٨٦ إلى عام ١٩٨٧، كان ملتحقاً بجناح الطائرات العمودية المضادة للدبابات في سلاح الجو الملكي الأردني كمدرس، ونقل بعدها إلى كتيبة الدبابات السابعة عشرة. وفي عام ١٩٨٨ رُقي إلى رتبة رائد في لواء الحرس الملكي الثاني، وفي عام ١٩٨٩ أصبح مساعد قائد الكتيبة. وطوال التسعينيات، تسلم عبد الله مختلف القيادات والعديد من الترقيات، وشملت كلاً من المراتب التالية: مقدماً بكتيبة السيارات المدرعة الثانية من عام ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٣، عقياًد ونائب قائد القوات الأردنية الخاصة من عام ١٩٩٣ إلى عام ١٩٩٤، عميداً وقائداً للقوات الخاصة من عام ١٩٩٤ إلى عام ١٩٩٧، وقائد العمليات الخاصة من عام ١٩٩٧ إلى عام ١٩٩٨.

وقد عهد إليه بولاية العهد قبل أقل من أسبوعين من اعتلائه العرش، وصدف أن كلن ذلك قبل ستة أيام من عيد ميلاده السابع والثلاثين. في السابع من فبراير عام ١٩٩٩،

أصبح مشيراً في الجيش العربي الأردني وكذلك أيضاً مشيراً في القوات الجوية الملكية الأردنية. ويشترك عبد الله مع والده في الهوايات التي تتسم بالمغامرة والخطورة، من ضمنها الطيران والغطس (وهو مؤهل كطيار حربي وضفدع بشري أيضاَ)، وسباق السيارات. وهو أيضاً يهوى جمع الأسلحة القديمة.

تزوج الملك عبد الله الثاني من الملكة رانيا العبد الله، وهي كويتية المولد، ابنة فيصل صدقي الياسين من أسرة فلسطينية رائدة تأتي من مدينة طولكرم بالضفة الغربية. ولديهما اثنان من الأبناء، الأمير حسين (ولد في ٢٨ يونيو عام ١٩٩٤) والأمير هاشم (ولد في ٣٠ يناير عام ٢٠٠٥) وابنتان هما الأميرة إيمان (ولدت في ٢٧ سبتمبر ١٩٩٦) والأميرة سلمى (ولدت في ٢٦ سبتمبر عام ٢٠٠٠). وأمه إنكليزية المولد، أنطوانيت أفريل جاردنر «Antoinette Avril Gardiner»، كانت الزوجة الثانية للملك الراحل حسين، وقد لقبت بالأميرة منى. وعلى الرغم من أن الدستور الأردني ينص على أن يكون الوريث هو الابن الأكبر للملك، إلا أنه كان ينظر لجنسية الأميرة على أنها مانع شرعي في مجتمع إسلامي تقليدي. وقد زادت فترة التوتر في أوائل الستينيات في جميع أنحاء الشرق الأوسط، لكن بشكل خاص في الأردن، من تعقيد الأمور. وقد تم تجنب محاولات اغتيال الحسين المتكررة في اللحظات الأخيرة.

تقييم لآخر أحداث تعاقب الحكم

وكما وعد والده، قام الملك عبد الله بتعيين حمزة بن الحسين، وكان في السنة الثامنة عشرة من عمره وقتها، وريثاً للعرش الهاشمي في السابع من فبراير عام ١٩٩٩، بعد ساعات قليلة من وفاة والده. وقد كان الأمير حمزة «قرة عين» الحاكم الراحل، وقد يكون الملك حسين قد رغب في أن يخلفه لولا متطلبات الدستور المزعجة. والأمير حمزة رياضي بارع؛ تخرج الأمير الشاب من أكاديمية ساندهرست العسكرية الملكية في عام ١٩٩٩ (ضابطاً مرشحاً في الجيش العربي الأردني)، وخدم فترة في الوحدة الأردنية ــ الإماراتية المشتركة في يوغوسلافيا السابقة.

في نوفمبر عام ٢٠٠٤، بعد خمس سنوات بالكاد من اعتلائه للعرش وتعيين حمزة ولياً

لعهده، جرد الملك عبد الله الثاني ملك الأردن أخاه غير الشقيق من لقبه الرسمي المعلن. وعلى السطح، كان السبب الذي تم تقديمه للتغيير هو أن متطلبات المنصب كانت تقييد تحركات الأمير الشاب، على الرغم من أن البعض قد استنتج أن الملك «خاف التقليل من أهميته»[٥١]. وشكك البعض في أن عبد الله كان يساوره قلق بالغ من ناحية أخيه، خاصة بعد الثلاث سنوات التي قضاها الأخير في الولايات المتحدة. مستعيراً صفحة من طريقة والده المفضلة، خاطب عبد الله حمزة في رسالة تلفزيونية حول قرار إعفائه من مسؤوليته كولي للعهد ليتيح له «المزيد من حرية الحركة». ولم يعلن عن بديل، على الرغم من أن الملك أعلن أن اللقب نفسه سوف يتم حجبه مؤقتاً. وبتركه المنصب خالياً، فإن عبد الله يضمن أن ولده حسين بن عبد الله، سوف يرث العرش في النهاية بما يتفق تماماً مع الدستور الأردني. وهناك مشكلة كبيرة في اختيار عبد الله ــ وهي دور الوصي على العرش في حالة وفاته قبل أن يصل ابنه إلى السن القانونية. وعلى نحو لافت للنظر، علم عدد قليل فقط من أفراد الأسرة بالقرار السري، حيث عرف معظمهم الخبر مع باقي الأردن. وعلى الأرجح كان الخوف من أن حمزة قد يجمع أتباعاً موالين مبرراً بالنموذج السابق، حيث جمع الحسن بن طلال حوله بنجاح ألمع عقول المملكة. ومن المؤكد أن عبد الله لم يرغب في أن يشهد ظهور وضع مماثلاً في ظل حكمه، خصوصاً أنه وانه عاش الصدام الذي ظهر على السطح بعدما واجه والده أتباع عمه. فولاء كل فرد يفترض أن يكون موجهاً إلى العرش، كما أشار عبد الله إلى ذلك، ولا يمكن أن تكون هناك حلقات داخلية متنافسة حول أي فرد سوى الملك. وأخيراً، فالقرار السري للحاكم كان أيضاً جزءاً من ابتعاده عن والده. وقد قال لي في إحدى المقابلات، «أنا لست والدي»، مشيراً إلى أنه سوف يتخذ قرارات مستقلة حتى إذا أغضبت هذه القرارات المؤسسة[٥٢]. وقراره بتجريد حمزة من لقبه عزز الحجة في أن هذا الاختيار قد قام به والده من أجله قبل وفاة الأخير، وأنه، بتحقيق رغبة حاكمه، فهو الآن مسؤول عن المصالح العظمى للأسرة. إضافة إلى ذلك، لأن أكثر قرارات الملك حميمية وربما أكثرها أهمية هو اختيار خليفته، فقد كان جلياً أن عبد الله رغب في ممارسته بدون تدخل من أي شخص.

وأذعن حمزة لقرار ملكه، وعلى الرغم من أن بؤرة المعارضة قد توجد مع الزمن، فإن الفرص ممتازة في أنه سيظل وفياً للأسرة حيث تنمو مكانته ويكتسب خبرة. وكانت

مغادرته لولاية العهد هي الإقالة الثالثة الكبرى التي قادها عبد الله، بعد عزل رئيس أركان والده وإقالة رئيس استخبارات الملك حسين. وعلى مدى فترة قصيرة جداً من الزمن، أكد الملك الشاب حقوقه، وأنه في العرف التقليدي لقائد عسكري منضبط، قاد الأسرة للمحافظة على التاج والدولة.

معضلة الخلافة لدى الهاشميين

إن الشائعات التي صاحبت الخلافة الهاشمية السابقة خلقت بيئة غير صحية في حياة القصر الأردني. ففي عام ١٩٩٨، صاحبت تلميحات قبيحة ومختلقة بالكامل الأميرة ثروت، زوجة الأمير حسن بن طلال، ومهاراتها المزعومة في الزخرفة. وقد نسبت ادعاءات خبيثة ومؤذية بشدة إلى كافة أفراد أسرة وصي العرش، حيث زعم أن الأميرة ثروت انطلقت إلى إعادة زخرفة وتزيين مكتب زوجها كما لو أن الملك حسين قد مات بالفعل، وأعدت زوجها، وربما حتى نفسها ـ لتولي الامتيازات الجديدة. وفي الحقيقة، كثرت الانتقادات العنيفة لتصرف الحسن وكأنه الملك، وأبرزها تلك الانتقادات المباشرة للملك حسين في تأنيبه العلني من خلال رسالته المؤلفة على عجل. ومع ذلك، وبسبب سوء سلوكه المزعوم، فإن الحقيقة التي لا يمكن إنكارها هي أن الحسن قد خدم حاكمه لما يزيد على ثلاثة عقود، ليس فقط لأنه قد تم اختياره، لكن أيضاً لأن شقيقه قد وثق به لرعاية المصالح الهاشمية. وكان هذا العنصر هو ما اختفى في بداية عام ١٩٩٩، ومن المحتمل أن تتكرر الظاهرة نفسها في سيناريو مستقبلي بين الملك عبد الله الثاني والوريث الذي ليس ابنه.

واليوم، تنعم المملكة الأردنية بالعديد من الشباب الذين يحلون محل الحاكم في كل مرة يسافر فيها خارج البلاد؛ فيصل، الأخ الشقيق الوحيد للملك؛ علي، أحد أبناء الحسين بن طلال والملكة علياء، وبالطبع حمزة وهاشم ابني الحسين والملكة نور. والعلاقات بين هؤلاء الإخوة مع تفاعلاتهم مع الملك عبد الله، قد تحدد وئام وتآلف الأسرة. وولد الابن الأكبر للملك عبد الله، حسين بن عبد الله، في عام ١٩٩٤ وسوف يصبح راشداً في عام ٢٠١٢ عندما يبلغ سن الثامنة عشرة (وبذلك يحقق المادة ٢٨ من الدستور). وبالطبع، ليس هناك ما يمنع الملك من تعيين ابنه وريثاً، مع مجلس وصاية يتم إنشاؤه

لرعاية مصالح الأسرة وكذلك الأردن أيضاً، إذا أصبح هو غير قادر على ذلك قبل أن يصبح ابنه مؤهلاً للمنصب. كيف وهل سيتخذ عبد الله مثل هذا القرار، وهو يعلم أن هناك سابقة موجودة لمثل هذا الترتيب ويسمح بها الدستور، ربما ستحدد مدى وئام الأسرة وتآلفها لعقد ونصف قادمين في عمان.

قادة الجيل القادم
المتنافسون على السلطة في الأردن

عندما استبدل الملك حسين فجأة ولي عهده منذ وقت طويل بأكبر أبنائه، دخل الأردن فترة من عدم اليقين، مع ظهور نوع من الاستمرارية. وينسب إلى الملك الشاب كان سريع التعلم، حيث إنه نادراً ما تكررت الزلات الدبلوماسية الابتدائية بعد أشهره القليلة الأولى على العرش. وشرع عبد الله في مجموعة منوعة من الإصلاحات، وكان تكوين فريق جديد لمساعدته على الحكم من أهم أولوياته. وبغض النظر عما يفضله، ولكي يظل وفياً لآخر رغبات والده الذي يصارع الموت، فقد قبل تغيير الوريث وإن على مضض. وعرف عبد الله أنه والأردن، بحاجة إلى الحسن أكثر من أي وقت مضى. وكان من الصعب التحقق من ذلك، لكن اعترف مسؤول أردني رفيع المستوى بأن عبد الله لم يتجاهل عمه خلال الأشهر القليلة الأولى بعد اعتلائه العرش(٥٣). ومع ذلك، قبل الملك حمزة نائباً له، حيث قام بتخطيط تحركاته المختلفة بحرص وعناية. فالحكم بوصفه الملك كان شيئاً، وتوطيد سلطته، والأكثر أهمية، اكتساب الشرعية، كانا مختلفين تماماً.

قليل مما حدث في هذه الأشهر الأولى أُعلن، لكنها لم تكن مصادفة أن عبد الله أصر على أن يواصل وريثه تعليمه، خاصة في الولايات المتحدة(٥٤). وقد شجع حمزة على الوفاء بمسؤولياته بأفضل ما يستطيع، لكنه أكد على مدى حاجة الأردن لقادة على مستوى عال من التعليم. وليس واضحاً إذا ما كان عبد الله قد فكر في تغيير سريع لقراره الأول ومتى. ويكفي أن نقول أن قرار الأمر الواقع قد تم تسليمه في ٢٨ نوفمبر عام ٢٠٠٤، عندما جرد عبد الله أخاه غير الشقيق حمزة من لقب ولي العهد(٥٥). ورغم أن التكهنات أشارت إلى أن عبد الله سيقوم في النهاية بإعفاء حمزة من لقبه، توقع البعض أن يحدث هذا قريباً جداً. وقد كان التصريح على التلفزيون الأردني

مفاجأة للكثيرين، بمن فيهم ولي العهد، حيث أكد عبد الله أنه رغب في أن «يحرر حمزة» من قيود منصب ولي العهد من أجل أن يعطيه حرية العمل وتولي أية مهمة أو مسؤولية... جنباً إلى جنب مع كل.... أشقاء وأبناء الملك حسين وأفراد الأسرة الهاشمية الآخرين.» بما أخبر عبد الله أخاه الصغير وسائر المملكة، أن «منصب ولي العهد كان منصبا شرفيا و[لا] ينطوي على أية سلطة أو أي مسؤولية». وأوضح أن اللقب قد يكون «قيد» حرية حمزة و«منع [عبد الله] من أن يعهد [للوريث] بمسؤوليات معينة كان مؤهلاً تماماً لتوليها». ومن المفارقات، انه لم يحدد ماذا كانت هذه المسؤوليات، أو ماذا كان في مخيلته من اجل حمزة (انظر الملحق رقم ٢٦).

وأحجم الملك الأردني عن تسمية خليفة له، معلناً أنه سوف يوليها «اهتمامه الصادق» في إطار واجباته الدستورية، لكن كان من الواضح أن عبد الله قصد أن يترك المنصب شاغراً لعدة سنوات. وفي الحقيقة، لن تكون مفاجأة إذا قام بتعيين ابنه ذي العشرة أعوام، حسين، وريثاً للعرش طبقاً للدستور الأردني، حتى لو استلزمت سن الصبي إنشاء مجلس وصاية في نفس الوقت. وبالفعل، سوف يتم قريباً على الأرجح تسمية وصي لحسين الصغير، قد يكون في شخص فيصل بن حسين، الذي يعهد إليه بالحكم أثناء غياب الملك المتكرر عن البلاد. والبديل للمنصب قد يكون «علي بن الحسين» حيث إن الأخير قريب جداً لعبد الله، وإن كان لا أحد يعرف الأمر بدقة.

استجاب حمزة لتصريح الملك التلفزيوني في ٢٩ نوفمبر عام ٢٠٠٤، متعهداً بالطاعة الكاملة لحاكمه، يعد بالوقوف إلى جانب مليكه «كجندي مخلص ومؤيد متفان» والذي سينفذ كل رغباته. وتعهد علنا «بأن يرتقي دائماً إلى مستوى توقعات [عبد الله] وثقته فيه كهاشمي مسلم»[٥٦]. وفي ٤ ديسمبر عام ٢٠٠٤، أصدرت الملكة نور بيانها الخاص، الذي تجاهل قرار الملك، ولكن أكد أن ابنها سوف يواصل خدمة الأردن كما رغب الحسين بن طلال[٥٧]. ولم يكن هناك أي ذكر للحوار الودي بين الملكة نور وعبد الله خلال الساعات القليلة الأخيرة قبل وفاة الحسين. ومن الواضح أن الشقاق قد برز في عمان، مع تعزيز الملك لمكانته بالاعتماد على العديد من أفراد الأسرة الحاكمة، بمن في ذلك زوجته وشقيقه.

رانيا العبد الله

ثمة شك في أن الابنة الصغرى لفيصل صدقي الياسين هي الآن الفرد الثاني الأكثر نفوذاً في الأردن. وكشريك كامل للملك، فإن الملكة رانيا تضيف قيمة أساسية إلى حكمه، مظهرة جوهراً وأسلوباً راقيا. والأكثر أهمية، وبسبب جذورها الفلسطينية، فإن الملكة حقاً تمثل الأغلبية الساحقة من الشعب الأردني، مثل سلفتها، الملكة الراحلة علياء (١٩٤٨ ــ ١٩٧٧). فهي نشيطة على الصعيدين الداخلي والخارجي أيضاً، ويبدو أنها تستمتع باتصالاتها مع الأردنيين العاديين ــ ربما بسبب صلات أسرتها عبر الأراضي التي تحتلها إسرائيل ــ وعلى نفس القدر من الأهمية، فهي تظهر صورة عصرية في المنتديات العالمية.

ولدت رانيا في مدينة الكويت في ٣١ أغسطس عام ١٩٧٠ لأسرة فلسطينية كانت مستقرة آنذاك في المشيخة الخليجية. وقد تلقت تعليمها في المدرسة الإنكليزية الجديدة بالكويت، ثم ذهبت إلى الجامعة الأميركية بالقاهرة. تزوجت عبد الله بن الحسين، الذي كان يعمل ضابطاً في الجيش في ذلك الوقت، في ١٠ يناير ١٩٩٣ في عمان. وقبل أن تصبح الملكة، كانت رئيسة مؤسسة نهر الأردن، وكانت ناشطة في عديد من المنظمات الاجتماعية، بما في ذلك الجمعية الأردنية للتبرع بالأعضاء، وأيضاً جمعية أمراض الدم. وقد منحها زوجها وسام الحسين بن علي الرفيع في ٦ سبتمبر عام ١٩٩٩، وعلى مر السنوات، جمعت العديد من الأوسمة الأخرى. ولديها والملك ولدان هما حسين وهاشم، وبنتان هما إيمان وسلمى.

فيصل بن الحسين

ولد في ١١ أكتوبر عام ١٩٦٣، وتلقى فيصل تعليمه الابتدائي في الكلية الإسلامية بعمان، قبل أن يتابع تعليمه الثانوي في مدرسة سانت ادموند الإعدادية في ساري بالمملكة المتحدة. ومثل شقيقه عبدالله، ذهب بعد ذلك إلى أكاديمية ديرفيلد، في ولاية ماساشوستس، وكذلك أكاديمية سان ألبانز «St. Alban's» في واشنطن العاصمة. وفي عام ١٩٧١، أنهى دراسته الثانوية في ماساتشوسيتس، وواشنطن العاصمة، وفي عام ١٩٨١، التحق بجامعة براون برود ايلند. وحصل على درجة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية في عام ١٩٨٥، بينما كان يتدرب في نفس الوقت ليصبح طياراً. وحصل

فيصل على رخصة طيار في عام ١٩٨٢، وعاد إلى بريطانيا في عام ١٩٨٥ ليلتحق بأكاديمية كرانويل العسكرية لسلاح الطيران الملكي. ثم تولى بعد ذلك العديد من المناصب العسكرية، منها ملازم في وحدة تحويل العمليات بالسرب السابع عشر لسلاح الجو الملكي الأردني من عام ١٩٨٨ إلى عام ١٩٨٩، ليتسلم بعدها مهمات التوجيه في الوحدة نفسها، ضابط أركان بإدارة العمليات الجوية من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٣، قائد السرب السادس عشر من عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٦، وضابط عمليات في جناح الرفع الجوي من عام ١٩٩٦ إلى عام ١٩٩٨. وتمت ترقيته إلى رتبة عميد في ١١ يناير عام ١٩٩٨، ذهب بعدها إلى مدرسة إدارة الأعمال في لندن، للحصول على درجة الماجستير في الإدارة. تابع فيصل مهنته العسكرية رئيساً مساعداً للعمليات والدفاع الجوي من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٠١، ثم تمت ترقيته إلى رتبة لواء في ١٠ يناير عام ٢٠٠١. وفي ٢٠ سبتمبر عام ٢٠٠٤، أصدر الملك عبد الله الثاني مرسوماً ملكياً بتعيين فيصل الذي يحمل رتبة لواء، مساعداً لرئيس هيئة الأركان المشتركة لشؤون القوات الجوية وتكنولوجيا المعلومات. وبالإضافة إلى مهامه العديدة، فالأمير رئيس مجلس أمناء جائزة الملك عبد الله للأداء الحكومي والشفافية، رئيس مجلس أمناء جامعة مؤتة، ورئيس مجلس إدارة اللجنة العليا للإشراف والتوجيه لمعرض قوات العمليات الخاصة. وهو أيضاً رئيس العديد من الأندية منها، نادي الطيران الشراعي الملكي، نادي الجولف وأيضاً نادي السيارات الملكي بالأردن.

و الأمير فيصل متزوج بالأميرة عاليه، ابنة رجل الأعمال الراحل توفيق الطباع، الذي انشأ خطوط الطيران الملكية الأردنية. وقد أنجبا أربعة أبناء، آية، عمر والتوأمين سارة وعائشة. الأمير فيصل هو الأخ الشقيق الوحيد للملك عبد الله الثاني (وكلاهما ابن للأميرة منى الحسين، التي ولدت باسم أنطوانيت افريل جاردنر). وعلى هذا النحو، لا بد أن يعتبر أن له علاقة وثيقة خاصة مع الملك. وفي الحقيقة، فإن فيصل ينوب عن الملك بطريقة روتينية كلما كان الملك عبد الله خارج البلاد. وفيصل وعبد الله على نفس درجة القرب من شقيقتيهما التوأماين عائشة وزين.

حمزة بن الحسين

ولد الرائد حمزة بن الحسين في عمان في ٢٩ مارس عام ١٩٨٠. وهو الابن الأكبر

للملكة نور. تلقى حمزة تعليمه أولاً في مدرسة هارو في ميدليسكس، قبل أن يلتحق بأكاديمية ساندهرست العسكرية الملكية. وتخرج في ١ ديسمبر عام ١٩٩٩، وتم تقليده رتبة ملازم ثان في الجيش العربي الأردني. وعلى مر السنوات، حصل على عدة ترقيات بما في ذلك رتبة ملازم أول في ١ ديسمبر عام ٢٠٠٠، ونقيب في ١ يناير عام ٢٠٠١. ومن يونيو إلى سبتمبر ٢٠٠١، خدم مع الوحدات الأردنية ـــ الإماراتية المشتركة ضمن قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في البوسنة. من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٤، التحق باللواء الملكي المدرع الأربعين بالجيش، وتمت ترقيته إلى رتبة رائد في ٢٩ نوفمبر عام ٢٠٠٤. وإضافة إلى أن حمزة عضو نشيط في الأسرة الحاكمة، فهو رئيس مجلس أمناء متحف السيارات الملكي، نادي الرياضات الجوية الملكي، ومؤسسة آل البيت للفكر الإسلامي (منذ عام ١٩٩٩)، وهو أيضاً الرئيس الشرفي لاتحاد كرة السلة الأردني. والأمير متزوج من الأميرة نور، البنت الثالثة للأمير عاصم أبو بكر حفيد الملك عبد الله الأول (حكم من ١٩٢١ ـــ ١٩٥١).

وكما ناقشنا أعلاه، فقد تم تعيين حمزة ولياً للعهد في ٧ فبراير عام ١٩٩٩، وهو المنصب الذي ظل محتفظاً به حتى عزله الملك بإجراءات موجزة في ٢٨ نوفمبر عام ٢٠٠٤. وعلى الرغم من أنه فرد مخلص وفيّ من الأسرة الحاكمة، إلا انه منافس محتمل للعرش الهاشمي، وقد يقود بالفعل تحالفاً لاستعادة رغبة والده الراحل.

هاشم بن الحسين

ولد هاشم بن الحسين في عمان في ١٠ يونيو عام ١٩٨١. وهو الابن الثاني للملكة نور، وقد تلقى تعليمه أولاً في مدرسة فاي في بوسطن، ماساتشوسيتس،. ثم درس بعد ذلك في مدرسة ميريت في واشنطن العاصمة، ثم أكاديمية ساندهرست العسكرية الملكية، التي تخرج منها في عام ٢٠٠٠. وقد تقلد رتبة ملازم ثان في الجيش العربي الأردني في ١٤ أغسطس عام ٢٠٠٠. وهو متزوج من فهده بنت محمد بن إبراهيم بن سلمان أبو نيان، وهو رجل أعمال سعودي معروف.

علي بن الحسين

ولد المقدم علي بن الحسين في عمان في ٢٣ ديسمبر عام ١٩٧٥. وهو الابن الوحيد

للملكة الراحلة علياء التي قتلت في حادث طائرة هليكوبتر في عام ١٩٧٧، وله شقيقة واحدة هي الأميرة هيا. وعلى ما يبدو أنه أكثر أفراد الأسرة تعليماً. التحق علي بمدرسة بابلويك الإعدادية في أسكوت، الكلية العلمية الإسلامية في عمان، أكاديمية ديرفيلد في ماساتشوسيتس،، أكاديمية ساندهرست العسكرية الملكية في بريطانيا، وجامعة برينستون في نيوجيرسي، وجامعة كولومبيا في نيويورك. وتم تقليده رتبة ملازم ثان في القوات الخاصة في الجيش العربي الأردني في ٩ ديسمبر عام ٢٠٠١. وهو متزوج بريم الإبراهيمي، ابنة وزير الخارجية الجزائري الأسبق الأخضر الإبراهيمي. وتلقت ريم تعليمها في جامعة باريس، وجامعة كولومبيا بنيويورك. وعملت العديد من وسائل الإعلام، بما فيها الخدمة الفرنسية للـ«بي بي سي» BBC، يونايتد برس انترناشيونال UPI، تلفزيون دبي وتليفزيون بلومبرج، كانت مراسلة إخبارية للـ«سي أن أن» منذ عام ١٩٩٨.

وتم تعيين علي نائبا للملك أثناء سفره، وهو رئيس شرفي لنادي الجيل الجديد (لتعزيز الثقافة الشركسية في الأردن)، اتحاد كرة القدم، نادي الأمير على للصم والبكم والنادي الملكي الأردني للمظلّين.

الحسن بن طلال

ولد الحسن بن طلال في عمان في ٢٠ مارس ١٩٤٧ وخدم الأردن بصفة ولي عهد التاج الهاشمي من ١ أبريل عام ١٩٦٥ إلى ٢٥ يناير عام ١٩٩٩. وهذا الميراث الذي عمره أربعة وثلاثون عاماً يقول الكثير، على الرغم من أن أكثر مساهماته قيمة للأردن كانت تعطشه الذي لا يتزعزع إلى التعايش الديني، الذي ينعكس بأفضل ما يكون في جهوده بين الأديان في الشرق الأوسط وكذلك أيضاً حول العالم. وقد دعم وعزز حوار الأديان بين الحضارات قبل أن تصبح هذه موضة العصر، ومن خلال مبادراته التي لا تكل، عزز صورة ايجابية للأردن.

تلقى الحسن تعليمه بمدرسة المجتمع الدولي في عمان، وكذلك أيضاً مدرسة سمر فيلد في هارو وكنيسة المسيح في أوكسفورد، وحصل من الأخيرة على درجتي البكالوريوس والماجستير. وعلى الرغم من انه ليس ضابطاً عسكرياً، فالحسن يحمل لقب لواء شرفي

في الجيش العربي الأردني، مع العديد من الأوسمة والتشريفات الأخرى. وقد قام بتأسيس عدداً كبيراً من المنظمات، منها الجمعية العلمية الملكية في الأردن (١٩٧٠)، بنك الإسكان الأردني (١٩٧٣)، مؤسسة آل البيت (١٩٨٠) منتدى الفكر العربي (١٩٨١)، المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا (١٩٨٧)، والمعهد الملكي لدراسات الأديان (١٩٩٤). وكوريث مسيطر عملياً، ترأس الحسن العديد من الاتحادات والجماعات الخطيرة، ومنها، مجالس التنمية الوطنية المتعاقبة للخطط الخمسية لأعوام ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥، ١٩٧٦ ـ١٩٨٠، ١٩٨١ ـ١٩٨٥، و١٩٨٦ ـ١٩٩٠، اللجنة الاستشارية الخاصة بالسياسات في المنظمة العالمية للملكية الفكرية من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٠٢، اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا الإنسانية الدولية في عام ١٩٩٩، المؤتمر العالمي عن الدين والسلام في عام ١٩٩٩، ونادي روما في عام ١٩٩٩.

والحسن كاتب مشهور، وهي ليست بشكل خاص سمة شائعة للملكية العربية، وقد كتب أو حرر سبعة عشر مجلداً هاماً، من بينها: دراسة عن القدس؛ حق الفلسطينيين في تقرير المصير: دراسة للضفة الغربية وقطاع غزة؛ البحث عن السلام: سياسة الحلول الوسطى في الشرق العربي؛ المسيحية في العالم العربي؛ ولكي تكون مسلما: الإسلام، السلام والديموقراطية. وأكسبته جهوده العلمية تقديراً إضافياً / متضمناً درجات شرفية من جامعات: دورهام (١٩٩٠)، برمنجهام (١٩٩٩)، الستر (١٩٩٦)، موسكو (١٩٩٧) وبلكنت (١٩٩٩).

الأمير حسن متزوج من ثروت إكرام الله، الابنة الصغرى لمحمد إكرام الله والبيجوم شايستا أخطر (شايستا إكرام الله). وقد ذمت الأميرة ثروت في أواخر التسعينات، حيث زعم أنها تعد العدة لتصبح ملكة قبل الأوان ــ حتى قبل وفاة ملك الأردن واعتلاء زوجها للعرش. وفي الحقيقة، تنحدر ثروت من أسرة دبلوماسية يحظى أفرادها باحترام كبير وقد قاموا بخدمة الشعب الباكستاني قبل أن تتزوج ابنتهم بأحد أفراد الأسرة الملكية بوقت طويل. فقد كان محمد إكرام الله وزيراً لخارجية باكستان وأيضاً سفيرها في فرنسا، البرتغال، بريطانيا، المملكة المتحدة وكندا. وكانت البيجوم شايستا أخطر بانو مندوب باكستان في الأمم المتحدة، وكذلك سفيرة لباكستان في المغرب. وقامت الأميرة ثروت بخدمة الأردن جيداً على مر السنوات منذ زواجها في الأسرة

الهاشمية المالكة، بما في ذلك دورها كرئيسة لجمعية الشابات المسلمات، مؤسسة الملاذ، الجمعية الأردنية للفينايلكيتونوريا، الجمعية الأردنية للوقاية من مرض هشاشة العظام؛ والرئيسة الشرفية للجمعية العربية لصعوبات التعلم ومنظمة الهلال الأحمر الأردني.

وللحسن وثروت ولد واحد هو راشد، وثلاث بنات، رحمة وسمية وبديعة.

نور الحسين

ولدت الملكة نور الحسين في واشنطن العاصمة، في ٢٣ أغسطس عام ١٩٥١. وهي ابنة نجيب الياس حلبي، رئيس مجلس الإدارة والرئيس الأسبق لشركة الخطوط الجوية العربية الأميركية (بان أراب أمريكان)، ودوريس فرانكلين الفين كارلكويست، من مدينة الإسكندرية بولاية مينيسوتا. ولدت نور باسم اليزابث (ليزا) حلبي، وتلقت تعليمها في أكاديمية كونكورد في ولاية ماساتشوسيتس، وحصلت على درجة البكالوريوس من جامعة برينستاون. وانتقلت إلى عمان في عام ١٩٧٧ لتصبح مديرة التخطيط والتصميم للخطوط الجوية الملكية الأردنية. وهي مؤسسة الوقف الملكي للثقافة والتعليم (١٩٨٤) ومؤسسة نور الحسين (١٩٨٥)، وهي أيضاً رئيسة مجلس إدارة العديد من المنظمات الخيرية الأخرى، بما فيها مؤسسة الملك حسين (١٩٩٩). وقد أنجبت ولدين للملك الراحل حسين هما حمزة وهاشم وأيضاً ثلاث بنات هن، إيمان وربة وعبير. وفي كتابها «وثبة الإيمان: مذكرات حياة غير متوقعة»، تحكي نور قصتها الرائعة، كاشفة عن علاقة فريدة مع ابن زوجها وملك المستقبل. نور خطيبة هائلة وتضيف قيمة ملموسة إلى القضية الأردنية. وسوف تلعب على الأرجح دوراً قيماً في مستقبل المملكة ونضج أبنائها وبناتها.

التحالفات المحتملة بين الهاشميين

إن تحالف الملك عبد الله القوي الذي يضم الملكة رانيا، أخاه الشقيق فيصل، وأخاه غير الشقيق علي، هو رابطة سلطة في عمان لا يستهان بها. ويدعم الجيش المجموعة وحتى

أنه من المألوف أن نرى رانيا الأنيقة في الزي العسكري عندما تقوم بتأدية واجبات متنوعة عبر البلاد. والتحالف المساوي له في القيمة يضم حمزة وهاشم، ووالدتهما، الملكة نور، سوف يلعب دوراً سياسياً لا يمكن إنكاره في المستقبل وإن كان قد ضعف كثيراً بوفاة الملك حسين. وسوف يعتمد تقدمهم إلى حد كبير على أدائهم الفريد والفرص غير المتوقعة التي قد تظهر في المنطقة غير المستقرة. وبالطبع، فإن الأمير حسن بن طلال مع كبار أفراد الأسرة، سوف يعملون كأصوات متأرجحة، على الرغم من أنهم جميعاً سوف يظلون موالين لملكهم الحالي. والذي سوف يحدد اتجاهات هذه التحالفات هو أدوار الجيش والاستخبارات والعديد من رجال الدولة الذين أعربوا أحياناً عن وجهة نظرهم بلا حرج.

والعمود الفقري لعبد الله هو الجيش بالطبع. وهذا لن يتغير، حيث إن القوات المسلحة لها مصلحة راسخة في بقاء وازدهار الحكم الملكي الهاشمي. فالجيش أنقذ العرش حرفياً في عام ١٩٧٠، عندما هددت الانتفاضة الفلسطينية، التي تعرف بـ«أيلول الأسود»، وجود الدولة. وعلى عكس والده، الذي تخرج من أكاديمية ساندهرست الملكية العسكرية، فإن الملك الشاب قد خدم بالفعل كضابط. فقد كان عبد الله قائداً للقوات الخاصة الأردنية عندما عينه والده وريثاً للعرش قبل وفاته باثني عشر يوماً. وبسبب السنوات التي قضاها في الجيش، فإن عبد الله يتمتع بثقة حقيقية من زملائه الضباط، حيث أنشأ صداقات حميمة حقيقية مع الكثيرين. وقد يكون من المأمون القول أن الملك يعرف رجاله جيداً. ومع ذلك فبسبب مهنيته، من الصعب سبر غور وضع قريب لاتهامات الملك حسين ضد شقيقه ــ بدعوى التآمر على الجيش. وبكلمات الملك الراحل الخاصة: «لقد تدخلت من على فراش المرض لمنع التدخل في شؤون الجيش العربي. هذا التدخل الذي بدا أنه مقصود لتصفية الحسابات، وتضمن إحالة ضباط أكفاء إلى التقاعد معروف عنهم ولاؤهم وتاريخهم وسجلاتهم المضيئة فوق الشبهات». (انظر الملحق رقم ٢٢). وسواء كان حقيقيا أو لا، فقد كان الحسين معنياً بالأخص بمصير رئيس الأركان آنذاك المشير عبد الحفيظ الكعابنة، والذي يصعب إيجاد نظير له. وعلى الرغم من أن عبد الله قد احتفظ بالكعابنة، ففي ٢١ فبراير عام ١٩٩٩، بعد أسبوعين بالكاد من اعتلائه العرش، «أحيل للتقاعد أو نقل ما تبقى من هيئة الأركان العامة»[٥٨]. ومهما بدت تدخلات الحسن المزعومة غير مستساغة في هذا الوقت، سريعاً ما أشار عبد

الله إلى أن الجيش العربي الأردني وفي له، وأنه كان مستعداً لإعادة توجيهه إلى ما يروق له. وزاد من اتصالاته بضباط الجيش، وشجع إخوته على تحسين صلاتهم الخاصة مع القادة التنفيذيين بهيئة الأركان وأيضاً مع الأفراد الأدنى مرتبة في جميع أنحاء البلاد. في السنوات التي تلت، عزز عبد الله روابطه مع الوحدات العسكرية، وقام بزيارتهم أكثر مما فعل الحسين، وكافأ العديدين منهم وحصل في المقابل على ولاء ثابت لا يتزعزع. وعرف أن هذا هو المصدر الأساسي للقوة، وأنه لا يمكنه أبداً تجاهله.

وإلى جانب الجيش، اعتمد عبد الله على جهاز المخابرات العامة، والذي كان قريباً للعرش طوال تاريخ المملكة. وفي عام ١٩٩٩، عرف الملك الجديد رئيس جهاز الاستخبارات العامة جيداً، وانسجم مع سميح بدر الدين البُطَيخي خلال فترة توليه منصب قائد القوات الخاصة. مع ذلك، ففي هذا المثال أيضا، استبدل عبد الله رجل والده بواحد من رجاله هو، محمد الذهبي مديراً عاماً. وتزايدت مسؤوليات جهاز المخابرات العامة بشكل كبير بعد ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١، رغم الاتهامات المثيرة للجدل بأن الأردنيين يؤدون خدمات تسليم للولايات المتحدة، ولكنه بشكل عام كان جهازاً أمنياً فعالاً إلى حد ما. اعتمد عبد الله على جهاز الاستخبارات العامة لمراقبة عناصر داخلية لا تعدّ وكذلك أيضاً مصادر التهديد الخارجية، وفي المقابل، قام جهاز الاستخبارات العامة بخدمة سيّده جيداً.

وأخيراً، من الأهمية تأكيد الأدوار التي لعبها العديد من كبار رجال الدولة في دعم التحالفات الأردنية الناشئة. وبسبب الأدوار السابقة في الجيش وقوات الأمن، يطر السؤال ما هي المهمات المستقبلية التي سوف يؤديها هؤلاء المستشارون العسكريون وأفراد الأمن؟ وفي الحقيقة، فالمسؤولون في البلاط الملكي مع سنوات الخدمة لكلا الملكين، الملك الراحل حسين وأيضا الملك عبد الله، يدركون تقلبات العرش الأردني أفضل من معظم المطلعين، ولذلك لا بد من وضعهم في الحسبان في أي تقييم. على الرغم من أن هناك تغييرات جيلية واضحة جارية، مع شبان وشابات يمسكون بدفة الدولة، فإن رغبتهم في خدمة عبد الله والهاشميين والأردن يستهان بها.

هوامش الفصل الثالث

(١) تتبع بنو أصول هاشم إلى الزعيم العربي قريش، سليل نبي الله إسماعيل، وهو نفسه ابن نبي الله إبراهيم. جاء قريش لأول مرة إلى مكة خلال القرن الثاني الميلادي. وأول جيل من قريش حكم المدينة، جاء بعد ستة أجيال، عندما اعتلى قصي بن كلاب زعامة مكة في عام ٤٨٠ ميلادية. وكان «هاشم» الابن الكبر لقصي، والذي كان الجد الأكبر لرسول الله محمد (صلى الله عليه وسلم). وبدورهما، كان لعلي وفاطمة ولدان هما الحسن والحسين. وسلالة الأول يعرفون بالأشراف بينما سلالة الثاني يعرفون بالأسياد. والأسرة المالكة الأردنية، الهاشميون، ينحدرون من فرع الأشراف من النسل. انظر: Kamal Salibi, *The Modern History of Jordan, London*: I.B. Tauris, 1993, pp. 50-72.

(٢) تمت مناقشة الثورة العربية في دراسة كلاسيكية تستحق اهتماماً وثيقاً: George Antonius, *The Arab Awakening*, New York: J. B. Lippincott, 1939.

(٣) Philip Robins, *A History of Jordan*, Cambridge: Cambridge University Press, 2004, pp. 3-34.

(٤) *Ibid.*, pp. 36-40.

(٥) *Ibid.*, pp. 56-58.

(٦) *Ibid.*, pp. 60-70. لدراسة قضائية للحرب العربية ـ الإسرائيلية الأولى وتأثيرها على الملكية الأردنية، انظر: Avi Shlaim, *The Politics of Partition: King Abdullah, the Zionists and Palestine*, 1921-1951, Oxford and New York: Oxford University Press, 1990.

(٧) Esmond Wright, "'Abdallah's Jordan: 1947-1951," *The Middle East Journal* 5:4, Autumn 1951, pp. 439-62.

(٨) Hussein [bin Talal] of Jordan , *Uneasy Lies the Head: An Autobiography*, New York?: Bernard Geis/Random House, 1962, p. 6.

(٩) في عام ١٩٤١، وبرعاية بريطانية، اعتمد عبد الله قانونا للخلافة سمح له باستبعاد طلال. وحدد المرسوم أن الخلفاء يمكن أن يكونوا أقرب أقرباء عبد الله. ونص أيضاً على الاستبعاد المحتمل لمرشح ما إذا اعتبر غير مناسب. ومثل هذا الاكتشاف يمكن أن يعلن في تصريح ملكي بسيط. انظر: Robins, *op. cit.*, pp. 75 and 213 [note 27].

(١٠) Robins, *op. cit.*, p. 81.

(١١) Robert B. Satloff, *From Abdullah to Hussein: Jordan in Transition*, Oxford: Oxford University Press, 1994, p. 43.

(١٢) Robins, *op. cit.*, p. 88.

(١٣) لمزيد من التفاصيل عن دور الأردن في الصراع العربي ــ الإسرائيلي، انظر انظر أيضاً: Asher Susser, Jordan: *Case Study of a Pivotal State*, Washington: The Washington Institute for Near

East Policy, 2000. :انظر أيضاً "The Jordanian Monarchy: The Hashemite Success Story," in Joseph Kostiner, ed., *Middle East Monarchies: The Challenges of Modernity*, Boulder and London: Lynne Rienner Publishers, 2000, pp. 87-115; و Curtis R. Ryan, *Jordan In Transition: From Hussein to Abdullah*, Boulder & London: Lynne Rienner Publishers, 2002.

(١٤) Robins, *op. cit.*, p. 88.

(١٥) Uriel Dann, *King Hussein and the Challenge of Arab Radicalism: Jordan, 1955-1967*, Oxford & New York: Oxford University Press, 1989, p. 169.

(١٦) Robins, *op. cit.*, p. 176.

(١٧) لم تكن هناك أبدا حالة طارئة تستدعي تنفيذ القرار ٢٤٢، حيث تم تبنيه بشكل ملائم تحت الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. وعلى عكس القرارات التي تم تبنيها تحت الفصل السابع، الذي فرض التزامات معينة لتنفيذ ولاية المجلس، فإن مراسيم الفصل السادس قد اعتبرت حساسة جداً لأي إجراءات ملحة.

(١٨) من أجل تقييم أولي لرأي الولايات المتحدة في الملك حسين، انظر: George Bush and Brent Scowcroft, *A World Transformed*, New York: Alfred A. Knopf, 1998, pp. 339-40, 348-49, and 358-59.

(١٩) سيكون من المأمون أن نستنتج أن مصدر معرفة الحسين بالغرب كان ذا محورين: التعرض للعديد من معاهد التعليم العالي وكذلك أيضاً نتيجة الزواج من مواطنة بريطانية، أنطوانيت جاردنر (الأميرة منى)، ومواطنة أمريكية، ليزا حلبي(الملكة نور الحسين).

(٢٠) Robins, *op. cit.*, pp. 79-104.:انظر أيضاً Clinton Bailey, "Cabinet Formation in Jordan," in Anne Sinai and Allen Pollack, eds., *The Hashemite Kingdom of Jordan and the West Bank*, New York: American Academic Association for Peace in the Middle East, 1977, pp. 102-13.

(٢١) Robins, *Ibid.*, pp. 99-102.

(٢٢) Peter Gubser, Jordan: *Crossroads of Middle Eastern Events*, Boulder and London: Westview Press and Croom Helm, 1983, pp. 27-29.

(٢٣) Rex Brynen, "Economic Crisis and Post-Rentier Democratization in the Arab World: The Case of Jordan," *Canadian Journal of Political Science* 25:1, March 1992, pp. 69-97.

(٢٤) مركز دراسات الأردن الجديد، انتخابات ١٩٨٩: حقائق وأرقام؛ سلسلة المجتمع المدني والحياة السياسية الأردنية [انتخابات ١٩٨٩: حقائق وأرقام؛ الأنشطة السياسية في المجتمع المدني الأردني]، عمان، ١٩٩٣.

(٢٥) الميثاق الوطني الأردني، عمان: مديرية الثقافة العسكرية، ١٩٩٠ ص. ٢٥ ــ٣٤. النسخة الانجليزية من الميثاق متوفرة على الموقع الالكتروني:.http://www.kinghussein.gov.jo/chart_ch1.html

(٢٦) Susser, *op. cit.*

(٢٧) Robbins, *op. cit.*, pp. 190-93.

(٢٨) Michael Herb, *All in the Family: Absolutism, Revolution, and Democracy in the Middle Eastern Monarchies*, Albany: State University of New York Press, 1999, p. 230.

(٢٩) تنص المادة رقم ٢٨ من الدستور على ما يلي: «عرش المملكة الأردنية الهاشمية وراثي في أسرة الملك عبد الله بن الحسين، وتكون وراثة العرش في الذكور من أولاد الظهور». توجد نسخة كاملة من المادة في الملحق رقم ٢٠. النص الكامل للدستور الأردني يمكن أن يوجد على الرابط: http://www.kinghussein.gov.jo/constitution_jo.html.

(٣٠) Glenn E. Robinson, "Can Islamists Be Democrats? The Case of Jordan," *The Middle East Journal* 51:3, Summer 1997, pp. 373-87. انظر أيضاً Marion Boulby, *The Muslim Brotherhood and the Kings of Jordan*, 1945-1993, Lanham, Maryland: University Press of America, 1999.

(٣١) Lamis Andoni, "Jordan: Badran's Skillful Game," *Middle East International*, Number 365, 15 December 1989, p. 8.

(٣٢) Ryan, *op. cit.*, p. 24.

(٣٣) طبعة حسين أبو رومان، **عقد الديمقراطية في الأردن**، ١٨٩ ــ ١٩٩٩، عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات، ٢٠٠١.

(٣٤) Human Rights Watch, *Clamping Down on Critics: Human Rights Violations in Advance of the Parliamentary Elections*, New York: Human Rights Watch, 1997.

(٣٥) Ryan, *op. cit.*, pp. 34-38.

(٣٦) Bush and Scowcroft, *op. cit.*, pp. 348-49.

(٣٧) صورة للحسين وأولاده، ولد عبد الله من جديد في ذكريات الملك. وهي تحمل العنوان التالي بوضوح: «ابني ووريثي». انظر: Hussein bin Talal, *op. cit.*, opposite p. 57

(٣٨) استخدم الحسين لقب «قرة عيني» كثيراً، متضمنة في إشارته إلى الأمير حمزة. انظر ياسر أبو هلاله، «عبد الله ولي عهد لم يثبت دستوريا وحمزة «قرة العين وليدي»، **الحياة** رقم ١٣١٠٣، ٢١ يناير ١٩٩٩، ص ٤.

(٣٩) Queen Noor, *Leap of Faith: Memoirs of an Unexpected Life*, New York: Hyperion, 2003, p. 359.

(٤٠) Douglas Jehl, "Disbelief in Jordan as Hussein Pushes Brother Aside," *The New York Times*, 25 January 1999, pp. 1, 6.

(٤١) Noor, *op. cit.*, pp. 429-31.

(٤٢) William A. Orme, Jr., "Jordanians Stand Vigil as Hussein Clings to Life," *The New York Times*, 6 February 1999, p. A6.

(٤٣) Randa Habib, "King Dismisses Speculations Over Succession as 'Nonsensical'," *The Jordan Times*, 12 August 1998, p. 1.

(٤٤) Noor, *op. cit.*, pp. 423-24.

(٤٥) ليس واضحاً ما إذا كانت مقابلة السي أن أن مع كريستيان امانبور في ٢٠ يناير ١٩٩٩ بريئة تماماً، حيث إنها كانت لطيفة بالقدر الكافي لأن تسأل سؤال «الخلافة» مرتين لتستنبط ما تبين أنه بادرة للتغيير الذي حدث بعد عدة أيام. المقاطع المتعلقة بالموضوع كانت كما يلي:

"AMANPOUR: There's been a great deal of speculation about your successor. Is there any reason for that? Are you going to change the current plan where Crown Prince Hassan, your brother, is designated as your successor?

KING HUSSEIN: Prince Hassan has done an awful lot of good during the years that he has spent by my side. Personally I chose to again demonstrate that it is not a question of personal objective or of greed or anything else. I felt it is an important time that there was no substitute but to find a member of the family close by to take over. My brother, Mohammed, concurred at the time. And it was I who did bring about and canvass for the alternative in our Constitution that enables a brother to take over at times. But that didn't mean at all that it was the end of the story, and I think a Crown Prince has to work in the background to a very large extent. I gave him maybe more than he would normally have because he has to be the reserve, - but when he gets too involved sometimes he gets the same kind of criticism that I do or maybe worse or otherwise.

So there are all these factors that we have to think about now and not in terms of Prince Hassan, this is not the sole focus of my attention at this stage, but what can we do to give Jordanians the assurance that the future is secure, that it's built on love and cooperation and understanding and not intimidation, and that it is a country that is going to continue to leave an impression on this part of the world.

AMANPOUR: So, sir, is that a yes or a no? Are you going to change the line of succession?

KING HUSSEIN: I'm not prepared to say anything, so please don't commit me to anything whatsoever because I really haven't come up with anything-I have only thoughts and ideas, and I've always had to take the final decisions and, although this has been contested at times, its my responsibility and I will come to it in an appropriate time."

See "Excerpts from CNN Live Interview," The Jordan Times, 20 January 1999, p. 1.

(٤٦) Noor, *op. cit.*, p. 425.

(٤٧) Noor, *op. cit.*, p. 426.

(٤٨) Noor, *op. cit.*, p. 426. تجدر الملاحظة أن عبارة "I told Abdullah that it was important to me that he know that I fully supported his father's choice and had complete confidence in him" مكررة في النص الخاص بها. وقد يكون هذا خطأ مطبعيا، و لكن ربما يتنبأ بأن الأمنية التي كانت الملكة تعرفها في قرارة نفسها لا يمكن أن تكفل؟؟

(٤٩) "Jordan's Stunning Change: The Shift in Hashemite Succession," *The Estimate* 11:3, 29 January 1999, at http://www.theestimate.com/public/012999.html.

(٥٠) تجربته في المدرسة الإعدادية بالولايات المتحدة كانت محببة جداً حتى أنه تم اتخاذ قرار بإنشاء نسخة منها في عمان. Nick Paumgarten, "Deerfield in the Desert," *The New Yorker*, 4 September 2006, pp. 102-12.

(٥١) Nicolas Pelham, "King of Jordan 'Feared Being Upstaged'," *The Financial Times*, 30 November 2004, p. 4.

(٥٢) مقابلة مع عبد الله بن الحسين، عمان ٥ نوفمبر ٢٠٠٣

(٥٣) مقابلة سرية مع فرد رفيع المستوى من الأسرة الهاشمية الحاكمة، عمان، ٦ نوفمبر ٢٠٠٣.

(٥٤) Sana Abdallah, "Jordan Royal Manoeuvers," *Middle East International*, Number 740, 17 December 2004, p. 23.

(٥٥) "Jordan's King Annuls Half-Brother's Title," *The New York Times*, 29 November 2004, p. A13; انظر أيضاً: Rana Sabbaghg-Gargour, "Hamzeh's Demotion Clears Way for King Abdullah's Son to Inherit Crown," *The Daily Star* (Beirut), 30 November 2004, p. 7.

(٥٦) "Jordanian Prince Concedes Crown Stripped," *The Associated Press*, 29 November 2004. انظر أيضاً: "Jordan's Ex-Crown Prince Vows to Obey King's Wish," *The Daily Star*, 1 December 2004, p. 7.

(٥٧) "Noor Speaks: Hamza 'Will Continue to Serve Jordan'," *Gulf News*, 5 December 2004, p. 4.

(٥٨) "'Abdullah's Jordan: Assessing the First Two Months," *The Estimate* 11:8, 9 April 1999, at http://theestimate.com/public/040999.html.



المغرب

على الرغم من سقوط المغرب تحت السيطرة الاستعمارية، إلا أن القوة الأجنبية لم تغير البنى الاجتماعية الثقافية أو السياسية فيها جذرياً، على الأقل لم تغيرها بطريقة مناسبة، ولم تكن المغرب ملزمة أن تصبح جزءاً لا يتجزأ من فرنسا، على عكس ما حدث في الجزائر، فقد قامت باريس بتعديل مؤسسات المجتمع المدني في هذه المملكة الشمال أفريقية بمرور الوقت، واعتمدت بذلك على بنية إدارة مركزية أعدتها لتساعد الوجهاء التقليديين في السيطرة على البلاد، وقد حمت هذا التوجه الحكومات الفرنسية المتعاقبة بصورة لافتة وبشكل كبير أيضاً، وحدّت نوعاً ما من تدخلها في الشؤون الداخلية، وبالرغم من ذلك لم تستطع باريس أن تضمن حلاً دائماً من أجل التعايش السلمي.

النشوء والتماسك

لم يكن الإسلام ملجأ المقاومة الثقافية للاستعمار في المغرب ومصدرها، كما كانت عليه الحال في الجزائر، والسبب في ذلك إجازة الفرنسيين للمبادرات الأهلية التي يقع عليها الاختيار. ونالت الجزائر استقلالها بعد حرب أنهكت المجتمعين لأجيال عديدة. أما القوميون المغاربة فقد نجحوا هم والقادة التونسيون في التفاوض على مصائرهم مع فرنسا

وبذلك حافظوا على معظم إرثهم التاريخي الذي لا يمكن إنكار دوره في دعم المجتمعين لبناء أسس سياسية مميزة نسبياً، وقد استوعبت المغرب بالتحديد تاريخ ما قبل الاستعمار بصورة أكبر من جاراتها، عن طريق تطويع الجيش المتسلط لتأمين النفوذ السياسي حتى ولو كان الثمن النهائي مرتفعاً، كما عالجت النخب الحاكمة المتعاقبة الكبت جيداً بالاعتماد على الجيش في الحفاظ على العرش وبالتالي الحفاظ على البلاد. والأمر الأكثر أهمية هو تأكيد الحكام المغاربة لسيادتهم بالانتفاع من هذه القوة العظيمة بحكمة وحصافة، إذ لم يخجل العلويون من القضاء على منافسيهم المزعومين، ولكنهم فعلوا ذلك بكياسة أكثر من باقي العائلات الحاكمة في الشمال الأفريقي.

الأسرة الحاكمة

إن درجة الاستمرارية التي حافظت عليها العائلة المغربية الحاكمة في إدارتها لشؤون المملكة الحقيقية هي ما ميزها عن باقي الملكيات العربية، وللمغرب تراث طويل في إدارة البلاد المركزية، وتعتبر الدولة المغربية الدولة الوحيدة التي أفلتت من السيطرة العثمانية الكاملة.

لقد أصبحت المغرب مستعمرة فرنسية إسبانية في عام ١٩١٢م، لكن السلطات الاستعمارية الذكية تجنبت طرح تغييرات جذرية بأطر البلاد الثقافية والاجتماعية والسياسية، وفضلاً عن ذلك تمت المحافظة على البنية التقليدية وكذلك خلق نظام إدارة مركزي فعّال نسبياً يدعمه الأفراد المحافظون. وقد ظلت سلالة العلويين الحاكمة شرعية حتى تحت ظل الاحتلال، لأنها تحالفت مع حزب الاستقلال الوطني القوي بمهارة واندمجت أيضاً مع حركة الاستقلال[١]، وعلى الرغم من تحقيق الاستقلال في عام ١٩٥٦م إلا أن الحكومة قامت بسحق حركة الاستقلال من أجل الحفاظ على العرش، ثم اتبع الملك بعد ذلك نظاماً جمع مناطق النفوذ السياسي والديني بالنظام الدستوري وكان مرجع هذا النظام بالكامل للملك، فخضعت جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية للملك كلياً وهو الذي اشتق جوهر شرعيته من الدين الإسلامي وأصول المغرب التاريخية[٢].

بفضل هذا الترتيب الحصيف لم تستطع المعارضة أن تحيا في المغرب، لكن هذا لا يعني أنه لم تنهض أية قوى ثورية أو رجعية متطرفة بل ظهرت جماعات معارضة شرعية وأخرى سرية بالفعل، ومن بينها ظهرت الجماعات الإسلامية بين الحين والآخر، لكن لم تكسب أي من هذه الجماعات التأييد الشعبي الواسع باستثناء الفترة الأخيرة من القرن العشرين. أما المؤسسة السياسية فقد اشتقت وللأسف من النخبة التابعة للحاشية الملكية مما خلق فجوة كبيرة سقط فيها الكثير من المغاربة. وعلى الرغم من هذه الفروقات فإن الشخص الذي وحد المملكة المغربية في القرن العشرين الملك محمد الخامس من خلال مناوراته البارعة مع الأعداء الأجانب والمحليين، استطاع أن يدعم المصالح العلويّة. ومع أن الذي سيأتي من بعده هو من سيقوم برسم ملامح البلاد، إلا أن قرارات محمد الخامس الصعبة وسياساته الذكية وأفعاله المؤقتة بشكل جيد قد ضمنت النجاح للمغرب.

محمد الخامس (حكم من ١٩٥٧ ـ ١٩٦١م)

خلف محمد الخامس المولود عام ١٩١٠م أباه، مولاي يوسف، بصفته سلطاناً عام ١٩٥٧م واشتهر بوصفه قومياً مخلصاً. أيد محمد الخامس حكم القوة قبل الحرب العالمية الثانية، فمرة كان يساعد فرنسا وفي أخرى حاك المؤامرات ضدها مع العناصر القومية المتحمسة، ولا غرابة في أن ولاءه لباريس كان فاتراً في أحسن حالاته، ونتيجة لذلك عمد الفرنسيون في عام ١٩٥٣م إلى إطاحته ونفيه إلى مدغشقر، ومن هناك تم نقله لجنوب فرنسا جواً. وخلصت السلطات الفرنسية، جرّاء مواجهة الاضطرابات المتزايدة في جميع أنحاء المغرب المستعمرة، إلى اجتهاد مفاده أن الملك المنفي هو رهانهم الأفضل لإعادة ترميم المظهر الخارجي للنظام، وقد تفاوضوا على إعادته للسلطة في عام ١٩٥٥م.

وقّع محمد الخامس من منفاه على الريفييرا الفرنسية اتفاقية ائتلاف قومي مع فرنسا بأنه سيعود للحكم إذا منحت فرنسا المغرب استقلاله بسرعة مع أنها كانت تحت الحماية الفرنسية. ونظراً لغرق فرنسا في الهزيمة الجزائرية فقد وافقت على هذه الشروط ثم نقلت محمد الخامس جواً إلى الدار البيضاء بتاريخ ١٦ نوفمبر ١٩٥٥م. وأضعف هذا النصر منافسي الملك القدماء واستسلم معظمهم، وقد كان المنافس الوحيد المحتمل للملك هو

معاونة الشخصي محمد أوفقير الرجل الوحيد الذي لديه أطماع سياسية خاصة به، وعلى الرغم من أن أوفقير سيلعب في النهاية دوراً مهماً وحاسماً في تاريخ المغرب، إلا أن الخصومة المعتدلة بينه وبين الملك من ١٩٥٦ ــ ١٩٦١م ستصبح «رمزاً للانقسام بين الجوانب الملكية والمدنية في القومية المغربية»[٣]، وعلى الرغم من ذلك فقد التزم أوفقير بالبيعة ورحب بالعاهل بحرارة في الوقت الذي احتشد فيه جميع القادة السياسيين وراء السلطان المظفر، وعندما أصبحت المغرب ولاية مستقلة في ١١ فبراير ١٩٥٦م، حتى حزب الاستقلال العلماني أصبح من مناصري الملك ولكن هذا التملق لم يدم.

واجهت الدولة الناشئة مشاكل اقتصادية حادة بعد وقت قصير من استقلالها عندما سعى مالكو الأراضي الأثرياء إلى التمسك بالزراعة الرأسمالية، وقد ألزمهم الملك بقبول أنظمة جديدة ضد التمسك بالرأسمالية لاستشعاره بأن ذلك سيكون فرصة لتفريق المعارضين المفترضين، ولم يستطع قادة حزب الاستقلال القيام بالكثير في ما يتعلق بالإصلاحات المتعلقة بالأرض، إذ إنهم لم يكونوا يسيطرون على الحكومة الأولى، فوقع قادة الحزب المساندون للدستور الملكي في شرك لأنهم يدينون بالشكر للجماهير، ومن جهة أخرى فقد حصل العاهل على الدعم الشعبي الكامل واستطاع بذلك اختيار أفضل ما يناسبه ويناسب المملكة من بين الجماعات المناصرة، وقد جادل الوطنيون بأن التقاليد المغربية تتطلب أن يخضع الحاكم لسيادة الأمة، وكان لسيادة الأمة «الحق والواجب في عزل السلاطين الذين لا يضمنون تحقيق العدالة»[٤]، وتكرر هذا الموضوع كتهديد لدى محاولة الأحزاب الوطنية تحديد سلطة الملك ولكن بلا جدوى، أما البرلمان فقد خدم الملك أولاً، ولم يكن يسمح له بتعبئة الرأي العام من خلال المذكرات التشريعية المستقلة. وقد سعى الحكام المتعاقبون إلى تحديد قوى البرلمان التي يمتلكها أو يعتقد أنه يمتلكها، لكن محمد الخامس لم يكن ليسمح للمغاربة المؤهلين بالحصول على القوة من خلال ازدهار البيروقراطية، خصوصاً في المؤسستين العسكرية والأمنية، وحرص على أن تبقى مؤسسات الدولة تحت قيادته، وهنا تكمن فرصة ضئيلة لحزب الاستقلال الذي أدرك قادته أن السيطرة على بنيه البلاد السياسية من الممكن أن تمدهم بالقوة الفعلية، وقد أيد قادة حزب الاستقلال تبني مشاريع متنوعة والمطالبة بسماع صوت الأقلية.

لم يكن القصر مهتماً بالاضطرابات، وفي عام ١٩٥٨م بدأت ثورة الريف في المنطقة

الجبلية على طول شاطئ البحر الأبيض المتوسط، وكان الوريث المنتظر الحَسَن هو من تم توكيله لحل الأزمة، فقاد الحسن فرق الجيش التي سحقت ثورة الريف وبدورها أضعفت حزب الاستقلال، لكن لا يستطيع امرؤ تأييد القانون والنظام ثم المطالبة بقيود قاسية على من يطبقونه. واغتنم الحاكم الفرصة فقام بتأليب حزب على أخر، مما أدى إلى انشقاق حزب الاستقلال، وهنا أخطأ الملك بطريقة تقييمه لتأثير القومية العربية المتزايد والتي كانت تنتشر من القاهرة إلى جميع أنحاء العالم العربي، فارتدى الحسن ببطء وبموافقة والده الكاملة عباءة القومية العربية، وإن كان ذلك ظاهرياً، للحد من الأضرار التي خلفتها القومية بين شعب شمال أفريقيا. وقد فاوض الملك لإغلاق القواعد العسكرية الأميركية عام ١٩٥٩م، حتى لو كانت الدار البيضاء تكسب إيرادات عالية من تواجدها على أراضيها، إلا أنها لم تنسحب من المغرب كلياً حتى عام ١٩٦٢م. رحّب الحسن أيضاً بالمساعدات المالية من واشنطن بعد الزلزال المدمر الذي تعرضت له أغادير عام ١٩٦٠م وأيّد مبدأ الشفافية والمساءلة، أما والده فقد كان مبهوراً بهذا الأداء الذي امتد نطاقه من القضاء على ثورة الريف إلى توجيه جهود الإنقاذ عام ١٩٦٠م، فما كان من الحاكم إلا أن قام بإقالة الحكومة وتعيين الحسن نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للدفاع. واحتفظ محمد الخامس لنفسه بمنصب رئيس الوزراء في الوقت الذي قويت فيه السلطة الملكية، وبالرغم من أن هذه الحركة قوّت نفوذه إلا إن انقلاباً قد حدث في القصر بسبب حدوث تغييرات بمجلس الوزراء قبيل يوم من الموعد المحدد لانتخابات المجلس المحلي. وقد أثبت الغموض الذي حكم به محمد الخامس أنه أسطوري، ودرساً في الحكم لابنه. وبعد موت الملك في فبراير من عام ١٩٦١م، إثر مضاعفات صحية ثانوية، خلفه على العرش الحسن الثاني الذي كان مدركاً لحصافة والده. وقد كان للمغرب دستور وبرلمان وأحزاب سياسية يسيطر عليها القصر في الحقيقة(٥). أما السياسة الوحيدة التي تركتها العائلة الحاكمة بدون سيطرتها الكاملة فهي سياسة المجتمع الديني.

سعت الحكومة في المغرب إلى إخضاع المؤسسة الدينية لسلطتها لكنها فعلت ذلك بأسلوب فريد، فقامت بدمج العلماء في مؤسسات الدولة، وكان ذلك أسهل مما حدث لدى باقي الدول العربية، لأنها تشاركت مع الحكومة بنفس الثقافة التصويرية واعتبرتها شكلاً للحكم. وقد سمح الملك للعلماء بالتنظيم هرمياً بعد أن كانت وظيفتهم الاعتيادية لعقود هي العلاقات الثقافية والدينية الصارمة فقط، وقد سمح الملك بذلك لإيجاد طريقة

أكثر فاعلية في مواجهة الخلافات التي يثيرها المثقفون الإسلاميون المتشددون. وبسبب سمعتها، عززت الحكومة وأعادت خلق الروابط بين المسلمين تحت ظل محمد الخامس، وقد سمح لأشكال الإسلام الشعبية بالازدهار لمواجهة المتشددين بشكل أساسي. ولم يحاول قادة المغرب محو العامل الديني من المسرح السياسي كما هي الحال في كل من تونس والجزائر. وبالإضافة إلى ذلك ثبتت الرباط إحكامها على الثقافة الشعبية بالتمسك بالقيم الدينية خصوصاً بدلاً من محاكاة البرامج الغربية الشاملة والتي كان من الصعب دمجها في هذه البلوتوقراطية التقليدية «حكم الأثرياء». ثم أعادت الحكومة تنظيم القطاع الديني بعد عام ١٩٤٨م من خلال وسائل عدة مثل السيطرة على بناء المساجد وتوحيد خطب الجمعة لكي تستبعد الأئمة المتشددين، وإقفال المساجد بين الصلوات، لكن الرباط أيدت في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات التعايش مع الجماعات الإسلامية[٦].

وقد احتاجت المغرب إلى المؤسسة الدينية من أجل تقوية حكمها السلطوي، ولم تخجل من رعايتها عند حاجتها لها، ففي أوقات معينة شجعت الحكومة الجماعات الإسلامية ضد منافسيها الآخرين وفي الأوقات الأخرى قامت بقمعها، لكنها شجعت ومولت إنشاء الجماعات الإسلامية المعتدلة الخاصة بها بغرض توجيه النقاشات التي يمكن أن تنشأ في المجتمع المتدين. وقد استطاعت تنفيذ ذلك لأن المغرب امتلكت تقليداً استمر طويلاً سمح ببعض التعددية الدينية والسياسية، وعليه فقد سمح لوجهات النظر المتشددة للإسلاميين لكن محمد الخامس تدبر أمر تقييدها، ومع ذلك أدركت الرباط أن وجهات النظر هذه تشكل تهديداً كبيراً قد يسمح بوجود حزب إسلامي قانوني قبل عام ١٩٦١م وهو العام الذي أصبح فيه الحسن الثاني ملكاً[٧].

التسلسل الدستوري في المغرب

بعد اعتلاء الحسن الثاني العرش المغربي في عام ١٩٦١م واجه في نفس الوقت سلسلة من المشكلات، من بينها المعارضة المعتدلة والمتزايدة من بين قوى الإسلاميين، وعلى الرغم من بلوغ تأثير الإسلاميين ذروته بعد شغب عام ١٩٤٨م إلا أن تصعيد المظاهرات حدث بسبب الاقتصاد القاتم والسياسة الصارمة التي أشعلها الإهمال الأسطوري في الرباط[٨]. وقد شجع النظام، في البداية، على بروز عناصر إسلامية في القطاعات

التعليمية والثقافية وقصد من ذلك تقويض الإسلاميين لمعارضة اليسار الأكثر رسوخاً، وكنتيجة غير متوقعة، انتشر الإسلام السياسي من المؤسسات الاجتماعية إلى مؤسسات الدولة الأمنية، بما فيها الجيش والشرطة وقوات الجمارك، وحتى في اتحاد نقابات العمال المملوك بشكل تقليدي للحكومة حيث سُجل تواجد متزايد للإسلاميين. أما ما خططه قادة الإسلاميين فلم يكن إلا ملاحظة كلية للمجتمع المغربي الليبرالي نسبياً. وقد تطورت قيادة وتنظيم الجماعات الإسلامية تطوراً مطّرداً بين عامي ١٩٧٥م و١٩٨٦م باعتمادها على إستراتيجية تدريجية للوصول إلى السلطة.

وأنشئت الحركة الإسلامية المغربية الأولى، وهي حركة الشبيبة الإسلامية في عام ١٩٦٩م، وكان مؤسسها المربي، عبدالكريم مطيع متأثراً بحركة الإخوان المسلمين المصرية، ونادى بموقف معتدل فكان له ذلك، وكافأته الحكومة بإضفاء الشرعية الكاملة على حركته في عام ١٩٧٢م، حتى ولو كان ذلك كمؤسسة اجتماعية وثقافية فقط، وقد سمح هذا الامتياز للحركة بحرية تجنيد وجمع الأنصار من مختلف المساجد في جميع أنحاء البلاد. وبتزايد قوة الحركة طبقت الرباط عليها سياسة القمع الجزئي، مما أدى إلى حدوث انقسام داخلي في الحركة وهو ما نشدته الحكومة. وظهرت الحركة مرة ثانية في عام ١٩٧٧م باسم «الجماعة الإسلامية وأسرة الجماعة» كمنظمتين متنافستين لكسب انتباه العامة، وقد تبنى عبد الإله بن كيران، المربي الذي قاد الجماعة الإسلامية، إستراتيجية معتدلة حقيقية بإبعاده للجماعة عن الضغوطات اليسارية وذلك لتجنب قمع الحسن الثاني، ثم سرعان ما غيرت الحركة اسمها إلى «حركة الإصلاح والتجديد» لتبديد شكوك المحافظين وشكوك التيارات العلمانية التي كانت تسيطر على المؤسسة، وقد أقر قادة حركة الإصلاح شرعية الملك، وطالبوا بالديموقراطية وتحقيق حقوق الإنسان وفصلوا أنفسهم عن التجمعات العلمانية التي دفعت بالمغرب إلى منعطف تغريب قوي. وقد كان قادة حزب «الإصلاح» على ثقة كبيرة بمبادراتهم بحيث قاموا بإنشاء قسم مناوئ للحكومة، وقد حول نفسه بسرعة ليصبح حزب «العدالة والتنمية».

ومما لا شك فيه قيام الإستراتيجية المتبعة بالرباط بتقسيم وإضعاف البيئة الإسلامية إلى حد ما عن طريق قيامها بعزل أسرة الجماعة المتشددة، وكان قادة الأسرة أذكياء وتبنوا بدورهم اسماً جديداً هو حزب «العدل والإحسان» في عام ١٩٨٧م. مثلت التطورات

الفوضوية في الجزائر تهديداً للمغرب، فارتكبت الأعمال الوحشية في بداية الحرب الأهلية، مما أدى إلى تعطيل المجتمع. وقد اتخذدت الرباط، المتخوفة من انتشار الفوضى ما يحدث في الجزائر ذريعة لإخافة الشعب، ونجحت بتحييد جميع المطالب بالحرية والديموقراطية ولم تبالِ بالقوة الإسلامية المغربية، فلم يكن الحسن الثاني مستعداً للسماح للقادة الإسلاميين بالحصول على القوة، ولم يكن الإسلاميون أيضاً في موقف يسمح لهم بتقديم مطالبهم، وكان النموذج الجزائري تذكيراً بشعاً ناتجاً من تهديد الأمن والنظام بخيارات خاطئة ومتسرعة.

الإصلاحات الدستورية

ظلت المغرب دولة فقيرة نسبياً تحت حكم الحسن الثاني، رغم أنها تمتعت بنهضة برلمانية عندما تحولت السلطة التشريعية فيها إلى مجلسين تشريعيين، وشجعت الرباط على تشكيل أحزاب سياسية قانونية لكن بدون أن يسمح لها بالمشاركة في جوانب عملية صنع القرار لأن ذلك يدعّم السلطة المطلقة. ومع ذلك ثبت أنه من الصعب إجراء إصلاحات دستورية لأن الملك قام بتعزيز قدرته في التأثير على مختلف الدوائر السياسة. وقد حدّثت الحركات الأولى للإصلاحات الفعلية تحديثاً واقعياً بعد انقلاب القصر الذي قدّم الحسن الثاني للسلطة كرئيس للوزراء في عام ١٩٦٠م.

أشرف الحسن الثاني بعد أيام قليلة من توليه رئاسة الوزراء على انتخابات المجالس المحلية الأولى للبلاد، وقد فاز حزب الاستقلال، الحزب الملجوم الموالي للحكومة، بنسبة ٤٠٪ من المقاعد المتاحة في حين حصل الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، المعارض للحكومة، بقيادة المهدي بن بركة على ٢٥٪ من المقاعد. وبما أن حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية كان منبثقاً من حزب الاستقلال، فقد أوضح حضورهما معاً في برلمان عام ١٩٦٠م مدى قوة الأحزاب القومية آنذاك بصورة فعلية، خصوصاً إذا وضعنا في الحسبان أن الرباط نادراً ما كانت تثق بحلفائها المعارضين، إلا أن حقيقة وجود خلاف بينهما قد سمحت للحكومة بالاستفادة من هذا الشرخ. وقد كان محمد الخامس على قناعة بأن الإصلاحات الشكلية التي قام بها قد غيرت القليل، وقام بادخار سلطته التي أخذت تتضاءل ببطء، وعليه فلن يكون هناك برلمان منتخب في عهده. وعندما توفي

الملك في فبراير عام ١٩٦١م وقع أمر الإشراف على مشروع دستوري جديد على كاهل ابنه الشاب، وقد كانت التوقعات لهذا المشروع تشير إلى تقاسم للسلطة مع السلطة التشريعية المنتخبة حسب الأصول.

وتفاءلت فئة من المراقبين بقدرة الحسن الثاني على حكم المغرب لفترة طويلة، ولم يعرف عن الملك الشاب أي ميل سياسي، إذ إنه فضّل ملاعب الأثرياء على بيئة بلاده القاسية. وأعلن الحسن الثاني بإخلاص اعترافه بمواصلة سياسات والده لكنه واقعياً كان قد خطط لقطيعة كاملة مع الماضي، وعلى الرغم من ذلك وبسبب افتقاره للشعبية التي تمتع بها والده، سرعان ما خلص إلى أنه بحاجة إلى كسب تلك الشرعية، فانطلق من قاعدته العسكرية المستقرة نسبياً، ولعلها الوحيدة التي أبدت إعجابها بالملك في المجتمع، وارتدى العباءة الدينية واجتهد ليؤكد دائماً أصوله العلوية، فأكسبه حضوره لصلاة الجمعة في المساجد بانتظام ومحافظته على أعراف شهر رمضان حضوراً كبيراً.

عرّف دستور ١٨ نوفمبر من عام ١٩٦٢م بدقّة شكل الحكم في المغرب بأنه ملكي تحت الحكم العلوي وبأنه يفوض الملك بالتصرف كملك و«كأمير للمؤمنين»، وتم تطبيق نظام برلماني متعدد الأحزاب أيضاً مما أفاد الملك لأن التعددية ضمنت التجزئة، ومع ذلك خاطبت العملية الديموقراطية المزعومة المغاربة الذين بدورهم وافقوا على الدستور بأغلبية ساحقة في كانون الأول/ديسمبر من عام ١٩٦٢م على الرغم من مؤاثرة أحزاب المعارضة مقاطعة الاستفتاء. واستمتع الملك تماماً بلعب لعبة «الديموقراطية» باجتماع مؤيديه تحت مسمى «جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية» وهي تجمع موالٍ للحكومة في الرباط وتفوق بأغلبية بسيطة في الانتخابات البرلمانية عام ١٩٦٣م.

وتحولت المظاهرات، التي جرت ضد التلاعب الصارخ، إلى العنف وخصوصاً في مارس من عام ١٩٦٤م ولم يكن ذلك غريباً. وقد شنّ محمد أوفقير رئيس الأمن الداخلي في ذلك الوقت حملات تفتيش واسعة النطاق، وألقي القبض على كل من عبدالرحمن اليوسفي ومحمد البصري المعروف بالفقيه والمهدي ابن بركة وتم نفيهم، فكافأ الحسن الثاني أوفقير بتعيينه وزيراً للداخلية، وبحلول يونيو من عام ١٩٦٥م آثر الملك تعطيل البرلمان والحكم بموجب المرسوم، وقد طبعت معاملة أوفقير القاسية للطلاب والفلاحين

المتظاهرين صورته بأذهان الملايين، ومن المفارقات، أنه قد طلب منهم بعد عدة سنوات النأي بأنفسهم عن الخائن، وعند إقالة أوفقير في عام ١٩٧١م لم يبكه أحد لما قام به من التفنن بالقمع. وظهرت التجمعات السكانية غير المشروعة (مدن الصفيح) بين عامي ١٩٦٥ ــ١٩٧١م حول معظم المدن وبالكاد بقي المغاربة على قيد الحياة، ولتجنب المجاعة دعمت الرباط السلع الأساسية كما أبقت المساعدات الأميركية السخية الشعب المضطرب مقيداً.

وما لبث أن ظهر الركود الاقتصادي خلال بضع سنوات، وكان الحسن الثاني يدرك المخاطر التي تنطوي عليها السياسة الصارمة التي شملت تلك الجهود. وفي عام ١٩٦٥م قدّم الملك عرضاً للمهدي إلى الديار ابن بركة للعودة للديار والانضمام للعاهل في حكم البلاد، لكن المهدي لم يستجيب، وبدلاً من ذلك اختفى في باريس بتاريخ ٢٩ أكتوبر من عام ١٩٦٥م. وكانت عناصر مارقة من داخل الحكومة المغربية هي المسؤولة عن الاختفاء[٩]، وربما كانت تخضع للرقابة المباشرة من وزير الداخلية أوفقير. واختفاء عضو بارز من المعارضة المغربية وببساطة في العاصمة الفرنسية عنى، إلى حد ما، تواطؤ محليين في الجريمة على الرغم من عدم إثبات أية صلات أساسية. وفي محاكمة عام ١٩٦٧م أدين ضابطان فرنسيان لدورهما المفترض في الاختطاف على الرغم من عدم إثبات الصلات سابقاً، وحكم القاضي الذي ترأس الجلسة بأن الطرف المذنب الرئيس كان محمد أوفقير، كما أكد شهود أن ابن بركة قد عذبه وقتله أوفقير نفسه، وشهد جورج فايجون «Georges Figon»، والذي لديه خلفية جنائية، بأن أوفقير طعن ابن بركة فأماته، كما ادعى علي بوريقات، المنشق وسجين الضمير السابق، بسجن تازمامارت بأن زميله المسجون في الرباط كشف له عن عملية قتل ابن بركة في باريس التي قام بها مع مجموعة زملاء وبقيادة العقيد أوفقير وأحمد دليمي، وقد كان ذلك بناءً على أوامر من الملك الحسن الثاني، وزعم بو ريقيات بأن السلطات الفرنسية كانت على علم بالمؤامرة وآثرت أن تترك المغاربة لتسوية خلافاتهم بأنفسهم[١٠].

اعتبر أوفقير ابن بركة تهديداً للنظام، لكنه لم يعرف إلى أي مدى كان هناك تهديد أصلاً، واتبع وزير الداخلية في ذلك التعليمات التي أصدرها الحاكم، وفي كل الأحوال فقد وازنت الرباط سياساتها المتعددة الجوانب ببداية جديدة لمّا عاد البرلمان للانعقاد مرة

أخرى في عام ١٩٧٠م. وقد صمّم تعديل الدستور انتخاباً جزئياً تكون ثلث المقاعد فيه خاضعة لنفوذ المعارضة مما أثار حنق الأخيرة الطامحة حينها إلى السيطرة على المقاعد كلها وسمحت الحماية الأمنية للحسن بأن يمارس سلطته وذلك بفضل إبقاء الجنرال أوفقير للجماهير مكبوتة[١١]. وسواء كان هذا التشديد الزائد على الأمن مخططاً له أو أنه استخفاف تام، فقد نقل البلاد مباشرة إلى مستنقع اقتصادي عندما نضبت مواردها الشحيحة. ولكي يحول الملك أنظار الناس عما يسبب لهم الإزعاج قام بإحياء النزاع الإسباني على الصحارى المغربية ظاهرياً ليمتطي القومية الجاهلة ويقوّي شرعيته. وفي ظل الظروف العادية تعبأ وتحشد مناشدة القومية الشعبية للعناصر المحرومة من الحقوق لكن هذا لم يحدث بهذه المرحلة، وفي الواقع حدّت الأزمة المتفاقمة للملك من القيام بأية مناورات اعتزم القيام بها، فقد كانت الاضطرابات والمظاهرات متكررة وشديدة. وبتاريخ ١٠ يوليومن عام ١٩٧١م اقتحم القصر الجمهوري في الصحيرات أكثر من ألف طالب عسكري حيث تجمعا شخصيات دولية للاحتفال بعيد ميلاد الملك، ونجا الحسن الثاني من محاولة الانقلاب، على الرغم من قتل ٢٨ ضيفاً، كما لقي ١٥٨ جندياً متمرداً حتفهم عندما شنّت القوات الموالية هجوماً مضاداً، لكن الملك سرعان ما فوّض أوفقير، الذي قد يكون هو من حرّض على الانقلاب، القيام بتطهير الجيش. وفي وقت لاحق أعدم ١٠ ضباط رفيعي المستوى لتورطهم المزعوم بالمؤامرة. وفي نفس العام وبتاريخ ١٦ اغسطس١٩٧٢م تمت هوجمت طائرة الملك، وهي من طراز بوينغ ٧٢٧، في الجو بطائرات إف خمسة النفاثة ومرة ثانية نجا الملك، لحسن طالعه، من محاولة الاغتيال، لكن أوفقير مات في اليوم التالي. وما لم يكن واضحاً انتحار وزير الداخلية بالانتحار أو أن احدهم أطلق النار عليه، لكن أسرة أوفقير بأكملها دفعت ثمن تجاوزات والدها غالياً سواء اقترف أوفقير تلك التجاوزات أو لم يقترفها[١٢].

وحلّ إدريس البصري محل أوفقير، فطبق إجراءات أمنية مشددة لإعادة النظام، واعتزم إدريس والملك اتخاذ خطوات للحفاظ على حياتها، وانشغل الحسن الثاني، من أجل إبقاء نفوذه متوازناً، بمسألة الصحراء «الإسبانية» لكنه فشل في مخاطبة المطالب المحلية الحقيقية. وأفضت التجربة الدستورية التي فضلها الحسن في بداية حكمه إلى ذبولها سياسياً وعدم تمكنها من التوصل إلى أية نتائج مادية لتمكين المغاربة الفخورين الذين لديهم الحماسة لدعم ملكهم في الوقت الذي يحافظون فيه على حقوقهم الأساسية[١٣].

التعديلات البرلمانية

لقد كانت الرباط لأربعة عقود ميداناً برلمانياً نشيط في منافسة حقيقية متعددة الأحزاب وبوجود القليل من السلطة بيد البرلمان. وإذا كان الملك قد ألّب وبنجاح النخب الجهوية بعضها على بعض البعض في انتخابات ١٩٦٠م و١٩٦٣م لدعم شرعيته، فقد مكّن الحسن الثاني القانون ظاهرياً خلال التسعينيات من توجيه حوار مع أحزاب المعارضة وفق رؤى محددة. وقد تبنّى خليفته مخططات مماثلة اعترافاً بقيم المجلس الخفية بالإضافة إلى قدراته على الانسجام الداخلي. وعندما جرى تعديل الدستور، قبل ١٩٩٦م، لينهض بأعباء هيئة تشريعية ذات مجلسين، تم توزيع المقاعد البرلمانية على مناطق محددة. وإضافة إلى ذلك استطاعت أيضاً بعض المنظمات المحلية، مثل النقابات ومجالس البلديات، أن توجّه الناخبين للتصويت، مما أتاح الفرصة للحكومة لكي تقوم بتأليب المتمدنين وبالتالي الناخبين الأكثر تعقيداً ضد ناخبي المناطق الريفية والسكان الأكثر دعماً. وتألف مجلس النواب بعد عام ١٩٩٦م من ٣٢٥ عضواً انتخبوا بالتصويت الشعبي المباشر لمدة ٤ سنوات. وقد قام المجلس الاستشاري بمهمة مجلس الشيوخ واشتمل على ٢٧٠ عضواً انتخبتهم نقابات البلديات والمؤسسات المماثلة التي احتفظت بالتمثيل الطائفي للحسن الثاني. وفي الوقت الذي عمل فيه المجلس الاستشاري لفترة ٩ سنوات كان ثلث المجلس خاضعاً لإعادة الانتخاب كل ٣ سنوات متيحاً بذلك دورة هامة من ناحية إحصائية[١٤].

وقد عقدت الانتخابات ـ قبل وفاة الحسن الثاني ـ لمجلس النواب والمجلس الاستشاري في نوفمبر وديسمبر من عام ١٩٩٧م على التوالي. وتفيد التقارير بأن هذه الانتخابات تميزت على نطاق واسع بالجمود حيث إنها مهدت بشكل أكيد لدخول ثلاث كتل رئيسية للانتخابات، فذهب ما مجموعه ١٠٢ مقعد للكتلة الديموقراطية التي كان أعضاؤها من المعارضين في البرلمانات السابقة، ومثّل ١٠٠ نائب آخرين الحكومة المنتهية ولايتها، وانبثق ٩٧ نائباً من الوسط أو انحازوا للوسط، وفاز حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وهو حزب معارض منذ فترة طويلة، من الجناح اليساري بأكثرية المقاعد التي يستطيع حزب بمفرده الحصول عليها، وعددها ٥٧ مقعداً. ونجحت الأحزاب التي يدعمها البربر في الحصول على ما مجموعه ٩١ مقعداً موزعة بين كتل البربر المتنوعة.

ودخل بعض الإسلاميين البرلمان لأول مرة تحت مظلة حزب سياسي قانوني، وكان الحزب القومي المتواجد آنذاك، وهو «حزب الاستقلال» الخاسر الأكبر في استفتاء عام ١٩٩٧م فلم يتمكن من الحصول على أكثر من ٣٢ مقعداً، وادعى أعضاء الحزب المتحمسين أن التزوير في التصويت والغش الانتخابي وغيرها من الإشكالات هي المسؤولة عن هذه الهزيمة[١٥].

وعين الحسن الثاني على عجالة بعد انتخابات عام ١٩٩٧م رئيس الحزب الاشتراكي عبد الرحمن يوسفي رئيساً للوزراء معرباً بذلك عن انفتاح جديد، ومن المؤكد أن هذا الترشيح لم يكن اختيار الملك الأول لكنه قام به لإخماد التوترات الداخلية. وقد أودع يوسفي، قائد المعارضة الصريح وعاقد العزم، السجن في الستينيات ويزعم أنه قد تم الحكم عليه غيابياً بالموت عام ١٩٧١م (لكنه حصل على عفو ملكي سنة ١٩٨٠) ونفي إلى فرنسا من سنة ١٩٦٥ إلى ١٩٨٠م. غير أنه عاد فجأة إلى المغرب بعدما حث رئيس فرنسا الاشتراكي فرانسوا ميتران الرباط على أن تغير أسلوبها، وربما كان الحسن الثاني قد عفى عن يوسفي استرضاءً للقوى حتى لو كان ذلك مبهماً لميتران، بل لأنه قد خلص أيضاً إلى أن يوسفي من شأنه أن يوازن قوى وزير الداخلية إدريس البصري. وواقعياً، في الوقت الذي وثق فيه الحسن الثاني بالبصري لأقصى حد ممكن، كان يدرك تماماً التغييرات الداخلية المهولة وكذلك اللاشعبية التي يتمتع بها رئيس وزرائه، وقد فهم المغاربة المذهولون ترفيع اليوسفي على أنه علامة واضحة على اهتمام الملك الذي لمحّ إلى أن التحرك نحو دستور حكومة أكثر أصالة كان محتملاً. ولم يعرف ما إذا كان الحسن الثاني ينوي الحد من السلطة المطلقة لخليفته بانياً فكرته على غرار النموذج الإسباني، لكن الصدام بين الرباط وسلطة الهيئات المنتخبة لا يمكن تجاهله، ولم تكن العائلة العلوية الحاكمة مستعدة لتقاسم السلطة واستمرت بالاعتماد على أجهزة الأمن الموالية لموازنة السلطة مع أي برلمان منتخب[١٦].

عهد الحسن الثاني من (١٩٦١ ـ ١٩٩٩م)

طالب الملوك المغاربة المعاصرون، كما فعل أجدادهم، بلقب أمير المؤمنين، وهو لقب الخلفاء المسلمين التقليدي. انظر الملحق ٢٧ (قائمة بأسماء الحكام العلويين)، وقد بذل

الحسن الثاني جهداً خاصاً في تصوير نفسه بأنه شخصية إسلامية رائعة مستفيداً من التبجيل العرفي في شمال أفريقيا للرجال الورعين. وعلى الرغم من أن شخصيته تميزت بطابع أوروبي قوي، وكان يتقن الفرنسية مثل أهلها تقريباً، إلا أن الصور الرسمية كثيراً ما أظهرته باللباس التقليدي المغربي أو مرتدياً ما يشبه ثياب حجاج مكة لكسب الشرعية وتعزيز الأسطورة التي مفادها أنه «ملك للفقراء»[١٧]. ومع ذلك امتلك الحاكم وحاشيته المزعومة، مع كل ما ظهر عليه من تقوى، «ما يقارب خمس أراضي البلاد وكانت مناجم فوسفات المغرب الغنية احتكاراً ملكياً أيضاً»[١٨]، ومما لا شك فيه تمتع الملك بالسلطة المطلقة، وقد حكم برباطه جأش لأكثر من أربعين سنة، وكان أكبر إنجاز له تمهيده في نظام الحكومة الذي سمح لخليفته بأن يحكم البلاد التي أصبحت غير متنازع عليها إذ تمتعت بدعم من السلالة الحاكمة وكذلك بالدعم الديني القومي.

لقد أظهر الحسن الثاني استحسانه لسرعة التغيير في المغرب بقرب انتهاء ولاية أغرقت الأحداث الداخلية المأساوية حكمه الشعبي فيها[١٩]. وأقر في عام ١٩٩٠م إنشاء مجلس استشاري هدفه الأساسي الدفاع عن حقوق الإنسان. وربما كان ذلك الإقرار لأسباب أخرى لكنه كان بالتأكيد من أجل دعم المؤسسة الملكية، ثم تبع هذا المسعى الذي اتصف برحابة الصدر عدة إعفاءات ملكية عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥م ومن بينها رد اعتبار جزئي للمهدي بن بركة. ومن السخرية بمكان تسمية جادة بمدينة الرباط باسم قائد المعارضة الراحل في نوفمبر من عام ١٩٩٥م، وفي السنة نفسها أيضاً سمح الملك لعدد من أفراد عائلة أوفقير بمغادرة البلاد، ولم يعرف ما إذا كان ذلك ابداءً للندم من جهة الملك على المعاملة الوحشية المفرطة التي تعرضت لها عائلة أوفقير، ما هو مؤكد من جانب آخر هو الجهود التي بذلها الحسن الثاني لإصلاح سياساته خلال فترة التسعينيات، وبالتالي فقد بذل جهداً خاصاً لتحديث المملكة مع إبقاء المعارضة تحت المراقبة. ولا بد من التأكيد أن «بركات الملك» خدمته بشكل جيد في هذا المجال أيضاً، فقد احتشد المغاربة خلفه وخاف معظمهم من اندلاع العنف الذي هزّ البلاد المجاورة وقوّض استقرارها في بداية التسعينيات. وكان الحاكم بالفعل واثقاً من المساعي التي قام بها وبأنه وافق أيضاً على شروط صندوق النقد الدولي لإصلاح الاقتصاد المغربي ابتداء من عام ١٩٩٦م. ووافق في عام ١٩٩٧م على نتائج الانتخابات البرلمانية التي مهدت لدخول قادة المعارضة. وحتى أسلوب فرّق تسد المجرب والراسخ بقوة، والذي استخدمه الحسن،

فقد أولاه ثقة زائدة خصوصاً بعد استحداث هيئة قضائية عليا للعملية التشريعية، وبالتالي ختم الحسن الثاني عهده بانسجام نسبي وكان على ثقة بأن خليفته لن يواجه التحديات المتعلقة بالسلالة الحاكمة التي واجهها هو ومن سبقه.

من الحسن الثاني إلى محمد السادس

إذا كان المغاربة خائفين من عهد الحسن الثاني، كما تأكد ذلك مراراً من العامة، فقد تحول هذا القول بعد عام ١٩٩٩م إلى منظومة «الخوف على الملك»[٢٠]، إذ تابع محمد السادس، أو كما يعرفه المغاربة الشباب في مودة (م ٦)، سياسات شابهت تلك التي ورثها والده الداهية حتى لو راعى في أسلوبه أن يكون متحفظاً أكثر. وسرعان ما واجه (م ٦) انبعاث ملحوظ لإرادة رسمية في الميدان الاجتماعي، ما دام وصول عاهل جديد قد هيأ الفرصة لتقديم إصلاحات سياسية اجتماعية، وقد قصد من هذا المجهود منافسة الإسلاميين بالمناطق الخاصة بهم وشمل محاولة لإعادة إحياء القوى المعتدلة والموالية للحكومة النشطة في مساجد البلاد. وبلغت الحملة أوجها عندما حكم على الشيخ عبدالسلام ياسين، رجل الدين الذي له أتباع مهمون، بالإقامة الجبرية في بيته عام ٢٠٠٠م وحُرم من الوعظ. وبفضله لم نقّر (م ٦) أية عقوبات أخرى إذ هددت الخلافات المتزايدة داخل الحركة نفسها باستثارة الجماعات المحرضة للتحرك. وقد أضعف الملك المسرح الإسلامي، بتصرفه بحذر، على الرغم من أن ذلك التأثير مؤقت.

ورحب محمد السادس، مثل سلفه، بنتائج الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٢م وأخذ على نفسه عهداً بالعمل مع الممثلين المنتخبين، وفاز الحزب الرئيسي في الائتلاف المنسحب (حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية) بالاستفتاء الشعبي بتاريخ ٢٠٠٢/٩/٢٧ بخمسين مقعداً من أصل ٣٢٥، وسجّل الشريك الرئيسي في الائتلاف (حزب الاستقلال المحافظ) ٤٨ مقعداً وقد ضاعف «حزب العدالة والتنمية» الإسلامي المعتدل عدد ممثليه إلى ٤٢، بينما فاز حزب «التجمع الوطني للأحرار» بـ ٤١ مقعداً وحصلت «الحركة الشعبية» على ٢٧ مقعداً و«الحركة الشعبية الوطنية» على ١٨ مقعداً وفاز حزب «الاتحاد الدستوري» بـ ١٨ مقعداً ومثّل بضعة نواب الأحزاب الباقية وعددها ١٥. واعترفت الحكومة، وفق النتائج النهائية التي صادق عليها آنذاك وزير الداخلية إدريس

جيتو، بحزبين سياسيين جديدين هما «الحزب المغربي الليبرالي» و«حزب رابطة الحريات»، وكان هدفهما دمج الشباب والنساء في الحركة السياسية، وقد فاز حزب رابطة الحريات بأربعة مقاعد في المجلس. وقد تم حظر حزب «العدالة والإحسان» الذي يقال عنه أنه أكبر حزب إسلامي وعليه لم يستطع أن يشارك بأي مرشحين[٢١].

على الرغم من تحقيق «الحزب الإسلامي» انتصاراً ساحقاً في انتخابات ٢٠٠٢م إلا أن الأحزاب المغربية كانت منظمة في شكل تكتلات مما سمح للرباط بحرية التصرف في الحكم خلال الفترة التجريبية. وتكونت التكتلات الأربعة الأخرى من تآلف اليساريين الذي شمل «الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية» و«حزب التقدم والاشتراكية» أو ما عرف سابقاً باسم «الحزب الشيوعي» و«الحزب الاشتراكي الموحّد» أو ما عرف سابقاً باسم «حزب العمل الديمقراطي الشعبي» و«الحزب الديمقراطي الاشتراكي»، و«كتلة الوسط اليميني»، وتألفت من «حزب الاستقلال» و«حزب العدالة والتنمية»، وتألفت كتلة البربر من «الحركة الشعبية» و«الحركة الوطنية الشعبية» و«الحركة الديمقراطية الشعبية»، وأخيراً تألفت كتلة المحافظين من «حزب التجمع الوطني للأحرار» و«حزب الاتحاد الدستوري».

وتم تعيين إدريس جيتو، بعد إعلان نتائج الانتخابات، رئيساً للوزراء حيث أشارت الحكومة إلى أن ا«لاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية» وبمساعدة ستة حلفاء في التحالف الحاكم المستقيل قد جمع أكثر من نصف عدد مقاعد البرلمان البالغة ٣٢٥ مقعداً. وعلى الرغم من ذلك فقد تميزت انتخابات ٢٠٠٢م أيضاً بنجاح مهم للحزب الإسلامي الذي تم تشكيله والاعتراف به في عام ١٩٩٧م. ولم يعرف إذا كان الإسلاميون المتشددون قد هدّأوا من سياساتهم ليصبح حزبهم قانونياً ويفوزوا بمقاعد في البرلمان أم أصبحت برامجهم أكثر فاعلية في نظر كثير من المغاربة الحضر والفقراء، فقد أصبحت تلك إحدى المشاكل التي واجهتها الحكومة. وبصرف النظر عن المذكرات الاستثنائية فقد عقدت المغرب انتخابات حرّة نسبياً خالية من التدخلات المعتادة التي شابت الاستفتاءات الشعبية السابقة، وقد جذبت أول انتخابات عامة في عهد الملك محمد السادس ما نسبته ٥٢٪، حتى وإن كان إعداد دستور البلاد يعني حصول البرلمان على سلطة محدودة. وقد كان الحسن الثاني مغرماً بقوله أنه يخدم المغاربة دون أن يكون عبداً لهم. ورغب الابن

محمد بتقليد أبيه كثيراً واعتقد بأنه كان على موعد مع مهمة أعظم وهي الالتزام بالبيعة لشعبه، وبدأ محمد السادس عهده بتأكيده أن المتطلبات الدستورية يلتزم بها الطرفان والتنبؤات لما يتوقع حدوثه والمساءلة بعد ذلك.

الحكام المعاصرون

علويو المغرب

نصّت المادة ٢٠ من الدستور المعدل لعام ١٩٩٦ أن الحكم سوف يكون «وراثياً وينتقل إلى الولد الذكر الأكبر سناً من ذرية جلالة الملك الحسن الثاني» (انظر ملحق ٢٨ للنصوص ذات الصلة). ومارست الرباط بوصفها حكومة ملكية قواعد صارمة حتى إن الدستور لم يحاول مطلقاً الحد من سلطات الملك الواسعة. وتقاسم كل من الحسن الثاني وسليله مع أبيهما وجدهما على التوالي وصاية قوية لحكم المغرب. وواجه محمد السادس، بخلاف محمد الخامس والحسن الثاني، تحديات الحداثة، ومارس الملك السلطة المطلقة لأن المغرب تمتعت بنظام سياسي «وزخارف» ديموقراطية أصلية شملت تعدد الأحزاب والبرلمان المعترف به قانونياً، ومع ذلك لم يتحدّ أحد سلطة الملك الشاب عندما غير المؤسسات الرئيسية.

وقد سبق تولي الحكم، بدون شك، عام ١٩٩٩م بعض المساءلة حيث قام الحسن الثاني بإطلاق سراح مجموعة من السجناء السياسيين وزود الهيئة التشريعية بمجلس استشاري وحتى أنه تعايش مع رئيس وزراء معارض. ولم تكن معظم التغيرات من النوعية التحسينية حيث نعمت البلاد بفترة استقرار نسبية وأصبح الحسن الثاني مهتماً بالمغرب واحتياجاتها المتزايدة وخصوصاً زاد الاهتمام بالمجال الاقتصادي العصيب، ولكن النظام المالي ظل يعاني، مثل العديد من البلدان النامية لم يكن الغنى الفاحش والفقر المدقع موجودين، وحتى لو كان هذا الملك يمشي على خطا القيادة الأوروبية الغنية، وقد صمد الملك الراحل أمام الانتقادات المنطقية مشيراً إلى المكاسب الثابتة والمشاريع الجديدة حتى لو كان الثمن النهائي دائماً مرتفعاً[٢٢].

وسجّلت المغرب تطويراً رائعاً ولكن ليس من ناحية سجلات حقوق الإنسان حيث ظهرت ادعاءات عن الظلم السياسي بصورة منتظمة[٢٣]. وقد شغَل هؤلاء المعاقون، مع

سخط العمال الهامد وكذلك بالحركات الإسلامية النشطة التي حملت وجهات نظر انشقاقية، الملك ومستشاريه، وفي مثل هذه البيئة أرسى محمد السادس عرشه وقام بالتخطيط لمستقبل «الحكم العلوي في عهده».

وكما ناقشنا سابقاً فقد استولت سلالة العلويين على السلطة في القرن السابع عشر وادّعت نسبها للرسول محمد (ص) من ذرية علي وفاطمة ابنة الرسول مثل الملوك السابقين. وقد ميّز وشرّف مثل هذا النسب السلالة الحاكمة لتصبح من الذرية الشريفة، وهي الأداة الشرعية المتوفرة والأكثر قوة، والتي بدورها مكنت جميع الملوك من النجاة من الاستعمار والاحتلال، وحتى وفي ذروة السيطرة الفرنسية التي جعلت المغرب قانونياً حامية بمعاهدة فاس عام ١٩١٢م لم يتنازل العلويون عن سلطتهم أبداً. ولم يتم التنازل عن أي شيء ولا حتى تحت وطأة التقسيم الإداري الوحشي في معاهدة مدريد مع الحكومة الإسبانية عام ١٩١٢م. وسعى السلاطين المتعاقبون لتعزيز سلطتهم، من خلال ممثليهم المختلفين، تحت الحكم الفرنسي في الرباط والحماية الإسبانية في تطوان شمال البلاد. وكان حكم الملك مميزاً دائماً بنحو لافت للنظر. وقد عزل المستعمر الفرنسي السلطان محمد الخامس عندما اكتشف بأن السلالة الحاكمة كانت تشجع الوطنية فعلياً. وعالجت باريس في العام ١٩٥٣م موضوع المطالبات المتكررة بالاستقلال وذلك بتعيين حاكم من أقارب محمد الخامس وهو رجل طاعن في السن اسمه سيدي محمد بن عرفة. ولحسن الطالع تم إبطال هذا التعيين وإعادة السلطان المخلص للعرش في أواخر العام ١٩٥٥م. وقد أخذ السلطان محمد لقب ملك عندما قام بقيادة المغرب للاستقلال عن فرنسا في أوائل العام ١٩٥٦م[٢٤]. وبهذا فقد دام حكم السلالة العلوية لأربعة قرون وكان أفراد العائلة نشيطين في الحياة التجارية والثقافية.

وفي عهد الحسن الثاني كانت المعلومات المسهبة عن العائلة الحاكمة نادرة أو محاطة بسرية تامة. ولد الحسن الثاني في دار المخزن في الرباط في التاسع من يوليو عام ١٩٢٩م، وتلقى تعليمه في الكلية الملكية ومعهد القانون حيث حصل على الشهادة الجامعية في العام ١٩٥١م، وبعد ذلك بسنة حصل المحامي الشاب على درجة الدبلوم في القانون المدني في جامعة ذي بوردو بفرنسا، وكان العاهل الشاب مدرباً باقتدار وعهد له بمسؤوليات هائلة بعد فترة قصيرة من الوقت وتم تنصيبه ولي عهد لعرش العلويين في

العام ١٩٣١م، وقد خدم بمختلف الوحدات العسكرية الفرنسية عندما كانت المغرب تحت الحماية الفرنسية وتم نفيه إلى مدغشقر مع والده من العام ١٩٥٣ ـ ١٩٥٦م. وحمل الحسن الثاني أعباء عسكرية بعد الاستقلال مباشرة، فكان قائداً عاماً للجيش الملكي من ١٩٥٦ ـ ١٩٦١م ونائب رئيس مجلس وزراء ١٩٥٧ ـ ١٩٦١م ووزير دفاع ١٩٦٠ ـ ١٩٦١م ورئيس وزراء ١٩٦١ ـ ١٩٦٤م و١٩٦٥ ـ ١٩٦٧م. وخلف أباه بتاريخ ١٩٦١/٢/١٦م وتم تتويجه في ١٩٦١/٣/٤م.

تزوج الحسن الثاني لالا فاطمة بنت القائد ولد حسن أمهروق من قبيلة زيان عام ١٩٦١م وتزوج لالا لطيفة ابنة عم لالا فاطمة ابنة أخ القائد حسن أمهروق بعد عدة أشهر. ولم تعلن خطبته على لالا لطيفة على الملأ حتى ولد الطفل الأول للملك في العام ١٩٦٢م. واعتقد المغاربة بأن الملك الراحل كانت لديه زوجة أخرى أو اثنتان بمن فيهن زوجة فرنسية أو ربما كانت عشيقة لكن هذا بقي طي الكتمان. وتعتبر ذريته من لالا لطيفة فقط جزءاً من النسل الملكي وهم محمد السادس ومولاي رشيد[٢٥]. وكان الحسن الثاني ولالا لطيفة كذلك والدين لثلاث بنات هن مريم وحسناء وأسماء. وتوفي الحسن الثاني في الرباط بتاريخ ١٩٩٩/٧/٢٣م.

محمد السادس (حكم ١٩٩٩ ـ ....)

يعتبر محمد السادس شخصاً انعزالياً ومتواضعاً بخلاف شخصية والده الاجتماعية. إن التباين بين شخصية والده العدوانية الصارخة وشخصيته التي تفضل اللطف واضح تماماً، إلا أنه من المؤكد ان صغر سنه يمكن أن يقدم تفسيراً لسلوكه، وقد اضطره تولي السلطة والمسؤولية لإجراء تحويلات استثنائية. ومن المحتمل أن ينمي محمد السادس بعض الانبساط بشخصيته بمرور الوقت، ومع ذلك ومهما كانت سرعة تكيف شخصيته مع شؤون الدولة فقد ورث الملك بلداً يمر بتغيرات خطيرة تتطلب عنايته العاجلة.

تعتبر المغرب من أفقر البلدان العربية بالرغم من تسجيلها نمواً لا يمكن إنكاره في السنوات الأخيرة، إلا أنها لا زالت تحتل منزلة تحت المستوى من ناحية المؤشرات الاقتصادية الاساسية[٢٦]. وهناك الكثير من الثروة في البلاد في الواقع، لكن أكثرها بيد نخبة

محدودة علماً أن خمس الأراضي تحت سيطرة العائلة الحاكمة[٢٧]. وتعتبر المغرب مصدراً رئيسياً للفوسفات بالرغم من أنه حكر للدولة أيضاً، وقد نعمت الرباط ببرلمان متعدد الأحزاب وزيادة في النزاعات السياسية بصرف النظر عن اختلافاتها مع أحزاب المعارضة، حيث إن المصدر الرئيس لعدم الرضا هو اختلال التوازن الاقتصادي الذي قسم المجتمع وليس الاحتكار السياسي للحكومة. ويعترض بعض المغاربة على أن معظم القرارات الهامة تقع بيد الملك، ومع ذلك يحتج الكثيرون على ضرورة عدم تقليص معيشتهم لمثل هذه المناورات. وباعتراف العديد، هناك خروق لحقوق الإنسان. وتوجد مصاعب حقيقية تمنع تطبيق قرارات الأمم المتحدة حول خلاف الصحراء الغربية، كذلك سير العملية الديموقراطية للبلاد بطيء إلى حد ما، وفوق كل ذلك لا يزال المغاربة يصرون على أن الأولوية عندهم هي لرعاية العمالة وتكوين الثروة[٢٨]. لقد تقلد الملك عباءة ترمز إلى مهمات كبيرة لم تكن مجهولة، لكن المؤشرات فاجأت الملك المنعزل.

ولد محمد السادس في الرباط بتاريخ ١٩٦٣/٨/٢١ وتلقى تعليمه الديني في القصر الملكي ابتداءً من سنة ١٩٦٧م. وبعد سنتين بدأ الأمير الصغير بدراسة منهاج جديد وتخرج منه في عام ١٩٨١م. ونال سيدي محمد درجة البكالوريوس في القانون من جامعة محمد الخامس في الرباط في العام ١٩٨٥م حيث قدم بحثاً حول الاتحاد العربي الأفريقي وإستراتيجية وموقف المغرب من العلاقات الدولية، ووضع جاك دولوز رئيس المفوضية الأوروبية في بروكسل بذلك الوقت سيدي محمد تحت رعايته في نوفمبر من العام ١٩٨٨م من أجل تدريبه على الحكم المتقدم في بلجيكيا. وفي ١٩٩٣/١٠/٢٩م نال شهادة البكالوريوس في القانون من جامعة نيس صوفيا انتيبوليس بفرنسا حيث كتب رسالة حول علاقات المجتمع الاقتصادي الأوروبي مع المغرب،. ولإضفاء العمق على سيرته فقد منح الوريث سلطة أكبر عندما عين الحسن الثاني ابنه لواء لفرقة عسكرية مغربية بتاريخ ١٩٩٤/٧/١٢م، خلال أسبوع من اعتلائه العرش بتاريخ ٢٣ يوليو ١٩٩٩م أعلن محمد السادس انفصاله الكامل عن سلفه.

أصدر محمد السادس بتاريخ ٣٠ يوليو ١٩٩٩م عفواً عاماً عن ٤٦ ألف سجين مغربي، وفي اليوم التالي أطلق سراح ٨ آلاف منهم. لقد أوضح ما قام به محمد السادس توجهاً جديداً بينما توقع معظم المراقبين بأن الملك سيتبع سياسات والده الخارجية المفضلة. ولمحّ

محمد السادس إلى أنه خطط لتسريع تحرير المجتمع المغربي. وواقعياً تم تفويض لجنة العدل والمصالحة بتاريخ ٢٠٠٤/١/٧م، بقرار يعتبر الأهم في عهد محمد السادس حتى اليوم للتحقيق في الاختفاءات العسكرية والاحتجازات الاستبدادية التي نفذت بين عامي ١٩٥٦ و١٩٩٩م، ولتحضير تقرير يحتوي على معلومات خاصة وعامة تخص هذه الخروق، وللتوصية بأشكال تعويض وإصلاح للضحايا بما في ذلك إجراءات لإعادة التأهيل والدعم الاجتماعي والطبي والنفسي[٢٩]. وقد شكك العديد في فاعليته هذه الخطوة، إلا أن الحقيقة المجردة بأن هيئة قد تم تأسيسها وأجرت تحقيقات جدية لحوالي ٢٠ ألف حالة تحدثت عن أهميتها بغض النظر عن نهاية المساءلة، ويعتبر قرار المضي في التحقيقات بنشاط كبير انفصالاً تاماً عن السياسات التي كان يمارسها الحسن الثاني، كما أنها أبرزت مدى ثقة محمد السادس وقدراته على معالجة الاهتمامات السياسية والاقتصادية الكبرى.

تقييم لآخر أحداث تعاقب الحكم

لقد قدّر لمحمد السادس بأن يحكم بسبب تسميته وريثاً للعرش، وقد تناول الدستور المغربي في عام ١٩٩٦م موضوع الخلافة المتنقلة لابن الحسن الثاني الأكبر. وقد كان اعتلاؤه العرش منظّماً أيضاً بسبب الوفاق بين أبناء الملك الراحل. وفي الحقيقة حافظ محمد ورشيد على روابط طيبة نسبياً تدعمها بالإجماع أخواتهما الثلاثة. وقد عين رشيد وريثاً شرعياً إلى أن ولد مولاي الحسن بن محمد في ٢٠٠٣م، على الرغم من أن شقيق الملك هو الثاني في الترتيب وبإمكانه اعتلاء العرش إذا اقتضى الأمر ذلك.

لقد كان معظم المغاربة سعداء لأن آلية الخلافة سارت بسلاسة، في حين أن القليل منهم عرفوا أو تصوروا مستوى المعيشة للعائلة الحاكمة وصعق أكثرهم عند معرفتهم مدى تبذيرها. وفي يناير من العام ٢٠٠٥م ولأول مرة في أية مملكة عربية نشرت مجلة مغربية ناطقة باللغة الفرنسية قصة غلاف تتحدث عن الأمور المالية للعائلة الحاكمة[٣٠]. وكشفت التحقيقات أن الملك محمد السادس يصرف فاتورة يومية تتجاوز قيمتها مليون دولار أميركي بينما يعيش ٦ ملايين مغربي، أي خمس السكان، بأقل من ٥ دولارات يومياً. وقد كان موثقاً بأن القصر ينفق ٨,٨ ملايين دولار شهرياً أجور عاملين و١٨٠

ألف دولار على تصليح السيارات و١٠٠ ألف تقريباً على طعام الحيوانات وفقا لتحليل الميزانية، ووضعت التفاصيل الإضافية للإنفاق البذخ وبأن الملك يكلف دافعي الضرائب المغاربة ٣٥٣ مليون دولار أميركي سنوياً، وذلك أكثر مما تنفقه العائلة الحاكمة البريطانية على سبيل المثال[٣١].

وذكرت مجلة Tel Quel التي جمعت الأرقام المقتبسة في تقريرها الطويل، أن الملك استفاد من دافعي الضرائب أكثر من أية عائلة حاكمة أخرى أو أي رئيس دولة في أوروبا، حيث حددت مبالغ ضخمة للاحتياجات المتنوعة كالتالي (أكثر من مليون دولار أمريكي مصروفات مياه وكهرباء و٩٠٠ ألف دولار أميركي للهواتف و٨٠٠ ألف دولار أميركي لوقود السيارات الكثيرة الموجودة في مرائب السيارات) كل سنة. وكانت فاتورة ملابس القصر تقدر بنحو ٢٠٠ ألف دولار أمريكي، بينما زادت فاتورة القرطاسية وحدها على ١١٠ آلاف دولار أمريكي.

وعلى الرغم أن حكام الخليج العربي ذوو دخل أكثر بكثير، إلا أن الثروة الخاصة للعائلة المغربية الحاكمة قد قدرتها مجلة فوربس المالية الأميريكية بما بين ٤ و٥ مليارات دولار كما ورد في مجلة Tel Quel. وعندما نشرت هذه المفاجآت دعا مولاي هاشم ابن عم الملك الذي شعر بالحرج من الموضوع، إلى إصلاح نظام الحكم. إن «إصلاح الحكومة هو الطريق الوحيد لضمان بقائها» على المدى الطويل. «على الملكية أن تفصل نفسها عن نظام الخلافة القديم أو أن تنطلق منه لتطور نفسها» كما قال الأمير من منفاه في الولايات المتحدة، بالتسليم مع معارضي الملك بأن الملكية ليست «مقدسة». وبالنسبة للأمير فإن «الديموقراطية والقدسية ليستا متناغمتين مع بعضهما البعض. وتلك هي المشكلة بأكملها في النظام السياسي المغربي وهي مسألة تؤثر فينا جميعا»[٣٢].

وبنشر هذه التفاصيل المالية كان من الصعب أن يحافظ محمد السادس على سمعته «كملك الفقراء» بعد وعوده التي قدمها مبكراً لإصلاح الاقتصاد. وقد اعتبر المغاربة المبلغ الشهري الكلي المدفوع لأعضاء العائلة الآخرين يبلغ ٢٠٠ ألف دولار أميركي تقريباً إسرافاً في حين أن راتباً شهرياً مقداره ٤٧ ألف دولار لا يعتبر بحسب مقاييس التجارة العالمية إسرافاً. وقد كانت هذه علامة أخرى على الفجوة المتزايدة بين المؤسسة الحاكمة ومعظم المغاربة الذين كانوا معوزين مالياً.

معضلة الخلافة لدى العلويين

تزوج محمد السادس رسمياً بتاريخ ١٢ تشرين الأول ٢٠٠١م بالرغم من إقامته لاحتفال زواج سري في ٢٢ يوليو ١٩٩٩م عشية وفاة الحسن الثاني كون القانون المغربي لا يسمح بأن يكون الملك غير متزوج. فكانت الزوجة الأميرة لالا سلمى ابنة ٢٤ عاماً والحاصلة على شهادة الهندسة في الكمبيوتر، وقد أنجبت للملك وريثاً للعرش بتاريخ ٨ مايو ٢٠٠٣م فأطلق عليه الملك اسم مولاي الحسن بن محمد.

تضاءلت معضلة الخلافة بهذا المولود على الرغم من أن الأمير مولاي رشيد، المحامي تحت التدريب وجنرال البحرية الملكية عام ١٩٩٤م وقائد اللواء منذ عام ٢٠٠٠م، لا يزال منافساً إذا ما مس الحاكم مكروه، وبالإضافة إلى رشيد، كان لدى الملك الراحل الحسن الثاني ٣ بنات نافذات هن: لالا مريم المتزوجة من فؤاد بن عبد اللطيف الفيلالي، وهو ابن رئيس الوزراء الأسبق ووزير الشؤون الخارجية والتعاون، ولالا أسماء ولالا حسناء. وأنجب أبناء الحسن الثاني الخمسة ٦ أبناء من أصلابهم بالرغم من أن ولي العهد قد تم تحديده، وهؤلاء الستة هم: مولاي إدريس ولالا سكينة الفيلالي، أبناء لالا مريم ومولاي يزيد ولالا نهيلة بوشنتوف ابن لالا أسماء ولالا أميمة، ولالا عُليه بنهاربت بنتا لالا حسناء. وفي أي توزيع للسلطة في العائلة الحاكمة مستقبلاً لا بد من إدخالهم في الحسبة لا لشيء إلا لبقاء وحدة العائلة.

وبالإضافة إلى هؤلاء الأفراد كان هناك آخرون ربما قد يرغبون بالتعبير عن وجهات نظرهم أو يحاولون التأثير على السياسة بما فيها شؤون العائلة. وأكثرهم بروزاً أحفاد الملك الراحل محمد الخامس وتقودهم لالا عائشة التي تتصف بالقوة، والرئيسة الفخرية للاتحاد الوطني للنساء المغربيات والسفيرة السابقة لإيطاليا واليونان بين عامي (١٩٦٩ ــ ١٩٧٣م) وسفيرة المملكة المتحدة بين عامي (١٩٦٥ ــ ١٩٦٩م). وغيرها من الأحفاد هم، لالا فاطمة الزهراء، ولالا مليكة رئيسة الهلال الأحمر المغربي ومولاي عبد الله، ولالا نزهة ولالا أمينة. وبينما يشكل هؤلاء الأمراء والأميرات وعدد من أبنائهم خطراً على أي تحالف للعائلة إلا أن دعمهم لأحفاد الحسن الثاني الراحل له أهمية كبيرة. والقليل معروف عن علاقاتهم، ولكن في المجتمع التقليدي الكبير حيث تكون قيم العائلة

مقدّرة، وفوق كل شيء لا يمكن إنكار الايتلاف بين الأعمام والعمات وأبناء الأخوة والأخوات. وفي الحقيقة إن الانحياز مع أفراد آخرين من عشيرة العلويين الحاكمة من المرجح أن يتم الإسهاب فيه في ما بعد من أجل دمج أحفاد السلطان محمد بن عرفه وأخوته وأخواته والسلطان يوسف، حتى لو كانوا لا يعتبرون ورثة شرعيين. ومن الخطورة بمكان دراسة أفراد العائلة الممتدين والذين قد يؤثرون في السياسات بصورة مباشرة أو غير مباشرة في أي خلافة مستقبلية في الرباط.

قادة الجيل القادم
المتنافسون على السلطة في المغرب

جاهدت المغرب في تأسيس الملكية الدستورية لأن الاستقلال لم يجلب استقراراً داخلياً، الأمر الذي عدّل الجسم السياسي في المملكة. وقد آثر الملك الراحل محمد الخامس وكذلك خليفته الحسن الثاني الحُكم بسلطات غير محدودة عنت السيطرة المحكمة على الحكومة والبيروقراطية والجيش، فاعتمدت الرباط على زمرة من الرجال والنساء لتطبيق المراسيم التي يصدرها الحاكم. وعلى الرغم من وجود دستور مكتوب، كان الحاكمان الأخيران اللذان سبقا محمد السادس مترددين في تقاسم السلطة، وتولى كلاهما واجبات المناصب المتنوعة بما فيها منصب رئيس الوزراء ووزير الدفاع. ولم يتم التوصل لهذه القرارات بسبب افتقار المغرب للرجال والنساء القادرين على الوفاء بالمهام الموكولة لهم بكفاءة ولكن بسبب خوف الملوك على أمنهم، فلم يثقوا بأي شخص من خارج زمرة مسانديهم الصغيرة جداً التي أبقاها الملوك مقيدة بسلطة محببة. وبالفعل كان الحسن الثاني أقسى من أبيه وربما كان ذلك بسبب الانقلابات العسكرية ومحاولات الاغتيال التي حدثت لشخصه، وأثبت الحسن الثاني أنه سياسي محنك سواء أكان الأمن الداخلي اهتمامه الوحيد أم لا، وبسرعة وجّه تركيزه على المواضيع السطحية مثل سيادة المغرب للصحراء الإسبانية سابقاً، والحرب ضد عصابات البوليساريو التي استعصى حلّها على الملك. ومع ذلك اهتم الحسن الثاني بمصالح العلويين جيداً ونجاهم من العديد من التحديات، وحكم عائلة قانعة نسبياً لفترة ٣٨ سنة حتى وفاته في العام ١٩٩٩م. وكانت أعظم مساهمة له لشؤون العائلة العلوية هي الاستبعاد المنهجي لمعظم الخصوم السياسيين معارضاً بذلك ادعاءه بأن المغرب منارة للسلام وبأنه شجّع على التسامح

الاجتماعي والديني والثقافي، وللتأكد فقد انفردت المغرب بين دول شمال أفريقيا بأنها أكثر تسامحاً من جاراتها ولكن هذا لم يكن عزاءً كافياً لأولئك الذين عانوا أو دفعوا الثمن غالياً لمعارضتهم «أمير المؤمنين». وكما ناقشنا أعلاه فلقد كان لهذا السبب أن عقد كثير من المغاربة أملاً كبيراً على الأطروحات التحررية الوهمية المنسوبة لابن الحسن الثاني وخليفته محمد السادس، لكن أثبتت سياسة العائلة بأنها صعبة المراس وأنها وجهت الانتباه مراراً للمحسوبية التقليدية، واستمرت مصالح العلويين بأنها الأولوية القصوى، فقد تعلم محمد السادس أن يفرق ويحكم بأحسن صورة. وكان يسانده ببراعة في مهمته أفراد العائلة المباشرون بمن فيهم زوجته وأخوه وأختاه.

لالا سلمى

تزوجت لالا سلمى بناني، من محمد السادس بتاريخ ١٢ تشرين الثاني ٢٠٠١م في الرباط. والأميرة من مواليد ١٩٧٨م بمدينة فاس الشرقية وهي ابنة الحاج عبدالحميد ونعيمه بناني. كان والدها مدرساً في فاس ونقل شغفه بالتعليم لابنته الشابة.

تلقت الأميرة تعليمها في بضع مدارس حكومية، من بينها مدرسة الحسن الثاني الثانوية، ومدرسة مولاي يوسف الثانوية، والمدرسة الوطنية العليا لعلوم الحاسوب وتحليل النظم في الرباط، وبين عامي ١٩٩٩ ــ ٢٠٠٢م؛ وقبل إتمام زواجها من محمد الخامس، عملت مع «Ominium Nord Africain» وهي شركة متعددة النشاطات تعمل بمجال الأعمال الزراعية واستخراج المعادن وتوزيع البضائع والمعدات ومختلف النشاطات المالية. وأنجبت لالا سلمى وريث العرش المنتظر مولاي حسن في الرباط بتاريخ ٢٠٠٣/٥/٨م، وأعلن القصر الملكي في أوائل شهر تشرين الثاني ٢٠٠٦م بأن وريث العرش سيكون له أخت فولدت لالا سلمى الأميرة لالا خديجة في الرباط بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٨م. وقد كانت لالا سلمى المساندة الوفية لزوجها وشكلت علاقة وليدة للسلطة في العائلة العلوية المتجددة.

مولاي الحسن

ولد الأمير الحسن في ٢٠٠٣/٥/٨م وتمت تسميته وريثاً للعرش مباشرة. وعلى الرغم من

صغر سنه إلا أن القرار حظي بقبول واسع بأن مولاي الحسن بن محمد سيحكم المغرب وعلى الأغلب تحت اسم الحسن الثالث.

مولاي رشيد

ولد شقيق الملك الأصغر مولاي رشيد في الرباط بتاريخ ١٩٧٠/٦/٢٠م من أبيه الملك الحسن الثاني وأمه لالا لطيفة. وتلقى تعليمه بالكلية الملكية وجامعة محمد الخامس في الرباط ومنها حصل على شهادة الدبلوم بالدراسات العامة عام ١٩٩١م وشهادة الدبلوم بالقانون المقارن عام ١٩٩٣م على التوالي. وبعد ذلك التحق بأكاديمية بوردو المشهورة بفرنسا ونال شهادة الحقوق عام ١٩٩٦م. ومن المثير للانتباه أن مولاي رشيد اختار ممارسة مهنة عسكرية وتم تقليده رتبة قائد لواء في البحرية المغربية الملكية في العام ١٩٩٤م. وفي العام ٢٠٠٠م تمت ترقيته لرتبة جنرال.

وعيّن الملك محمد السادس أخاه رشيد ولياً للعهد بعد وفاة والدهما بتاريخ ٢٣/٧/١٩٩٩م واحتفظ رشيد بمنصبه حتى ٢٠٠٣/٥/٨م وحلّ محله ابن أخيه مولاي الحسن، وبسبب صغر سن مولاي الحسن بقي رشيد الصلة الأساسية للعائلة العلوية كوصي على العرش إذا دعت الحاجة (وحاكماً حتى ما كان ذلك ضرورياً). وكان رشيد، المؤيد القوي لأخيه الملك، مهتماً بوظيفته في البحرية بدلاً من اهتمامه بالسياسة البحتة، وهي صفة نادرة بين الملكيات العربية.

وبالإضافة إلى واجباته العسكرية، ترأس رشيد اتحاد الكشافة الوطني (بعد ١٩٩٧م)، واتحاد الغولف الملكي المغربي، والجامعة الملكية المغربية للرماية بسلاح القنص، ومؤسسة المهرجان الدولي للفيلم بمراكش، ولجنة أطفال الأمم المتحدة؛ وكان أيضاً الرئيس الفخري لاتحاد اليخوت الملكي المغربي، واتحاد التزلج والتسلق المغربي الملكي، والمنظمة المغربية لحماية البيئة، ومنظمة الشرق الأقصى المغربية، والمنظمة الإسبانية للخدمات الاجتماعية، ومنظمة المغرب للبحوث ومكافحة مرض الايدز، وجمعية طلاب القانون المغاربة في فرنسا.

لالا مريم

وهي الابنة البكر للملك الراحل الحسن الثاني وزوجته لالا لطيفة، ولدت في روما بإيطاليا بتاريخ ١٩٦٢/٨/٢٦م. وتلقت تعليمها في الكلية الملكية وجامعة محمد الخامس في الرباط. لالا مريم شخصية مرموقة وداعمة وفية لأخيها ووقفت متحدة معه قبل زواجه بعام ٢٠٠٢م.

ومن بين ألقابها العديدة رئاستها لمنظمات القوات المسلحة الملكية للخدمات الاجتماعية والعمل الاجتماعي، ومنظمة المرأة المغربية المساندة لصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة، والمعهد القومي لحقوق الإنسان، ومؤسسة الحسن الثاني للمغاربة القاطنين خارج البلاد، والاتحاد القومي للمرأة المغربية. كما خدمت سفيرة للنوايا الحسنة لمنظمات الأمم المتحدة العلمية والتعليمية والثقافية. وتزوجت من فؤاد الفيلالي رئيس مجموعة أومنيوم شمال إفريقيا «Ominium Nord Africain» وابن رئيس الوزراء الأسبق ووزير الخارجية عبداللطيف الفيلالي ولكنها تطلقت فيما بعد، وأنجبت منه ابناً هو إدريس الفيلالي وابنة: لالا سكينة الفيلالي.

لالا أسماء

ولدت لالا أسماء في الرباط في ١٩٦٥/٩/٢٩م لأبيها الحسن الثاني وأمها لالا لطيفة. ومثل أخواتها، تلقت تعليمها في الكلية الملكية وبعدها أصبحت رئيسة جمعية خاصة بها هي «جمعية لالا لطيفة» وكذلك رئيسة جمعية حماية الحيوان والطبيعة، وهي طالق من خالد بوشنتوف (ابن الحاج بليوط بوشنتوف)، المدير العام لشركة تصنيع الزجاج المغربية وأنجبا ابناً هو مولاي يزيد بوشنتوف، وبنتاً اسمها لالا نهيله بوشنتوف.

لالا حسناء

ولدت لالا حسناء في الرباط بتاريخ ١٩٦٧/١١/١٩م لأبيها الحسن الثاني وأمها لالا لطيفة. وتلقت تعليمها في الكلية الملكية وأصبحت رئيسة فخرية للرابطة الوطنية لموظفات القطاع العمومي وشبه العمومي، والجمعية المغربية لقرى الأطفال المسعفين، والجمعية

المغربية لمساعدة الطفل المريض، وجمعية الإحسان، والجمعية المغربية لمحاربة أمراض التهاب العضلات، ومؤسسة محمد السادس لحماية البيئة، والجمعية المغربية للأركيولوجيا والتراث. ولالا حسناء طليقة الطبيب خالد بنحريبط ولهما ابنتان هما أميمة وعليّة.

التحالفات المحتملة بين أفراد العائلة العلوية

يعتبر محمد السادس الوجه الجديد للسلطة في المغرب ويدعمه في سعيه أفراد العائلة المباشرون الذين يدينون بالرفاهية التي ينعمون بها للملك. ومنذ تولى محمد السادس للعرش في ١٩٩٩م تابع مهمته التي كلف نفسه بها باجتهاد، وإن لم يكن لأسباب أخرى فقد كان لاقتناع المغاربة بأن حكم والده الراحل بقبضة من حديد هو شيء من الماضي. وقد سعى الحاكم في الحقيقة لمتابعة تصميمه في توجيه المغرب نحو الديموقراطية الحقة. ومن أجل هذه الغاية اعترف عام ٢٠٠١م بلغة البربر اللغة الأم لدى ثلث المغاربة تقريباً. وفي ٢٠٠٣م أدخل قانوناً جديداً للعائلة يعرف بأنه القانون «الأكثر تأييداً لحقوق النساء في العالم العربي»[٣٣]. وبالفعل فقد وعد محمد السادس سابقاً بشيء أقرب ما يكون لثورة معتدلة، وبجميع المقاييس قام بتحقيقها[٣٤].

وعلى الرغم من أن المغرب قد يكون تخلص من المحرمات التقليدية من خلال إعادة إنعاش الصحافة الحرة والتي بدورها تفتح الآن مواضيع مختلفة، إلا أن العديد من هذه النشاطات تُعنى في المقام الأول بتقوية العائلة الحاكمة. وكانت درّة جهد الملك الجديد هي إنشاؤه لهيئة الإنصاف والمصالحة والتي تحققت من الإساءات المقترفة بحقوق الإنسان «والتي ارتكبت بحق نشطاء الصحراء الغربية والأحزاب اليسارية المصنفة وجماعات البربر وغيرهم»[٣٥]. وقد سجلت نتائج ملموسة إلا أن السير نحو العملية الديموقراطية قد تعثر بسبب تفضيل الرباط التعامل مع ما هو مسموح. وبعبارة أخرى لقد توخى محمد السادس نوعاً من الإجراءات الديموقراطية التي يمكن تحقيقها من خلال المراسيم الملكية. وبالظروف الاعتيادية فإن التطور السياسي للبلاد يحتم تعديلاً للدستور وربما في آخر المطاف يجرد الملكية من سلطاتها المطلقة، لكن لا محمد السادس ولا أحد آخر من أفراد المؤسسة الحاكمة كان مستعداً وراغباً في مثل هذا الاحتمال[٣٦]. واستولت الرباط على المشاعر المناهضة للإسلامية التي ظهرت بعد تفجيرات الدار

البيضاء عام ٢٠٠٣م متحدية بذلك زيادة الانتقادات، وذلك لإقرار مجموعة قوانين صارمة ضد الإرهاب. وقبل مضي الوقت تم اعتقال بضعة آلاف من المشتبه فيهم، مما غير الموضوع بسرعة حتى أن ناديا ياسين ابنة الشيخ عبدالسلام ياسين، قائد حزب العدل والإحسان المحظور، عارضت إنشاء لجنة فتاوى، ولأنها جادلت بشكل لائق على أن الإرهاب هو تحدٍ سياسي وليس ثقلاً دينياً، ودعت أتباعها من المغاربة إلى تحمّل بمسؤولياتهم في حين دعا الآخرون الحكومة لمعالجة الشكاوى الاجتماعية الاقتصادية بدلاً من التمسك بأساليب التحايل التي تخفى نواياها الحقيقية، وبصورة لافتة للنظر وعلى الرغم من الانتكاسات الخطيرة، توقع الكثيرون أن محمد السادس سوف يقوي الرابطة الموجودة بين المواطنين العاديين والعلويين بدلاً من الاستمرار في التلاعب بالرأي العام في مخاطبة الخلافات الداخلية.

هوامش الفصل الرابع

(١) لدراسة العلاقات المغربية الداخلية تحت السيطرة الاستعمارية انظر: C. R. Pennell, Morocco: *From Empire to Independence,* Oxford, United Kingdom: Oneworld Publications, 2003, pp. 138-62.

(٢) المادة رقم ١ من الدستور المغربي عرّفت البلاد على أنها «ملكية دستورية ديمقراطية واجتماعية» والمواد ١٩ ـ٣٥ صاغت امتيازات الملك والمادة ٢٣ على وجه الخصوص أكدت قدسية شخصية الملك [«شخص الملك مقدس لا تنتهك حرمته»]. انظر دستور المغرب (١٩٩٢) http://www.oefre.unibe.ch/law/icl/mo00t.html.

(٣) Pennell, *op. cit.*, p. 161.

(٤) Pennell, *op. cit.*, p. 164.

(٥) Rémy Leveau, "Maroc: les trois ãges de la monarchie moderne," in Rémy Leveau and Abdellah Hammoudi, *Monarchies Arabes: Transitions et Dérives Dynastiques*, Paris: La Documentation Française, 2002, pp. 197-203, especially p. 198.

(٦) Mohamed Tozy, "Le prince, le clerc et l'état: la restructuration du champ religieux au Maroc," in Gilles Kepel and Yann Richard, eds., *Intellectuels et Militants de l'Islam Contemporain*, Paris: Seuil, 1990, pp. 72-87.

(٧) M. Aziz Enhaili, "Pluralisme et Islamisme: Le Cas du Maroc," in Marie-Hélène Parizeau and Souheil Kash, eds., *Pluralism, Modernity and the Arab World,* Québec-Bruxelles-Beyrouth: PUL-Bruylant-Delta, 2001, pp. 159-178.

(٨) Abdellatif Moutadayene, "Economic crises and Democratization in Morocco," *The Journal of North African Studies* 6:3, Autumn 2001, pp. 70-82.

(٩) حول اختفاء ابن بركة انظر Frédéric Ploquin and Jacques Derogy, *Ils ont tué Ben Barka,* Paris: Fayard, 1999. وانظر أيضاً Bernard Violet, *L'Affaire Ben Barka*, Paris: Le Seuil, 1995; and Zakya Daoud and Monjib Maâti, *Ben Barka: Une vie*, Une mort, Paris: Michalon, 2000. إن ملف ابن بركة لا زال مفتوح بعد كل هذه السنوات. والتقارير المتضاربة تطعن في شخص أوفقير بالرغم من أن إعدامه بتاريخ ١٦ ـ٨ ـ١٩٧٢م قاد إلى مزيد من التخمينات. وبعاطفة جياشة فإن هذا الفصل من تاريخ المغرب الحاضر لا زال بانتظار تحليل مستقل. وللاطلاع على وجهة نظر العائلة الفريدة التي كتبها ابن الجنرال الراحل انظر: Raouf Oufkir, *Les Invités: Vingt Ans dans les Prisons du Roi*, Paris: Flammarion, 2003.

(١٠) Ali Bourequat, *In the Moroccan King's Secret Garden*, Maurice Publishers, 1988.

(١١) Pennell, *op. cit.*, p. 169.

(١٢) Oufkir, *op. cit.*, pp. 205-41. انظر أيضاً Malika Oufkir and Michèle Fitoussi, *La Prisonnière*, Paris: Bernard Grasset, 1999.

(١٣) Pennell, *op. cit.*, pp. 170-71.

(١٤) Julien Lariège, "Elections Municipales: Les Enseignements d'un Scrutin," *Les Cahiers de L'Orient*, Number 74, Spring 2004, pp. 61-72.

(١٥) British Broadcasting Corporation (BBC), "Opposition narrowly wins power in Morocco," 15 November 1997, at http://news.bbc.co.uk/2/hi/31322.stm.

(١٦) Pennell, *op. cit.*, p. 167.

(١٧) Abdellah Hammoudi, "Éléments d'Anthropologie des Monarchies à Partir de l'Exemple Marocain," in Leveau and Hammoudi, *op. cit.*, pp. 45-57.

(١٨) "The Morocco of Muhammad VI," *The Estimate* 11:16, 30 July 1999, p. 1.

(١٩) لقد عاشت المغرب تظاهرات واسعة وعنف في الشارع في يناير١٩٨٤، تطورت من الاحتجاجات على رفع رسوم المدارس والجامعات، وارتبطت بالمقترحات الرسمية على رفع أسعار السلع الأساسية بما فيها الطعام، وقد جاءت هذه المقترحات بعد توصيه صندوق النقد الدولي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتشمل ضمن إجراءات أخرى سحب الدعم عن السلع الأساسية، وتتزايد الاضطرابات الاجتماعية في المدن القاحلة وشمال البلاد الفقير نسبياً، واندلاعها في بعض أكبر مدن القلب المغربي تمت مجابهتها بتكثيف تواجد قوات أمن البلاد، وذكرت التقارير الصحفية بأن ١٠٠ على الأقل لقوا حتفهم وأكثر من ذلك تم جرحهم أو اعتقلوا، وأكدت التبريرات الرسمية للمشاكل دور «مثيري الشغب» من مختلف الأنواع، ومع ذلك عرف الحسن الثاني السبب الرئيسي للاضطرابات وظهر على شاشة التلفاز مساء ٢٢ يناير للإعلان بأنه لن تكون هناك زيادة أخرى على أسعار السلع الأساسية. انظر David Seddon, "Riot and Rebellion: Political Responses to Economic Crisis in North Africa, Tunisia, Morocco and Sudan," at http://www.eco.utexas.edu/faculty/cleaver/357lseddon.pdf.

(٢٠) Séverine Labat, "La Monarchie Marocaine à la Croisée des Chemins," in *Les Cahiers de L'Orient*, Number 74, Spring 2004, p. 7.

(٢١) British Broadcasting Corporation (BBC), "Socialists set to win Morocco poll," 30 September 2002. انظر أيضاً : PoliticsNationwide.com, "Encyclopedia of the Nation-Africa: Morocco-Political Parties," at http://www.nationsencyclopedia.com/Africa/Morocco-POLITICAL-PARTIES.html.

(٢٢) انظر المقالات المختلفة المنشورة كموضوع خاص مكرس للمغرب في: "Le Maroc: La Monarchie à l'Épreuve de la Succession," *Les Cahiers of L'Orient*, Number 74, Spring 2004, pp. 3-159.

(٢٣) من أجل أحدث قرار على هذه الإدعاءات انظر: "Morocco," *Human Rights World Report 2005,*

at http://hrw.org/english/docs/2006/01/18/morocc12228.htm. انظر أيضاً Amnesty International, "Visit of Amnesty International's Secretary General to Morocco: Time to Act," *AI INDEX: MDE 29/06/98*, available at http://web.amnesty.org/library/index/ENGMDE290061998.

(٢٤) لنقاش رائع حول هذه الفترة انظر: Abdallah Laroui, *The History of the Maghrib: An Interpretative Essay*, translated by Ralph Mannheim, Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1977.

(٢٥) أمراء المغرب دائماً يحملون لقب مولاي أو «سيد» بوجود استثناء وحيد لاسم محمد. حيث أن السيد محمد هو الرسول صلى الله عليه وسلم. والأمراء الذين يسمون محمد يلقبون بسيدي، والأميرات يمنحن لقب لالا.

(٢٦) لنقاش موثوق حول هذا الموضوع انظر: برنامج United Nations Development Programme/Arab Fund for Economic and Social Development, *Arab Human Development Report 2002: Creating Opportunities for Future Generations*, New York: UNDP Regional Bureau for Arab States, 2002.

(٢٧) "The Morocco of Muhammad VI," *The Estimate* 11:16, 30 July 1999, at http://www.theestimate.com/public/073099.html.

(٢٨) لمخطط موجز حول مواضيع حقوق الإنسان انظر: "Country Summary: Morocco," *Human Rights Watch*, January 2006, at http://hrw.org/english/docs/2006/01/18/morocc12228_txt.htm.

(٢٩) "Morocco's Truth Commission: Honoring Past Victims during an Uncertain Present," *Human Rights Watch* 17:11, November 2005, at http://hrw.org/reports/2005/morocco1105/.

(٣٠) Khalid Tritki, "Enquête: Le Salaire du Roi," *Tel Quel,* Number 156-157, 7 January 2005, at http://www.telquel-online.com/156/couverture_156_1.shtml.

(٣١) على سبيل المقارنة إن ميزانية الملكة إليزابيث السنوية تصل إلى ١٥ مليون دولار سنوياً حتى عام ٢٠١٠ بينما تنفق العائلة الملكية الإسبانية ١٠ ملايين دولار أميركي والمملكة البلجيكية أقل بقليل إذ أن الإنفاق الكلي أقل من ١٠ ملايين دولار أميركي كل سنة ورغم أن الملكيات الأوروبية تصرف المبالغ الإضافية من الثروة المجموعة في المقتنيات الخاصة. انظر: Kim Willsher, "Moroccans Pay; 144m a year for monarch," *The Daily Telegraph*, 23 January 2005, at http://www.telegraph.co.uk/news/main.jhtml?xml=/news/2005/01/23/wmoroc23.xml.

(٣٢) *Ibid.*

(٣٣) Charles Levinson, "Letter from Rabat," *Middle East International*, Number 758, 16 September 2005, p. 32.

(٣٤) Roula Khalaf, "Morocco's New King Turns the Page on a Dark Past," *Financial Times*, 11 November 1999, p. 16.

(٣٥) Levinson, *op. cit.*

(٣٦) Aboubakr Jamal, "Morocco Still Shoots the Messenger," *The Daily Star*, 6 January 2005, p. 7.



الممالك العربية في القرن الحادي والعشرين

إن أية مناقشة للخلافة في الممالك العربية المحافظة يجب أن تقر بأن الحكام متأصلون في مجتمعاتهم المعنية، مع وجود ضوابط وتوازنات في مواضعها الصحيحة إلى جانب درجة لا يمكن نكرانها من الشرعية ــ على الرغم من وجود المعارضة ولكن بشكل محدود ــ وكما بينت المناقشة الغزيرة التي يقدمها هذا الكتاب، «فإن الحكم الملكي» صاحبته وتصاحبه تطورات سياسية داخلية وخارجية على مدار عدة عقود من الزمن. وأخيراً، فمتى ما تواجد أي نوع من الاستقرار السياسي ــ وبالرغم من وجود عدم الرضا في بعض الأوقات ــ فإن ذلك يضمن استمرار هذه النخبة الحاكمة في سيطرتها على السلطة.

وهكذا، فإنه لا يمكن تحديد الاتجاهات طويلة الأمد على مسألة الخلافة دون فهم حقيقي لمعنى الاستقرار السياسي والسلطة في سياق الشؤون الملكية وكيفية إدارتها وكيفية توقع تطورها في المستقبل. وفي حالة عدم حدوث تطورات كارثية كبيرة ومفاجئة، فإن الخلافة الطبيعية في كل الممالك العربية المحافظة تعتمد على الاستقرار الاجتماعي، والاقتصادي والسياسي في تلك البلدان. إضافة إلى ذلك، وفي ما عدا المملكة العربية السعودية، الدولة التي حازت على استقلالها منذ ما يقارب من خمسة وسبعين عاماً، تعتبر الممالك العربية الأخرى دولاً ذات سيادة حديثة نسبياً في الساحة السياسية الدولية.

فالأردن أعلن استقلاله في عام ١٩٤٦م، ونالت المغرب سيادتها في العام ١٩٥٦ وتبعتها الكويت في العام ١٩٦١، ثم البحرين، وقطر والإمارات العربية المتحدة في أوائل السبعينيات. وعلى الرغم من ممارسة السيادة في عُمان لعدة قرون، فإن السلطة لم تتمتع بالاستقلال إلا العام ١٩٧٠ عندما اعتلى السلطان قابوس العرش وانفتح بدولته بشكل فعلي على العالم الخارجي. وبناء عليه، فإن حداثة هذه الدول تعني أن التغيرات التي لا يمكن التنبؤ بها استطاعت تغيير الحياة السياسية إذا ما توجب على الحكام العمل على تفادي الدعوات الفعلية للإصلاح وإلا أطيحوا بالقوة والعنف.

ولقد حاول عدد من الحكام العرب على مدار العقدين الماضيين توسيع المشاركة الجماهيرية في أنظمتهم السياسية مقرين بأن الاستقرار الداخلي يقوي الأمن الإقليمي. وفي الواقع، فإن غياب المشاركة السياسية الفعلية يعتبر أمراً محفزاً لوقوع الثورات وحالات عدم الاستقرار، كما أن وفاة شاه إيران في العام ١٩٧٩ ذكّرت حكام الخليج العربي بأنه لا يمكن لأي نظام مهما كانت قوته البقاء في السلطة إذا رفض الشعب شرعية ملكه، وبينت الثورة الإيرانية للملوك العرب بوضوح تام كيف يمكن لنظام جديد أن يعتلي السلطة في دولة إسلامية عندما تتفشى الأفكار التحريرية على نحو غير مكبوح.

ففي الوقت الذي لا يمكن فيه المغالاة في التأكيد على أثر الثورة الإيرانية، يشير البحث الدقيق في الأنظمة السياسية في الممالك العربية إلى أن السلطة الشرعية يجري وضعها في قالب مؤسساتي بصورة مختلفة تماماً عما هو في إيران. ففي دول الخليج العربية (كما هي الحال في الأردن والمغرب أيضاً) عملت الأسر الحاكمة على تعزيز القوة والسلطة على رعاياها من خلال الولاء القبلي التاريخي. إضافة إلى ذلك فقد سرعت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي طرأت عقب اكتشاف البترول في منطقة الخليج خطوط التقدم السريع والتجديد الذي جاء نتيجة المطالبة بالمشاركة السياسية. والسؤال المحوري هنا هو: هل ستكون التغيرات في المجتمعات الخليجية تدريجية خالية من الاضطرابات أم أنها ستولد العنف وعدم الاستقرار؟[١] وحتى تاريخه، فإن التغيرات التي حدثت في سبعة من ثمانية بلدان تم تحليلها في هذا الكتاب كانت تتميز بالهدوء النسبي، وفي الأردن، على أية حال، فإن العديد من التغيرات التي وقعت تعتبر من عوامل الصراع العربي الإسرائيلي المستمر والنتائج غير المباشرة والسلبية للعامل الأخير على الرعايا

والحكام على حد سواء. وفي الحقيقة، فإن هذا الصراع والقضية الفلسطينية الناجمة عن ذلك قد حددتا جزءاً من الفوارق الاجتماعية بين الحكام ومواطنيهم. وحتى في المغرب الواقع على مسافة بعيدة عن الساحة الرئيسية، فإن ما حدث للفلسطينيين قد شوّه العديد من السياسات التي مارسها الحسن الثاني. أما ملوك الأشراف فلم يألوا جهداً التحرير المبادئ الأساسية التي حركت السياسة العربية بالتوسط بين العرب والإسرائيليين متى كان ذلك ممكناً، إلى جانب انحياز الرياض لمواقف جامعة الدول العربية متى دعت الضرورة. وباختصار، تبنى الملوك العرب سياسات تتسم بالمناشدة بالتغيير والاهتمام بالإصلاحات وسمح بعضها بوقوع بعض حالات الانشقاق المحدودة وذلك لدعم استقرار النظام.

ولأن الاستقرار السياسي استلزم الحفاظ على توازن النظام (أو النظام الفرعي) على الساحة الدولية بين أفراده، فقد بحثت الممالك العربية عن الاستقرار من خلال التحالفات المتعددة. وعلى الرغم من اتحاد الحكومات في الخليج العربي في مجلس التعاون الخليجي، فإن كل دولة عضو في هذا المجلس إلى جانب الأردن والمغرب قد انحازت بشكل قوي إلى القوى الغربية الرئيسية، وتعاونت دول المجلس في ما بينها في أوقات مختلفة وبسطت بساطاً من الود والترحيب بينها وبين عمان والرياض. وكان من الطبيعي أن تقع بعض الاستثناءات في هذا الصدد، وتحديداً حين ركدت العلاقات الودية مع الأردن في فترة مؤازرته للسياسات المؤيدة للعراق في أعقاب غزو واحتلال الكويت في عام ١٩٩٠، ولكن وعلى وجه العموم فإن الدقة تستدعي أن نبين أن حكام العرب يؤكدون، بواضح، على المصالح الملكية. وفي نهاية المطاف فإن الأردن المعزول قد تم إصلاحه وإعادة ضمه إلى الدائرة الضيقة التي قسمت الأنظمة على شكل خطوط من التحالفات. ودون أي استثناء، فقد كان الملوك العرب قوميين مع وجود بعض أولويات الموالاة للغرب. إن مثل هذا التحيز كان ضرورياً لأن الممالك العربية كانت في وسط الصراعات الدولية والإقليمية التي هددت الحكام والمواطنين على حد سواء. وبناء عليه، يظل السؤال التالي هو الأهم في نطاق «الاستقرار» و«تعاقب الحكم»: كيف تشربت هذه الأنظمة المحافظة فكرة الإصلاحات السياسية وعالجتها بينما حافظت في نفس الوقت على أدائها لوظائفها بشكل طبيعي مشددة على قيمها الدينية والأيديولوجية. وفي الواقع، فإن غياب المشاركة السياسية الرئيسية على الرغم من وجود الانتخابات ـــ التي كانت تعقد دورياً ـــ كان يعني أن الاستقرار في هذه البلدان يلزمه حكام يحققون المتطلبات الأساسية للشعب،

ومن بينها الوفاء بالاحتياجات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لشعوبهم، على المستويين المحلي والأجنبي، وحماية مواطنيهم من مصادر التهديد الخارجية والداخلية إلى جانب دعم الحريات الأساسية للجميع. إضافة إلى ذلك، فإن الشرعية استندت بقوة إلى القواعد والمبادئ التي تم إقرارها في أوقات مختلفة عندما رحب قليل من الحكام، بالخروج والانشقاق. وقام الكثير بتأمين السلطة من خلال ممارسات الإكراه في البيئات المعزولة نسبياً. وفي عصر الازدهار بعد اكتشاف البترول، عندما حظيت دول الخليج العربي السبع بمجموعة صغيرة من أهل الفكر وعندما نهضت مستويات التعليم نهضة سريعة، فإن الإكراه السياسي لم يعد له أي تأثير. ولم يكن الإكراه السياسي في الأردن أداة فاعلة ــ وعلى وجه الخصوص بعد العام ١٩٧٠ ومصادمات أيلول / سبتمبر الأسود الدموية ــ وكذلك كان الحال في المغرب. وقد صوت المغاربة العاديون «بأقدامهم» حين قاموا بالهجرات الجماعية إلى أوروبا الغربية، حيث غطى الإعلام مواطن الضعف في الرباط تغطية واسعة الانتشار، وبداية من أوائل عام ١٩٩١، وعقب تحرير الكويت، فإن الاستقرار السياسي وضع الحاجة إلى الإصلاحات السياسية الفعلية في المقدمة، وبناء على ذلك، واجه الحكام تحديات جديدة تدعو إلى المزيد من التسامح في النزاعات الداخلية الخالية من الاضطرابات لتقوية وتعزيز شرعيتهم ومصدر سلطتهم وضمان الاستقرار والتناغم لأنظمة حكمهم في نهاية المطاف.

تقييم الخلافة الملكية

ليس هناك قواعد موحدة لنظام حق وراثة الابن الأكبر في الممالك العربية والذي يعد في جوهره السبب الأساسي لمعظم أزمات الخلافة. وفي كافة مراحل الحكم في كل مملكة عربية، فإن أفراد الأسرة الباحثين عن السلطة يقاتلون بضراوة من أجل الوصول إلى منصب الحاكم. وهكذا، فقد وجب على كل حاكم استرضاء أفراد الأسر الأخرى خوفاً من معارضة أي فرد منهم لسلطته المطلقة، ولهذا السبب، كان لزاماً على كل حاكم الحكم بقليل من العدل لأن الحكم الجائر وفي كثير من الأحيان يعد سبباً رئيسياً لتحدي صاحب المنصب. وما زال الحاكم العادل يعتبر أحد مطلبين رئيسين للسلطة، وأما المطلب الآخر فهو الحكم بالإجماع. وفي سبيل استرضاء المعارضين، قام بعض الحكام باستكمال ملامح الحكم بالإجماع عن طريق إنشاء مجالس استشارية، وبذلك نعم الحكام الذين

استخدموا إجماع القبائل (أو الأسر) في وضع القرارات وتنفيذها بالاستقرار السياسي. وفي الأساس، فقد ادخلوا «البدوقراطية» ــ وهي شكل من أشكال تمثيل البدو كان أبعد ما يكون عن الديموقراطية ــ وقد برز هذا في العديد من الأنظمة العربية التي مارست السلطة بطريقة ديكتاتورية أبويه (طريقة تنتهجها الحكومة في إدارة البلاد وتتمثل بإعطاء الشعب حاجاته دون حقوقه ومسؤولياته). قوبل أولئك الذين اختاروا تجاهل المعايير الراسخة في الممالك العربية بالمعارضة الشديدة، عادة من أحد أفراد الأسرة الحاكمة الأنداد ليس بسبب عطشهم للسلطة ولكن للحفاظ على التناسق الداخلي، لذا، من الأهمية بمكان التمييز بين سلطة الملك ــ وغالباً ما تكون عن طريق الأب وتتطلب في طبيعتها طاعة تامة ــ والإجماع. وظل الحاكم هو صاحب المنزلة الأعلى وغالباً ما يرأس ويوجه المناقشات. وقد وسع الحكام نطاق استراتيجية «الإصغاء» إلى الأغلبية قبل التوصل إلى قرار، وتوقع الحاكم أن يقف أتباعه إلى جانبه بعد عرض نقاط الخلاف المتنوعة على الملأ، وعند التوصل إلى نهاية المناقشة بأخذ الأصوات حول المسألة موضوع النقاش، فإن قراره (أي الحاكم) يتحول بذاته إلى قرار بالإجماع، وبذلك يستطيع الحاكم إدارة العديد من وجهات النظر في وقت واحد. ويجب أن يكون الحاكم الفطن حذراً بالإضافة إلى ذلك، فلا يجب أن يعادي أصحاب وجهات النظر المختلفة بل عليه أن يشملهم بحمايته في أوقات الحاجة، ويعتبر هذا من الشهامة والتسامح مع الغير.

السلطة والدين في الممالك العربية المعاصرة

بناء على المناقشة الواردة في هذا الكتاب، وبينما تبدو مبادئ الحكم مطبقة دون شرعية دينية ــ لأن «منصب الملك [يعتبر] غير إسلامي وعليه فإنه غير قانوني وفاسد» ــ فإن هذا لا يعني أن الأسر الحاكمة الأربع عشرة في الممالك العربية الثماني الباقية تنقصها الشرعية في الوقت الحاضر[٢] فقد صارع العالم الإسلامي أشكالاً مختلفة من السلطة ومن الأمثلة على هذا أنه حين سادت الأحكام الملكية انتعشت أنظمة الأسر الحاكمة والمؤيدين للاستبداد والحكم المطلق. إضافة إلى ذلك، حتى الحكام السلطويون وعلى وجه الخصوص في الإمبراطورية العثمانية، قد التزموا بالشريعة الإسلامية لأن أي فعل خلاف ذلك كان يشكل مصدراً للتوتر على الاستقرار الداخلي، وفي مثل هذه الأمثلة عندما اختار الزعماء الأقوياء سياسات القبضة الحديدية لكسب القوة والاحتفاظ بمناصبهم

وضمان انتقال الخلافة لذريتهم فإن التكاليف الإدارية والعسكرية ارتفعت فجأة وبشكل متكرر، وأودت بهم إلى شفا الإفلاس بصورة لا يمكن اجتنابها، فإن الصدامات مع قوى المعارضة المنظمة نجم عنها تغييرات مثيرة، على الأقل في شبه الجزيرة العربية، ولجأ الحكام إلى الأصدقاء والأقرباء طلباً للمساعدة لدعم تماسكهم العشائري (العصبية) وأدخلوا أشكالاً من خلافة تعاقب الأسر الحاكمة والنظام الهرمي. وعلى مدار قرون من الزمن، فإن الأولويات الوراثية، إلى جانب «أبهة» العرش ومغرياته أدت إلى تكوين أسر حاكمة. إضافة لذلك، وعلى الرغم من غياب المراسيم والقرارات الدينية الرسمية، فإن حكام المغرب والأردن وعُمان والسعودية قد ناشدوا وحصلوا على موافقة رسمية دينية من رجال الدين المحليين. ادعى الحكام العلويون والهاشميون في الرباط وعمان انحدارهم مباشرة من سلالة النبي، وجاء العمانيون من حركة الخوارج النشطة التي ساندت ودعمت تعاليم الاباضية، وصاغ السعوديون شرعيتهم من خلال تحالف ملزم بين آل سعود وآل الشيخ يضمن تطبيق المذهب الحنبلي القوي في الرياض.

قد تكون الحكومات الإسلامية عانت من «عجز في الشرعية» ولكن فقط عند النظر إليها من منظور عثماني. فمع قيام الباب العالي بتقوية قاعدة سلطته، وعلى وجه الخصوص بعد احتياج التمدن إلى استحداث مؤسسات إدارية معقدة، كانت سيطرة المؤيدين للاستبداد والحكم المطلق نتيجة محتومة، وبوجود السيادة المطلقة وظف الحكام العثمانيون في هذا النظام وحدات عسكرية فعالة لخدمة الإمبراطور والإمبراطورية العثمانية. وعلى الرغم من سيادة العثمانيين الخارجية، في ما كان يطلق عليه بصورة ازدرائية بالصحارى أو المناطق البدوية، فقد انتعشت القبائل والاتحادات القبلية. وفر الشيوخ المحليون ــ وهم أكثر تحفظاً وأصالة في ممارساتهم ووجهات نظرهم ــ بعضاً من القانون والنظام الذي يعتبر وبكل تأكيد قاسياً إلا أنه يتسم بالمساواة والشفافية أكثر من نظرائهم المدنيين. استند حكام شبه الجزيرة العربية إلى الشريعة الإسلامية بدافع من الضرورة أو الرغبة في التحديث والتطور، كما استندوا أيضاً إلى مشورة علماء الدين إضافة إلى كبار العائلات من ذوي الخبرة. وفي الواقع، وبالنسبة لأحد المراقبين، فإن منصب الحاكم يكتسب شرعيته عند تضمينه مفاهيم الشريعة[٣]، وفي هذه الظروف، برز التراث العربي على نحو مغاير للخيارات العثمانية.

إن نجاحات العثمانيين كانت على وجه التأكيد نتيجة للتجييش الذي قام على الجنود من العبيد والجنود البيروقراطيين، واعتمد الباب العالي على مثل هؤلاء التابعيون من أهل الثقة لإيجاد صفوة تدين بالفضل بوجودها ــ إضافة إلى الامتيازات المادية ــ إلى خضوعها وطاعتها الكاملة إلى السادة المستبصرين، وبتقليد للقوى الغربية، اشترك المسؤولون العثمانيون في سباق تسليح جديد تماماً عمل ظاهرياً على تحديث الإمبراطورية، وسمحت البيروقراطية والتجييش للإمبراطورية العثمانية بالحكم بحصانة لمئات السنين(٤). أما خارج نطاق الدولة العثمانية وعلى وجه الخصوص في شبه الجزيرة العربية، فقد قدم تماسك مجموعة ابن خلدون نموذجاً أكثر ديمومة للقوة(٥). وبالنسبة للقضاة والعلماء التونسيين، فإن مصدر القوة المثالي كان يقوم على الأسرة أو العشيرة أو القبيلة، وانتهج زعماء العشائر العربية بطبيعة الحال منهج ابن خلدون، وقبل القرن العشرين، قام القليل بتحويل تحالفاتهم القائمة على الأقارب إلى قواعد بيروقراطية. وفي ظل هذه الظروف، أخفقوا تماماً في التغيير التدريجي نحو التمدن، لكن المثير في الأمر أن عزلة الأقارب والظروف والأحوال الاجتماعية والاقتصادية المهجورة لم تنتقص من شرعيتهم. وقد نجح أغلبهم وعلى نطاق واسع في تحقيق الانتشار بالاعتماد على الثقة (حتى لو كانت ثقة عمياء) أو تتعارض مع بعض المزايا والمنافع.

وعلى امتداد هذه الحقبة، وخلافاً لتكتيكات الحكام العثمانيين المتعاقبين، آزرت القيم الدينية والعشائرية السيادة الاجتماعية للقبيلة، وأجبرت ظروف العيش القاسية المفاوضات كي تأخذ شكل مناظرات مفتوحة بين زعماء العشائر. إن التوصل إلى اتفاق حتى مع الشخصيات المعارضة كان أكثر مساواة من المناطق الحضرية حيث كانت جماعات القوى تبحث عن الهبات وتتلقاها(٦). ولا يسعنا القول أن المحاباة أو المعارضة لم يكن لهما أي وجود على أرض شبه الجزيرة العربية، بل على العكس من ذلك فإن الظروف المحلية استلزمت من شيوخ القبائل الحكم بحذر وشفافية بغرض البقاء على نفس الدرجة من الأهمية لدعم وتأييد العادات والتقاليد المحلية. وبناء على ذلك، فبينما كان لدعم الشيوخ يعتمدون على القوة الوحشية لتأمين قواعد الحكم، فقد سارع العديد منهم إلى إجازة سلطتهم بحجب مطالباتهم بالسلطة في حجاب الشريعة. وكان المصدر الرئيسي لقوتهم هو أفراد أسرتهم الذين تم تأمين احتياجاتهم الأساسية من خلال النزاهة النسبية إذا أخذنا بعين الاعتبار شح الموارد. وفي مثل هذه

الحالات، عندما انحسرت الشفافية والنزاهة شاعت المناهضات ضد الحكام الجائرين وغالباً صاحب ذلك عواقب مدمرة لكافة المعنيين، ومن الدقة بمكان تفادي مثل هذه النتائج حيث تبنى بعض الحكام القبليين طرقاً مرنة ذات نتائج إيجابية ضمنت بقاء واستمرار العشيرة حتى لو فقدت أسرة بعينها السلطة في هذه العملية[٧] وإضافة إلى ذلك، وعلى وجه الخصوص في النصف الثاني من القرن العشرين عندما سمحت إيرادات البترول للحكام بالإنفاق ببذخ على أنفسهم وعلى رعاياهم، أُثْقِل كاهل ملوك الخليج بواجب أداء المتطلبات الإضافية، وعلى الرغم من إجازة أفراد القبيلة استخدام الطريقة الأبوية المحدودة في الحكم (إعطاء الشعب حاجاته دون حقوقه ومسؤولياته) عندما كانت تشح الموارد، إلا أن الغالبية طالبت بقيام الملوك بأداء واجباتهم على نحو أفضل، خصوصاً بعد أن ملأ البترول الخزائن الفارغة منذ ذلك الوقت وحتى الآن. وأياً كانت القوانين واللوائح المقترحة فإنها ستكون مقبولة طالما كانت مبررة وإجراءاتها تؤدي إلى تحسين مستوى الرعاية الاجتماعية. ولم يتوقع من الملوك حصر حكمهم بفرض العقوبات والتنظيم وتجنيب أنفسهم تنفير الفصائل الرئيسية، لكن كان يتوقع منهم توزيع الثروة[٨] وبعبارة أخرى فقد كان يتوقع من حكام شبه الجزيرة العربية الاستمرار في طريقة حكمهم الأبوية القديمة، وترسيخ التنوع القبلي وجني الشرعية، وبناء على الدراسة الواردة في هذا الكتاب (وإذا استثنينا الملوك الهاشميين والعلويين) فإن الأسر الحاكمة العربية لم تطالب بإذن ديني للزعامة على الرغم من قيامهم جميعاً بدمج الشرعية القبلية بالأداء. وفي واقع الأمر، فإن شرعيتهم هذه كانت ذات مستوى عال من العملية لأنها وازنت بين القول والفعل.

ان تفضيل الاستسلام الفعلي قد يفسر جزئياً طول عمر الممالك العربية وخاصة في الخليج. وفي حين أخفقت العديد من الحكومات الإسلامية في القرن العشرين (مصر، ليبيا، اليمن، إيران على وجه التحديد)، فإن ذلك يعزى جزئياً لرغبة الزعماء في محاكاة النماذج الغربية التي أدخلت حديثاً، وذلك بدلاً من تطوير نماذج أكثر ملاءمة للبيئة المحلية. ومن القاهرة إلى بغداد، فقد تنافست الأسر الحاكمة مع طبقات التجار الصاعدة، متجاهلين الشعب الذي كان يخطو بتسارع نحو التعليم والثقافة، ووضعوا أنفسهم في مصاف السادة المستعمرين الذين أقنعوهم بتغيير الأنماط الاجتماعية والاقتصادية الأساسية، وهو أمر لا يدعو إلى الدهشة، فقد عايش البعض هذه التغييرات البنيوية في

حين انكمشت الأسر الحاكمة المعزولة والأكثر فقراً ــ نسبياً ــ عن التطور السريع والسياسات محل الشك مع الصديق والعدو على حد سواء، وفي أعقاب الازدهار الاقتصادي للبترول في السبعينيات، وعلى وجه الخصوص في حالة الأسر الحاكمة في منطقة الخليج الأدنى، دخل تطوير اقتصادي على مستوى عالٍ من التقدم التدريجي حيث أعيد التفاوض مع التحالفات الأسرية من مواقع أكثر قوة نسبياً ودون أدنى ريب فإن صناع القرار البريطانيين والأميركيين كانوا على وعي كبير بموارد الطاقة الكامنة في شبه الجزيرة العربية. وفي الوقت الذي شجعت فيه واشنطن ولندن عملية التحديث السريعة انضم القليل من زعماء الخليج إلى الآخرين من أهل الحداثة والنجاح، وأكسبت الثروة الأسر الحاكمة في الخليج مجاملات كبيرة كان معظمها مستنكراً في كافة أرجاء العالم الإسلامي، إلا أن الحكام الأذكياء، كانت الأهمية الأولى لديهم هي فهم الحاجة للضوابط والتوازنات الداخلية المترتبة على المشاكل الناجمة عن المكاسب المالية السريعة التي تحققت حيث عزم غالبيتهم على إحداث التغيير بخطى بطيئة ومتروية.

المآزق الدستورية في الممالك العربية

تناولت الممالك العربية المزيد من المشاكل المحيرة لمعضلات خلافتهم من خلال إجراء إصلاحات دستورية واسعة، وكما جاء في المناقشات الواردة في هذا الكتاب، في ما يخص العديد من البلدان، فإن الأسرة الحاكمة باشرت بإجراء تغييرات أساسية أوجدت وجهات نظر إيجابية ومشرقة.

ومما لا يدعو إلى الشك، أن السياسة والإصلاحات السياسية كانت مفتاح الحياة في الممالك العربية الثماني الباقية، وفي الوقت الذي اكتسبت فيه المؤسسات الناشئة قيمتها، فإن كل شيء في هذه البلدان كانت تحركه الدوافع الشخصية، وقد سيطرت الأسر الحاكمة على الساحة، وأذعن رواد الأعمال التجارية المهمون لأولئك القائمين على السلطة. كانت مسألة «من هم الحكام» مسألة هامة. بل وكانت مسألة «من سيرث الحكم» أكثر أهمية وخطورة، حتى عند الوفاء بالمتطلبات الدستورية الصارمة. على الرغم من ذلك، فإن كافة الأسر الحاكمة الباقية كانت على وعي بالقيم الجوهرية المتضمنة في الدساتير الخاصة بهم وعلى وجه الخصوص للجماهير المثقفة والمتعلمة باطّراد والذين قبلوا

بالأسر الملكية إلا أنهم آثروا أن يستكينوا ضمن ضوابط محدودة واضحة. وبعبارة أخرى، فإن التحدي الذي واجه الحكام العرب كان بمثابة سلسلة من الوقائع والأحداث المحتومة تجاه الحكومات الدستورية، ومدى تقبل زعماء الجيل التالي هذه التطورات. وكان ذلك بمثابة المعضلة الأكثر خطورة للملوك الجدد، متمثلة في كيفية ايجاد توازن بين العادات والتقاليد القوية والتأثيرات العصرية، وربما كانت طريقة طرحهم لهذه الأحداث والتطورات الأساسية للأدوار الخاصة بهم في الملكية الدستورية هي التي حددت مصيرهم الخاص كملوك.

معضلات الخلافة للحكام الحاليين

مرت الممالك العربية المحافظة باضطرابات اجتماعية عاصفة طوال القرن العشرين وربما مرة ثانية في القرن الواحد والعشرين، ويوجد على الأقل أربعة مصادر رئيسية لعدم الاستقرار ـــ أو الاستقرار استناداً إلى كيفية استجابة الحكومات الثماني للاضطرابات الداخلية والإقليمية أيمكن تحديدها كاتجاهات للإدراك والفهم والمراقبة وهي: أولاً، مستوى التحرر من الوهم لدى الأسرة الحاكمة، وكيفية وعي الأخيرة لدورها في المجتمع، ثانياً، مطالب صفوة ونخبة المجتمع، وكيفية اختلاف هذه المطالب عن منظور الأسر الحاكمة، ثالثاً، الضغوط التي تفرضها القوات المسلحة المتخصصة المتزايدة وكيفية تقدير كل مملكة لقواتها المسلحة. رابعاً، وأخيراً، التنافس على السلطة بين المتطرفين المتدينين والمناصرين للملكية وكيفية فهم باقي جماعة المواطنين لهذا المطلب. لم تكن الاضطرابات الاجتماعية جوهرية للممالك في العالم العربي. وفي الواقع، فإن ازدهار البترول في السبعينيات فرق بين طبيعة العلاقة الشخصية والأسرية وأدخل مذهب الاستهلاك دون الإنتاج وإخضاع مبدأ المساواة الإسلامي إلى تركيبات سلطوية أكثر رسمية وخلق اعتمادية اقتصادية على الحكومة في كافة أرجاء شبه الجزيرة العربية وما وراءها[٩]. وعلى الرغم من تقليل أهميتها باعتبارها قابلة للتغير بواسطة أولئك الذين يميلون لفهم الحكومات على أنها غير شرعية بشكل أساسي، فإن ظاهرة ازدهار البترول في كافة أرجاء العالم مزقت نسيج المجتمعات التقليدي حيث تقاس القيم وتطبق بواسطة المقاييس الاجتماعية المختلفة تماماً. والغريب في الأمر أن معظم المواطنين الذين يعيشون في ممالك الخليج العربي ـــ والقليل في الأردن والمغرب ـــ قد أدركوا بأن عقد الثمانينيات

المضطرب يُعد إنقاذاً مؤقتاً من فوضى السبعينيات. العديد من السعوديين على سبيل المثال قاموا بمقارنة السبعينيات بعصر الجاهلية والثمانينيات بالشفاء منه. واشتاق الكويتيون والبحرينيون للعودة إلى القيم التقليدية التي يستطيع أن يجدها الفرد في الدين، والمجتمع والأسرة، وحتى لو كانت مظاهر الحداثة الأكثر وضوحاً قد تمت مناصرتها. وهكذا، فإن القوتين المتناقضتين، على ما يبدو في الإمارات العربية المتحدة أو عُمان وكما هي الحال في كافة أرجاء شبه الجزيرة العربية، قد تواجدتا جنباً إلى جنب، وفي النهاية كان الجدال حول مستوى الراحة التي فرضتها هاتان القوتان الضخمتان ــ العادات والتقاليد والحداثة ــ على المجتمع. إضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من أن استغلال البترول قد أحدث مزايا اقتصادية لا يمكن إنكارها لمعظم سكان الخليج العربي أو من خلال الحوالات النقدية الوافرة على الأقل في الأردن ــ فإن مستوى من الإرباك كان واضحاً أيضاً لأن هذه المجتمعات المحافظة قد ألقي بها في ميدان سياسي واقتصادي ومالي دولي معقد جداً دون استعداد مناسب لذلك[١٠]. وبتحديد السرعة التي معها أدخلت عوامل «التحديث»، فإن بعضاً من التغيرات الاجتماعية قد أثارتها الحكومة وبشكل واضح، وغيرها لم يكن متوقعاً. ويمكن تحديد ثمانية عوامل محورية ــ على الأقل ــ هي التي أعادت تعريف كيفية ممارسة الأسر الحاكمة لسلطاتها:

١. تحول الاقتصاد في كل مملكة، الذي غير من العلاقات بين المعتمدين على الدولة. وبشكل تدريجي، فإن المؤسسات المهنية، التي غالباً ما تتلقى تدريباتها على يد قوى خارجية، قد استبدلت الروابط الأبوية الخاصة التي شكلت الروابط الاجتماعية.

٢. الوجود السريع للبيروقراطيات التي سمحت بدخول وظائف جديدة بما في ذلك بين النخبة المثقفة الوليدة.

٣. إدخال الوسائل والتقنيات والتوريدات والخدمات الاجتماعية الشاملة بالمجان تقريباً، الذي أفضى إلى شكل جديد من الاعتمادية والتبعية، وهذا العامل كان سارياً على وجه التحديد في الحكومات الغنية بالبترول حيث احتفظ المواطنون العاديون بآمال وتوقعات اقتصادية، وعلى وجه الخصوص منذ أن أضمر العديد منهم وجهات النظر التي تفيد بأن ثروة البترول تخصهم وحدهم دون غيرهم.

٤. تبني كافة برامج التنمية التي كان غرضها الأساسي تنظيم العديد من الاحتياجات التي يتعين تلبيتها على مدار مدة زمنية قصيرة جداً. وعلى الرغم من بذل الممالك العربية الثماني جميعها جهوداً مؤلمة في ما يتعلق ببرامجها التنموية. فقد أدركت كافة الأسر الحاكمة أن مزاياها ومنافعها قد رجحت على كفة البلبلة قصيرة الأجل التي تمخضت عن تلك التحولات الضخمة.

٥. تأكيد عاجل ومُلّح على التعليم لتطوير احتياجات القوة البشرية وعلى وجه الخصوص في الممالك العربية التي تواجه تحدياً ديموقراطياً، وفي ما عدا المغرب، لم تحظ أي من الممالك العربية الثماني بوجود وفرة من الرجال الذين يبلغون من العمر عشرين إلى خمس وثلاثين سنة الذين باستطاعتهم الالتحاق بوظائف لا تتطلب مهارة. وقد حصلت المملكة العربية السعودية في نهاية المطاف على ازدهار في هذه الفئة العمرية إلا أن الحاجة إلى اليد العاملة الماهرة أجرت الدولة على الترحيب بالعمالة من جنوب شرق أسيا. وحتى تاريخه، فإن كافة الأسر الحاكمة قد تفهمت أن هذا الحضور والتواجد الأجنبي الكبير بين قوة العمل غير المنتجة بشكل واسع كان بمثابة سلاح ذي حدين دفعها، بدوره للتأكيد على برامج التعليم الطويلة الأجل لملء الفراغ الحالي.

٦. التدفق الهائل لملايين العمال الأجانب لملء النقص في قوة العمل المحلية، وغني عن القول أن هؤلاء العمال قد أدخلوا تغيرات رئيسية تتراوح من تبني قوانين عمل فعالة (لحماية حقوق الفقراء) إلى ضوابط على كمية التوابل المستهلكة (لأن العديد منهم يأتي من مناطق من العالم حيث يكون مثل هذا الاستهلاك أعلى كثيراً من الممالك العربية).

٧. تحول مفاجئ نحو المدينة التي شهدت مشاريع إنشائية مزدهرة تولد عنها نتائج جديدة وغالباً ما كانت تنطوي على مشاكل، ولمواجهة النقص في الإسكان على سبيل المثال، فقد تم بناء مجمعات سكنية عالية بسرعة قبل أن تدرك السلطات أن قليلاً من المحليين قد وجدوا مثل هذه المساكن مقبولة، لقد كان من الصعوبة بمكان التحول بين قبائل البدو لتكيفهم مع الحياة التي لا تنطوي على الترحال.

٨. متطلبات الدفاع الكبيرة من بلدان كانت لا تزال في طور الضعف، الأمر الذي يستلزم إعادة توزيع المخصصات المأخوذة من الميزانية، وبسبب نقص الحد الأدنى من التكنولوجيا، لجأت معظم الممالك العربية إلى جيوش المرتزقة لدعم متطلباتهم الدفاعية، وهي مشكلة أضيفت إلى مشكلة القوة العاملة الوارد تحديدها أعلاه[١١].

إن آثار هذه التغيرات الاجتماعية الدراماتيكية على الممالك العربية طوال العقود الأربعة الأخيرة واضحة جداً، وفي بعض المناطق مثل توطين البدو إلى جانب نزع الصفة القبلية بصورة جزئية، تطوير الثقافات السياسية الوطنية وظهور الأسر النووية (الأسرة المكونة من الأم والأب والأبناء فقط بدون الأقارب) تغير العلاقات بين الجنسين، التآكل الثقافي بسبب التعرض لقيم ومبادئ اجنبية، نشوء التركيبة الطبقية والتنوع الاجتماعي على نحو أكبر، تغير نظرات جيل الشباب الذين توقعاتهم تختلف وبشدة عن تلك التي يتبناها الآباء، وتبني سياسات أكثر عدوانية على المستوى الإقليمي[١٢]. وبقدر تغير هذه العوامل وآثارها على المجتمعات الملكية العربية، يمكن تحديد الاتجاهات المستقبلية الخاصة بالأسر.

نشوء التركيبات الداخلية

على الرغم من أن كافة برامج الطبقات الاجتماعية في الممالك العربية قد جعلت من الصعوبة بمكان تمييز الخطوط الفاصلة بين الجماعات والصفوة الاجتماعية والاقتصادية والسياسة، ومثال ذلك الحالة الاجتماعية التي عايشتها القبائل البدوية والتي ترافقت مع الفقر وانعدام القوى السياسية أو وجودها بشكل هامشي. وبنفس الطريقة، فقد تمتع العلماء بصلاحيات سياسية جمة ولكن بمكانة اقتصادية أقل. وحتى الوقت الحاضر، فقد ظلت الأسر الحاكمة في القمة في البلدان المعنية لأن الأفراد المولودين لها هم فقط من تمتع بمزاياها. وبسبب مكانتها الاجتماعية العالية لاقت الأسر الحاكمة تعزيزات غير متوقعة لنفوذها وسلطاتها مع قليل من المعارضة بشأن حقوقها في الحكم. وقد استغل العديد من أفرادها مراكزهم، وذلك بتخصيص حصة لهم من إيرادات الدولة مقحمين أنفسهم ــ عادة بطريقة غير قانونية ــ في المنشآت التجارية الضخمة في الدولة واستخدام سلطاتهم المنهكة لممارسة نفوذهم المباشر على الدول، وحتى ضمن هذه الجماعات من النخبة ذات المكانة العالية لم يخل الأمر من الامتعاض والتذمر. وطالب

الأمراء الشباب الأكثر ثقافة وتعليماً بمشاركة أكبر في إدارة الشؤون الداخلية والخارجية، أما النخبة المؤيدة للغرب والباحثة عن صوت فعال فلم تكن راضية عن أساليب التوصل لاتفاق جماعي في الرؤى والتوجهات الثابتة التي وضعها ودعمها كبارهم، وتزايدت حالة عدم الرضا هذه. وبالطبع، فقد كان من الممكن تماماً أن كبار أفراد الأسرة قد تم توجيههم إلى هذه التغيرات الخبيثة. وعرفوا أنهم سيمرون باضطرابات خطيرة ضمن أفراد القوات المسلحة إذا ما قاموا بتلبية معظم هذه الطلبات. ومن ناحية أخرى، إذا نجحت النظم الملكية في تلبية الاحتياجات الضرورية للأمراء الشباب دون أن يعرضوا التماسك الراسخ على المستويات الأعلى للخطر، عندئذ تكون الفرصة جيدة أن يكون التفكك محدوداً ضمن الأسر الحاكمة.

ودون الأسر الحاكمة، يأتي أفراد النخبة من أهل الفكر الذين يدينون بمكانتهم ومنزلتهم إلى مزيج من المعاني الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، واستمدوا قوتهم بشكل رئيسي من القدرة على منع الأسر الحاكمة من إثارة بعض المسائل التي يرون أنها تهدد منزلتهم ومكانتهم. استمر كبار القوم التقليديون ــ «العلماء» والأمراء والشيوخ الذين من غير المقبول تقليص نفوذهم لأن تواجدهم ما زال يشكل أهمية كبيرة وأساسية للشرعية، وقد استمروا في دفع وإثارة المناظرات الاجتماعية في كل مملكة. كذلك شكلت تجمعات أهل الفكر وطبقات التجار (نخب «التحديث») جماعات سياسية صريحة حتى لو لم ينحدروا من الأصول الاجتماعية الحقيقية لأهل النخبة. وقد كونوا طبقات متوسطة غير منظمة أعلنت امتعاضها على نطاق واسع من وجهات النظر الراديكالية التي يدعمها ويؤيدها المتطرفون الدينيون إلى جانب بطء عملية التقدم التي وضعها الملوك في إدخال الإصلاحات السياسية والاجتماعية، ورغبت الجماعتان من الحكام بإدخال إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية مؤكدين أنهم كانوا يؤثرون على أجندة كل حاكم، وتكشف على سبيل المثال، أن ما يقارب من ٥٠٠ قاضي محافظ وأستاذ جامعي «بروفيسور» وعلماء دين في أوائل شهر أبريل من عام ١٩٩١، قد بعثوا برسالة صريحة إلى الملك فهد، ملك المملكة العربية السعودية، «مطالبين» فيها بالإسراع في تنفيذ التغيرات السياسية التي وعد بها كثيراً[١٣]. كان الالتماس الذي رفع للملك في أعقاب شهر ديسمبر من عام ١٩٩٠، من قبل جماعة مكونة من ثلاثة وأربعين من رجال الأعمال وأساتذة الجامعات الأكثر ليبرالية بمثابة تزامن واضح أيضاً[١٤]. ودعت

المجموعتان الملك فهد إلى إنشاء مجلس استشاري كما وعد، إلى جانب الإصلاحات الأخرى. ورُفعت التماسات مماثلة إلى معظم ملوك العرب خلال العقدين الماضيين، وتبين أكثر، الجدل الذي ينطوي تحت السطح الاجتماعي في كافة أرجاء المجتمعات.

معظم هذه الجهود طالبت الملوك بكبح مجموعة أو أخرى، إلا أن زعماء الأسر الحاكمة قد رحبوا بها باعتبارها أدوات جديدة لتوثيق الحكم، والتي كانت بكل تأكيد ضمن قدراتهم، وقد ساعد هذا دون أدنى شك الملوك في ملء أدوار أساسية. وفي الحقيقة، فإن هذه الاضطرابات الدورية سمحت من نواحٍ أخرى للملوك العلمانيين بأن يظهروا لزعماء الدين النظريين أنهم ليسوا «الحماة» الوحيدين للشعب.

وإذا ما رغب رجال الدين في إحراج الحكومات بالإصرار على أن يخضع كل فرد لوجهات نظرهم، فإن الملوك كان يحدوهم الفرح بتذكير البعض بوجود البدائل. وإحدى الجماعات الفرعية في هذه الفئة والتي لم يكن من السهل استغلالها هي العنصر الديني المتطرف الناقم على اقتراحات الملوك والمطالب بالعودة إلى القيم الإسلامية الأصلية. وكان من الممكن فعلاً إثارة السلطات الدينية المسؤولة لاستغلال بعض شباب ورجال الدين الأكثر صعوبة، إلا أن التجارب، باعتبارها سلاحاً ذا حدين تأتي بعض الأحيان بعكس النتائج المرجوة. وفي الواقع، فإن هناك بعض الدلائل على أن المصادمات بين العلماء من الشباب والجيل الأكبر، على سبيل المثال، والروابط المميزة الممنوحة للأخير من أفراد الأسرة الحاكمة لم يعد ينظر إليها بنفس النظرة السلبية كما كانت عليه الحال في الماضي[١٥]. كذلك نعلم أن الإسلاميين الشباب اعتبروا الكبار بمثابة مجموعة من الأوغاد عديمي الفائدة ويلزم خلعهم من مناصبهم[١٦]. أما الكيفية التي تصالحت بها الأسر الحاكمة مع هذه الظاهرة المتنامية داخل المؤسسات الدينية، وكيف ناضلت للحفاظ على القيم الأصلية أثناء التكيف مع الظروف والأحوال المتغيرة، فكل ذلك ميول ونزعات تستحق المراقبة.

وأخيراً، فإن الفئة الفرعية للتركيبات الاجتماعية المتغيرة في كافة الحكومات الثماني هي القوات المسلحة وبصفتها المؤسسات الأكثر مهنية والتي تحظى بالتوسع بشكل مطرد، فإن الممالك العربية قد عملت على دعم القوات المسلحة التي كان أداؤها خاضعاً

للتوجيه ووضعت الاهتمامات المؤسساتية في مقدمة الاهتمامات السياسية الضيقة التي تخدم جماعات مختارة. وعلى الرغم من أن مهام «الحرس الوطني» ــ التي تقوم في الأساس على حماية الأسر الحاكمة ــ ظلت مغايرة بواضح للقوات المسلحة النظامية، وفي قليل من الممالك العربية فقط يمكن التمييز بينهما. جميع القوات المسلحة كانت وما زالت وبصورة متزايدة تقدم الدعم والمساندة لدولها. ومع الوقت يمكن أن تصبح القوات المسلحة النخبة التي يحسب لها حساب حتى لو حافظت الأسرة الحاكمة على تماسكها بصورة وثيقة، فمن المحتمل أنها لن تفلت من قبضتها بسهولة.

توجهات التغيير المستقبلي

إن قدرات الممالك العربية وإمكاناتها في التعامل مع العديد من هذه المشاكل تتجه إلى التفكك أمام المعايير الليبرالية المحافظة، ويوحي سجل الماضي بأن أفراد الأسرة الحاكمة كانوا أفضل حالاً مع الأبعاد المحافظة من تلك الليبرالية، لكن وفي هذا المقام فإن الخطأ الرئيسي كان يكمن في محاولة إرضاء كل فرد. فأولئك الذين نأوا عن الانتقادات بوصف أنفسهم أبطال القيم الدينية دون الوفاء بالإصلاحات المشاركة المدعومة قد اتجهوا إلى التورط في خلافات وصدامات. فالملوك الذين التزموا بالتوجهات الإصلاحية باعتبارها ذات فائدة والذين هيؤوا المناطق للتغير التدريجي رغبوا في أن يتم فهمهم على نحو أفضل. وباختصار، فإنهم كانوا أكثر نجاحاً على الرغم من أن العديد ظنوا أن الإصلاحات السياسية قد غيرت بصورة دائمة الضوابط الحالية التي تمتعوا بها في كافة الدول المعنية، ولهذا السبب في المقام الأول فضل الكثير التقدم بخطى بطيئة.

وعلى الرغم من كونها أمراً ممكناً تماماً، فإن العملية التحررية في الممالك العربية هددت بزعزعة الأنظمة في المديين القصير والمتوسط. وحتى تاريخه، كلما أدركت الأسر الحاكمة أن شرعيتها معرضة للخطر، فإنها تتكيف بسرعة للحفاظ على نفسها وحمايتها. وإذا تطلب الأمر إجراء مشاورات يتم تشجيع التشاور، وإذا ما قام برلمان منتخب بالحفاظ على معتقدات بلد ما، عندئذ سيتم إنشاء مثل هذه المؤسسات لدعم وتقوية الاستقرار. وإذا ما ظهرت مسائل اجتماعية، بما في ذلك مسائل حقوق الإنسان والمرأة والعمال إلى جانب غيرها من الجوانب الحساسة ــ بحيث يفترض الضغط على قدرات

الأسرة الحاكمة للحكم بفعالية كمجتمع تقليدي ـــ عندئذ سيتم اتخاذ إجراءات مناسبة لتتناول مثل هذه المسائل بأقصى سرعة ممكنة، وإذا ما ظهرت أزمات داخلية على الخلافة بسبب إسناد أدوار هامة لأحد أفراد أو ذرية الحاكم، فعندها يجب أيضاً تبني الحلول المناسبة. ومن الطبيعي أن الخطر الأكبر الذي أوجدته مثل هذه الأولويات هو الرغبة في استيعاب الجميع والذي يمكن أن يؤدي إلى اضطرابات عنيفة. إضافة إلى ذلك، كلما تطلق العائلة المالكة عربة الاستيعاب كان يرافقها وبشكل دائم تقريباً شروط، وكان كل ملك يرغب في الحصول على مقابل ما يقدمه، ويصر على سبيل المثال أن «يتعهد» كبار أفراد الأسرة الحاكمة (المصحوب بسمات ملزمة وهي أن هذا التعهد كان وقفاً في المجتمعات التقليدية) وهو أن أحد أبنائه سيخلفه يوماً ما. في حقيقة الأمر أن مسألة الخلافة في الممالك العربية ظلت من أهم الموضوعات المدرجة على الساحة حتى وإن كانت الأقل تعرضاً للمناقشة علانية، وكان هناك إجماع داخل كل أسرة حاكمة على تحديد مسبق للورثة الذين سيخلفون الملك، إلا أن العديد من الأمثلة الحديثة أوضحت كيفية سرعة تغيير ترتيب الخلافة. وفي الوقت الذي حظي فيه نظام حق خلافة الابن الأكبر بالتشجيع، لم يتمكن المرشحون البدلاء من الظهور بسهولة لقلب الخطة الحالية دون إجماع قوي داخل الأسرة الحاكمة، وقد تم الإسراع بمثل هذه المعطيات عندما قامت قوى خارجية، وعلى وجه الخصوص بين الجماعات الدينية، بحثّ بعض أفراد الأسرة الحاكمة على العمل والتصرف حتى لو كانت هذه الإصلاحات والتغيرات محل خطر أو يمكن إعاقتها.

ظلت الأسر الحاكمة العربية بعيدة عن الكيانات المستقرة وواجهت خلال العقود العديدة الماضية تحديات متعاقبة لسلطانها. وكما توضح السجلات بشكل مسهب، فإن مسائل الخلافة لا تزال محل اهتمام رئيسي لعدد محدود من الأفراد. وعلى مر السنين، فإن عدد الأمراء الذكور ممن ظلوا على قيد الحياة قد ارتفع بشكل مثير بسبب الرعاية الصحية الأفضل وتعدد الزيجات، وفي الحكومات الثماني محل الدراسة في هذا الكتاب فإن عدد الأمراء الذكور في الأسر الحاكمة في الأسر الأربعة عشرة يتجاوز في الوقت الراهن ٢٠٠٠. وحتى تاريخه، فإنه لا يمكن الا لأربعة عشر أميراً أن يصبحوا حكاماً في نفس الوقت، وزادت الدلائل على أن الأمراء الشباب والأكثر تعليماً وثقافة غير راضين عن عدم وجود الفرصة لتسلق سلم الخلافة، حتى وإن كانوا يتبوأون مراكز مرموقة، فإن

العديد من الضغوطات التقليدية القائمة تحول دون تفضيل المسؤولين البارزين على مرشحي الحل الوسط. إن قوى الفئة الأخيرة، والتي غالباً ما تظهر بالحفاظ على الروابط الأسرية الوثيقة تلقي بظلالها على الخبرة الواسعة التي قد تكون لدى الآخرين وتظهر لديهم. في حقيقة الأمر، وفي الأسر الأربعة عشر، فإن الخلافاء الملائمين بشكل مثالي قد تم تحديدهم. والمرشحون الأكثر تأهيلاً بين الأمراء الشباب قد برزوا للقيادة متى دعت الضرورة. وقد رحب الكثير بالامتيازات المؤسساتية لدعم حكمهم وحتى لو كانت مثل هذه الاتجاهات تعني صراعات داخلية مع المؤيدين التقليديين، ومن الواضح تماماً أن غالبية الأمراء المحرومين سياسياً قد تم استيعابهم، بينما تحدى آخرون الطريقة التقليدية، وهناك أنماط واضحة ومدهشة من الواقعية في كافة الممالك العربية تظهر عند الحاجة على الرغم من التحديات الخطيرة، أن أولويات الأسر الحاكمة تدور حول مصالحها، وهي مفاهيم تلائمهم جيداً وتعزز أسس وقواعد سلطتهم وشرعيتهم.

هوامش الفصل الخامس

(١) Emile A. Nakhleh, *The Persian Gulf and American Policy*, New York: Praeger, 1982, p. 22.

(٢) Joseph Kostiner, ed., *Middle East Monarchies: The Challenges of Modernity*, Boulder and London: Lynne Rienner Publishers, 2000, p. 1.

(٣) Albert Hourani, *Arabic Thought in the Liberal Age*, 1798-1939, Cambridge: Cambridge University Press, 1997, especially chapters 1 and 2.

(٤) Cornell Fleischer, "Royal Authority, Dynastic Cyclism, and 'Ibn Khaldunism' in Sixteenth Century Ottoman Letters," *Journal of Asian and African Studies* 18: 3-4, July-October 1983, pp. 198-220.

(٥) Ibn Khaldun, *The Muqaddimah: An Introduction to History*, abridged and edited by N.J. Dawood, Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1967, especially chapters 2 and 3.

(٦) Karen Barkey, *Bandits and Bureaucrats: The Ottoman Route to State Centralization, Ithaca*, New York: Cornell University Press, 1994.

(٧) Peter Lienhardt, "The Authority of Shaykhs in the Gulf: An Essay in Nineteenth Century History," in R. B. Serjeant and R. L. Bidwell, eds., *Arabian Studies* 2, 1975, pp. 61-75 [London: C. Hurst & Co. for the Middle East Center, University of Cambridge].

(٨) Alan Richards and John Waterbury, *A Political Economy of the Middle East*, Boulder, Colorado: Westview Press, 1996, pp. 297-98.

(٩) Levon Melikian, "Arab Socio-Political Impact on Gulf Life-Styles," in B.R. Pridham, ed., *The Arab Gulf and the Arab World*, London: Croom Helm, 1988, p. 115.

(١٠) Levon Melikian, "Gulf Reactions to Western Cultural Pressures," in B.R. Pridham, ed., *The Arab Gulf and the West*, London: Croom Helm, 1985), p. 205.

(١١) J.E. Peterson, "Social Change in the Arab Gulf States and Political Implications," in J.E. Peterson, ed., *Saudi Arabia and the Gulf States*, Washington, D.C.: Defense Academic Research Support Program and The Middle East Institute, 1988, p, 48.

(١٢) *Ibid.*, p. 48.

(١٣) مذكرة رفعها رجال الدين والقضاء وأساتذة الجامعات إلى ملك المملكة العربية السعودية، الملك فهد، تتكون من صفحتين باللغة العربية، بحوزة المؤلف.

(١٤) مذكرة إلى الملك، تتكون من اربعة صفحات، بحوزة المؤلف.

(١٥) رسالة عامة إلى سماحة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز (باللغة العربية)، **مجلة الجزيرة العربية** العدد الثاني، فبراير ١٩٩١، الصفحات ٢٩ ــ ٣٠.

(١٦) محمد حسن الموسى، **الحركات الإسلامية وأجهزة المخابرات**. لندن الصفاء، ١٩٨٨.

الملاحق



ملحق رقم (١)

قائمة بالمقابلات

بدأت بحوثي في مسائل الخلافة على أرض شبه الجزيرة العربية في أواسط التسعينيات الماضية عند وضع تصوراتي وملامح كتابتي عن الخلافة وتعاقب الحكم في المملكة العربية السعودية، وعلى مر السنين، فقد حظيت بامتياز مقابلة شخصيات رائدة، أدرجت أدناه بعضاً منهم. وعقب عام ٢٠٠١، قمت بزيارة المسؤولين في كافة أرجاء المنطقة، بما في ذلك المملكة العربية السعودية في أربعة أوقات منفصلة، ومملكة البحرين ثلاث مرات، ومشايخ الكويت وقطر مرتين لكل منهما، والمملكة الأردنية مرة واحدة، كما قمت بثمان وعشرين زيارة إضافية أيضاً إلى الإمارات العربية المتحدة وأربع عشرة رحلة إلى سلطنة عُمان علماً بأن ليست كل زياراتي إلى آخر بلدين كانت ترتبط مباشرة بهذا المشروع. وفي كل محطة كنت أناقش مشاكل الخلافة مع أعلى المراتب من أفراد الأسر الحاكمة والأكاديميين، والصحافيين، ورواد الأعمال التجارية، وتبين القائمة التالية عدداً من الأفراد الذين رحبوا بأسئلتي وأجابوا عن عدد كبير من المسائل المحلية والإقليمية ومسائل السياسة العالمية. وأدين بالشكر العظيم لحسن استجاباتهم الصادقة التي أثرت بحوثي وأضافت قيمة لهذا الكتاب.

البحرين

* **الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة**
حاكم البحرين (١٩٦١ ـ١٩٩٩)
٢٥ مايو ١٩٩٨ (المنامة)

* **الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة**
ولي العهد (١٩٩٩ ـ)
٥ ديسمبر ٢٠٠٤ (المنامة)، ٤ ديسمبر ٢٠٠٥ (المنامة)

* **الشيخ عبد الله بن خالد آل خليفة**
مستشار الحاكم
٢٥ مايو ١٩٩٨ (المنامة)

* **الشيخ خالد بن حمد آل خليفة**
وزير الشؤون الخارجية
٥ ديسمبر ٢٠٠٦ (المنامة)

* **محمد عبد الغفار**
وزير الشؤون الخارجية (ويشغل حالياً منصب وزير الإعلام أيضاً)
٣ نوفمبر ٢٠٠٣ (المنامة)

الأردن

* **عبد الله بن الحسين**
ملك الأردن
٥ نوفمبر ٢٠٠٣ (عمان)

* **فيصل الفايز**
رئيس الوزراء
٦ نوفمبر ٢٠٠٣ (عمان)

الكويت

* **محمد الصباح السالم آل صباح**
وزير الشؤون الخارجية
١٠ ديسمبر ٢٠٠٣ (مدينة الكويت)

* **جابر مبارك الأحمد آل صباح**
وزير الدفاع
١٨ أكتوبر ٢٠٠٠ (مدينة الكويت)

* **جابر مبارك الأحمد آل صباح**
وزير شؤون الديوان الأميري
١٨ أكتوبر ٢٠٠٠ (مدينة الكويت)

سلطنة عُمان

* **قابوس بن سعيد**
سلطان عُمان
١٨ يناير ١٩٩٣ (السيب)

* **السيد فهد بن محمود آل سعيد**
نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء
١٤ أكتوبر ١٩٩٢، ٢٥ سبتمبر ١٩٩٣، ١٢نوفمبر ٢٠٠١

* **الشيخ أحمد بن حمد الخليلي**
المفتي العام في عُمان
٦ مارس ٢٠٠٥ (مسقط)

* **السيد هيثم بن طارق آل سعيد**
وزير التراث والثقافة
٢٣ فبراير ٢٠٠٠ (العين/الإمارات العربية المتحدة)، ٣٠ نوفمبر، ٢٠٠٤، ٧ مارس ٢٠٠٥ (مسقط)

* **يوسف بن علوي بن عبد الله**
وزير الدولة للشؤون الخارجية
٣٠ نوفمبر ٢٠٠٤ (مسقط)

* **أحمد بن عبد النبي مكي**
وزير الاقتصاد الوطني ونائب رئيس مجلس الشؤون المالية وموارد الطاقة
٢٧ نوفمبر ٢٠٠٤ (مسقط)

* **عبد العزيز الرواس**
المستشار الثقافي للسلطان
٢٩ نوفمبر ٢٠٠٤، ٨ ديسمبر ٢٠٠٤ (مسقط)

* **حمد بن محمد الراشدي**
وزير الإعلام
١٣ نوفمبر ٢٠٠١، ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٤، ٦ ديسمبر ٢٠٠٤ (مسقط)

* **مقبول بن علي بن سلطان**
وزير التجارة والصناعة
٢٩ نوفمبر ٢٠٠٤ (مسقط)

* **محمد بن حمد بن سيف الرمحي**
وزير النفط والغاز
٣٠ نوفمبر ٢٠٠٤ (مسقط)

* **راجحة بنت عبد الأمير بن علي**
وزيرة السياحة
٢٩ نوفمبر ٢٠٠٤ (مسقط)

* **الشيخ عبد الله بن علي آلقتبي**
رئيس مجلس الشورى
١٣ أكتوبر ١٩٩٣، ٥ مارس ٢٠٠٥ (السيب)

* **رحيلة بنت عامر بن سلطان الريامي**
عضو مجلس الشورى
٨ مارس ٢٠٠٥ (السيب)

* **سيف بن هاشل آلمسكري**
عضو مجلس الدولة
١٠ مارس ٢٠٠٣ (أبو ظبي)، ١ ديسمبر ٢٠٠٤ (مسقط)

قطر

* **الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني**
نائب أول رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية
٣٠ إبريل ٢٠٠٤ (لوس أنجلوس)، ٢٩ يناير ٢٠٠٦ (الدوحة)

* **عبد الله بن خالد آل ثاني**
وزير الداخلية
٣٠ يناير ٢٠٠٦ (الدوحة)

* **عبد الرحمن بن سعود آل ثاني**
السكرتير الخاص للحاكم
١ مايو ٢٠٠٢ (الدوحة)، ٣١ يناير ٢٠٠٦ (الدوحة)

المملكة العربية السعودية

* **تركي بن فيصل بن عبد العزيز آل سعود**
سفير السعودية بالولايات المتحدة الأمريكية ورئيس مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
٢ مايو ٢٠٠٣ (لندن)، ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٤ (الرياض)، ٢٢ إبريل ٢٠٠٥ (لندن)

* **سعود الشطي**
مستشار السفير بالولايات المتحدة الأمريكية
٢٢ إبريل ٢٠٠٥ (لندن)، ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٥ (لندن)

* **حسن ياسين**
مستشار وزير الخارجية
١٢ أكتوبر ٢٠٠٤ (لوس أنجلوس)

* **عبد الله إبراهيم القويز**
سفير السعودية في البحرين
٢ نوفمبر ٢٠٠٣ (المنامة)

الإمارات العربية المتحدة

* **الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان**
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة (١٩٧١ ـ ٢٠٠٤) وحاكم أبو ظبي (١٩٦٦ ـ ٢٠٠٤)
٤ نوفمبر ١٩٩٧، ١٥ مارس ١٩٩٨، ٢٦ مايو ١٩٩٨ (أبو ظبي)

* **الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان**
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة (٢٠٠٤ ـ) وحاكم أبو ظبي (٢٠٠٤ ـ)
١١ نوفمبر ١٩٩٨، ٧ نوفمبر ٢٠٠٤ (أبو ظبي)

* **الشيخ سلطان بن محمد آلقاسمي**
حاكم الشارقة
٨ أكتوبر ١٩٩٧ (الشارقة)

* **الشيخ حمد بن محمد آلشرقي**
حاكم الفجيرة
١٦ يونيو ١٩٩٧، ١٤ أكتوبر ١٩٩٧ (الفجيرة)

* **الشيخ سلطان بن زايد آلنهيان**
نائب رئيس الوزراء
٢٩ مايو ١٩٩٨، ١٩ فبراير ٢٠٠٠، ١٥ إبريل ٢٠٠٠، ٢٠ يناير ٢٠٠١، ٣ إبريل ٢٠٠١، ٢٦ أكتوبر ٢٠٠١، ٧ أكتوبر ٢٠٠٢، ٦ نوفمبر ٢٠٠٢، ٢٢ إبريل ٢٠٠٣، ٦ سبتمبر ٢٠٠٣، ٧ نوفمبر ٢٠٠٤، (أبو ظبي)

* **الشيخ عبد الله بن زايد آلنهيان**
وزير الإعلام (وزير الشؤون الخارجية منذ عام (٢٠٠٦)
١٠ مارس، ١٩٩٨، ٢٧ مايو ١٩٩٨، (أبو ظبي)

* **الشيخ حمدان بن زايد آلنهيان**
وزير الشؤون الخارجية
١٠ نوفمبر ١٩٩٧ (أبو ظبي)

* **الشيخ سلطان بن خليفة بن زايد آلنهيان**
رئيس ديوان ولي العهد
١٧ مارس ١٩٩٨ (أبو ظبي)

* **الشيخ أحمد بن سلطان آلقاسمي**
نائب حاكم الشارقة
١٧ يونيو ١٩٩٧ (الشارقة)، أكتوبر ١٩٩٧ (الشارقة)

* **الشيخ خالد بن صقر آلقاسمي**
ولي عهد رأس الخيمة (حتى ٢٠٠٣)
١٦ ديسمبر ١٩٩٧ (رأس الخيمة)



ملحق رقم (٢)

الحكام وأولياء العهود العرب

١ أغسطس ٢٠١٢

البلد	الحاكم	تاريخ ولادة الحاكم	خلافة الحاكم	ولي العهد	تاريخ ولادة ولي العهد	تعين ولي العهد
البحرين	حمد بن عيسى آل خليفة	١٩٥٠	١٩٩٩	سلمان بن حمد	١٩٦٩	١٩٩٩
الأردن	عبدالله بن الحسين	١٩٦٢	١٩٩٩	—	—	—
الكويت	صباح الأحمد آل صباح	١٩٢٩	٢٠٠٦	ناصر الأحمد آل صباح	١٩٤٠	٢٠٠٦
المغرب	محمد السادس العلوي	١٩٦٣	١٩٩٩	الحسن بن محمد	٢٠٠٣	٢٠٠٣
عُمان	قابوس بن سعيد آل سعيد	١٩٤٠	١٩٧٠	—	—	—
قطر	حمد بن خليفة آل ثاني	١٩٥٠	١٩٩٥	تميم بن حمد	١٩٧٩	٢٠٠٣
السعودية	عبد الله بن عبد العزيز آل سعود	١٩٢١	٢٠٠٥	سلطان بن عبد العزيز	١٩٢٣	٢٠٠٥
الإمارات العربية المتحدة						
أبو ظبي	خليفة بن زايد آلنهيان	١٩٤٨	٢٠٠٤	محمد بن زايد	١٩٦٠	٢٠٠٤
عجمان	حميد بن رشيد آلنعيمي	١٩٣٠	١٩٨١	عمار بن حميد	١٩٥٦؟	١٩٩٣
دبي	محمد بن راشد آلمكتوم	١٩٤٨	٢٠٠٦	راشد بن محمد	١٩٨٥	٢٠٠٦
الفجيرة	حمد بن محمد آلشرقي	١٩٤٨	١٩٧٤	سيف بن حمد	١٩٨٣؟	١٩٩٨؟
رأس الخيمة	صقر بن محمد آلقاسمي	١٩٢٠	١٩٤٨	سعود بن صقر	١٩٥٦	٢٠٠٣
الشارقة	سلطان بن محمد آلقاسمي	١٩٤٢	١٩٧٢	سلطان بن محمد	١٩٦٠	١٩٩٩
أم القيوين	راشد بن محمد آلمعلا	١٩٣٠	١٩٨١	سعود بن راشد	١٩٥٢	١٩٨١



البحرين:

حكام آل خليفة

أحمد بن محمد بن خليفة	١٧٨٣ ــ ١٧٩٤
سلمان بن أحمد	١٧٩٤ ــ ١٨٢١
عبد الله بن أحمد	١٨٢١ ــ ١٨٤٢
محمد بن خليفة	١٨٤٢ ــ ١٨٦٧
علي بن خليفة	١٨٦٧ ــ ١٨٦٩
محمد بن عبد الله	١٨٦٩ ــ
عيسى بن علي	١٨٦٩ ــ ١٩٣٢
حمد بن عيسى	١٩٣٢ ــ ١٩٤٢
سلمان بن حمد	١٩٤٢ ــ ١٩٦١
عيسى بن سلمان	١٩٦١ ــ ١٩٩٩
حمد بن عيسى	١٩٩٩ ــ



البحرين:
مقتطفات من دساتير ١٩٧٣ و٢٠٠٢ والميثاق الوطني لعام ٢٠٠٠

دستور ١٩٧٣

مادة ١

ب ــ حكم البحرين وراثي، ويكون انتقاله من حضرة صاحب السمو الشيخ عيسي بن سلمان آل خليفة إلى ابنه الأكبر ثم إلى اكبر أبناء هذا الابن وهكذا طبقة بعد طبقة، إلا إذا عين الأمير قيد حياته خلفاً له ابناً آخر من أبنائه غير الابن الأكبر، وذلك طبقاً لأحكام مرسوم التوارث المنصوص عليه في البند التالي.

ج ــ تنظم سائر أحكام التوارث بمرسوم أميري خاص تكون له صفة دستورية فلا يجوز تعديله إلا وفقا لأحكام المادة(١٠٤) من الدستور. وفي حالة تعيين ولي العهد وزيرا يعفى من شرطي السن والقيد في جداول الانتخاب المنصوص عليهما في المادة (٤٤) من هذا الدستور.

مادة ١٠٤

ج ــ مبدأ الحكم الوراثي في البحرين لا يجوز اقتراح تعديله بأية حال من الأحوال. وكذلك مبادئ الحرية والمساواة المقررة في هذا الدستور، كما لا يجوز اقتراح تعديل المادة الثانية منه.

دستور عام ٢٠٠٢

مادة ١

٢ ــ حكم مملكة البحرين ملكي دستوري وراثي، وقد تم انتقاله من المغفور له الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة إلى ابنه الأكبر الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد، وينتقل من بعده إلى أكبر أبنائه، وهكذا طبقة بعد طبقة، إلا إذا عين الملك قيد حياته خلفاً له ابناً آخر من أبنائه غير الابن الأكبر، وذلك طبقاً لأحكام مرسوم التوارث المنصوص عليه في البند التالي.

٣ ــ تنظم سائر أحكام التوارث بمرسوم ملكي خاص تكون له صفة دستورية، فلا يجوز تعديله إلا وفقاً لأحكام المادة (١٢٠) من الدستور.

مادة ١٢٠:

٣ ــ لا يجوز اقتراح تعديل المادة الثانية في هذا الدستور، كما لا يجوز اقتراح تعديل النظام الملكي ومبدأ الحكم الوراثي في البحرين بأية حال من الأحوال، وكذلك نظام المجلسين ومبادئ الحرية والمساواة المقررة في هذا الدستور.

٤ ــ صلاحيات الملك المبينة في هذا الدستور لا يجوز اقتراح تعديلها في فترة الإنابة عنه.

ميثاق العمل الوطني لعام ٢٠٠٠

الفصل ٢: نظام الحكومة.
أولاً ــ الأمير

نظام الحكم في دولة البحرين ملكي وراثي دستوري، على الوجه المبين في الدستور والمرسوم الأميري الخاص بالتوارث. والأمير هو رأس الدولة، وذاته مصونة لا تمس، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وهو رمز استقرار البلاد، والركيزة الأساسية التي يرتكز عليها نظام الحكم في دولة البحرين.

ويباشر الأمير سلطاته بواسطة وزرائه. والوزراء مسئولون أمام الأمير، وهو الذي يعيّن رئيس مجلس الوزراء والوزراء، ويعفيهم من مناصبهم، وفقا لسلطاته المبينة في الدستور.

ثانياً: شكل الدولة الدستوري

بعد أن منّ الله عز وجل على البحرين بنعمة الاستقرار وما بلغته من تقدم وقطعته من أشواط واجتازته من تحديات، وبعد أن أكملت نضجها كدولة في علاقاتها الدولية وفي مؤسساتها السيادية القائمة على المساواة بين المواطنين ومراعاة مصالحهم ووحدتهم الوطنية، فقد صار من المناسب أن تحتل البحرين مكانتها بين الممالك الدستورية ذات النظام الديموقراطي الذي يحقق للشعب تطلعاته نحو التقدم.

المصادر: إن جاتش جونيور، «البحرين» في مؤلفات البرت بي. بلاوشتاين وجيبرت إتش، فلانتس؛ **دساتير بلاد العالم، دوبس فيري، نيويورك: أوشينا** ١٩٧٤ ص ٢ — ١٦؛ البحرين، **ميثاق العمل الوطني**، المنامة ٢٠٠٢؛ دولة البحرين، دستور دولة البحرين على الموقع:

http://confinder.richmound.edu/adm/docs/Bahrianpolf



الكويت:

حكام آل الصباح

صباح بن جابر	١٧٥٦ ــ ١٧٦٢
عبدالله آل صباح	١٧٦٢ ــ ١٨١٢
جابر العبدالله	١٨١٢ ــ ١٨٥٩
صباح الجابر	١٨٥٩ ــ ١٨٦٦
عبدالله الصباح الجابر	١٨٦٦ ــ ١٨٩٢
محمد الصباح الجابر	١٨٩٢ ــ ١٨٩٦
مبارك الصباح الجابر	١٨٩٦ ــ ١٩١٥
جابر المبارك	١٩١٥ ــ ١٩١٧
سالم المبارك	١٩١٧ ــ ١٩٢١
احمد الجابر	١٩٢١ ــ ١٩٥٠
عبدالله السالم	١٩٥٠ ــ ١٩٦٥
صباح السالم	١٩٦٥ ــ ١٩٧٧
جابر الاحمد الجابر	١٩٧٧ ــ ٢٠٠٦
سعد العبد الله السالم	٢٠٠٦ ــ
صباح الاحمد الجابر	٢٠٠٦ ــ



الكويت:

مقتطفات من دستور ١٩٦٢

مادة ٤:

ويعين ولي العهد خلال سنة علي الأكثر من تولية الأمير، ويكون تعيينه بأمر أميري بناءً علي تزكية الأمير ومبايعة من مجلس الأمة تتم، في جلسة خاصة، بموافقة أغلبية الذين يتألف منهم المجلس وفي حالة عدم التعيين علي النحو السابق يزكّي الأمير لولاية العهد ثلاثة علي الأقل من الذرية المذكورة فيبايع المجلس أحدهم ولياً للعهد ويشترط في ولي العهد أن يكون رشيداً عاقلاً وابناً شرعياً لأبوين مسلمين، ينظم سائر الأحكام الخاصة بتوارث الإمارة قانون خاص يصدر في خلال سنة من تاريخ العمل بهذا الدستور، وتكون له صفة دستورية، فلا يجوز تعديله إلا بالطريقة المقررة لتعديل الدستور.

مادة ٥٩

يحدد القانون المشار إليه في المادة الرابعة الشروط اللازمة لممارسة الأمير صلاحياته الدستورية

مادة ٦٠

يؤدي الأمير قبل ممارسته صلاحياته، في جلسة خاصة لمجلس الأمة، اليمين الآتية:

«أقسم بالله العظيم أن أحترم الدستور وقوانين الدولة، وأذود عن حريات الشعب ومصالحه وأمواله، وأصون استقلال الوطن وسلامة أراضيه».

مادة ٦١

يعين الأمير، في حالة تغيبه خارج الأمارة وتعذر نيابة ولي العهد عنه، نائبا يمارس صلاحياته مدة غيابه، وذلك بأمر أميري، يجوز أن يتضمن هذا الأمر تنظيماً خاصاً لممارسة هذه الصلاحيات نيابة عنه أو تحديداً لنطاقها.

مادة ٦٢

يشترط في نائب الأمير الشروط المنصوص عليها في المادة ٨٢ من هذا الدستور وإن كان وزيراً أو عضواً في مجلس الأمة فلا يشترك في أعمال الوزارة أو المجلس مدة نيابته عن الأمير.

مادة ٦٣

يؤدي نائب الأمير قبل مباشرة صلاحياته، في جلسة خاصة لمجلس الأمة، اليمين المنصوص عليها في المادة ٦٠ مشفوعة بعبارة «وأن أكون مخلصاً للأمير» وفي حالة عدم انعقاد المجلس يكون أداء اليمين المذكورة أمام الأمير.

المصدر: دولة الكويت، دستور دولة الكويت على الموقع:

http://www.kuwait-info.com/sidepages/const.asp

عُمان:

حكام آل سعيد

حكام زنجبار

ماجد بن سعيد	١٨٥٦ ــ ١٨٧٠
برغش بن سعيد	١٨٧٠ ــ ١٨٨٨
خليفة بن سعيد	١٨٨٨ ــ ١٨٩٠
علي بن سعيد	١٨٩٠ ــ ١٨٩٣
حمد بن ثويني	١٨٩٣ ــ ١٨٩٦
حمود بن محمد	١٨٩٦ ــ ١٩٠٢
علي بن حمود	١٩٠٢ ــ ١٩١١
خليفة بن حارب	١٩١١ ــ ١٩٦٠
عبدالله بن خليفة	١٩٦٠ ــ ١٩٦٣
جمشيد بن عبدالله	١٩٦٣ ــ ١٩٦٤

حكام «مسقط وعُمان» وزنجبار

احمد بن سعيد	١٧٤٤ ــ ١٧٨٣
سعيد بن احمد	١٧٨٣ ــ ١٧٨٤
حمد بن سعيد	١٧٨٤ ــ ١٧٩٢
سلطان بن احمد	١٧٩٢ ــ ١٨٠٤
بدر بن سيف	١٨٠٤ ــ ١٨٠٧
سعيد بن سلطان	١٨٠٧ ــ ١٨٥٦

حكام «مسقط وعُمان»

ثويني بن سعيد	١٨٥٦ ــ ١٨٦٦
سالم بن ثويني	١٨٦٦ ــ ١٨٦٨
عزان بن قيس	١٨٦٨ ــ ١٨٧١
تركي بن سعيد	١٨٧١ ــ ١٨٨٨
فيصل بن تركي	١٨٨٨ ــ ١٩١٣
تيمور بن فيصل	١٩١٣ ــ ١٩٣٢
سعيد بن تيمور	١٩٣٢ ــ ١٩٧٠

حاكم عُمان

قابوس بن سعيد	١٩٧٠ ــ

ملحق رقم (٨)

عُمان:
مقتطفات من القانون الأساسي لعام ١٩٩٦

مادة ٥

نظام الحكم سلطاني وراثي في الذكور من ذرية السيد تركي بن سعيد بن سلطان ويشترط فيمن يختار لولاية الحكم من بينهم أن يكون مسلماً رشيداً عاقلاً وابناً شرعياً لأبوين عمانيين مسلمين.

مادة ٦

يقوم مجلس العائلة الحاكمة، خلال ثلاثة أيام من شغور منصب السلطان، بتحديد من تنتقل إليه ولاية الحكم. فإذا لم يتفق مجلس العائلة الحاكمة على اختيار سلطان للبلاد قام مجلس الدفاع بتثبيت من أشار به السلطان في رسالته إلى مجلس العائلة.

مادة ٧

يؤدي السلطان قبل ممارسة صلاحياته، في جلسة مشتركة لمجلسي عمان والدفاع، اليمين الآتية:

أقسم باللّه العظيم أن أحترم النظام الأساسي للدولة والقوانين، وأن أرعى مصالح المواطنين وحرياتهم رعاية كاملة، وأن أحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه.

المصدر: سلطنة عُمان، النظام الأساسي للدولة، مسقط، ديوان البلاط السلطاني، ١٩٩٦.



قطر:

حكام آل ثاني

محمد بن ثاني	١٨٧١ ــ ١٨٧٦
جاسم بن محمد	١٨٧٦ ــ ١٩١٣
عبد الله بن جاسم	١٩١٣ ــ ١٩٤٩
علي بن عبد الله	١٩٤٩ ــ ١٩٦٠
احمد بن علي	١٩٦٠ ــ ١٩٧٢
خليفة بن حمد	١٩٧٢ ــ ١٩٩٢
حمد بن خليفة	١٩٩٥ ــ



ملحق رقم (١٠)

قطر:

مقتطفات من دستور ٢٠٠٥

المادة ٨

حكم الدولة وراثي في عائلة آل ثاني، وفي ذرية حمد بن خليفة بن حمد بن عبد الله بن جاسم من الذكور. وتكون وراثة الحكم إلى الابن الذي يسميه الأمير ولياً للعهد. فإن لم يوجد ابن ينتقل الحكم إلى من يسميه الأمير من العائلة ولياً للعهد، وفي هذه الحالة تكون وراثة الحكم في ذريته من الذكور.

وينظم سائر الأحكام الخاصة بحكم الدولة ووراثته قانون خاص يصدر خلال سنة من تاريخ العمل بهذا الدستور. وتكون له صفة دستورية.

المادة ٩

يعين الأمير ولي العهد بأمر أميري، وذلك بعد التشاور مع العائلة الحاكمة وأهل الحل والعقد في البلاد، ويشترط في ولي العهد أن يكون مسلماً من أم قطرية مسلمة.

المادة ١٠

يؤدي ولي العهد عند تعيينه أمام الأمير اليمين التالية:

«أقسم بالله العظيم ان احترم الشريعة الإسلامية والدستور والقانون، وأن أصون استقلال

البلاد وأحافظ على سلامة إقليمها، وأن أذود عن حريات الشعب ومصالحه، وأن أكون مخلصاً للوطن والأمير.

المادة ١١

يتولى ولي العهد مباشرة صلاحيات الأمير وممارسة اختصاصاته نيابة عنه أثناء غياب الأمير خارج البلاد، أو إذا قام به مانع مؤقت.

المادة ١٢

للأمير أن يعهد بمباشرة بعض صلاحياته وممارسة بعض اختصاصاته إلى ولي العهد بموجب أمر أميري، ويرأس ولي العهد جلسات مجلس الوزراء التي يحضرها.

المادة ١٣

مع مراعاة أحكام المادتين السابقتين، للأمير عند تعذر نيابة ولي العهد عنه أن يعين بأمر أميري نائبا له من العائلة الحاكمة لمباشرة بعض صلاحياته واختصاصاته. فإن كان من تم تعيينه يشغل منصبا أو يتولى عملاً في أية جهة، فإنه يتوقف عن القيام بمهامه مدة نيابته عن الأمير.

ويؤدي نائب الأمير بمجرد تعيينه، أمام الأمير، ذات اليمين التي يؤديها ولي العهد.

المادة ١٤

ينشأ بقرار من الأمير مجلس يسمى «مجلس العائلة الحاكمة»، يعين الأمير أعضاءه من العائلة الحاكمة.

المادة ١٥

يقرر مجلس العائلة الحاكمة خلو منصب الأمير عند وفاته او إصابته بعجز كلي يمنعه من ممارسة مهامه. ويعلن مجلس الوزراء ومجلس الشورى بعد جلسة سرية مشتركة بينهما خلو المنصب، ويُنادى بولي العهد أميراً للبلاد.

المادة ١٦

إذا كانت سن ولي العهد عند المناداة به أميراً للبلاد أقل من ثمانية عشر عاماً ميلادية، تولى إدارة دفة الحكم مجلس وصاية يختاره مجلس العائلة الحاكمة.

ويشكل مجلس الوصاية من رئيس وعدد من الأعضاء لا يقل عن ثلاثة ولا يزيد على خمسة، ويكون الرئيس وأغلبية الأعضاء من العائلة الحاكمة.

المادة ١٧

المخصصات المالية للأمير وكذلك مخصصات الهبات والمساعدات، يصدر بتحديدها قرار من الأمير سنوياً.

المادة ٧٤

يؤدي الأمير قبل مباشرة صلاحياته في جلسة خاصة لمجلس الشورى اليمين التالية:

«أقسم بالله العظيم أن أحترم الشريعة الإسلامية والدستور والقانون، وأن أصون استقلال البلاد وأحافظ على سلامة إقليمها، وأن أذود عن حريات الشعب ومصالحه».



قطر:
خطاب استقالة جاسم ابن حمد إلى حمد بن خليفة

صاحب السمو، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير قطر، أتشرف برفع هذا الخطاب إلى مقامكم السامي مع خالص حبي وتقديري واحترامي وولائي لمقامكم.

صاحب السمو،

مع التقدير العظيم لسموكم والأسرة الحاكمة وشعب قطر، فإني أقدر عظيماً تعييني وريثاً شرعياً للحكم، وكما تعلمون فإنني قبلت بهذه المسؤولية بناء على رغبتكم الصريحة نظراً للظروف الحرجة والحساسة التي طفت على السطح في أعقاب إجهاض محاولة زعزعة الاستقرار وتقويض أمن البلاد. علاوة على ذلك، فإني كنت على علم بعزم سموكم إجراء عملية جراحية في الخارج والتي، بعد الحمد لله، قد تكللت بالنجاح. وأصبحت وريثاً شرعياً للحكم بمفهوم أن العبء لن يكون أبدياً على الرغم، كما تعرفون سموكم، من أني لم أتردد يوماً في خدمة بلدي تحت قيادتكم الحكيمة.

وليعلم الله، كما يأمر ديننا الحنيف ويمليه عليّ ضميري ــ أني لم أدخر جهداً في أداء واجباتي واتباع توجيهاتكم التي تضعها دولة قطر وشعبها في المقام الأول لأنها ثقة يتوارثها جيل بعد جيل، وكما هو الحال منذ عهد المؤسس الأكبر المرحوم الشيخ جاسم

بن محمد آل ثاني. وأن استهدي طوال هذه المدة بإرشاداتكم الأبوية التي كانت عوناً عظيماً لي بعد الله سبحانه وتعالى.

والتزاماً بهذه الثقة، فإني أناشدكم قبول رغبتي بالتنازل عن منصب الوريث الشرعي للحكم. وكان هذا القرار الذي اتخذته باعتقاد وإيمان راسخ إلا أنكم رأيتم استمراري في أداء واجباتي حتى تقررون الوقت المناسب لتنازلي عن هذا المنصب حتى يستعد من يخلفني استعداداً كاملاً لذلك.

ويسرني، سموكم، أن اطمئنكم أنه منذ سمحتم لي بشرف تقديم العون لكم في تحديد خليفة لي، وهو شقيقي الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أنه مؤهل تأهيلاً عالياً لهذا المنصب. وقراركم بالعهد لي بمهمة إعداده لمهام مختلفة مصاحبة للمنصب كان قراراً حكيماً. وخلال العامين الماضيين، فقد ساهم أخي، تميم بإخلاص بالغ ونكران للذات حيث قام بأداء كافة المهام والواجبات المعهودة إليه إلى جانب واجباته المدنية والعسكرية.

وإني على ثقة كبيرة من أنه سينهض بالمهام المنوطة به كوريث شرعي للحكم بكفاءة واقتدار وسيكون عوناً كبيراً لسموكم في المسيرة التي تقودنها. وفي حال تعيينه فإنني سأواصل دعمي له في كافة الأوقات.

وبناء على ذلك، فإن سموكم ربما ترون أنه الوقت المناسب لي للتنازل عن منصبي وريثاً للحكم، وإني إذ أتطلع إلى الحصول على موافقتكم على طلبي، فإني أطمئنكم بأني سأستمر وكما هو حالي دائماً ولياً مخلصاً لسموكم ولوطني لا آلو جهداً في خدمته وأساهم في عملية بناء الأمة تحت قيادتكم الرشيدة.

المصدر: رسالة بالفاكس من الدوحة، قطر (في حيازة المؤلف).

ملحق رقم (١٢)

قطر:
رد حمد بن خليفة على خطاب استقالة جاسم بن حمد

لقد تسلمت رسالتكم الكريمة (المؤرخة في ٣ يونيو ٢٠٠٣) بدهشة كبيرة والتي أبديتم فيها رغبتكم الصريحة بالتنازل عن منصب ولاية العهد، والذي أنجزتموه بعناية والاهتمام الذي يستحقه.

في المقام الأول صاحب السمو ولدي العزيز، فإني أرغب في التأكيد على اختياركم في مباشرة منصب ولي العهد كان يعود لمميزاتكم البارزة من حيث الكفاءة والإخلاص والنبل، علاوة على ذلك، فإن اهتمامكم الجاد الذي أبديتموه للبلاد والتقدم الذي سطرته تحت قيادتكم إلى جانب رغبتكم في تعزيز مصالح البلاد، ويشهد الله على ذلك، فإنه جميعاً محط ملاحظتنا الكبيرة، وولائكم لمسؤولياتكم قد قوى وعزز رأيي الإيجابي بسموكم. وقد كنتم دائم الإخلاص والأمانة والعناية الفائقة نحو قطر ومستقبل أجيالها، ولهذا جميعاً، فإني أتقدم لسموكم بالشكر.

صاحب السمو، ولدى العزيز، بكل فخر واحترام تام لرأيكم، وعلى الرغم من المحاولات المتكررة بإقناعكم على إعادة النظر بقراركم، فإني أقبل وبكل أسف قراركم على الرغم من الألم والحزن اللذين يعتصراني بسبب ذلك.

وكما تعلمون، فقد قمت باستشارة الأسرة الحاكمة وأصحاب النفوذ في البلاد

بخصوص طلبكم في التنازل عن منصب الوريث الشرعي للحكم إضافة إلى تعيين شقيقكم صاحب السمو تميم بن حمد آل ثاني كوريث للحكم. وكما هو شأنكم، فإننا ندرك كفاءة وصلاح وأمانة شقيقكم ونشد على أيديكم في تهيئتكم له خلال العامين الماضيين لمهمة كان من المتوقع مباشرته لها طبقاً لموافقتنا لكم بهذا الخصوص.

وأنه لشرف لي يا صاحب السمو، ولدي العزيز، أن أسجل بكل فخر بأنكم كنتم ومستمرون في تقديمكم يد العون والمساعدة حيث تحملتم أعباء الأمانة التي عهدنا لكم بها حيث أديتموها بكل كفاءة وأمانة واقتدار.

وفي هذه المناسبة، ليس لي إلا أن أتقدم لسموكم باسمي وبالإنابة عن الأسرة الحاكمة وشعب قطر الشكر والاحترام العظيمين على الجهد الكبير الذي بذلتموه في بناء البلاد وضمان تقدمها وتعزيز مكانتها.

وإني على ثقة بأنكم ستساهمون في هذه المسيرة التي هي بمثابة أمانة عهدت إلينا وبها يرى القادة المخلصون مثل سموكم واجبهم الوطني لخدمة أعلى أهداف هذه الأرض.

المصدر: رسالة فاكس من الدوحة، قطر (في حيازة المؤلف).

قطر:
الخطاب التلفزيوني لجاسم بن حمد عام ٢٠٠٣ الموجه إلى الشعب

انطلاقاً من الاحترام والتقدير الذي أكنه لكم بروح الإخلاص والشفافية، وانبثاقاً من الاحترام الواجب لثقتكم وتقديركم الذي أضفيتموه عليّ فإني أود إحاطتكم علماً بأسباب وخلفية قراري بالتنازل عن منصب ولاية العهد.

إخواني، إن منصب ولاية العهد لم يدر يوماً في خلدي على أنه المنصب الذي أود إشغاله ولا الهدف الذي أسعى إلى تحقيقه على الرغم من اعتقادي أن الخدمة الوطنية هي واجب علينا أداؤها بكافة إمكانياتنا دون تقصير طوال حياتنا. وهذا هو الاعتقاد منذ أن اختار لي (صاحب السمو الأمير) هذه المسؤولية والتي قبلتها في ظل الأحوال الحرجة الحالية كما وضحت ذلك في خطابي لصاحب السمو الأمير حيث لا يوجد هناك أي وسيلة أخرى إلا قبول وتحمل هذه المسؤولية على عاتقي.

ويعلم الله بأني قد أديت واجباتي بقدر استطاعتي وفقاً لما يمليه ديني وضميري ومن احترامي للثقة التي منحني إياها صاحب السمو الأمير والأسرة الحاكمة وشعب قطر.

والآن وبعد زوال الأسباب التي أملت عليّ قبول منصب الوريث الشرعي للحكم، فإني أرى الفرصة سانحة لي بأن يعرف صاحب السمو الأمير رغبتي بالتنازل. ويقوم هذا القرار على أساس تعاليمه المخلصة والشفافة وبسبب أن المنصب لم يكن هدفي الأول الذي كنت أسعى إليه.

وانطلاقاً من الاحترام والتقدير لرغباتي، فقد رأى صاحب السمو الأمير أنه من الملائم تحمل أعباء هذه المسؤولية حتى الوقت المناسب عندما أصبح من الممكن نقل منصب الوريث الشرعي إلى شخص آخر اختاره صاحب السمو الأمير.

ومرة أخرى، فقد قدم لي صاحب السمو الأمير الاحترام والتقدير حيث أظهر لي ثقته بالسماح لي العمل على تهيئة وإعداد من سيخلفني إذا ما أصريت على قراري، وقد تم الاختيار بتسلم المنصب إلى صديقي وشقيقي صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني مبيناً كفاءته العظيمة وصفاته الصالحة والمناسبة.

وبعد عامين من الإعداد المستمر وبناء على توجيهات والدنا، صاحب السمو الأمير، فقد حان الوقت المناسب لصاحب السمو الأمير في أن يوافق على طلبي ونقل الدور لصاحب السمو والشيخ تميم نظراً للخبرة التي اكتسبها وإنجازاته العملية في المجالات المدنية والعسكرية.

أخواني الكرام،

لقد اتخذت هذا القرار بمحض إرادتي وأنني أعرف من أنه سيبدو غريباً وغير عادي في ظل المفاهيم السائدة، إلا أنني أرى أنه مسألة طبيعية على ضوء القيم التي تعلمناها من أستاذنا ووالدنا صاحب السمو الأمير. وهذا الأمر يتناسب مع النظام الذي وضعه لنا صاحب السمو الأمير لبناء دولة حديثة التي يصبح فيها ممارسة السلطة شكلاً من أشكال الخدمة الوطنية وليست نهاية المطاف في حدا ذاتها.

وكما عرفتموني فإني سأظل وبشكل دائم في خدمة سيدي صاحب السمو الأمير ومكرس جهدي لخدمة بلدي العزيز وشعب بلادي باهتمام وأمانة.

وأني أرغب في تقديم أسمى التهاني لشقيقي الشيخ تميم بن حمد آل ثاني بتعيينه وريثاً شرعياً للحكم. وأتمنى له النجاح وأن يعمل دائماً كل ما يراه صواباً وصحيحاً.

وأود التأكيد على دوام تقديم العون والمساعدة في كافة المجالات.

المصدر: رسالة فاكس من الدوحة، قطر (في حيازة المؤلف).

المملكة العربية السعودية:

حكام آل سعود

سعود بن محمد بن مقرن	؟ ـ ١٧٤٧
محمد بن سعود	١٧٤٧ ـ ١٧٦٥
عبد العزيز بن محمد	١٧٦٥ ـ ١٨٠٣
سعود بن عبد العزيز	١٨٠٣ ـ ١٨١٤
عبد الله بن سعود	١٨١٤ ـ ١٨١٨
مشاري بن سعود	١٨٢٠ ـ ١٨٢١
تركي بن عبد الله بن محمد	١٨٢١ ـ ١٨٣٤
فيصل بن تركي	١٨٣٤ ـ ١٨٣٧
خالد بن سعود	١٨٣٧ ـ ١٨٤١
فيصل بن تركي	١٨٤٣ ـ ١٨٦٥
عبد الله فيصل	١٨٦٥ ـ ١٨٧١
سعود بن فيصل	١٨٧١ ـ
عبد الله بن فيصل	١٨٧١ ـ ١٨٧٣

سعود بن فيصل	١٨٧٣ ـ ١٨٧٥
عبد الرحمن بن فيصل	١٨٧٥ ـ ١٨٧٦
عبد الله بن فيصل	١٨٧٦ ـ ١٨٨٩
عبد الرحمن بن فيصل	١٨٨٩ ـ ١٩٠٢
عبد العزيز بن عبد الرحمن	١٩٠٢ ـ ١٩٥٣
سعود بن عبد العزيز	١٩٥٣ ـ ١٩٦٤
فيصل بن عبد العزيز	١٩٦٤ ـ ١٩٧٥
خالد بن عبد العزيز	١٩٧٥ ـ ١٩٨٢
فهد بن عبد العزيز	١٩٨٢ ـ ٢٠٠٥
عبد الله بن عبد العزيز	٢٠٠٥ ـ

ملحق (١٥)

المملكة العربية السعودية:
مقتطفات من القانون الأساسي لعام ١٩٩٢

المادة ٥

أ ـ نظام الحكم في المملكة العربية السعوديةب ملكي.

ب ـ يكون الحكم في أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود وأبناء الأبناء ويبايع الأصلح منهم للحكم على كتاب الله تعالى وسنه رسوله صلى الله عليه وسلم.

ج ـ يختار الملك ولي العهد ويعفيه بأمر ملكي.

د ـ يكون ولى العهد متفرغاً لولاية العهد وما يكلفه به الملك من أعمال.

هـ ـ يتولى ولي العهد سلطات الملك عند وفاته حتى تتم البيعة.

المادة ٦

يبايع المواطنون الملك على كتاب الله تعالى وسنة رسوله وعلى السمع والطاعة في العسر واليسر. والمنشط والمكره.

المصدر: المملكة العربية السعودية، النظام الأساسي للحكومة على الموقع الإلكتروني:
http://www.mofa.gov.sa/Detail.asp?NewsItemId = 35297



المملكة العربية السعودية:
نظام هيئة البيعة لعام ٢٠٠٦

ملاحظة: صدر نظام هيئة البيعة بمرسوم صدر في مكة في ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٦، وخولت لها سلطات تعديل القانون الأساسي لعام ١٩٩٢ (أنظر ملحق ١٥) إضافة إلى المرسوم الصادر في ١ مارس ١٩٩٢ الذي سمح للملك بإعفاء ولي العهد.

المادة الأولى

تكون بأمر ملكي هيئة تسمى «هيئة البيعة» على النحو الآتي:

١ ـ أبناء الملك المؤسس عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل آل سعود.

٢ ـ أحد أبناء كل متوفى، أو معتذر، أو عاجز بموجب تقرير طبي، يعينه الملك من أبناء الملك المؤسس عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل آل سعود، على أن يكون مشهودا له بالصلاح والكفاية.

٣ ـ اثنان يعينهما الملك أحدهما من أبنائه والآخر من أبناء ولي العهد على أن يكونا مشهودا لهما بالصلاح والكفاية.

وإذا خلا محل أي من أعضاء هيئة البيعة، يعين الملك بديلا عنه وفق الضوابط المشار إليها في الفقرتين (٢) و(٣) من هذه المادة.

المادة الثانية

تمارس الهيئة المهام المنوطة بها وفقا لهذا النظام والنظام الأساسي للحكم.

المادة الثالثة

تلتزم الهيئة بكتاب الله تعالى، وسنة رسوله محمد صلى الله عليه وسلم، والمحافظة على كيان الدولة، وعلى وحدة الأسرة المالكة وتعاونها، وعدم تفرقها، وعلى الوحدة الوطنية، ومصالح الشعب.

المادة الرابعة

مقر الهيئة في مدينة الرياض، وتعقد اجتماعاتها في الديوان الملكي، ويجوز بموافقة الملك عقد اجتماعاتها في أحد مقار الديوان الملكي داخل المملكة، أو أي مكان آخر يحدده الملك.

المادة الخامسة

يؤدي رئيس وأعضاء الهيئة وأمينها العام قبل أن يباشروا أعمالهم في الهيئة أمام الملك القسم التالي: «أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصا لديني، ثم لمليكي وبلادي، وألا أبوح بسر من أسرار الدولة، وأن أحافظ على مصالحها، وأنظمتها، وأن أحرص على وحدة الأسرة المالكة وتعاونها، وعلى الوحدة الوطنية، وأن أؤدي أعمالي بالصدق والأمانة، والإخلاص، والعدل».

المادة السادسة

عند وفاة الملك تقوم الهيئة بالدعوة إلى مبايعة ولي العهد ملكا على البلاد وفقا لهذا النظام والنظام الأساسي للحكم.

المادة السابعة

أ ــ يختار الملك بعد مبايعته، وبعد التشاور مع أعضاء الهيئة، واحدا، أو اثنين، أو

ثلاثة، ممن يراه لولاية العهد ويعرض هذا الاختيار على الهيئة، وعليها بذل الجهد للوصول إلى ترشيح واحد من هؤلاء بالتوافق لتتم تسميته وليا للعهد. وفي حالة عدم ترشيح الهيئة لأي من هؤلاء فعليها ترشيح من تراه وليا للعهد.

ب ــ للملك في أي وقت أن يطلب من الهيئة ترشيح من تراه لولاية العهد.

وفي حالة عدم موافقة الملك على من رشحته الهيئة، وفقا لأي من الفقرتين (أ) و(ب) من هذه المادة، فعلى الهيئة التصويت على من رشحته وواحد يختاره الملك، وتتم تسمية الحاصل من بينهما على أكثر من الأصوات وليا للعهد.

المادة الثامنة

يجب أن يتوافر في المرشح لولاية العهد ما تنص عليه الفقرة (ب) من المادة الخامسة من النظام الأساسي للحكم.

المادة التاسعة

يتم اختيار ولي العهد وفقا لحكم المادة السابعة، في مدة لا تزيد عن ثلاثين يوما من تاريخ مبايعة الملك.

المادة العاشرة

تشكل الهيئة مجلساً مؤقتاً للحكم من خمسة من أعضائها، ويتولى المجلس إدارة شؤون الدولة، بصفة مؤقتة في الحالات المنصوص عليها في هذا النظام.

وفي كل الأحوال ليس لهذا المجلس أي صلاحية لتعديل النظام الأساسي للحكم، أو هذا النظام، أو نظام مجلس الوزراء، أو نظام مجلس الشورى، أو نظام المناطق، أو نظام مجلس الأمن الوطني، أو أي من الأنظمة الأخرى ذات العلاقة بالحكم. وليس له حل مجلس الوزراء، أو مجلس الشورى، أو إعادة تكوينهما. وعلى المجلس خلال المدة الانتقالية المحافظة على وحدة الدولة، ومصالحها الداخلية والخارجية وأنظمتها.

المادة الحادية عشرة

في حالة توفر القناعة لدى الهيئة بعدم قدرة الملك على ممارسة سلطاته لأسباب صحية

تقوم الهيئة بتكليف اللجنة الطبية المنصوص عليها في هذا النظام بإعداد تقرير طبي عن الحالة الصحية للملك، فإذا أثبت التقرير الطبي أن عدم قدرة الملك على ممارسة سلطاته تعد حالة مؤقتة، فتقوم الهيئة بإعداد محضر إثبات لذلك وعندئذ تنتقل مباشرة سلطات الملك بصفة مؤقتة إلى ولي العهد لحين شفاء الملك. وعند وصول إخطار كتابي من الملك إلى رئيس الهيئة بأنه قد تجاوز الأسباب الصحية التي لم تمكنه من ممارسة سلطاته، أو عند توفر القناعة لدى الهيئة بذلك، فعليها تكليف اللجنة الطبية المشار إليها بإعداد تقرير طبي عن حالة الملك الصحية، على أن يكون ذلك في مدة لا تتجاوز أربعا وعشرين ساعة. وإذا أثبت التقرير الطبي قدرة الملك على ممارسة سلطاته، فعلى الهيئة إعداد محضر إثبات لذلك وعندئذ يستأنف الملك ممارسة سلطاته.

أما إذا أثبت التقرير الطبي أن عدم قدرة الملك على ممارسة سلطاته تعد حالة دائمة، فعلى الهيئة إعداد محضر إثبات لذلك، وعندئذ تدعو الهيئة لمبايعة ولي العهد ملكا على البلاد على أن تتم هذه الإجراءات وفقا لهذا النظام والنظام الأساسي للحكم في مدة لا تتجاوز أربعا وعشرين ساعة.

المادة الثانية عشرة

في حالة توفر القناعة لدى الهيئة بعدم قدرة الملك وولي عهده على ممارسة سلطاتهما لأسباب صحية، فعلى الهيئة تكليف اللجنة الطبية المنصوص عليها في هذا النظام بإعداد تقرير طبي عن حالتهما الصحية، فإذا أثبت التقرير الطبي أن عدم قدرتهما على ممارسة سلطاتهما تعد حالة مؤقتة، فتقوم الهيئة بإعداد محضر إثبات لذلك، وعندئذ يتولى (المجلس المؤقت للحكم) إدارة شؤون الدولة ورعاية مصالح الشعب لحين شفاء أي منهما. وعند وصول إخطار كتابي من الملك أو ولي العهد إلى الهيئة بأنه قد تجاوز الأسباب الصحية التي لم تمكنه من ممارسة سلطاته، أو عند توفر القناعة لدى الهيئة بذلك فعليها تكليف اللجنة الطبية المشار إليها بإعداد تقرير طبي عن حالته على أن يكون ذلك في مدة لا تتجاوز أربعاً وعشرين ساعة، فإذا أثبت التقرير الطبي قدرة أي منهما على ممارسة سلطاته فعلى الهيئة إعداد محضر إثبات لذلك، وعندئذ يستأنف ممارسة سلطاته.

أما إذا أثبت التقرير الطبي أن عدم قدرتهما على ممارسة سلطاتهما تعد حالة دائمة، فعلى

هيئة البيعة إعداد محضر إثبات لذلك، وعندئذ يتولى المجلس المؤقت للحكم إدارة شؤون الدولة، على أن تقوم الهيئة خلال مدة لا تتجاوز سبعة أيام باختيار الأصلح للحكم من أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبدالرحمن الفيصل آل سعود وأبناء الأبناء، والدعوة إلى مبايعته ملكا على البلاد وفقا لهذا النظام والنظام الأساسي للحكم.

المادة الثالثة عشرة

في حالة وفاة الملك وولي العهد في وقت واحد تقوم الهيئة خلال مدة لا تتجاوز سبعة أيام باختيار الأصلح للحكم من أبناء الملك المؤسس عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل آل سعود وأبناء الأبناء والدعوة إلى مبايعته ملكا على البلاد وفقا لهذا النظام والنظام الأساسي للحكم.

ويتولى المجلس المؤقت للحكم إدارة شؤون الدولة لحين مبايعة الملك.

المادة الرابعة عشرة

تكون لجنة طبية من كل من:

١ ــ المسؤول الطبي عن العيادات الملكية.

٢ ــ المدير الطبي لمستشفى الملك فيصل التخصصي.

٣ ــ ثلاثة من عمداء كليات الطب في المملكة تختارهم هيئة البيعة.

وتتولى اللجنة إصدار التقارير الطبية المشار إليها في هذا النظام، ولها أن تستعين بمن تراه من الأطباء.

المادة الخامسة عشرة

يرأس الهيئة أكبر الأعضاء سناً من أبناء الملك المؤسس عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل آل سعود، وينوب عنه الذي يليه في السن من إخوته، وفي حالة عدم وجود أي منهم يرأس الاجتماع أكبر الأعضاء سناً من أبناء الأبناء في الهيئة.

المادة السادسة عشرة

اجتماعات الهيئة سرية، وتعقد اجتماعاتها بناء على موافقة الملك، ولا يحضرها إلا أعضاؤها وأمينها العام إضافة إلى من يتولى ضبط مداولات اجتماعاتها بعد موافقة الملك.

وللهيئة بعد موافقة الملك دعوة من تراه لتقديم إيضاحات أو معلومات وليس له الحق في التصويت.

المادة السابعة عشرة

يتولى رئيس الهيئة الدعوة لاجتماعاتها في الحالات المنصوص عليها في المواد السادسة، والحادية عشرة، والثانية عشرة، والثالثة عشرة من هذا النظام.

المادة الثامنة عشرة

يجب على أعضاء الهيئة الالتزام بحضور اجتماعات الهيئة وعلى العضو الذي يطرأ ما يستوجب غيابه عن أحد اجتماعات الهيئة أن يخطر رئيس الهيئة كتابة بذلك، ولا يجوز لأي عضو الانصراف نهائيا من اجتماع الهيئة قبل انتهائه إلا بإذن من رئيس الاجتماع.

المادة التاسعة عشرة

يفتتح رئيس الجلسة الاجتماعات ويعلن انتهاءها، ويدير المناقشات، ويأذن بالكلام، ويحدد موضوع البحث، وينهي المناقشة، ويطرح الموضوعات للتصويت.

ويجوز بموافقة عشرة من أعضاء الهيئة مناقشة أي موضوع غير مدرج في جدول الأعمال.

المادة العشرون

لا يكون اجتماع الهيئة نظاميا إلا بحضور ثلثي أعضائها على الأقل بمن فيهم رئيس الهيئة أو من ينوب عنه.

ومع مراعاة ما ورد في المادة السابعة تصدر قراراتها بموافقة أغلبية أعضائها الحاضرين.

وفي حالة التساوي يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع. ويجوز في الحالات الطارئة التي لا يتوافر فيها النصاب النظامي عقد اجتماعات الهيئة بحضور نصف أعضائها، وتصدر قراراتها بموافقة ثلثي الأعضاء الحاضرين.

المادة الحادية والعشرون

يحرر لكل اجتماع محضر يدون فيه مكان الاجتماع، وتاريخه، ووقت افتتاحه، واسم رئيسه، وأسماء الأعضاء الحاضرين، وأسماء الأعضاء الغائبين، وسبب الغياب إن وجد، واسم الأمين العام، وملخص لما دار من مناقشات، وعدد أصوات الموافقين، وغير الموافقين ونتيجة التصويت، ونصوص القرارات، وما يتصل بتأجيل الاجتماع، أو وقفه، ووقت انتهائه، وأي أمور أخرى يرى رئيس الاجتماع تدوينها فيه. ويوقع على المحضر رئيس الاجتماع، والأعضاء الحاضرون، والأمين العام.

المادة الثانية والعشرون

يتم التصويت على قرارات هيئة البيعة عن طريق الاقتراع السري وفق نموذج يعد لهذا الغرض.

المادة الثالثة والعشرون

يطلع عضو الهيئة على جدول الأعمال ومرفقاته في مقر انعقاد الهيئة ولا يجوز له أن يصطحب وثائق الهيئة خارج مقر انعقادها.

المادة الرابعة والعشرون

يعين الملك أمينا عاما للهيئة يتولى استكمال إجراءات توجيه الدعوة لاجتماعاتها، والإشراف على إعداد محاضرها، وقراراتها، وإعلان بيانات اجتماعاتها وفق ما يقرره رئيس الهيئة.

وللأمين العام للهيئة بعد موافقة الملك الاستعانة بمن يراه.

ويعين الملك نائبا للأمين العام يتولى مهامه عند غيابه.

المادة الخامسة والعشرون

يتم تعديل أحكام هذا النظام بأمر ملكي بعد موافقة هيئة البيعة.

المصدر: مترجم من النسخة العربية كما نشرت في صحيفة المدينة عدد رقم ١٥٨٨٦ الصادر في ٢١ أكتوبر ٢٠٠٦.

http:www.almadinapress.com/print.aspx?articleid = 183874

الإمارات العربية المتحدة:

الحكام

حكام أبو ظبي من آل نهيان

دياب بن عيسى	؟ ـ ١٧٩٣
شخبوط بن دياب	١٧٩٣ ـ ١٨١٦
محمد بن شخبوط	١٨١٦ ـ ١٨١٨
طحنون بن شخبوط	١٨١٨ ـ ١٨٣٣
خليفة بن شخبوط	١٨٣٣ ـ ١٨٤٥
سعيد بن طحنون بن شخبوط	١٨٤٥ ـ ١٨٥٥
زايد بن خليفة	١٨٥٥ ـ ١٩٠٩
طحنون بن محمد	١٩٠٩ ـ ١٩١٢
حمدان بن محمد	١٩١٢ ـ ١٩٢٢
شخبوط بن سلطان	١٩٢٨ ـ ١٩٦٦
زايد بن سلطان	١٩٦٦ ـ ٢٠٠٤
خليفة بن زايد	٢٠٠٤ ـ

حكام عجمان من آل نُعيم

حميد بن راشد بن حميد	١٨٣٨ ـ ١٨٤١
عبد العزيز بن راشد بن حميد	١٨٤١ ـ ١٨٤٨
حميد بن راشد بن حميد	١٨٤٨ ـ ١٨٧٢
حميد بن راشد	١٨٩١ ـ ١٩٠٠
عبد العزيز بن حميد	١٩٠٠ ـ ١٩٠٨
حميد بن عبد العزيز	١٩٠٨ ـ ١٩٢٨
راشد بن حميد	١٩٢٨ ـ ١٩٨١
حميد بن راشد	١٩٨١ ـ

حكام دبي من آل مكتوم

مكتوم بن بطي بن سهيل	١٨٣٣ ـ ١٨٥٢
سعيد بن بطي	١٨٥٢ ـ ١٨٥٩
حشر بن مكتوم	١٨٥٩ ـ ١٨٨٦
راشد بن مكتوم	١٨٨٦ ـ ١٨٩٤
مكتوم بن حشر	١٨٩٤ ـ ١٩٠٦
سهيل بن مكتوم	١٩٠٦ ـ ١٩١٢
سعيد بن مكتوم	١٩١٢ ـ ١٩٥٨
راشد بن سعيد	١٩٥٨ ـ ١٩٩٠
مكتوم بن راشد	١٩٩٠ ـ ٢٠٠٦
محمد بن راشد	٢٠٠٦ ـ

حكام الفجيرة من آل شرقيين

محمد بن حمد بن عبدالله	١٩٥٢ ـ ١٩٧٢
حمد بن محمد	١٩٧٢ ـ

حكام رأس الخيمة من آل قواسم

سلطان بن صقر	١٨٠٣ ـ ١٨٦٦
سالم بن سلطان	١٨٦٨ ـ ١٨٨٣
خالد بن سلطان	١٩٠٠ ـ ١٩٠٨
محمد بن سليم	١٩١٩ ـ ١٩٢١
سلطان بن سليم	١٩٢١ ـ ١٩٤٨
صقر بن محمد	١٩٤٨ ـ

حكام الشارقة من آل قواسم

سلطان بن صقر	١٨٠٣ ـ ١٨٦٦
خالد بن سلطان	١٨٦٦ ـ ١٨٦٨
سالم بن سلطان	١٨٦٨ ـ ١٨٨٣
صقر بن خالد	١٨٨٣ ـ ١٩١٤
خالد بن احمد بن سلطان	١٩١٤ ـ ١٩٢٤
سلطان بن صقر	١٩٢٤ ـ ١٩٥١
صقر بن سلطان بن صقر	١٩٥١ ـ ١٩٦٥
خالد بن محمد	١٩٦٥ ـ ١٩٧٢
سلطان بن محمد	١٩٧٢ ـ

حكام أم القيوين من آل معلا

عبدالله بن راشد	١٨٢٠ ــ ١٨٥٤
علي بن عبدالله	١٨٥٤ ــ ١٨٧٣
احمد بن عبدالله	١٨٧٣ ــ ١٩٠٤
راشد بن احمد بن عبدالله	١٩٠٤ ــ ١٩٢٢
حمد بن ابراهيم بن احمد	١٩٢٣ ــ ١٩٢٩
راشد بن احمد بن راشد	١٩٨١ ــ

رؤساء دولة الإمارات العربية المتحدة

زايد بن سلطان آل نهيان	١٩٧١ ــ ٢٠٠٤
خليفة بن زايد آل نهيان	٢٠٠٤ ــ

الإمارات العربية المتحدة:

مقتطفات من الدستور الدائم لعام ١٩٩٦

مادة ٤٥

تتكون السلطات الاتحادية من:

١ ـ المجلس الأعلى للاتحاد

٢ ـ رئيس الاتحاد ونائبه

٣ ـ مجلس وزراء الاتحاد

٤ ـ المجلس الوطني الاتحادي

٥ ـ القضاء الاتحادي

مادة ٤٦

المجلس الأعلى للاتحاد هو السلطة العليا فيه. من حكام جميع الإمارات المكونة للاتحاد، أو من يقوم مقامهم في إماراتهم، في حال غيابهم، أو تعذر حضورهم. ولكل إمارة صوت واحد في مداولات المجلس.

مادة ٤٧

يتولى المجلس الأعلى للاتحاد الأمور التالية:

ـ رسم السياسة العامة في جميع المسائل الموكولة للاتحاد بمقتضى هذا الدستور والنظر في كل ما من شأنه أن يحقق أهداف الاتحاد والمصالح المشتركة للإمارات الأعضاء.

ـ التصديق على القوانين الاتحادية المختلفة قبل إصدارها بما في ذلك قوانين الميزانية العامة السنوية للإتحاد والحساب الختامي.

ـ التصديق على المراسيم المتعلقة بأمور خاضعة بمقتضى أحكام هذا الدستور.

ـ التصديق أو موافقة المجلس الأعلى، وذلك قبل إصدار هذه المراسيم من رئيس الإتحاد.

ـ التصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية، ويتم هذا التصديق بمرسوم.

ـ الموافقة على تعيين رئيس مجلس وزراء الاتحاد وقبول استقالته وإعفائه من منصبه بناءً على اقتراح رئيس الإتحاد.

ـ الموافقة على تعيين رئيس وقضاة المحكمة الاتحادية العليا وقبول استقالاتهم وفصلهم في الأحوال التي ينص عليها هذا الدستور، ويتم كل ذلك بمراسيم.

ـ الرقابة العليا على شئون الاتحاد بوجه عام.

ـ أية اختصاصات أخرى منصوص عليها في هذا الدستور أو في القوانين الاتحادية.

مادة ٤٨

يضع المجلس الأعلى لائحته الداخلية متضمنة نظام سير العمل فيه، وطريقة التصويت على قراراته ومداولات المجلس سرية.

ينشئ المجلس الأعلى أمانة عامة له تزود بعدد كاف من الموظفين لمعاونته على أداء أعماله.

مادة ٤٩

تصدر قرارات المجلس الأعلى في المسائل الموضوعية بأغلبية خمسة أعضاء من أعضائه على أن تشمل هذه الأغلبية صوتي إمارتي أبو ظبي ودبي. وتلتزم الأقلية برأي الأغلبية المذكورة.

أما قرارات المجلس في المسائل الإجرائية فتصدر بأغلبية الأصوات وتحدد اللائحة الداخلية للمجلس هذه المسائل.

مادة ٥٠

يعقد المجلس الأعلى اجتماعاته في عاصمة الاتحاد. ويجوز أن ينعقد في أي مكان آخر يتم الاتفاق عليه مسبقاً.

مادة ٥١

ينتخب المجلس الأعلى للاتحاد من بين أعضائه رئيساً للاتحاد ونائباً لرئيس الاتحاد ويمارس نائب رئيس الاتحاد جميع اختصاصات الرئيس عند غيابه لأي سبب من الأسباب.

مادة ٥٢

مدة الرئيس ونائبه خمس سنوات ميلادية ويجوز إعادة انتخابهما لذات المنصب.

ويؤدي كل منهما عند توليه أعباء منصبه اليمين التالية أمام المجلس الأعلى: أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً للإمارات العربية المتحدة وأن أحترم دستورها وقوانينها وأن أرعى مصالح شعب الاتحاد، وأن أؤدي واجبي بأمانة وإخلاص أحافظ على استقلال الاتحاد وسلامة أراضيه.

مادة ٥٣

عند خلو منصب الرئيس أو نائبه بالوفاة أو الاستقالة أو انتهاء حكم أي منهما في إمارته لسبب من الأسباب، يدعى المجلس الأعلى خلال شهر من ذلك التاريخ للاجتماع لانتخاب خلف لشغل المنصب الشاغر للمدة المنصوص عليها في المادة ٥٢ من هذا الدستور، وعند خلو منصبي رئيس المجلس الأعلى ونائبه معاً، يجتمع المجلس فوراً بدعوة من أي من أعضائه، أومن رئيس مجلس وزراء الاتحاد، لانتخاب رئيس ونائب رئيس جديدين لملء المنصبين الشاغرين.

مادة ٥٤

يباشر رئيس الاتحاد الاختصاصات التالية:

١ ــ يرأس المجلس الأعلى، ويدير مناقشاته.

٢ ــ يدعو المجلس الأعلى للاجتماع، ويفض اجتماعاته، وفقاً للقواعد الإجرائية التي يقررها المجلس في لائحته الداخلية ويجب دعوة المجلس للاجتماع متى طلب ذلك أحد أعضائه.

٣ ــ يدعو لاجتماع مشترك بين المجلس الأعلى ومجلس وزراء الاتحاد كلما اقتضت الضرورة ذلك.

٤ ــ يوقع القوانين والمراسيم والقرارات الاتحادية التي يصدق عليها المجلس الأعلى ويصدرها.

٥ ــ يعين رئيس مجلس وزراء الاتحاد ويقبل استقالته ويعفيه من منصبه بموافقة المجلس الأعلى كما يعين نائب رئيس مجلس وزراء الاتحاد والوزراء ويقبل استقالاتهم ويعفيهم من مناصبهم بناءً على اقتراح رئيس مجلس وزراء الاتحاد.

٦ ــ يعين الممثلين الدبلوماسيين للاتحاد لدى الدول الأجنبية وغيرهم من كبار الموظفين الاتحاديين المدنيين والعسكريين باستثناء رئيس وقضاة المحكمة الاتحادية العليا ويقبل استقالاتهم ويعزلهم بناءً على موافقة مجلس وزراء الاتحاد ويتم هذا التعيين أو قبول الاستقالة أو العزل بمراسيم وطبقاً للقوانين الاتحادية.

٧ ــ يوقع أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين للاتحاد لدى الدول والهيئات الأجنبية ويقبل اعتماد الممثلين الدبلوماسيين والقنصليين للدول الأجنبية لدى الاتحاد ويتلقى أوراق اعتمادهم كما يوقع وثائق تعيين وبراءات اعتماد الممثلين.

٨ ــ يشرف على تنفيذ القوانين والمراسيم والقرارات الاتحادية بواسطة مجلس وزراء الاتحاد والوزراء المختصين.

٩ ــ يمثل الاتحاد في الداخل وتجاه الدول الأخرى، وفي جميع العلاقات الدولية.

١٠ ــ يمارس حق العفو أو تخفيف العقوبة ويصادق على أحكام الإعدام وفقاً لأحكام الدستور والقوانين الاتحادية.

١١ ــ يمنح أوسمة وأنواط الشرف العسكرية والمدنية وفقاً للقوانين الخاصة بهذه الأوسمة والأنواط.

١٢ ــ أية اختصاصات أخرى يخوله إياها المجلس الأعلى أو تخول له بمقتضى أحكام هذا الدستور أو القوانين الاتحادية.

المصدر:

http://www.helplinelaw.com/law/uae/constitution/constitution05.php



الأردن:

الحكام الهاشميون

حكام الحجاز

الحسين بن علي	١٩١٦ ــ ١٩٢٤
علي بن الحسين	١٩٢٤ ــ ١٩٢٥

حكام العراق

فيصل بن الحسين بن علي	١٩٢١ ــ ١٩٣٣
عبد الإله، وصي على العرش	١٩٣٣
غازي بن فيصل بن الحسين	١٩٣٣ ــ ١٩٣٩
فيصل بن غازي	١٩٣٩ ــ ١٩٥٨

حكام شرق الأردن

عبدالله بن الحسين	١٩٢١ ــ ١٩٤٦

حكام الأردن

عبدالله بن الحسين	١٩٤٦ ـ ١٩٥١
طلال بن عبدالله	١٩٥١ ـ ١٩٥٢
الحسين بن طلال	١٩٥٢ ـ ١٩٩٩
عبدالله الثاني بن الحسين	١٩٩٩ ـ

ملحق رقم (٢٠)

الأردن:

مادة ٢٨ من دستور عام ١٩٥٢

المادة ٢٨

عرش المملكة الأردنية الهاشمية وراثي في أسرة الملك عبد الله ابن الحسين، وتكون وراثة العرش في الذكور من أولاد الظهور وفق الأحكام التالية:

أ ـ تنتقل ولاية الملك من صاحب العرش إلى اكبر أبنائه سناً ثم إلى أكبر أبناء ذلك الإبن الأكبر، وهكذا طبقة بعد طبقة، وإذا توفي أكبر الأبناء قبل أن ينتقل إليه الملك كانت الولاية إلى أكبر أبنائه ولو كان للمتوفى إخوة، على أنه يجوز للملك أن يختار أحد إخوته الذكور ولياً للعهد وفي هذه الحالة تنتقل ولاية الملك من صاحب العرش إليه.

ب ـ إذا لم يكن لمن له ولاية الملك عقب تنتقل إلى أكبر إخوته وإذا لم يكن له إخوة فإلى أكبر أبناء أكبر إخوته فإن لم يكن لأكبر أخوته إبن فإلى أكبر أبناء إخوته الآخرين بحسب ترتيب سن الأخوة.

ت ـ في حال فقدان الأخوة وأبناء الأخوة تنتقل ولاية الملك إلى الأعمام وذريتهم على الترتيب المعين في الفقرة (ب).

ث ـ وإذا توفي آخر ملك بدون وارث على نحو ما ذكر يرجع الملك إلى من يختاره مجلس الأمة من سلالة مؤسس النهضة العربية المغفور له الملك حسين بن علي.

ج ـ يشترط فيمن يتولى الملك أن يكون مسلما عاقلا مولودا من زوجة شرعية ومن أبوين مسلمين.

ح ـ لا يعتلي العرش أحد ممن استثنوا بإرادة ملكية من الوراثة بسبب عدم لياقتهم، ولا يشمل هذا الاستثناء أعقاب ذلك الشخص.

ويشترط في هذه الإرادة أن تكون موقعاً عليها من رئيس الوزراء وأربعة وزراء على الأقل بينهم وزيراً الداخلية والعدلية.

خ ـ يبلغ الملك سن الرشد متى أتم ثماني عشرة سنة قمرية من عمره فإذا انتقل العرش إلى من هو دون هذه السن يمارس صلاحيات الملك الوصي أو مجلس الوصاية الذي يكون قد عين بإرادة ملكية سامية صادرة من الجالس على العرش، وإذا توفي دون أن يوصي يقوم مجلس الوزراء بتعيين الوصي أو مجلس الوصاية.

د ـ إذا أصبح الملك غير قادر على تولي سلطته بسبب مرضه فيمارس صلاحياته نائب أو هيئة نيابية ويعين النائب أو هيئة النيابة بإرادة ملكية وعندما يكون الملك غير قادر على إجراء هذا التعيين يقوم به مجلس الوزراء.

ذ ـ إذا اعتزم الملك مغادرة البلاد فيعين قبل مغادرته بإرادة ملكية نائبا أو هيئة نيابية لممارسة صلاحياته مدة غيابه وعلى النائب أو هيئة النيابة أن تراعي أية شروط قد تشتمل عليها تلك الإرادة وإذا امتد غياب الملك أكثر من أربعة أشهر ولم يكن مجلس الأمة مجتمعا يدعى حالا إلى الاجتماع لينظر في الأمر.

ر ـ قبل أن يتولى الوصي أو النائب أو عضو مجلس الوصاية أو هيئة النيابة عمله يقسم اليمين المنصوص عليها في المادة (٢٩) من هذا الدستور أمام مجلس الوزراء.

ز ـ إذا توفي الوصي أو النائب أو أحد أعضاء مجلس الوصاية أو هيئة النيابة أو أصبح غير قادر على القيام بمهام وظيفته فيعين مجلس الوزراء شخصاً لائقاً ليقوم مقامه.

س ــ يشترط أن لا يكون سن الوصي أو نائب الملك أو أحد أعضاء مجلس الوصاية أو هيئة النيابة أقل من (٣٠) سنة قمرية غير أنه يجوز تعيين أحد الذكور من أقرباء الملك إذا كان قد أكمل ثماني عشرة سنة قمرية من عمره.

ش ــ إذا تعذر الحكم على من له ولاية الملك بسبب مرض عقلي فعلى مجلس الوزراء بعد التثبت من ذلك أن يدعو مجلس الأمة في الحال إلى الاجتماع، فإذا ثبت قيام ذلك المرض بصورة قاطعة قرر مجلس الأمة انتهاء ولاية ملكه فتنتقل إلى صاحب الحق فيها من بعده وفق أحكام الدستور وإذا كان عندئذ مجلس النواب منحلا أو انتهت مدته ولم يتم انتخاب المجلس الجديد فيدعى إلى الاجتماع لهذا الغرض مجلس النواب السابق.

المصدر:

http://www.kinghussein.gov.jo/constitution_jo.html



الأردن:

رسالة الحسين المؤرخة ١٦ يناير ١٩٩٩ إلى الشعب

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على نبيه العزيز العربي الهاشمي الأمين،

أيها الإخوة الأردنيين الأعزاء،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

فإنها لأسعد اللحظات وأكثرها بركة تلك التي تجمعني بكم لأزجي إليكم أطيب التحيات وأعطرها واسلم عليكم سلام الأخ المشتاق لإخوته وأهله وعشيرته وقد طالت غيبته واستبد به الحنين إلى ربوع الوطن ولاتتم نعمة الأهل والعشيرة نشميات ونشامى الأردن المفدى ونعم رفاق الدرب والمسيرة والرجال الشرفاء المخلصون الأوفياء ذلك لأنكم الرجال الذين لا تغيرهم الحوادث ولا تقل عزائمهم الصعاب ولا التحديات.

الرجال الذين ما عرفوا لغير ثرى الأردن انتماء ولا لغير رسالته ورايته ولاء وقد عرفتكم وخبرتكم عن سنوات الرحلة الطويلة التي بيننا في الأردن معا. بالإيمان والعزيمة والجهد والعرق واجتزنا بعون الله من خلالها كل العقبات والصعاب والتحديات وكنا في

الطليعة أبناء ألامه في الدفاع عن قضاياها ومستقبلها وتحملنا في سبيل ذلك ما تنوء بحمله الجبال.

وأشهد بأنكم كنتم وما زلتم الأوفى عهداً والأنقى سريرة والأنبل غاية والأمضى عزيمة والأعظم تضحية والاصبر على الشدائد ومقارعة الخطوب والتحديات فجازاكم الله كل الخير وزادكم على هداكم هدى.

أما بعد أيها الأهل الأعزاء،

فالحمد لله والشكر له كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه وواسع رحمته ونحمده على الضراء مسلمين بقضائه وقدره مطمئنين إلى رحمته التي وسعت كل شيء وله الحمد والشكر على السراء وعلى ما أسبغه علي من نعمة الشفاء والعافية وعلى آلائه التي لا تحصى.

أيها الإخوة والأهل والعزوة والعشيرة:

لقد حرصت منذ مغادرتي ارض الوطن وبداية رحلة العلاج على التواصل معكم ومصارحتكم بأدق تفاصيل وضعي الصحي وسير مراحل العلاج وقد كان هذا دأبي معكم على الدوام فان الرائد لا يكذب أهله ولا يخفي عنهم ما يرى أنه بحاجه إلى معرفته والحياة والموت بيده سبحانه وتعالى وإذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون ودعاؤنا ومسعانا هو لنيل رضاه عز وجل وان نكون ممن يلقون وجهه الكريم وكتابنا بيميننا واليه المآل.

وأما الثانية فقد كان حرصي على متابعة أخباركم وأحوالكم والاطلاع المستمر على شؤون الوطن وقضاياه بكل تفاصيلها من خلال ما يضعني بصورته أخي العزيز صاحب السمو الملكي الأمير الحسن الذي بذل من الجهد وواسع في العطاء مشكوراً مقدراً.

ومن خلال لقاءاتي بكبار المسؤولين وذلك ولاء لما عاهدتكم عليه منذ اللحظة الأولى والتي أكرمني الله فيها بتسلم أمانة المسؤولية الأولى في الأردن العزيز وما ألزمت به نفسي عن طيب خاطر من ان أكرس كل لحظة في حياتي لخدمتكم وتحقيق الآمال

والطموحات التي نذرنا أنفسنا جميعا لتحقيقها واستكمال المسيرة التي بدأها الآباء والأجداد منذ أن ساروا في ركاب الحسين بن علي وانضووا تحت راية الثورة ومنذ ان بايعوا الجد المؤسس الشهيد عبد الله بن الحسين فيما بعد تلك الآمال والطموحات النبيلة التي قدموا في سبيلها مراكب الشهداء.وجليل التضحيات.

تعود بي الذاكرة إلى يوم ١٩٤٥/١١/١٤ اذ وجهت إليكم في ذلك اليوم رسالة من هنا من لندن واذكر أنني قلت فيها ثقوا أنني دائماً معكم بروحي وعقلي وقلبي إلى لقائكم يصبوا وفي مصلحتكم أفكر وفي خدمتكم اتاهب ولهنائكم أجد وأتعب وأن لكم عهد الله علي أن أظل وثيق الله بكم مصغيا إلى رغباتكم وعاملا على تحقيقها ما استطعت إلى ذلك سبيلاً.

وها أنا أوفي بالعهد فلا بعد المسافة ولا المرض ولا أصعب الظروف يمكن أن تحول بيني وبينكم وقد كنتم الأردن العزيز في صميم القلب والوجدان أحس نبضكم ودفء مشاعركم الصادقة وأشارككم كل لحظة وفرح او قلق تمرون بها.

أما الآن وقد شفيت وتعافيت بفضل الله وحمده وما عاد بيني وبينكم الا طرفة عين لأكون بينكم ولنستأنف معا مسيرة الخير والعطاء والبناء بالهمة والعزيمة والقوة والتصميم التي عرفتموها في أخوكم الحسين من قبل فالهمة والحمد لله ذات الهمة والعزيمة التي ما عرفت اللين ولا الوهن وما زالت كما عرفتموها من قبل ولا بد لنا عما قريب من مراجعه شاملة لمسيرتنا الوطنية ومعالجة لكل القضايا والتحديات التي تشغل بالنا أو تعيق مسيرتنا المباركة.

وقد علمت أيها الإخوة الأردنيين الأعزاء بأنكم تعدون العدة للاحتفال بيوم عودتي إلى ارض الوطن والخروج لاستقبالي كما خرجتم قبل سنوات عند عودتي من رحلة العلاج الأولى لتجسدوا امتن وأنبل وأعمق علاقة بين القائد وشعبه وانتم تفدون من سائر مدن الأردن وقراه وأريافه وبواديه إلى عمان الشامخة الأبية العربية الوجه واللسان والضمير وهي تستقبل أخوكم الحسين وتردد جبالها وهضابها هتافاتكم وأناشيدكم وحداءكم الوطن النبيل.

ولي رجاء أيها الإخوة الأعزاء وهو أن نربأ بنفسنا عن اللجوء إلى إطلاق العيارات النارية للتعبير عن فرحنا أو مشاعرنا لكي لا نسلب فرح أي واحد منا أو أية أسرة أردنية بعيار طائش يصيب أي إنسان اعلم أنكم مشتاقون وأنكم طال انتظاركم لهذا اللقاء وأنا والله مشتاق لكم وسعيد بلقائكم ولكن ليكن تعبيرنا عن هذا الفرح تعبيراً حضاريا خاليا من كل ما يسبب من إلحاق أبسط أذى أو أضرار أو نغص فرح أي واحد من أبناء أسرتنا الأردنية الكبيرة فذلك مالا ترضاه ولا ينسجم مع قيمنا وأخلاقنا وكلي أمل وثقه بان رجائي هذا سيلقي منكم القبول والاستحسان.

أما الإخوة والأصدقاء من قادة ورؤساء وأمراء الدول الشقيقة والصديقة والمسئولون ومواطنو العالم من شتى أنحاء المعمورة الذين بادروا للاطمئنان على صحتي والاستفسار عن أحوالي وأعربوا عن دعواتهم وابتهالاتهم لي بالشفاء فلهم مني كل الشكر والتقدير والامتنان وجازاهم الله عني خير الجزاء.

أيها الإخوة الأعزاء:

أحييكم وأشكركم مرة أخرى واسلم عليكم وأبارك لكم بحلول عيد الفطر السعيد جعله الله عيد خير ويمن وبركة علينا جميعا وعلى أبناء امتنا العربية الإسلامية واسأل المولى عز وجل أن يحفظكم ويرعاكم ويسدد على طريق الخير خطانا جميعا وموعدنا غدا وان غدا لناظره قريب

وكل عام وانتم والأردن بألف خير.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المصدر:
http://www.kinghussein.gov.jo/constitution_jo.html

ملحق رقم (٢٢)

الأردن:
رسالة الحسين المؤرخة ٢٥ يناير ١٩٩٩ إلى الحسن

أخي العزيز صاحب السمو الملكي الأمير الحسن حفظه الله ورعاه.. أزجي إليك تحية عربية هاشمية ملؤها المودة والتقدير والاعتزاز وبعد،

فقدت عهدت إليك منذ نيف وثلاثين سنة بمنصب ولي العهد ولقد اضطلعت بالمهام التي أوكلتها إليك باجتهاد وحماس ونشاط وبعزيمة لا تعرف الكلل والتراخي او النكوص وكنت لي الأخ والمعين والسند تقف إلى جانبي في الأوقات الصعبة وتتحمل معي قسطا وافرا من المسؤوليات على الصعيد الداخلي والخارجي أحيانا حينما كلفتك بذلك استجابة مني لرغبتك وتقديرا مني لكفاءتك وقدراتك وأنام قرير العين مرتاح النفس لان الخير الذي ينبغي برضى الله وتوفيقه هو للأردن وكل أبنائه وبناته وأجياله من بعد.

وكنت قد عهدت إليك بمنصب ولي العهد، وأنا ولي الأمر بمشيئة الله صاحب القرار آنذاك. في مرحلة لم يكن فيها اكبر أبناء الملك قد قارب بلوغ السن الذي حدده الدستور ونص عليه كشرط لتحمل المسؤولية في حال بلوغ الملك اجله بإذن الله. وأمره في كل شيء في هذا الوجود. وكانت الأجواء في ذلك الزمان سوداء التأثير على الكيان بأسره، محفوفة بالمخاطر والإشاعات والتكهنات بقرب نهاية الأردن. ومن وجهة نظرنا الأردن

الراية والرسالة والمبادئ والأخلاق وصدق الانتماء لامته، وقد اضطررنا في ذلك الحين إلى إجراء تعديل في المادة ٢٨ من الدستور، حتى يتسنى لأحد إخوة الملك تسلم ولاية العهد وكان قد وقع اختياري عليك. وبمباركة ورضى من شقيقي صاحب السمو الملكي الأمير محمد وقد حظيت بذلك وهو أخوك الأكبر وشقيقي الحبيب ولم يعرف بالفكرة احد الا بعده، لا قريب ولا بعيد، وقد أبدى كل التفهم والإيثار.ولم يكن قراري في ما يتعلق بولاية العهد في اي وقت من الأوقات قرارا يخضع لاي اعتبارات شخصية او عاطفية وانما كان شأنه شأن كل القرارات الوطنية التي اتخذها ينبع من شعوري بأمانة المسؤولية وضرورة وضع مصلحة الوطن واستقراره واستمراره فوق كل المصالح والاعتبارات وغايتي من كل ذلك أداء واجبي تجاه شعبي وأمتي والسعي لرضى الله عز وجل وراحة الضمير والوجدان وتحقيق الاستقرار والاطمئنان على المستقبل لدى كل مواطن من أبناء أسرتنا الأردنية الواحدة الكبيرة والذي يقتضي كل هذا هو تسارع التماسك داخليا على الصعيد الوطني والذي هو من منن الله علينا بعد ان عركتنا التجارب والمحن واعتمدنا الشفافية في كل شؤوننا مع حرصنا الأكيد على التحديث والتجديد في كل ما فيه التقدم والفلاح ومزاولة الديموقراطية في الأردن.

لقد كانت رحلتي العلاجية الأولى حيث اكتشفت خلايا سرطانية في الحالب الأيسر استؤصل نتيجة لها بالإضافة إلى الكلية اليسرى. والمعاناة التي رافقت ذلك كانت سببا في نظرتي العميقة في الماضي والحاضر آنذاك.

وكتاب الله عز وجل بيدي بين علاج وآخر وأصداء كلمات الله الحسنى هي غذاء روحي ونفسي وقلبي، وتوصلت عندها إلى انه قد أرهقتني الرحلة الطويلة جسديا فما كان النشاط نفس النشاط الذي كان، وان هناك حدودا ان تجاوزتها إجهادا أخذت بوادرها من رصيد المقاومة التي املك وقد بقي والحمد لله العقل والذاكرة والتطلع إلى عمل كل شيء يؤدي إلى خدمة الوطن ومستقبله وأمان أجياله حتى آخر لحظة في الحياة. اما كيف يتحقق ذلك فقد عدت إلى الوطن وفي خاطري التنازل عن العرش لصالحك، رغم بعض التباين بيننا بين الحين والآخر وقد جرحت وأسرتي الصغيرة بالهمز واللمز والافتراء واعني بهذا زوجتي وأبنائي فكنت اسمع وفي كثير من الأحيان اعزي ذلك إلى حب المنافسة بين بعض من يدعون لك الإخلاص ويعزون اليك الخير كله في

كل ما ترى وتفعل ورغم اني عجزت في النصح لك ولأسرتنا على مدى سنوات، بالكف عن السماح او الطلب من وسائل الأعلام تسليط الأضواء التي لا تركز على الجوهر بل على الشخصية بدلا من التركيز على المحتفى بهم من مبدعين او خريجين وعلى فرحتنا مع أهلهم ومعهم بما حققوا وأنجزوا.

كل هذه وسواها مررنا بها مرور الكرام وقد كان لاستقبال أهلي وعشيرتي الأردنية في ذلك اليوم الخالد اثر لا يمحى فقد أسروني مجددا وأغدقوا علي من طيب شمائلهم ونبيل مشاعرهم مما شد في العزم والتصميم على إجراء المستحيل في سبيل نجاح الأردن في تحقيق السلام بعد ان سارت الشقيقة مصر على طريقه وباشر الإخوة في فلسطين مسؤولياتهم إزاءه وهو من صميم حقوقهم التي يمارسونها برغبتهم وبمحض إرادتهم ونحن ندعمهم في ذلك والقيادة الفلسطينية ضمن أقصى قدراتنا وطاقاتنا ولن نحيد.

لقد تزامنت البدايات لعملية السلام مع وضع الأردن في حالة حصار والأبواب موصدة والتوقعات انه انتهى او أوشك.

أما في مجال عملية السلام فقد أدت إلى استعادة الأراضي الأردنية المحتلة سابقا وحلت مشكلة المياه وعادت الينا حصتنا الكاملة في المياه التي كنا حرمنا منها وما زلنا على طريق البحث والتعاون مع الجميع لتلبية احتياجات الوطن وأجياله المتنامية وتطوير زراعته وصناعته وتحقيق السلام الملزم الباقي فيما وظفنا كل ما نملك من نفوذ وتأثير بعد ان فتحت الأبواب والنوافذ أمامنا لدعم الإخوة الفلسطينيين لنيل حقوقهم الكاملة على أرضهم وفي وطنهم وإنشاء دولتهم على ثراها وخدمة أهداف كل من أراد ان يشكل السلام العادل الدائم الأمن في هذه المنطقة ركنا مكينا من أركانه في العالم اما الخراب والدمار والموت والاستهتار بالأرواح وتطوير إمكانية استخدام أسلحة الدمار الشامل فنحن ضدها ونطالب العالم كله بالوقوف وقفة جماعية ضد اي جهة او جهات تتعامل بذلك او بالإرهاب ودعمه كائنة من تكون وقد اتضح لي بعد دراسات معمقة ان الحالة في منتهى الخطورة وانها غدت مصدر قلق داهم وبالغ في هذا العالم لسهولة تطوير الأسلحة وتوفر المواد المطلوبة والخبرات الجاهزة للبيع والأموال واسترسال البعض عمدا او جهلا في ذلك ومن ثم استخدامها وان من أخطرها الأسلحة الجرثومية لأمراض انقرضت، منها الجدري وقد أوقف تطعيم الناس ضدها وأتلفت مطاعيمها وهذه المطاعيم يزول أثرها ان

مرت عليها المدة التي انقضت منذ تعاطيها ثم هناك شكوك حول تأثير اية كمية ضئيلة انقضت سنوات تأثيرها وخاصة ان جهات ما عملت لسنين خلت على تهجين الداء بحيث ان استخدم فلا علاج له قبل مرور أعوام من الدراسة والتجارب ان بقي من يدرس ويبحث اذ ان من اخطر نتائج هذا المرض او ما يماثله ان أعراضه لا تظهر سريعا ولكن المصاب يكون قد أصاب بعدواه كل من يختلط بهم وبمجرد الإصابة بالعدوى يصبح المصاب ناقلا وبوسائط النقل الحديثة ينتشر الداء بسرعة مذهلة في أرجاء الكون ليقضي دون تمييز على عباد الله.

ثم هناك الجشع المادي المؤدي بالبيئة في العالم ما لم يستدرك الأمر وحتى داء السرطان من نتاج ذلك فمثلا سرطان الجلد وهو مرض فتاك ثبت انه ناتج عن الثقب في طبقة الأوزون.. ولا شك ان أنواعا أخرى من السرطان هي من نتاج التلوث البيئي الناتج عن تلويث الجو بالأبخرة الضارة إضافة إلى التدخين. والأخطر منها هو نتاجها المؤدي إلى تغيير جذري يعيشه العالم من حيث حالة الطقس والأمطار وانحباسها وتغير مواعيدها. وحالات العنف الجوي والفيضانات المدمرة ومن أسباب الكثير من الحرائق التي تضرم في الغابات الاستوائية ثم تلوث المياه في الأنهار والبحيرات والبحار.

وعوداً إلى مسيرة السلام فأنني اقدر لك ما أعطيت للتحضير لها وإنجاحها، ولم تكن سهلة على الإطلاق وقد أعنتني في اختيار خيرة الكفاءات الأردنية المنتمية لوطنها المخلصة له، والقادرة على العطاء، كريمة النفس جريئة في مواقف الحق والدفاع عنه في كل الظروف، دونما ترخص او تساهل في حق من الحقوق فلك مني الشكر والتقدير والعرفان على كل ذلك. ومن الوطن والمنتمين لهويته قول البعض عن السبب في بقاء البعض في مسؤولياتهم والجواب أنهم خيرة من أبناء الوطن أثبتت أقصى الظروف شجاعتهم الأدبية وصدق انتمائهم وحبهم وتفانيهم في خدمة وطنهم مدنيين وعسكريين وفنيين وخبراء على حد سواء.

أما عن وضعنا الهاشمي فاذكر انني تحدثت فيه في اجتماع حاشد للضباط والمسؤولين في قاعة الاجتماعات بمدينة الحسين الطبية وركزت فيه على فكرة تشكيل مجلس للعائلة يعني بإعانتهم على ان يكونوا جديرين بانتمائهم لعترة محمد (ص) وبيت النبوة وقد عشت تجارب كثيرة وقد لاحظت منذ سن مبكرة كيف تتسلق بعض الطحالب الساق لتفسد

الأخ وأخيه والابن لأبيه وهو ما آلت إليه نفسي الا يقع هنا وفي حياتي ويقينا ان هذا قد أصبح الآن الهدف لكل عدو سافر او مقنع وان من أهم مصادره هو سادر في غيه وقد جربوا كل سلاح لخلخلة الثقة بين القيادة والشعب الذي ما اعتبرته يوماً إلا الرفيق الأقرب والشريك الأمثل فلم ينجحوا، أما خطتهم في هذه المرحلة هم والطامعون في القضاء على الأردن فتأتي من خلال ضرب القيادة ببعضها بعد أن عجزوا عن تفكيك القاعدة وهم يجدون في بقائي على قيد الحياة عائقا ومعيقا لكل ما يبيتون متناسيين أن الحسين ما عاش إلا لنيل رضى ربه وراحة ضميره وعلو شأن كل عشيرته من شتى الأصول والمنابت وتعاونها بقناعة في إعلاء راية الوطن وحمل رسالة بجباه مرفوعة وهامات لا تنحني لغير الله تعالى.

وأما نور التي أدخلت السعادة في نفسي ورعتني في صحتي ومرضي بكل مشاعر المحبة وهي أردنية تنتمي لهذا الوطن وبكل حواسها وترفع الرأس عالياً في خدمته والدفاع عن قضاياه والآن هي الأم الرؤومه الكريمة العاملة على الخدمة وقد قدر الله وكبرنا معاً روحاً وعقلاً ووجداناً.

فقد تجلت في سنين مرضي وتحملت معي من اجل تامين راحتي، تحملت مثلي وأكثر من القلق والصدمات مؤمنة بالله تخفي دموعها بالجلد والابتسام ولم تسلم بدورها من محاولات التجريح والنقد.

ولمَ لا فتسلق الطفيليات نحو الأعلى ونحو القمة وقد ازدادت الحمى وقدر البعض أنها الفرصة السانحة وقد تخبت من خلال فراش المرض لمنع التدخل في شؤون الجيش العربي بالتغيير الذي بدا لي وكأنه استهدف تصفية حسابات غبط له على بيت.

وأنا المسئول عن البيت وما تكلف فقد جمعت له بالتقسيط على مدى أعوام حتى تم بناؤه في حدود مقبولة لا علاقة لها بشطحات المقدرين وذلك لإخلاصه ونزاهته واستقامته وليليق مقامه مع ما قدم وأعطى وبمنصبه وهو يستقبل نظراءه من شتى إنحاء المعمورة.

ونحن ندرك أن الحاجة ماسة إلى الإصلاح والتطوير وأنا ورئيس هيئة الأركان المشتركة نتدارس ونهيئ لذلك مع كل خبرة متوفرة محلياً وعالمياً فوق قناعتنا لتوفير ذلك بدقة

وأحكام ومن بعد فتلك الأيام نداولها بين الناس وقد استخدمت صلاحياتي كقائد أعلى للقوات المسلحة لمنع وإيقاف اي إجراء ارتجالي بحق الجيش قد يؤدي إلى شرذمته وتسييه ريثما تتكامل صورة الوضع الجديد وأسس الخدمة فيه على النمط الذي يحقق كل الطموحات في نمائه المستمر على احدث وامتن الأسس درع الوطن وسياجه المنيع ومحل فخرنا جميعا وكذلك الحال بمنع نقل بعض سفرائنا الأكفاء دونما سبب سوى عامل السن في بعض الحالات والسفراء ممثلي الملك والدولة والوطن.

وقد تسلمت رسالتك التي تضع فيها أمر ولاية العهد بين يدي وتعرب فيها عن تطلعك إلى قراري بهذا الشأن مشكورا كريما وقد وجدت ان القرار الوحيد الذي يجب ان اتخذه هو ألعوده إلى القاعدة الاساسيه في الدستور بعد زوال الظروف الموجبة للاستثناء وتسليم صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن الحسين مقاليد ومسؤوليات ولي عهد المملكة الأردنية الهاشمية فوراً.

وإنني اذ أعرب لسمو أخي العزيز عن بالغ شكري وعميق تقديري واعتزازي بعطائك الخير وجهودك المخلصة الدؤوبة طيلة العقود الثلاث الماضية وما حققته من انجازات في المجالات التنموية والتربوية والفكرية والعلمية والشبابية والبيئية من خلال اشرافك ومتابعتك لبرامج العديد من مؤسساتنا الوطنية لأقدر فيك روح الإخوة المخلصة الصادقة نحو شخصي والتي أبادلك إياها والتي تجلت في رسالتك الكريمة والتي تعكس ما لا بد ان يسود أبدا أسرتنا الهاشمية من تواد ومحبة فيما بيننا، وانك ستركاح نفسيا من شتى الضغوط النفسية والعائلية، والأردن والدنيا عالمك الذي فيه من القضايا والهموم ما هو جديد بموصول وجديد عطائك الموفق المدعوم منا ان شاء الله وهي مجالات بحاجة إلى واسع علمك وخبرتك وعميق فكرك وصواب رأيك وستظل قريب مني أخاً وعالماً مفكراً وصاحب رأي وجزاك الله عني وعن الوطن كل خير.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

عمان في ٨ شوال ١٤١٩ هجرية
الموافق ٢٥ كانون الثاني سنة ١٩٩٩ ميلادية

الأردن:
المرسوم الملكي المؤرخ ٢٥ يناير ١٩٩٩ ـ عبدالله وريثا شرعيا للحكم

نحن، الملك الحسين الأول، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، ووفقا للبند ـــ من المادة ٢٨ من الدستور، نصدر المرسوم الملكي بتعيين أبننا الأكبر، صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن الحسين، وليا للعرش. وسنعهد له بكافة الحقوق والامتيازات المتعلقة بهذا المرسوم.

المصدر:

http://www.kinghussein.gov.jo/constitution_jo/html

ملحق رقم (٢٤)

الأردن:
رسالة الحسين المؤرخة ٢٦ يناير ١٩٩٩ - إلى عبدالله

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن الحسين

ولي العهد حفظه الله ورعاه

أزجي إليك بتحية عربية هاشمية ملؤها المحبة والثقة والاعتزاز بك فارساً هاشمياً وجندياً من جنود الوطن ووليا لعهدي ومعقد أمل ورجاء لأسرتنا الهاشمية الواحدة الكبيرة من شتى المنابت والأصول وبعد...،

فقد عهدت إليك بتسليم منصب ولي عهد المملكة الأردنية الهاشمية وأنا مرتاح الضمير والنفس وكلي ثقة واطمئنان بانك أهل لتحمل هذه المسؤولية الجليلة..

وقد عرفت فيك وأنت ابني الذي نشأ وترعرع بين يدي حب الوطن والانتماء اليه والتفاني في العمل الجاد المخلص ونكران الذات وحب الظهور والعزيمة وقوة الإرادة وتوخي الموضوعية والاتزان والاسترشاد بالخلق الهاشمي السمح الكريم المستند إلى تقوى الله أولاً ومحبة الناس والتواضع لهم والحرص على خدمتهم والعدل والمساواة بينهم

وتوفير كبيرهم والرحمة بصغيرهم والصفح عن سيئتهم وكرم النفس والخلق والحزم عندما يستقر الرأي على قرار ووضع مصلحة الوطن والأمة فوق كل المصالح والاعتبارات.

وإنني لأتوسم فيك كل الخير وقد تتلمذت على يدي وعرفت أن الأردن العزيز وارث لمبادئ الثورة الكبرى ورسالتها العظيمة وأنه جزء لا يتجزأ من أمته العربية وأن الشعب الأردني لا بد ان يكون كما كان على الدوام في طليعة أبناء أمته في الدفاع عن قضاياه ومستقبل أجيالها وان هذا الشعب العظيم قد قدم عبر العقود الماضية كل التضحيات الجليلة في سبيل هذه المبادئ والقيم النبيلة السامية وأنه تحمل في سبيل كل ذلك ما تنوء بحمله الجبال وان النشامى والنشميات من أبناء أسرتنا الهاشمية الواحدة من شتى المنابت والأصول ما توانوا يوما عن أداء الواجب ولا خذلوا قيادتهم ولا أمتهم وانهم كانوا على الدوام رفاق الدرب والمسيرة والأوفياء المنتمين لوطنهم وأمتهم القادرين على مواجهة الصعاب والتحديات بعزائم لا تلين وبنفوس سمحة كريمة معطاءة وان من حقهم على قيادتهم ان تعمل لحاضرهم ومستقبلهم ولتحقيق نهضتهم الشاملة حتى تتسنى لهم الحياة الكريمة وتصان حقوقهم التي كفلها لهم الدستور وان تبقى جباههم مرفوعة لا تنحني إلا لله او لتقبيل ثرى الوطن العزيز.

أما على صعيد أسرتك الهاشمية فقد قدم كل واحد منهم وأعطى وسعه العطاء وقد عانوا وتحملوا مع أهلهم وعشيرتهم الأسرة الأردنية الكبيرة ما هو فوق طاقتهم.

وإنني وعلى ثقة بك بأنك ستكون وكما كنت واحد منهم توقرهم وتحبهم وتسعى بكل طاقتك لجمع شملهم وتوحيد كلمتهم وإشاعة الألفة والمحبة والتواد والتراحم فيما بينهم.. وتشاورهم في الأمر من بعدي وتحفظ لكل ذي فضل فضله ولكل ذي حق حقه.. وإنني اوكد بثقتي المطلقة بسمو الأمير عبد الله بن الحسين وقدرته على تحمل مسؤولياته بمنتهى الأمانة والإخلاص والتفاني والإيثار ونكران الذات بنواميس الجندية التي تربى سموه عليها وتتميز في مجال مؤكداً جلالته دعمه وموازنته لسموه بكل ما استطيع لأسال المولى عز وجل أن يحفظك ويرعاك وأن يعينك ويلهمك الصواب في كل خطوة

تخطوها وان يوفقك في خدمة الأردن العزيز ويسدد على طريق الخير والفلاح خطانا جميعاً.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

والدك المحب
الحسين

عمان ـ ٩ شوال ـ سنة ١٤١٩ هجرية
٢٦ ـ كانون الثاني ـ سنة ١٩٩٩ ميلادية



الأردن:
رسالة عبدالله المؤرخة ٢٧ يناير ١٩٩٩ ـ إلى الحسين

مولاي صاحب الجلالة الهاشمية الملك الحسين المعظم

حفظه الله ورعاه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

فقد تلقيت بعميق الفخر والاعتزاز رسالتكم الكريمة التي أبديتم من خلالها توجيهاتكم السامية لي بعد ان عهدتم الي بمنصب ولي عهد المملكة الأردنية الهاشمية واوليتموني ثقتكم التي لا اعتز بشيء في حياتي مثل اعتزازي بها.

وهي مأثرة من مآثركم التي لا تحصى وأياديكم البيضاء علي وعلى الأسرة الهاشمية والوطن العزيز الذي أعليتم بنيانه الشامخ بيديكم الطاهرتين وجهادكم الموصول وحكمتكم التي شهد بها لكم القاصي والداني ورؤيتكم التي تستشرف آفاق المستقبل وشجاعتكم وعزيمتكم التي لا تعرف الكلل ولا يتطرق إليها الوهن او اللين وانتم تقودون مسيرة شعبكم الوفي وتجتازون به كل التحديات والصعاب التي مرت بها هذه المنطقة ومن ضمنها الأردن المفدى عبر العقود الماضية وتحققون رغم كل تلك التحديات والإنجازات الوطنية العظيمة التي جعلت من هذا الوطن موضع تقدير واحترام العالم

بأسره سواء من حيث النهضة الشاملة او من حيث ترسيخ الأمن والاستقرار الداخلي والعمل على إرساء قواعد السلام في هذه المنطقة التي عانت شعوبها كثيراً من تبعات الحروب والصراع او من حيث فتح الآفاق أمام مسيرتنا الديموقراطية وإرساء قواعدها تجسيداً لما نؤمن به من قيم الحرية واحترام جقوق الإنسان وقد كان لي شرف التعلم في مدرستكم والاستفادة من خبرتكم الواسعة العطرة واستلهام خلقكم الهاشمي السمح الكريم وسجاياكم النبيلة التي تربينا عليها وترسخت في نفوسنا وضمائرنا فأضفت بذلك حفظك الله إلى الشرعية التاريخية والدينية التي تتمتع بها قيادتكم شرعية الانجاز والبناء.

وقد تعلمت في مدرستك يا مولاي ان الأسرة الأردنية الواحدة الكبيرة من شتى المنابت والأصول هم أهلنا وعشيرتنا وهم رفاق مسيرة الحسين وهم أحفاد وأبناء رجالات الرعيل الأول الذين ساروا في ركاب الجد الثائر الحسين بن علي ومن بعده الجد المؤسس الشهيد عبد الله بن الحسين... وانك كنت لهم القائد والمعلم والأب والأخ والصديق... فنذرت كل لحظة من حياتك لخدمتهم وبناء مستقبلهم وصون حقوقهم وكرامتهم... وتحقيق طموحاتهم وآمالهم المستمدة من مبادئ ورسالة الثورة العربية الكبرى.

أما الأسرة الهاشمية يا مولاي فما انا إلا واحد منهم، وهم أهلي ومحط فخري واعتزازي بالانتساب إليهم، وسأعمل على ان تظل روح التحاب والتواد والتراحم والإيثار ونكران الذات والتحلي بالأخلاق الهاشمية. وهي الأسس التي تقوم عليها العلاقات فيما بيننا، وسيكون العمل المخلص الجاد الذي ينفع الناس ومصلحة الوطن العليا فوق كل المصالح والاعتبارات هو الهدف الأسمى الذي نسعى لتحقيقه....

فبعد يا مولاي فما انا إلا جندي من جنودكم المخلصين والأوفياء. وقد منحتموني شرف ثقتكم الغالية وعهد الله على ان اعمل بكل ما أتيت من قوة وعلى هدى من توجيهاتكم السامية التي تضمنتها رسالتكم الكريمة.. والتي وجهتموها الي بهذا الشأن في استكمال مسيرة الخير والعطاء التي رسمتم ملامحها، خدمة للوطن والمواطن.

وتحقيقاً لطموحات الشعب الأردني وتطلعاته، في التنمية والازدهار والحياة الآمنة الكريمة والحفاظ على تماسك جبهتنا الداخلية ووحدتنا الوطنية التي نعتز بها.

وأسأل المولى عز وجل ان يحفظكم ويمتعكم بموفور الصحة والعافية وأن يبقيكم ذخراً للأردن العزيز، والأمة العربية والإسلامية، وان يوفقنني ويعينني على أن أكون عند ثقتكم بي والعمل بما يرضي الله وبما فيه مصلحة الوطن والمواطن.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

عبد الله بن الحسين
نائب جلالة الملك وولي العهد

عمان في ٩ شوال سنة ١٤١٩ هجرية
الموافق ٢٦ كانون الثاني سنة ١٩٩٩ ميلادية



الأردن:
رسالة عبدالله المؤرخة ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٤ ــ إلى حمزة

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب السمو الملكي الأخ العزيز:

الأمير حمزة بن الحسين حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

فيسرني ان ابعث إليك بأطيب تحياتي وخالص أمنيتي بموفور الصحة والسعادة والتوفيق.. وان أعرب عن عميق محبتي واعتزازي بك أخا أميرا هاشميا وجنديا من جنود الوطن المخلصين الحريصين على أداء الواجب وتحمل أمانة المسؤولية بروح الإيثار وبالسيرة العطرة التي عرفتك بها منذ بداية عطائك الخير.

وقد اخترتك بنفسي قبل خمس سنوات ومن بين جميع إخوتي ومن بينهم من هم أكبر منك سناً لتكون ولي العهد وسنداً لي عندما تقتضي الضرورة.

وقد استقر في ضميري ووجداني منذ بداية تحملي المسؤولية الأولى في الأردن العزيز أن احرص على إيضاح الصورة الحقيقية وتجسد المضمون المستمد من الدستور لمنصب ولي

العهد. وهو ان هذا المنصب شرفي لا يعطي لمن يحل فيه اي صلاحيات ولا يحمله أية مسؤوليات.

وقد أكد لنا والدنا المغفور له الحسين المعظم قبل وفاته على ضرورة الالتزام والتقييد بالمفهوم الشرفي لمنصب ولي العهد والتزامنا بذلك طوال السنوات الخمسة الماضية... وقد تأكد من وجودك في هذا المنصب الشرفي ما يقيد حريتك ويحد من إمكانية تكليفك ببعض المهام ويحول بسبب طبيعته الرمزية بينك وبين تحملك المسؤوليات التي أنت أهل لحملها والنهوض بها على أكمل وجه.

وبما أن الوطن بحاجة إلى جهد كل واحد منا والى العمل بأقصى طاقته وإمكانياته وخاصة في هذه الظروف الصعبة التي تمر بها المنطقة ومن ضمنها الأردن العزيز، فقد قررت إعفاءك من منصب ولي العهد لتكون أكثر حرية وقدرة على الحركة والعمل والقيام بأية مهمات أو مسؤوليات أكلفك بها إلى جانب إخوتنا من أبناء الحسين وأفراد الأسرة الهاشمية. وأنا واثق بأنك ستكون خير عون لي ولإخوتك في خدمة وطننا وبناء أسرتنا الأردنية الواحدة الكبيرة.

أما منصب ولي العهد فسيبقى موقع اهتمامي وعنايتي على هدى من الدستور ولما فيه الخير للأردن العزيز ورسالته الهاشمية النبيلة.

وأسأل المولى عز وجل أن يحفظك ويرعاك ويوفقك في خدمة الوطن العزيز.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اخوك

الملك عبد الله الثاني بن الحسين

عمان في ١٥ شوال ١٤٢٥ هجرية

الموافق ٢٨ تشرين الثاني سنة ٢٠٠٤ ميلادية.

المغرب:

الحكام العلويين

محمد الراشد بن شريف (محمد الأول)	١٦٣٥ ــ ١٦٦٤
أبو العباس أحمد الحراني	١٦٦٤ ــ ١٦٧٢
اسماعيل الراشد بن شريف	١٦٧٢ ــ ١٧٢٧
أبو العباس أحمد الذهبي	١٧٢٧ ــ ١٧٢٨
عبد الملك	١٧٢٨
أبو العباس أحمد الذهبي	١٧٢٨ ــ ١٧٢٩
عبدالله بن أبو العباس (الحكم الأول)	١٧٢٩ ــ ١٧٣٥
علي بن أبو العباس	١٧٣٥ ــ ١٧٣٦
عبدالله بن أبو العباس (الحكم الثاني)	١٧٣٦
محمد بن عبدالله (محمد الثاني)	١٧٣٦ ــ ١٧٣٨
المستدعي	١٧٣٨ ــ ١٧٤٠
عبدالله بن أبو العباس (الحكم الثالث)	١٧٤٠ ــ ١٧٤٥

زين العابدين	١٧٤٥
عبدالله بن أبو العباس (الحكم الرابع)	١٧٤٥ ـــ ١٧٥٧
محمد بن عبدالله (محمد الثالث)	١٧٥٧ ـــ ١٧٩٠
يزيد بن محمد	١٧٩٠ ـــ ١٧٩٢
سليمان بن يزيد	١٧٩٢ ـــ ١٨٢٢
عبد الرحمن بن سليمان	١٨٢٢ ـــ ١٨٥٩
محمد بن عبد الرحمن (محمد الرابع)	١٨٥٩ ـــ ١٨٧٣
حسن بن محمد (حسن الأول)	١٨٧٣ ـــ ١٨٩٤
عبد العزيز بن حسن	١٨٩٤ ـــ ١٩٠٨
عبد الحفيظ بن عبد العزيز	١٩٠٨ ـــ ١٩١٢
يوسف بن عبد الحفيظ	١٩١٢ ـــ ١٩٢٧
محمد بن يوسف (محمد الخامس)	١٩٢٧ ـــ ١٩٦١
حسن بن محمد (حسن الثاني)	١٩٦١ ـــ ١٩٩٩
محمد بن حسن (محمد السادس)	١٩٩٩ ـــ

المغـرب:
مقتطفات من دستور عام ١٩٩٦

مادة ١٩

الملك أمير المؤمنين والممثل الأسمى للأمة ورمز وحدتها وضامن دوام الدولة واستمرارها، وهو حامي حمى الدين والساهر على احترام الدستور، وله صيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات وهو الضامن لاستقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة.

مادة ٢٠

إن عرش المغرب وحقوقه الدستورية تنتقل بالوراثة إلى الولد الذكر الأكبر سنا من ذرية جلالة الملك الحسن الثاني، ثم إلى ابنه الأكبر سنا وهكذا ما تعاقبوا، ما عدا إذا عين الملك قيد حياته خلفا له ولدا آخر من أبنائه غير الولد الأكبر سنا، فإن لم يكن ولد ذكر من ذرية الملك فالملك.ينتقل إلى أقرب أقربائه من جهة الذكور ثم إلى ابنه طبق الترتيب والشروط السابقة الذكر.

مادة ٢١

يعتبر الملك غير بالغ سن الرشد قبل نهاية السنة السادسة عشرة من عمره، وإلى أن يبلغ سن الرشد يمارس مجلس الوصاية اختصاصات العرش وحقوقه الدستورية باستثناء ما

يتعلق منها بمراجعة الدستور، ويعمل مجلس الوصاية كهيئة استشارية بجانب الملك حتى يدرك تمام السنة،العشرين من عمره.

يرأس مجلس الوصاية الرئيس الأول للمجلس الأعلى ويتركب، بالإضافة إلى رئيسه، من رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشازين ورئيس المجلس العلمي الإقليمي لمدينتي الرباط. وسلا وعشر شخصيات يعيّنهم الملك بمحض اختياره. قواعد سير مجلس الوصاية تحدد بقانون تنظيم.

مادة ٢٣

شخص الملك مقدس لا تنتهك حرمته.

المصدر:

http://www.al-bab.com/maroc/gov/con96.htm

فهرس الأعلام

أ

ب

ث

ج

ح

خ

د

ذ

ر

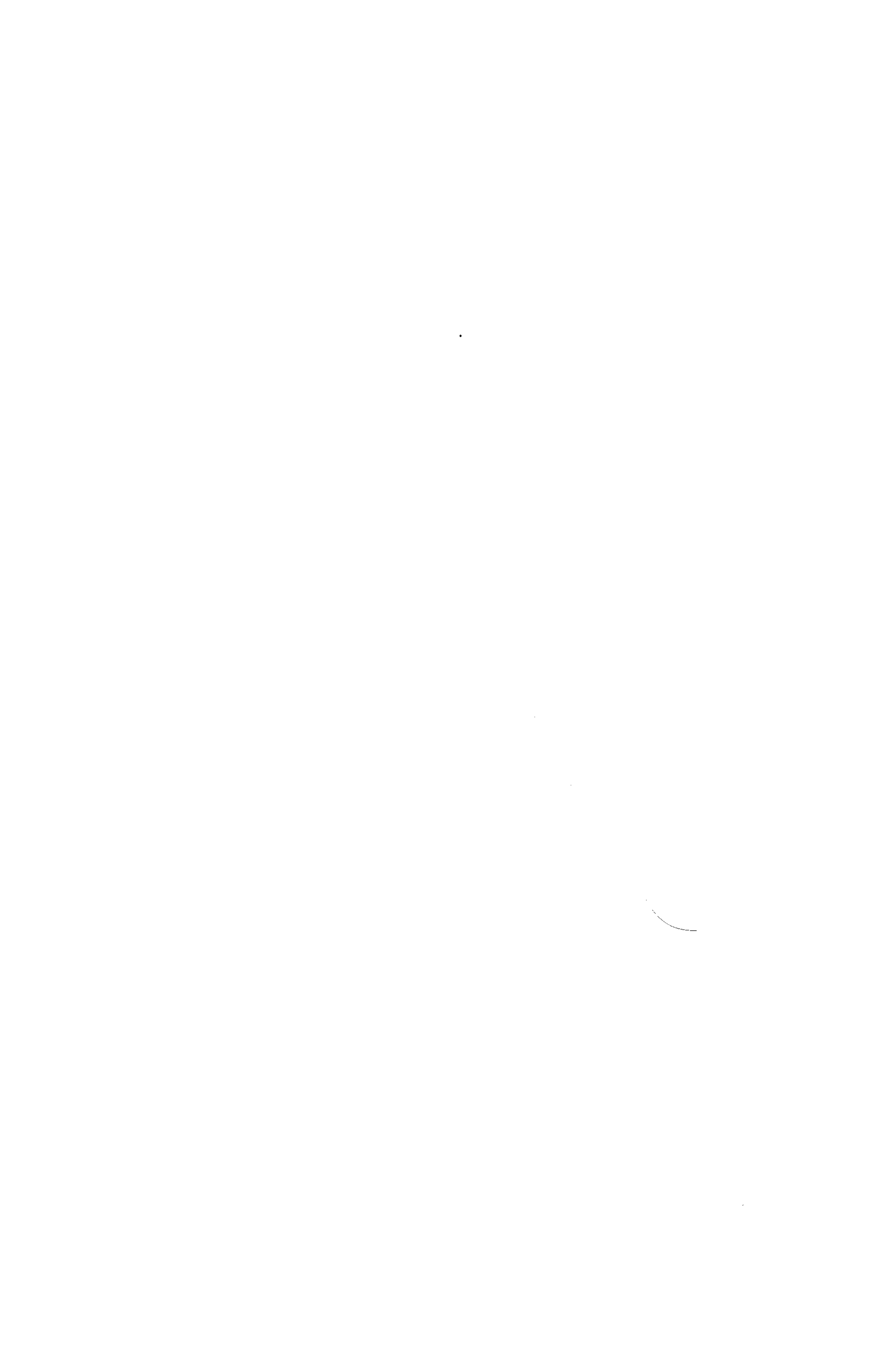
ز

س

ق

ك

ل

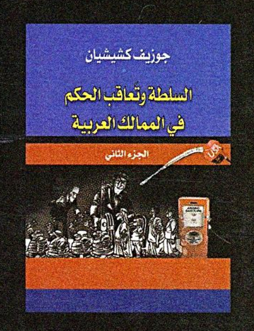


فهرس الأماكن

أ

ب



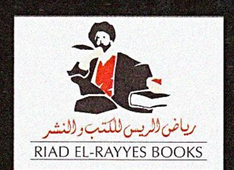


يبحث هذا الكتاب في نظام الحكم في كل من المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، الأردن، المغرب بصفتها جزءاً من الممالك والإمارات العربية الثماني إذا أضيفت البحرين والكويت وعُمان وقطر. حيث يجمع بين هذه الدول نظام الحكم الأسري وكيفية تعاقب الحكم في كل منها مع بعض الاختلافات وتطور الحكم فيها منذ نشوئها. كذلك يجمع بين الممالك المذكورة التهديدات المشتركة التي تحيط بالمنطقة وأولها: القضية الفلسطينية، الصراعات الدولية والاقليمية ومطامع الدول النافذة والكبيرة مثل إيران، العراق، السعودية. وخصوصاً بوجود النفط في عدد كبير منها حيث يشترك بعضها في منظمة أوبك وست دول منها: الإمارات، والسعودية، والبحرين والكويت، وقطر، وعُمان تكوّن ما يعرف بـ: دول مجلس التعاون الخليجي.

الكتاب يتضمن بداية نشوء وتكوّن الدول المذكورة، ثم نبدأ عن مؤسسيها ومن خَلَفهم في الحكم، إضافة إلى أسرهم والخلفاء المتوقعين، والأمراء النافذين. ويتطرق إلى المشاكل الاقليمية والتهديدات المشتركة: أطماع الدول الكبيرة حرب العراق والنزاعات الحدودية، والثورة الإيرانية وتداعياتها، النفط، والقضية المزمنة: فلسطين.

أما في القضايا المحلية، فلتطورات السنين الأخيرة وخصوصاً «الربيع العربي» قسط وافر من صفحات هذا الكتاب، وخصوصاً الإصلاحات الجوهرية في أنظمة الحكم وتداول السلطة في الأنظمة التي بدأت تفرض نفسها في منح المزيد من الحرية والديموقراطية وتوزيع الثروات. ولا يكتفي المؤلف بعرض الأحداث وتحليلها بل يتعدى إلى المزيد من التوقعات المستقبلية طارحاً الكثير من الأسئلة والمزيد من الحلول.

الناشر




ISBN 978-9953-21-523-5
9 789953 215235